سلسلة نصوص تراثية للباحثين

(١٢٣٥)

ما قيل فيه غلط

في مصنفات النحو والصرف

تنبيهات واستدراكات للعلماء

أكثر من ٤٦٥ مادة

د/ يوسف بن حمود الحوشان

١٤٤٥هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

"وقد وقع في كتاب سيبويه مثل هذا، وذلك أن بعض الأبيات يروى على وجه من الإعراب مع غيره، ويروى على وجه آخر.

فمن ذلك ما أنشده سيبويه وهو لرجل من بني دارم:

لبيك أبا بدر حمار وثلة ... وسالية راثت عليها وطابها

(كأنك لم تذبح لأهلك نعجة ... فيصبح ملقى بالفناء إهابها)

فهذا مرفوع على ما انشده سيبويه. وقالت امرأة من بني حنيفة:

كأنك لم تذبح لأهلك نعجة ... وتلق على باب الخباء إهابها

ولم تجب البيد التنائف تقتنص ... بهاجرة حسلانها وضبابها

فإن مت أردى الموت أبناء عامر ... وخص بني كعب وعمر وكلابها

وأنشد سيبويه بيت قيس بن ذريح:

تبكي على لبنى وأنت فقدتها. . .

والبيت الآخر: وقال عروة بن الورد في قصيدة له منصوبة:

. . . وأنت عليها بالملا كنت أقدرا

فلا ينبغي أن يذهب إنسان له علم وتحصيل، إلى أن **سيبويه غلط في**." [1]

"فإن مت أردى الموت أبناء عامر ... وخص بني كعب وعمرو كلابها

وإنما كتبت هذه الأبيات، لئلا يرى إنسان أن سيبويه وقع **عليه غلط في** رفع البيت الذي استشهد به، وليعلم أن هذا البيت وقع في أبيات مرفوعة لشاعر، وفي أبيات منصوبة لغيره.

حذف ألف الاستفهام وهي مرادة

قال سيبويه قال عمر بن أبي ربيعة:

(لعمرك ما أدري وإن كنت داريا ... بسبع رمين الجمر أم بثمان)

هذا إنشاد الكتاب وإنشاد كل مستشهد. ورأيت في شعره:

بدا لي معصم يوم جمرت ... وكف خضيب زينت ببنان

فلما التقينا بالثنية سلمت ... ونازعني البغل اللعين عناني

---

(١) شرح أبيات سيبويه، السيرافي، أبو محمد ١/٢٠٠

فوالله ما أدري – وإني لحاسب – ... بسبع رمين الجمر أم بثمان

والشاهد فيه حذف ألف الاستفهام – وهي تراد – وتقديره: أبسبع رمين الجمر أم بثمان.." [1]

"رفع جواب الشرط على تقدير التقديم

قال سيبويه قال العجير السلولي:

ومستلحم قد صكه الخصم صكة ... قليل الموالي نيل ما كان يمنع

رددت له ما أفرط القول بالضحى ... وبالأمس حتى اقتافه وهو أضرع

(وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخي ... ولكن متى ما أملك الضر أنفع)

الشاهد فيه أنه رفع (أنفع) في موضع الجواب، وإنما رفعه لأنه قدره قبل الشرط، كأنه قال: ولكن أنفع متى ما أملك الضر.

والمستلحم. وأصله في الحرب: وهو الذي أحيط به فأثخن فلم يمكنه أن يبرح. أراد: ورب مستلحم قد صكه خصمه بحجة. وبنو عمه وأنصاره أذلاء لم يكن

فيهم من يعينه، نيل منه ما كان يمنعه.

رددت له ما أفرط القول: يريد أنه قد فرط منه **قول غلط فيه**، فوقع في أمر من المكروه لا يستطيع دفعه.

ويروى: (أفرط القول) بالنصب. أراد أنه قدم قولا خطأ.

ورأيته في موضع آخر مرفوعا، يريد: الذي أفرطه القول، أي قدمه، ويكون الضمير الذي يعود إلى (ما) محذوفا، تقديره: أفرطه القول.." [2]

"الشاهد فيه أنه أضاف (أيادي) إلى (سبا) ونون (سبا) فعلم أنه مضاف إليه. فإن

قال قائل: لم لا يكون غير مضاف، ويكون الاسمان اسما واحدا، ويكون بمنزلة قولك: هذا معد يكرب ومعد يكرب آخر – فينون وهو مجعول مع الاسم الأول اسما واحدا – قيل له: هذا غلط، ليس هذا من ذاك، لأن (أيادي سبا وخمسة عشر) وما أشبههما، جعل الاسمان فيهما اسما واحدا، وبنيا جميعا في حال التنكير، فالتنوين يمتنع منه وهو نكرة (ومعد يكرب) وما أشبهه أسماء مركبة معربة تمنع الصرف، فإذا زالت العلة التي تمنع الصرف نون وجرى بوجوه الإعراب.

وصحيفة الوجه: جانبه. يريد أنه عرف لمية دارا، فتغير وجهه لما تنكرها (فقلت لنفسي من حياء رددته)

---

(١) شرح أبيات سيبويه، السيرافي، أبو محمد ٢/١٤٨

(٢) شرح أبيات سيبويه، السيرافي، أبو محمد ٢/١٥٠

يقول: لما بكيت، وبل جفوني الدمع، وتغير وجهي، عاودني الحياء من صاحبي الذي معي وقد رأى ما نزل بي.

وقوله: (من أجل دار طير البين أهلها) يريد أنهم تفرقوا في كل وجه، تفرقا لا يرجى معه عود، كما تفرقت سبأ، و (أيادي سبا) في موضع نصب على الحال. وطال احتيالها: أي أحالت من أهلها، أتى عليها حول لم ينزل بها. والبين: الفرقة والانقطاع. والذي أنشد في الكتاب:

فيا لك من دار تحمل أهلها

وفي شعره كما قدمته.." [1]

"ولا غاض من السلف – رحمهم الله – في شيء منه، فإنه إذا فعل ذلك سدد رأيه، وشيع بالتوفيق خاطره، وكان للصواب مئنة، ومن التوفيق مظنة. وقد قال أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: ما على الناس شيء أضر من قولهم: ما ترك الأول للآخر شيئا. وقد قال أبو عثمان المازني: وإذ قال العالم قولا متقدما فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له، والاحتجاج لخلافه ان وجد إلى ذلك سبيلا، وقال الطائي الكبير:

يقول من تقرع أسماعه ... كم ترك الأول للآخر!

فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم، وإلى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم (هذا حجر ضب خرب)، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماض، على **انه غلط من** العرب، لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه. ولا يجوز رد غيره إليه. وأما أنا فعندي أن في القرآن من مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع.

قال المؤلف – رضي الله عنه – هنا قطعت نص كلامه، لأني." [2]

"صاحبك بدل، ونحو بالرجل الفاضل وبزيد الفاضل نعت، وأمره في الإفراد والتذكير وأضدادهما كالفعل، ولكن يترجح نحو جاءني رجل قعود غلمانه على قاعد، وأما قاعدون فضعيف، ويجوز قطعه إن علم متبوعه بدونه بالرفع، أو بالنصب.

الثالث: عطف البيانن، وهو تابع غير صفة يوضح متبوعه أو يخصصه، نحو: *أقسم بالله أبو حفص عمر* ونحو أو كفارة طعام مسكين ويتبعه في أربعة من عشرة، ويجوز إعرابه بدل كل إن لم يجب ذكره، كهند قام زيد أخوها، ولم يمتنع إحلاله محل الأول، نحو: يا زيد الحارث.

---

(١) شرح أبيات سيبويه، السيرافي، أبو محمد ٢/٢٢٩

(٢) الرد على النحاة، ابن مضاء ص/٧٦

و *أنا ابن التارك البكري بشر*

و *يا نصر نصر نصرا* ويمتنع في نحو مقام إبرهيم، وفي نحو يا سعيد كرز، وقرأ قالون عيسى.

الرابع: البدل، وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، وهو إما بدل كل نحو -صراط الذين- أو بعض نحو -من استطاع إليه سبيلا - أو اشتمال نحو -قتال فيه - أو إضراب نحو ما كتب له نصفها ثلثها ربعها، أو نسيان **أو غلط كجاءني**." (١)

"نحو ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾) بدل من الشهر بدل اشتمال سمى بذلك لاشتمال المبدل منه وهو الشهر على البدل وهو قتال اشتمالا بطريق الإجمال لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا به ومتقاضيا له في الجملة بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا لما جمل أولا واستفيد من المثال جوازا بدال النكرة من المعرفة والرابع (بدل الغلط) أي بدل من اللفظ الذي ذكر غلطا لأن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم (نحو رأيت زيد الفرس) فالفرس بدل من زيد **بدل غلط لأنك** (أردت أن تقول) ابتداء (الفرس فغلطت فذكرت زيدا عوضا عن الفرس ثم) تبين لك غلطك فرجعت عن ذكر زيد و (أبدلت الفرس منه) أي من زيد (والمنصوبات ستة عشر) الأول (المفعول به) نحو ضربت زيدا والثاني (المفعول المطلق) نحو ضربت ضربا والثالث (المفعول من أجله) نحو ضربت أبني تأديبا والرابع (لمفعول فيه) نحو صليت يوم الجمعة خلف الإمام والخامس (المفعول معه) نحو سرت والنيل والسادس (خبر كان و) خبر (أخواتها) نحو كان الشر قائما والسابع (اسم أن و) اسم (أخواتها) نحو أن الظلم قائم والثامن (الحال) نحو جاء الأمير راكبا والتاسع (التمييز) نحو أن الظلم قائم والثامن (الحال) نحو جاء الأمير راكبا والتاسع (التمييز) نحو انتهب الناس مالا والعاشر (المستثنى) نحو هلك الفرسان إلا قليلا والحادي عشر اسم لا نحو لا شجاع حاضر والثاني عشر (المنادي المضاف وشبهه) فالأول نحو يا غياث المستغيثين والثاني نحو يا لطيفا بالعباد والثالث عشر (خبر كاد و) خبر (أخوتها) نحو كادت النفوس تزهق والرابع عشر (خبر ما الحجازية و) خبر (أخواتها) نحو ما أحد غير من الله والخامس عشر (التابع للمنصوب) نحو رأيت رجلا قتيلا والسادس عشر (الفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء) نحو لن يفلح الظالم (ولها أبواب) تذكر فيها الأول (المفعول به وهو الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل حقيقة كأنزل الله الغيث أو مجازا كأنبت الربيع البقل ويصح نفيه عنه) ليدخل

---

(١) متن شذور الذهب، جمال الدين ابن هشام ص/٣١

ما ضربت زيدا فإن زيدا مفعول به مع أن الفعل منفي عنه (وهو على قسمين: ظاهر ومضمر، فالظاهر نحو:." [1]

"في ابن جنى على تصريف المازني ص٢٩١: وجه عدم تصغيرهم الأفعال.

في القاموس: اللدة: الترب ج لدات ولدون. والتصغير (وليدات، ووليدون) لا (لديات، ولديون) **كما غلط فيه** بعض العرب.

وفي الشرح: أنه شاذ، ولا يعد غلطا. قال: وسيأتي البحث في آخر الكتاب.

خزانة البغدادي ج – ١ ص٧٠ – (الكميت) تصغير (أكمت) على غير قياس في أول مادة (حرب) من اللسان:

ذكر ألفاظ مؤنثة لم تلحقها التاء في التصغير مثل (حريب، وفريس. . إلخ).

غرائب لبعض الأعراب في التصغير والجمع:

في باب إيراد المعنى. . إلخ من الخصائص ج – ٢ ص٢٦٤.

فعلتني في غير أفعال القلوب

في خزانة البغدادي ج – ٢ ص٤٠٧:

الفعل لا يتعدى إلى ضميره إذا كان من) غير (أفعال القلوب، وقد سمع: (عدمتني، وفقدتني).

وانظر أمالي ابن الشجرى ج – ١ ص٤٦.

وانظر (عدمتني) وشذوذه في العكبرى ج – ٢ ص١٨٠ و٤٤٧.

فعل يفعل الذي منه أفعل وفعلاء

لم يجيء فعل يفعِل مما مذكره أفعل ومؤنثه فعلاء إلى خمسة أفعال:

(خرق، وحمق، ورعن، ودهم، وسمر) معالم الكتابة ص١٥١ – ١٥٢.

فعل في المصدر

لم يجيء منه إلا سبعة مصادر:." [2]

---

(١) شرح الأزهرية، خالد الأزهري ص/٣٧

(٢) السماع والقياس، أحمد تيمور باشا ص/٤٤

"الخصائص ج – ص٤٣٥:

باب في شواذ الهمزة، فيه (مصائب، معائش) وغيرهما.

وفي ص٥٧٠ منه: همزة (مصائب).

وفي ابن جنى على تصريف المازني ص٢٨١: (مصائب) خطأ.

وفيه ص٢٧٩: قراءة نافع (معائش). . . إلخ.

المحتسب ج – ١ ص٣٦٥ قولهم: (**مصائب) غلط من** العرب. . إلخ والصواب (مصاوب).

وانظر (فعائل) في هذا الكتاب.

أفعل

ما جاء منه (أبلم، وأصبع، وأمهج): الاقتضاب ص٢٧٧.

إفعل

لم يأت منه إلا (إصبع، وإبين، وإشفى، وإنفحة):

النسخة العتيقة من سفر السعادة ظهر ص١٣.

وفي الصفحة المذكورة منه أيضا لم يأت في الصفات إفعل.

أفعل

لم يات منه إلا (أصبع): النسخة العتيقة من سفر السعادة ظهر ص١٣.

أفعلى

لم يات منه إلا (الأجفلى، والأوتكى): الاقتضاب ص٢٧٨.

فعول

كل اسم على فعول مفتوح الأول، ولم يأت مضموما إلا (قدوس، وسبوح) ويفتحان. . إلخ: راجع ذلك في النسخة العتيقة من سفر السعادة ظهر ص٧٥.." [١]

"فعائل جمع فعيلة، الصفة:

مادة (صغر) من المصباح جمع (صغيرة، وكبيرة): صفتين على (صغائر، وكبائر) خلاف المنقول.

جمع المصادر:

موقوف على السماع: انظر مادة (قصد) من المصباح.

البغدادى على شرح بانت سعاد:

الاختلاف في جواز جمع المصادر، إن وصف بها.

وفي ج – ٢ ص٢١١ منه:

(تحاربهم) ورد في بيت، وكونه من المصادر المجموعة المعملة في المفعول به، وهو غريب.

مجلة الضياء:

جواز جمع (غلط) على (أغلاط) ومثله من المصادر. . إلخ.

كونه سماعيا: مجالس أبي مسلم.

وانظر: (المصدر) في كراس اللغة والنحو.

الإتباع:

كونه مسموعا: همع الهوامع.

فعال في الجمع:

ابن خلكان:." [٢]

"أمورا في مقدمات الكتب لا بد من ذكرها، وهي ثمانية، أربعة واجبة وجوبا صناعيا، وأربعة مستحبة استحبابا صناعيا. فالأربعة الواجبة هي البسملة، والحمدلة، والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم، والتشهد. والأربعة المستحبة هي تسمية نفسه، وقد أتى به الناظم كما ذكرنا، وتسمية كتابه، وأما بعد، وبراعة

---

(١) السماع وال قياس، أحمد تيمور باشا ص/٥٥

(٢) السماع والقياس، أحمد تيمور باشا ص/٧٩

الاستهلال.

قوله: [قال] فعل ماض لفظا مستقبل معنى. إذا لم عدل عن الفعل المضارع وأتى بالفعل الماضي؟ نقول: التعبير بالفعل الماضي مرادا به الاستقبال خروج عن مقتضى الظاهر فلابد فيه من نكتة وفائدة، قال السيوطي في عقود الجمان مبينا تلك النكتة:

ومنه ماض عن مضارع وضع ... لكونه محققا نحو فزع

[ابن آب] هذا اسم أبيه، ولعله كنية؛ لأن الكنية ما صدر بأب أو أم وعلى الأصح أو ابن أو بنت. وأراد أن يبين اسمه فقال: [واسمه محمد] وهذا لضيق النظم، وإلا لو قال: محمد مباشرة لأدى المراد، واسمه مبتدأ، محمد خبر. وهو محمد بن آب القلاوي التواتي، القلاوي الأصل من قبيلة الأقلال الشنقيطية، ومولده ومسكنه في مدينة أتوات المغربية توفي سنة ألف ومائة وستين (١١٦٠هـ) هذا هو الصواب والمشهور عند المتأخرين، **ولذلك غلط من** شرح هذا النظم ونسبه لعبيد ربه، ولذلك نقول هذه المنظومة منسوبة لمحمد بن آب لذلك الصواب في الشطر الأول أن يقال (قال بن آب واسمه محمد) ولا نقول: (قال عبيد ربه محمد).." [(١)]

"حرك الإنسان بين أضراسه وظهر صوت غير مشتمل على بعض الحروف فلا يسمى لفظا، لأنه وإن كان صوتا فليس مشتملا على بعض الحروف، فليس كل صوت خرج من الفم فهو لفظ بل لابد أن يكون مقيدا بكونه مشتملا على بعض الحروف الهجائية، والصوت الذي يخرج من الفم وليس معه حرف يسميه النحاة الصوت الساذج الذي ليس معه حرف. المشتمل على بعض الحروف: على بعض: لأنه لا يمكن أن يوجد لفظ مشتمل على كل الحروف بل لابد وأن يكون مشتملا على بعضها، ويتعذر أن يوجد لفظ قد اشتمل على الحروف كلها، والحروف الهجائية: نسبة إلى الهجاء وهو التقطيع، وهي إنما أخذت من الكلمات بتقطيعها، فإذا قيل: قطع كلمة زيد فقل: زه، يه، ده بهاء السكت، ولا تقول: الزاي والياء والدال، **هذا غلط لأنها** أسماء للحروف، وإنما تقول: زه، يه، ده، لأنه هو الذي ألف منها كلمة زيد،،فزه حرف هجاء واسمه الزاي، ويه حرف هجاء واسمه الياء، وده حرف هجاء واسمه الدال، ألف من هذه الحروف الثلاثة كلمة زيد.

(مهملا كان أو مستعملا) قسم لك اللفظ إلى قسمين:

القسم الأول: اللفظ المهمل مأخوذ من الإهمال وهو الترك والهجر، وهو الذي لم تضعه العرب. كديز

---

(١) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر الحازمي ص/١٢

مقلوب زيد، ورفعج مقلوب جعفر.

القسم الثاني: المستعمل، وهو ما وضعته العرب كزيد وجعفر. إذا اللفظ جنس-وهو ما عم شيئين فصاعدا- فيشمل النوعين:." (١)

"(يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه) [البقرة:٢١٧] أي في الشهر الحرام، فقتال بدل اشتمال من الشهر الحرام، ما الملابسة والعلاقة والارتباط؟ نقول: لكون القتال قد وقع في الشهر الحرام، وهنا أبدلت النكرة من المعرفة، ويجوز العكس، وفي قوله: (مفازا، حدائق) [النبأ:٣٢] أبدلت النكرة من النكرة، وفي قوله: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) [آل عمران:٩٧] (الناس، من استطاع) أبدلت المعرفة من المعرفة، إذا لا يشترط في البدل والمبدل منه الاتفاق تعريفا وتنكيرا.

وقوله: [جماله] اشتمل على ضمير يعود على المبدل منه، [فشاقني] الفاء عاطفة، وشاقني حبها أي هاجني كشوقني.

والنوع الرابع أشار إليه بقوله: [وبدل الغلط] أي بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطا، لا أنه نفسه هو الغلط، ليس البدل هو الغلط، وإنما هو بدل عن اللفظ الذي ذكر أولا غلطا. [نحو قد ركب زيد حمارا فرسا يبغي اللعب] فرسا هو بدل الغلط، لأن الذي ذكر غلطا هو قوله: حمارا، قال: ركبت **حمارا فغلط ليس** حمارا فقال: فرسا، إذا حصل بدل الغلط، الغلط في الأول، والذي يسمى بدل الغلط الثاني، إذا التركيب يكون: بدل الغلط ليس هو نفسه غلطا، وإنما بدل عن اللفظ الذي ذكر أولا غلطا، وبدل الغلط أن يكون الثاني مقصودا، والأول غير مقصود، نحو قولك: [نحو قد ركب زيد حمارا فرسا يبغي اللعب] أي وذلك نحو، فهو خبر لمبتدأ محذوف،." (٢)

"قد ركب: قد حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ركب فعل ماض مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الوقف، وزيد فاعل، مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة على آخره، حمارا مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، فرسا بدل الغلط، وبدل المنصوب منصوب ونصبه فتحة ظاهرة على آخره.

بدل الغلط محله اللسان، وليس القلب، أراد أن يخبر أولا بأنه ركب فرسا فسبق لسانه فقال: حمارا، ثم أتى بالمقصود، إذا حمارا ليس مقصودا، وفرسا هو المقصود، [يبغي اللعب] يعني ركب، لأنه يبغي ويريد اللعب

---

(١) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر الحازمي ص/٣٢

(٢) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر الحازمي ص/٤٩٠

واللعب هو اللهو. وبدل الغلط مختلف فيه، هل هو موجود في لغة العرب أو لا؟ لذلك لا يوقف على مثال واحد في الشعر أنه يحكم عليه بأنه بدل غلط، ولذلك أنكره الكثيرون نثرا وشعرا، قالوا: لأنه ليس بفصيح بل **هو غلط في** اللسان، فحينئذ لا يمكن أن يكون في المنثور الفصيح، ولا في الشعر الفصيح، **لأنه غلط أراد** أن يخبر عن شيء فأخبرك عن شيء آخر فسبق لسانه فذكر شيئا لم يرد ذكره، فكيف يكون في الفصيح؟! ولذلك اختلف فيه أربعة أقوال:

الأول: من أثبته نظما ونثرا.

الثاني: من نفاه نظما ونثرا.

الثالث: من أثبته نثرا لا نظما.." (١)

"الرابع: من أثبته نظما لا نثرا.

نظما أي شعرا، والمسألة فيها خلاف، لكن عز أن يوجد مثال منقول عن العرب وهو بدل غلط، والله أعلم.." (٢)

"ورأيت عمرا، أن يكون أراد أن يقول: رأيت عمرا أو رأيت ابا **زيد، فغلط أو** نسى، ثم استدرك كلامه بعد؛ " وإما أن يكون أضرب عن ذلك فنحاه وجعل عمرا مكانه ".

فأما الأول فجيد عربى، مثله قوله عز وجل: " ولله على الناس حج البيت من استطاع عليه سبيلا " لأنهم من الناس. ومثله إلا أنهم أعادوا حرف الجر: " قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين اشتضعفوا لمن آمن منهم ".

ومن هذا الباب " قولك ": بعت متاعك أسفله قبل أعلاه، واشتريت متاعك أسفله أسرع من اشترائى أعلاه، واشتريت متاعك بعضه أعجل من بعض، وسقيت إبلك صغارها أحسن من سقي كبارها، وضربت الناس بعضهم قائما وبعضهم قاعدا، فهذا لا يكون فيه إلا النصب؛ لأن ما ذكرت بعده ليس مبنيا عليه فيكون مبتدأ، وإنما هو من نعت الفعل، زعمت أن بيعه أسفله كان قبل بيعه أعلاه، وأن الشراء كان فى بعض أعجل من بعض، وسقيه الصغار كان أحسن من سقيه الكبار، ولم تجعله خبرا لما قبله.

ومن ذلك قولك: مررت بمتاعك بعضه مرفوعا وبعضه مطروحان فهذا." (٣)

---

(١) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر الحازمي ص/٤٩١

(٢) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر الحازمي ص/٤٩٢

(٣) الكتاب لسيبويه سيبويه ١٥٢/١

"ومنه: مررت برجل راكع لا ساجد، لإخراج الشك أو لتأكيد العلم فيهما.

ومنه: مررت: برجل راكع بل ساجد، **إما غلط فاستدرك**، وإما نسى فذكر.

ومنه: مررت برجل حسن الوجه جميلة، جر لأنه حسن الخاصة جميلها، والوجه ونحوه خاص، ولو كان حسن العامة لقال حسن جميل.

ومنه: مررت برجل ذى مال، أى صاحب مال.

ومنه: مررت برجل رجل صدق، منسوب إلى الصلاح. كأنك قلت: مررت برجل صالح. وكذلك: مررت برجل رجل سوء، كأنك قلت: مررت برجل فاسد؛ لأن الصدق صلاح والسوء فساد. وليس الصدق ههنا بصدق اللسان، لو كان كذلك لم يجز لك أن تقول هذا ثوب صدق وحمار صدق، وكذلك السوء ليس فى معنى سؤته.

ومن النعت أيضا: مررت برجلين مثلين، فتفسير المثلين أن كل واحد منهما مثل صاحبه. ومثل ذلك سيان، وسواء.

ومنه: مررت برجلين مثلك، أى كل واحد منهما مثلك، ووجه آخر على أنهما جميعا مثلك. وكل ذلك جر.." (١)

"وناب نييب كما تقول: أنياب وأنيب. فإن حقرت ناب الإبل فكذلك، لأنك تقول: أنياب.

ولو حقرت رجلا اسمه سار أو غاب لقلت: غييب وسيير، لأنهما من الياء، ولو حقرت السار وأنت تريد السائر لقلت: سوير، لأنها ألف فاعل الزائدة.

وسألت الخليل عن خاف والمال في التحقير فقال: خاف يصلح أن يكون فاعلا ذهبت عينه وأن يكون فعلا، فعلى أيهما حملته لم يكن إلا بالواو وإنما جاز فيه فعل لأنه من فعلت أفعل، وأخاف دليل على أنها فعلت، كما قالوا: فزعت تفزع. وأما مال فإنه فعل، لأنهم لم يقولوا: مائل، ونظائره في الكلام كثيرة فاحمله على أسهل الوجهين.

وإن جاء اسم نحو الناب لاتدري أمن الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء؛ لأنها مبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك. ومن العرب من يقول في ناب: نويب، فيجيء بالواو؛ لأن هذه أللف مبدلة من الواو أكثر، **وهو غلط منهم**.

و أ خبرني من أثق به أنه يقول: مال الرجل، وقد ملت بعدنا فأنت تمال، ورجل مال، إذا كثر ماله، وصوف

---

(١) الكتاب لسيبويه سيبويه ١/ ٤٣٠

الكبش إذا كثر صوفه، وكبش أصوف. هذه الكثيرة. وكبش صاف، ونعجة صافة.

باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال البدال فيها وتلزمها وذلك إذا كانت أبدالا من الواوات والياءات التي هي عينات.." (١)

"الوقف من تركها في اخش، لأنه مجحف بها، لأنها ذهبت منها الفاء واللام، فكرهوا أن يسكنوا في الوقف فيقولوا: أن تع أ ع، فيسكنوا العين مع ذهاب حرفين من نفس الحرف. وإنما ذهب من نفس الحرف الأول حرف واحد وفيه ألف الوصل، فهو على ثلاثة أحرف، وهذا على حرفين، وقد ذهب من نفسه حرفان. وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون: ادعه من دعوت، فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة، لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رد يا فتى.

وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط، كما قال زهير:

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئا إذا كان جائيا." (٢)

"وتقول: المخصف والمفتاح، فتريد في المخصف من المعنى ما أردت في المفتاح.

وقد يعتوران الشيء الواحد نحو مفتح ومفتاح، ومسج ومنساج، ومقول ومقوال. فإنما أتممت فيما زعم الخليل أنها مقصورة من مفعال أبدا، فمن ثم قالوا مقول ومكيل. فأما قولهم مصائب **فإنه غلط منهم**، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة وإنما هي مفعلة. وقد قالوا: مصاوب.

وسألته عن واو عجوز وألف رسالة وياء صحيفة، لأي شيء همزن في الجمع، ولم يكن بمنزلة معاون ومعايش إذا قلت صحائف ورسائل وعجائز؟ فقال: لأني إذا جمعت معاون ونحوها، فإنما أجمع ما أصله الحركة، فهو بمنزلة ما حركت كجدول. وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك وكانت ميتة لا تدخلها الحركة على حال، وقد وقعت بعد ألف، لم تكن أقوى حالا مما أصله متحرك. وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة وذلك نحو قولك: قال وباع، ويغزو ويرمي، فهمزت بعد الألف كما يهمز سقاء وقضاء، وكما يهمز قائل وأصله التحريك، فهذه الأحرف الميتة التي ليس أصلها الحركة أجدر أن تغير إذا همزت ما أصله الحركة، فمن ثم خالفت ما حرك وما أصله الحركة في الجمع كجدول ومقام. فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتل على فعله نحو يقول ويبيع، ويغزو ويرمي، إذا وقعت هذه السواكن بعد ألف.

---

(١) الكتاب لسيبويه سيبويه ٣/٤٦٢

(٢) الكتاب لسيبويه سيبويه ٤/١٦٠

وقالوا: مصيبة ومصائب، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف.

وأما فاعل من عورت، فإذا قالوا فاعل غدا قالوا: عاور غدا. وكذلك صيدت؛ لأنها لما حيت في عورت أجريت مجرى واو شويت، وأجريت ياء." (١)

"أراد لقد كان في ثواء حول فأوقع الفعل على الحول وجعل ثواء بدلا منه كما أنه إذا قال ضربت زيدا رأسه إنما أراد ضربت رأس زيد فأوقع الفعل وجعله بدلا ويروى تقضى لبانات ويسأم وللبدل موضع آخر وهو الذي يقال له بدل الغلط وذلك قولك مررت برجل حمار أراد أن يقول مررت بحمار فإما أن **يكون غلط في** قوله مررت برجل فتدارك فوضع الذي جاء به وهو يريده في موضعه أو يكون كأنه نسي فذكر فهذا البدل لا يكون مثله في قرآن ولا شعر ولكن إذا وقع مثله في الكلام غلطا أو نسيانا فهكذا إعرابه." (٢)

"وإنما فعلت ذلك لأن هذه الأحرف لا أصل لها فلما وقعت إلى جانب ألف ولم تكن متحركة ولا دخلتها الحركة في موضع أبدلت لما قبلها ثم تحركت كما تحرك لالتقاء الساكنين فلزمتها الهمزة كما لزمت قضاء لما سنبينه في موضعه إن شاء الله فأما (معيشة) فلا يجوز همز يائها لأنها من الأصل متحركة فإنما ترد إلى ما كان لها كما ذكرت لك في صدر الباب فأما قراءة من قرأ (معائش) فهمز **فإنه غلط وإنما** هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ولم يكن له علم بالعربية وله في القرآن حروف قد وقف عليها وكذلك قول من قال في جمع مصيبة مصائب إنما **هو غلط وإنما** الجمع مصاوب لأن مصيبة مفعلة فعلى هذا يجري وما أشبهه." (٣)

"وهؤلاء لا يدغمون ما قبل اللام في اللام مما قرب جواره منها لأن حكم اللام عندهم حكم السكون فلذلك ثبتت ألف الوصل ومنهم من يقول لحمر جاءني فيحذف الألف / لتحرك اللام وعلى هذا قرأ أبو عمرو ﴿وأنه أهلك عاد لولي﴾ وكان الأخفش يجيز اسل زيدا لأن السين عنده ساكنة لأن الحركة للهمزة **وهذا غلط شديد** لأن السين متصرفة كسائر الحروف وألف الوصل لا أصل لها فمتى وجد السبيل إلى إسقاطها سقطت واللام مبنية على السكون لا موضع لها غيره فأمرها مختلف ولذلك لحقتها ألف الوصل مفتوحة مخالفة لسائر الألفات

(تم الإدغام)

---

(١) الكتاب لسيبويه سيبويه ٣٥٦/٤

(٢) المقتضب محمد بن يزيد المبرد ٢٨/١

(٣) المقتضب محمد بن يزيد المبرد ١٢٣/١

قال أبو العباس كنا قدمنا في أول كتابنا وبعد ذلك أشياء جرى ذكرها لما يشاكلها في مواضعها ولم يكن موضع تفسيرها فوعدنا أن نفسرها إذا قضينا القول فيما قصدنا له عند ذكرها فمن ذلك لام الخفض التي يسميها النحويون لام الملك / فقلنا هي مكسورة مع الأسماء الظاهرة ومفتوحة مع الأسماء المضمرة لعلة نذكرها وهذا أوان ذكرها أصلها عندنا الفتح كما يقع مع المضمر نحو قولك المال لك والمال لنا والدراهم لكم ولهم وكذلك كل مضمر فإذا قلت المال لزيد كسرتها لئلا تلتبس بلام الابتداء ولم تكن الحركة فيها إعرابا فيسلمها على ما خيلت." (١)

"**وذلك غلط منهم** فاحش لأنها لم تشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء وإنما ينبغي أن يجري الحرف مجرى غيره إذا أشبهه في علته فيقولون مررت بكم وينشدون هذا البيت

(وإن قال مولاهم على جل حادث ... من الدهر ردوا فضل أحلامكم ردوا)

وهذا خطأ عند أهل النظر مردود واعلم أن المذكر الواحد لا تظهر له علامة في الفعل وذلك قولك زيد قام وإنما ضميره في النية وإنما كان للمخاطب علامة الجهة حرف المخاطبة فإن ثنيت الغائب ألحقته ألفا فقلت فعلا وإن جمعته ألحقت واوا فقلت فعلوا لأن الألف إذا لحقت في التثنية لحقت الواو في الجمع فأما (يفعلون) وما كان مثله فإنا أخرنا ذكره حتى نذكره في إعراب الأفعال واعلم أن المؤنث يجري فيما ذكرنا مجرى المذكر إلا أن علامة المؤنث المخاطب أن يلحقه الكسرة لأن الكسرة / مما تونث وجمع المؤنث بالنون مكان الميم فكل موضع ﴿لا تكون علامة المذكر﴾ فيه واوا في الأصل فالنون للمؤنث فيه مضاعفة ليكون الحرفان بإزاء الحرفين وكل موضع ﴿علامة﴾ المذكر ﴿فيه﴾ الواو وحدها فنون المؤنث فيه مفردة." (٢)

"(هذا باب ما تلحقه زائدتان إحداهما ملحقة والأخرى غير ملحقة)

اعلم أنك تجري الملحق مجرى الأصل في الجمع والتصغير وذلك أن الملحق إنما وضع بإزاء الأصل لتلحق الثلاثة بالأربعة والأربعة بالخمسة وذلك قولك في مثل مسحنكك سحاكك وفي مقعنسس قعاسس لأن الميم والنون لم تزادان فتلحقا بناء ببناء وطكان سيبويه يقول في مقعنسس مقاعس **وهذا غلط شديد** لأنه يقول في محرنجم حراجم فالسين الثانية في مقعنسس بحذاء الميم في محرنجم فإن قال قائل إنها زائدة قيل له فالميم زائدة أيضا إلا أن السين ملحقة بالأصول وليست الميم كذلك إنما هي الميم التي تلحق

---

(١) المقتضب محمد بن يزيد المبرد ٢٥٤/١

(٢) المقتضب محمد بن يزيد المبرد ٢٧٠/١

الأسماء من أفعالها ألا ترى أن من قال في أسود أسيود قال في جدول جديول فأجرى الملحق مجرى الأصلي." (١)

"فأما قول سيبويه: إنها تقع فى بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر فتقول: عساك وعسانى – **فهو غلط منه**؛ لأن الأفعال لا تعمل فى المضمر إلا كما تعمل فى المظهر فأما قوله:

(تقول بنتى: قد أنى إناكا ... يا أبتى علك أو عساكا)." (٢)

"وذلك أنك نظرت إلى شخص، فتوهمته زيدا، فقلت على ما سبق إليك، ثم أدركك الظن أنه عمرو، فانصرفت عن الأول، فقلت: أم عمرو مستفهما فإنما هو إضراب عن الأول على معنى (بل) ، إلا أن ما يقع بعد (بل) يقين، وما يقع بعد (أم) مظنون مشكوك فيه، وذلك أنك تقول: ضربت زيدا ناسيا أو غالطا، ثم تذكر أو تنبه، فتقول: بل عمرا مستدركا مثبتا للثانى، تاركا للأول ف (بل) تخرج **من غلط إلى** استثبات، ومن نسيان إلى ذكر و (أم) معها ظن أو استفهام، وإضرب / عما كان قبله ومن ذلك: هل زيد منطلق أم عمرو يا فتى قائما أضرب عن سؤاله عن انطلاق زيد، وجعل السؤال عن عمرو فهذا مجرى هذا، وليس على منهاج قولك: أزيد فى الدار أم عمرو وأنت تريد: أيهما فى الدار؟ لأن (أم) عديله الألف، و (هل) إنما تقع مستأنفة ألا ترى أنك تقول: أما زيد فى الدار على التقرير، وتقول: يا زيد، أسكوتا والناس يتكلمون توبخه بذلك وقد وقع منه السكوت، ولا تقع (هل) فى هذا الموضع ألا ترى إلى قوله:

(أطربا وأنت قنسرى ...)

وإنما هو: أتطرب وهو حال طرب؟ وذلك لأن الألف و (أم) حرفا الاستفهام اللذان يستفهم بهما عن جميعه، ولا يخرجان منه، وليس كذا سار حروف الاستفهام؛ لأن كل حرف منها لضرب لا يتعدى ذلك إلى غيره، ألا ترى أن (أين) إنما هى سؤال عن المكان لا يقع إلا عليه و (متى) سؤال عن زمان، و (كيف) سؤال عن حال، و (كم) / سؤال عن عدد و (هل) تخرج من حد المسألة فتصير بمنزلة (قد) نحو: قوله عز وجل -: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا﴾ فالألف (وأم) لا ينقلان عن الاستفهام؛ كما تنقل هذه الحروف، فتكون جزاء، ويكون." (٣)

---

(١) المقتضب محمد بن يزيد المبرد ٢٣٥/٢

(٢) المقتضب محمد بن يزيد المبرد ٧١/٣

(٣) المقتضب محمد بن يزيد المبرد ٢٨٩/٣

"والوجه الآخر: أن (بل) لا تأتى فى الواجب فى كلام واحد إلا للإضراب **بعد غلط أو** نسيان، وهذا منفى عن الله عز وجل؛ لأنه القائل إذا قال: مررت بزيد غالطا فاستدرك، أو ناسيا فذكر، قال: بل عمرو؛ ليضرب عن ذلك، ويثبت ذا وتقول: عندى عشرة بل خمسة عشر على مثل هذا، فإن أتى بعد كلام قد سبق من غيره فالخطأ إنما لحق كلام الأول؛ كما قال الله عز وجل: ﴿وقالوا اتخذ الرحمن ولدا﴾ فعلم السامع أنهم عنوا الملائكة بما تقدم من قوله: ﴿وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا﴾ وقال: ﴿أم اتخذ مما يخلق بنات﴾ وقال: ﴿ويجعلون لله ما يكرهون﴾ وقال: ﴿بل عباد مكرمون﴾ ، أى: بل هؤلاء الذين ذكرتم أنهم ولد عباد مكرمون ونظير ذلك أن تقول للرجل: قد جاءك زيد، فيقول: بل عمرو ولكن مجاز هذه الآية عندنا مجاز ما ذكرنا قبل فى قولك: ائت / زيدا أو عمرا أو خالدا، تريد: ايت هذا الضرب من الناس، فكأنه قال – والله أعلم –: إلى مائة ألف أو زيادة وهذا قول كل من نثق بعلمه وتقول: وكل حق لها علمناه أو جهلناه تريد توكيد قولك: كل حق لها، فكأنك قلت: إن كان معلوما، أو مجهولا فقد دخل فى هذا البيع جميع حقوقها ولها فى الفعل خاصة أخرى نذكرها فى إعراب الأفعال إن شاء الله وجملتها أنك تقول: زيد يقعد أو يقوم يا فتى، وإنما أكلم لك زيدا، أو أكلم عمرا تريد: أفعل أحد هذين؛ كما قلت فى الاسم: لقيت زيدا أو عمرا، وأنا ألقى زيدا أو عمرا، أى: أحد هذين وعلى القول الثانى: أنا أمضى إلى زيد، أو أقعد إلى عمرو، أو أتحدث، أى: أفعل هذا الضرب من الأفعال." (١)

"الرجل وأوصل المرور إلى ما قصد إليه **أو غلط ثم** استدرك

فهذه أربعة أوجه في البدل

ولو قال في هذا الموضع مررت برجل بل حمار ولقيت زيدا بل عمرا كان كذلك إلا أن بل ولا بل من حروف الإشراك وقد ذكرنا أحوالها فيما تقدم

واعلم أن المعارف توصف بالمعارف فإن وقع بعدها شيء نكرة والعامل فعل أو شيء في معناه انتصبت النكرة على الحال ونحن واصفو ذلك في الباب الذي يلي هذا الباب إن شاء الله." (٢)

"ذاهبا إلا أخوك١، وما ذاهبا إلا جاريتك تريد: ما أحد ذاهبا، وهذا رديء لا يحذف "أحد" وما أشبهه حتى يكون معه كلام نحو: ما منهما مات حتى رأيته يفعل كذا وكذا، و"مات" في موضع نصب على مفعول "ما" في لغة أهل الحجاز/ ٨٣ وفي كتاب الله تعالى: ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به﴾

---

(١) المقتضب محمد بن يزيد المبرد ٣/٣٠٥

(٢) المقتضب محمد بن يزيد المبرد ٤/٢٩٨

٢. والمعنى: ما من أهل الكتاب أحد، ﴿وإن منكم إلا واردها﴾ ٣. أي: وإن أحد منكم، ومعنى: "إن" معنى: "ما" فقد بان أن في "ما" ثلاث لغات: ما زيد قائما وما زيد بقائم وما زيد قائم، والقرآن جاء بالنصب٤ وبالباء ومما شبه من الحروف بـ"ليس" "لات" شبهها بها أهل الحجاز وذلك مع الحين خاصة، قال الله تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾ ٥ قال سيبويه٦: تضمر فيها مرفوعا، قال: نظير "لات" في أنه لا يكون إلا مضمرا فيها "ليس" و"لا يكون" في الاستثناء إذا قلت: أتوني ليس زيدا، ولا يكون

---

١ في "ب" أخواك.

٢ النساء: ١٥٩، قال الزمخشري في الكشاف جـ١/ ٣١٢، جملة "ليؤمن به" جملة قسمية واقعة صفة لموصوف محذوف تقديره: "وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمن به". والمعنى: وما من اليهود والنصارى أحد إلا ليؤمنن قبل موته بعيسى، وبأنه عبد الله ورسوله. وفي البحر المحيط ٣/ ٣٩٢: قال الزجاج: وحذف أحد لأنه مطلوب في كل نفي. يدخله الاستثناء نحو: ما قام إلا زيد معناه: ما قام أحد إلا زيد.

وقال: قال أبو حيان مشيرا إلى كلام الزمخشري: **وهو غلط فاحش**، صفة "أحد" الجار والمجرور، وهو من أهل الكتاب. وجملة "ليؤمنن به" جواب القسم المحذوف، القسم وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو "أحد" المحذوف، وانظر المغني ١/ ١٦٦.

٣ مريم: ٧١.

٤ من ذلك قوله تعالى: ﴿ما هذا بشرا﴾ . ﴿ما هن أمهاتهم﴾ .

٥ ك ص: ٣.

٦ سيبويه: هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين في النحو غير منازع، أصله من فارس. ونشأ بالبصرة، وكان في لسانه حبسة، أخذ النحو عن أعلم العلماء العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي، وعيسى بن عمرو، ويونس بن حبيب، وكتابه أعظم كتب النحو منذ دون للآن.

قيل: مات بشيراز سنة ١٨٠هـ عن ٣٢ سنة. وقيلت أقوال كثيرة غير ذلك. وقد ذكر السيرافي نسبه بالتفصيل: انظر شرح الكتاب جـ١/ ٣٠٨ وأخبار النحويين/ ٣٧.." (١)

"الإضافة فلا يجوز أن تقول: هذا الحسن وجه من أجل أن هذه إضافة حقيقة على بابها، لم تخرج فيه معرفة إلى نكرة ولا نكرة إلى معرفة، فالألف واللام لا يجوز أن يدخلا على مضاف إلى نكرة، ولو قلت

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ١/٩٥

ذلك لكنت قد ناقضت ما وضع عليه الكلام، لأن الذي أضيف إلى نكرة يكون به نكرة، وما دخلت عليه الألف واللام يصير بهما معرفة، فيصير معرفة نكرة في حال وذلك محال١. وإنما جاز: الحسن الوجه "وما أشبهه" وإدخال الألف واللام على حسن الوجه؛ لأن "حسنا" في المعنى منفصل، فإضافته غير حقيقية، والتأويل فيه التنوين، فكأنك قلت: حسن وجهه فلذلك جاز، فإذا قلت: حسن وجه ثم أدخلت الألف واللام قلت: الحسن وجها، فتنصب الوجه الى التمييز٢ /١٢٩ أو الشبه بالمفعول به، لما امتنعت الإضافة كما تقول: ضارب رجل، ثم تقول: الضارب رجلا وتقول: هو الكريم حسبا والفاره عبدا، ويجوز: الحسن الوجه؛ لأنه مشبه بالضارب الرجل؛ لأن الضارب بمعنى الذي ضرب، والفعل واصل منه إلى الرجل على الحقيقة، وقد قالوا: الضارب الرجل فشبهوه بالحسن الوجه، كما شبهوا الحسن الوجه به في النصب، وعلى هذا أنشد:

الواهب المائة الهجان وعبدها ... عوذا تزجي خلفها أطفالها٣

---

١ محال، ساقطة في "ب".

٢ النصب على التمييز لأنه نكرة.

٣ من شواهد سيبويه ١/ ٩٤، وروايته: عوذا تزجى بينها أطفالها. على عطف "عبدها" على المائة وهو مضاف إلى غير الألف واللام، فهو مثل: الضارب الرجل عبد الله. **وقد غلط سيبويه** في استشهاده بهذا، لأن العبد مضاف إلى ضمير المائة وضميرها بمنزلتها، فكأنه قال: الواهب المائة وعبد المائة. يقول الشاعر: إن هذا الممدوح يهب المائة من الإبل الكريمة، ويهب راعيها أيضا.

وهو المراد من العبد، وخص الهجان، لأنها أكرمها. والهجان: البيض، يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع، وعوذا: جمع عائذ وهو جمع غريب، والعائذ: الناقة إذا وضعت وبعد ما تضع أياما حتى يقوى ولدها. وقيل: العوذ: الحديثات النتاج قبل أن توفي خمس عشرة ليلة. ثم هي مطفل بعده وتزجي: تسوق. والبيت للأعشى يمدح قيس بن معد يكرب. وانظر المقتضب ٤/ ١٦٢. وشعراء النصرانية/ ٣٧١، وشرح ابن عقيل/ ٣٣٧. والديوان/ ٢٧.." (١)

"أما "من": فمعناها/ ٤٧٩: ابتداء الغاية. تقول: سرت من موضع كذا إلى موضع كذا. وفي الكتاب: من فلان إلى١ فلان. إنما يريد: ابتداؤه فلان. وسيبويه يذهب إلى أنها تكون لابتداء الغاية في الأماكن٢

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ١/١٣٤

وتكون للتبعيض نحو قولك: هذا من الثوب. وهذا منهم تقول: أخذت ماله، ثم تقول: أخذت من ماله فقد دلت على البعض٣.

قال أبو العباس: وليس هو كما قال عندي؛ لأن قوله: أخذت من ماله، إنما ابتداء غاية ما أخذ، فدل على التبعيض من حيث صار ما بقي انتهاء له والأصل واحد. وكذلك: أخذت منه درهما وسمعت منه حديثا، أي: أول الحديث، وأول مخرج هذه الدراهم وقولك: زيد أفضل من عمرو٤ وإنما ابتدأت في إعطائه الفضل من حيث عرفت فضل عمرو فابتداء تقديمه هذا الموضع فلم يخرج من ابتداء الغاية. وقال في وقت آخر: من تكون/ ٤٨٠ على ثلاثة أضرب لابتداء الغاية كقولك: خرجت من الكوفة إلى البصرة وللتبعيض كقولك: أخذت من ماله. والأصل يرجع إلى ابتداء الغاية لإنك إذا قلت: أخذت من المال فأخذك إنما وقع ابتداؤه من المال٥. ويكون لإضافة الأنواع إلى الأسماء٦ كقول الله تعالى: ﴿إنما

---

١ في كتاب سيبويه ٢/ ٣٠٧، وتقول إذا كتبت كتابا من فلان إلى فلان..

٢ انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٧ ويرى الكوفيون: أن "من" تكون للابتداء في الزمان أيضا. انظر: الإنصاف/ ٣٢٨.

٣ انظر: الكتاب ٢/ ٣٠٧.

٤ انظر: المقتضب ١/ ٤٤ و٤/ ١٣٦. وقال سيبويه ٢/ ٣٠٧. وكذلك هو أفضل من زيد إنما أراد أن يفضله على بعض ولا يعم، وجعل زيدا الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه. **وقد غلط المبرد** سيبويه في هذا الموضع وذلك موجود في الانتصار/ ٣١٣-٣١٦.

٥ انظر: المقتضب ٤/ ١٣٦ و١/ ٤٤.

٦ نص المبرد هنا غير موجود في المقتضب ولا في الكامل.." [(١)]

"لقد كان في حول ثواء ثويته ... تفضى لبانات ويسأم سائم١

وقال آخر:

وذكرت تقتد برد مائها ... وعتك البول على أنسائها٢

الرابع: وهو بدل الغلط والنسيان: وهو البدل الذي لا يقع في قرآن ولا شعر، وذلك نحو قولهم: مررت برجل حمار، كأنه أراد أن يقول: مررت **بحمار فغلط فقال**: برجل أو بشيء.

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ١/٤٠٩

واعلم: أن الفعل قد يبدل من الفعل وليس شيء من الفعل يتبع الثاني الأول في الإعراب إلا البدل والعطف، والبدل نحو قول الشاعر:

إن على الله أن تبايعا ... تؤخذ كرها أو تجيء طائعا٣

---

١ من شواهد سيبويه ١/ ٤٢٣ على رفع الفعل "يسأم" واستشهد به المبرد على بدل الاشتمال كذلك فعل المصنف. ثويته: الأصل: ثويت فيه، فحذف حرف الجر واتصل الضمير بالفعل، والثواء: الإقامة، اللبانات: الحاجات. وانظر المقتضب ٤/ ٢٩٧، و١/ ٢٧، وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٦٣، وابن يعيش ٣/ ٦٥، والديوان/ ١٧٧.

٢ من شواهد سيبويه ١/ ٧٥، على نصب برد مائها على البدل من "تقتد" لاشتمال الذكر عليها. وصف ناقة بعد عهدها بورود الماء لإدمانها السير في الفلاة، فيقول: ذكرت برد ماء تقتد وهو موضع بعينه وأثر بولها على أنسائها ظاهر بين لخثارته. وإذا قل ورودها للماء خثر بولها وغلظ واشتدت صفرته، وعتك البول أن يضرب إلى الحمرة.

ويروى: وعبك البول، وهو اختلاطه بوبرها وتلبده به والأنساء: جمع نسأ، وهو عرق يستبطن الفخذ والساق. والبيت لجبر بن عبد الرحمن. وانظر: الجمهرة ٢/ ٢١.

٣ من شواهد الكتاب ١/ ٧٨، على حمل "تؤخذ على تبايع؛ لأنه مع قوله تجيء تفسير للمبايعة إذ لا تكون إلا أحد الوجهين من إكراه أو طاعة". وأراد بقوله الله: القسم. والمعنى: إن على والله، فلما حذف الجار نصبت.

والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها. وانظر المقتضب: ٢/ ٦٣، والخزانة ٢/ ٣٧٣، ومنهج السالك ٢٦، وشواهد الألفية للعاملي/ ٣٤٧، وشرح شواهد ابن عقيل/ ١٧٩.." [1]

"ذلك: يا زيد والحارث، كما دخلت الألف واللام، و"يا" لا تدخل عليهما، ومن قال: إن موضع الاسم الذي عملت فيه "إن" رفع **فقد غلط من** قبل أن المعرب لا موضع له، ومن أجل أنه يلزمه أن يكون لهذا موضعان في قولك: إن هذا وزيدا أخواك؛ لأن موضع زيد عنده إذا قال: إن زيدا، رفع، فيلزمه أن يكون موضع "هذا" نصبا ورفعا.

الضرب الثاني:

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ٢/٤٨

ينقسم أربعة أقسام: جملة قد عمل بعضها في بعض، أو اسم عمل فيه حرف، أو اسم بني مع غيره بناء، أو اسم موصول لا يتم إلا بصلته.

الأول: جملة قد عمل بعضها في بعض: اعلم أن الجمل على ضربين: ضرب لا موضع له وضرب له موضع. فأما الجملة التي لا موضع لها فكل جملة ابتدأتها، فلا موضع لها نحو قولك مبتدئا: زيد في الدار وعمرو عندك فهذه لا موضع لها.

الضرب الثاني: الجملة موقع اسم مفرد نحو قولك: زيد أبوه قائم، فأبوه قائم جملة موضعها رفع؛ لأنك لو جعلت موضعها اسما مفردا نحو: منطلق لصلح، وكنت تقول: زيد منطلق فتقول على هذا: هند منطلقة وأبوها قائم فيكون موضع أبوها "قائم" رفعا؛ لأنك لو وضعت موضع هذه الجملة "قائمة" لكان رفعا، فإن قلت: هند أبوها قائم ومنطلقة جاز، والأحسن عندي أن تقدم "منطلقة" لأن الأصل للمفرد، والجملة فرع ولا ينبغي أن تقدم الفرع على الأصل إلا في ضرورة شعرهم، وكذلك: مررت بامرأة أبوها شريف وكريمة حقه أن يقول: بامرأة كريمة وأبوها شريف؛ لأن الأصل للمفرد وإن وصفه مثله مفردا، وتقديم الجملة في الصفة عندي على المفرد أقبح منه في الخبر، إذا قلت: هند أبوها كريم وشريفة؛ لأن أصل الصفة أن تكون مساوية للموصوف تابعة له في لفظها ومعرفتها ونكرتها، وليس الخبر، من." (١)

"قال أبو العباس١: قال الأخفش: وليس هذان البيتان على ما زعم سيبويه، يعني في الجر؛ لأنه يجوز عند العطف، وأن يكون الثاني من سبب الأول وأنكر ذلك سيبويه لأنه عطف على عاملين على السين والباء فزعم أبو الحسن: **أنها غلط منه** وأن العطف على عاملين جائز نحو قول الله عز وجل في قراءة بعض الناس: ﴿وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات﴾ ٢، فجر الآيات وهي في موضع نصب، ومثل قوله: ﴿لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾ ٣ عطف على خبر "إن" وعلى "الكل".

قال أبو العباس: وغلط أبو الحسن في الآيتين جميعا ولكن قوله: ﴿واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون﴾ ٤ وابتدأ الكلام: ﴿إن في السماوات والأرض لآيات للمؤمنين﴾ ٥، ﴿وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون، واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات﴾ ٦ بعد هذه الآية، وإن جر آيات فقد عطف على عاملين وهي قراءة عطف على "إن" و"في" قال: وهذا عندنا غير جائز٧؛ لأن الذي تأوله سيبويه بعيد وقال: لأن الرد غير الخيل والعقر راجع إلى الخيل فليس بمتصل بشيء

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ٢/٦٢

من الخيل ولا داخل في المعنى، وقال: أما قوله: فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها فهو أقرب قليلا وليس

---

١ انظر المقتضب ٤/ ١٩٥.

٢ الجاثية: ٤، قرأ حمزة والكسائي ﴿وما يبث من دابة آيات﴾ ﴿وتصريف الرياح آيات﴾ بالخفض فيهما، وقرأ الباقون بالرفع فيهما. انظر حجة القراءات ص٦٥٨، وغيث النفع/ ٢٣٦، والنشر٢/ ٣٧١، والإتحاف/ ٣٨٩، والبحر المحيط ٨/ ٤٣.

٣ سبأ: ٢٤.

٤ الجاثية: ٥.

٥ الجاثية: ٣.

٦ الجاثية: ٥، وانظر "ت" ١٤.

٧ انظر المقتضب ٤/ ١٩٥، وهذه الآية موجودة والتي قبلها غير موجودة.." (١)

"منه لأن المأمور بعضها والمنهي بعضها، وقربه أنهما قد أحاطا بالأمور، وقال: وليس يجوز الخفض عندنا إلا على العطف على عاملين فيمن أجازه.

وأما قولهم: ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة، فقال سيبويه: كأنك أظهرت كل مضمر فقلت: ولا كل بيضاء١، فمذهب سيبويه أن "كل" مضمرة هنا محذوفة وكذلك:

أكل امرئ تحسبين امرأ ... ونار توقد بالليل نارا٢

يذهب إلى أنه حذف "كل" بعد أن لفظ بها ثانية، وقال: استغنيت عن تثنية "كل" لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة التباسه على المخاطب قال: وجاز كما جاز في قوله: ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه وإن شئت قلت: ولا مثل أخيه فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه وتفريقه أن تقول: ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يكره ذاك قال: ومثل ذلك: ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذلك٣، فلما جاز في هذا جاز في ذاك.

وأبو العباس -رحمه الله- لا يجيز: ما مثل عبد الله يقول ذاك، ولا أخيه يكره ذاك والذي بدأ به سيبويه الرفع في قولك: ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة، والنصب في "ونارا"٤ هو الوجه، وهذه الحروف

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ٧٣/٢

شواذ، فأما من ظن أن من جر آيات٥ في الآية فقد عطف على **عاملين فغلط منه**، وإنما نظير ذلك قولك: إن في الدار علامة للمسلمين والبيت علامة للمؤمنين، فإعادة علامة تأكيد وإنما حسنت الإعادة للتأكيد لما طال الكلام، كما تعاد "إن" إذا طال الكلام، وقد ذكرنا هذا في باب إن وأن، ولولا أنا ذكرنا التأكيد

---

١ انظر الكتاب ١/ ٣٣.

٢ مر تفسيره/ ص٧١.

٣ انظر الكتاب ١/ ٣٣.

٤ يشير إلى قول الشاعر: ونار توقد في الليل نارا.

٥ يشير إلى قوله تعالى: ﴿وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات﴾ .." [١]

"وما إن طبنا جبن١

ثم قال٢: والدليل على ما قال سيبويه: أن هذا السؤال لا يلزم أن "من" تكون لما يعقل في الجزاء والاستفهام، ومعنى الذي فهي حيث تصرفت واحدة و"ما" واقعة على كل شيء غير الناس، وعلى صفات الناس وغيرهم حيث وقعت فهي واحدة وكذلك هذه الحروف، و"إن" للجزاء لا تخرج عنه، وتلك الحروف التي هي "إن" للنفي ومخففة من الثقيلة، وزائدة ليس على معنى "إن" الجزاء ولا منها في شيء، وإن وقع اللفظان سواء فإنهما حرفان بمنزلة الاسم والفعل إذا وقعا في لفظ وليس أحدهما مشتقا من الآخر: نحو قولك: هذا ذهب وأنت تعني التبر وذهب من الذهاب، ونحو قولك: زيد على الجبل وعلا الجبل، فهذا فعل، والأول حرف قال: وسألت أبا عثمان عن "ما" و"من" في الاستفهام والجزاء أمعرفة هما أم نكرة؟ فقال: يجوز أن يكونا معرفة وأن يكونا نكرة، فقلت: فأي، ما تقول فيها؟ قال: أنا أقول: إنها مضافة معرفة ومفردة نكرة والدليل على ذلك أنك تقول: أية صاحبتك ولو كانت معرفة لم تتصرف. قال: وكان الأخفش يقول: هي معرفة ولكن أنون لأن التنوين وقع وسط الاسم، فهو بمنزلة امرأة سميتها خيرا منك، وكان غيره لا يصرفها ويقول: أية صاحبتك؛ لأنها معرفة. وشرح أبو العباس ذلك فقال: إن من وما وأي مفردة نكرات، وذلك أن أيا منونة في التأنيث، إذا قلت: أية جاريتك وقول الأخفش: التنوين وقع وسطا غلط؛ وذاك لأن "أي" في الجزاء والاستفهام لا صلة لها "ومن وما" إذا كانتا خبرا فإنهما يعرفان بصلتهما، فقد حذف ما كان يعرفهما فهما بمنزلة "أي" مفردة، ومن الدليل على أنهن نكرات، أنك

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ٢/ ٧٤

---

١ يشير إلى قول الشاعر فروة بن مسيك:

وما إن طبنا جبن ولكن ... منايانا ودولة آخرينا

وقد مر تفسيره في الجزء الأول/ ٢٦٥.

٢ الذي قال المبرد، انظر المقتضب ١/ ٥١، ٢/ ٣٦٤.." [1]

"قال سيبويه: وسألت الخليل عن: خاف ومال يعني إذا قلت: رجل خاف ورجل مال فقال: خاف يصلح أن يكون "فاعلا" ذهبت عينه ويصلح أن يكون "فعلا" لأنه من فعلت١. يعني أن اسم الفاعل إذا كان ماضيه على "فعل" أنه قد يجيء هو أيضا على فعل: نحو: حذر فهو رجل حذر وفرق فهو رجل فرق قال: وأما مال فإنهم لم يقولوا "مائل"١

قال وحدثني من أثق به: أنه يقال: رجل مال إذا كثر ماله وكبش صاف إذا كثر صوفه ونعجة صافة٢، قال: وإذا جاء اسم نحو: الناب لا تدري أمن الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو حتى يتبين لك لأنها مبدلة من الواو أكثر٣ قال أبو العباس٤: إنما قلبت الألف يعني الألف التي لا يدرى أصلها إلى الواو للضمة التي قبلها يعني في باب التصغير.

قال سيبويه: ومن العرب من يقول في ناب: نويب فيجيء بالواو لأن هذه الألف يكثر إبدالها من الواوات **وهو غلط منه٥** وأما المؤنث فتقول: في نورة: نويرة وفي جوزة جويزة.

الضرب الثاني: ما لامه معتلة من الثلاثي:

تقول في قفا: قفي وفي فتى فتي وفي جرو: جري وفي ظبي: ظبي فيصير جميع ذلك إلى الياء.

---

١ انظر: الكتاب ٢/ ١٢٧

٢ انظر: الكتاب ٢/ ١٢٧

٣ انظر: الكتاب ٢/ ١٢٧

٤ أي: المبرد أستاذ المصنف.

٥ انظر: الكتاب ٢/ ١٢٧. والغلط من بعض العرب لا من سيبويه.." [2]

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ١٩٦/٢

(٢) الأصول في النحو ابن السراج ٣٨/٣

"قلت: عضاميز وحجنفل١ حجيفل وحجيفيل النون زائدة وكذلك عجنس وعدبس ضاعفوا كما ضاعفوا ميم محمد وكذلك قرشب٢، ضاعفوا الباء كما ضاعفوا دال معد وكنهور٣ لا تحذف واوه لأنها رابعة فيما عدته خمسة أحرف وعنتريس عتيريس والنون زائدة لأن العترسة الشدة والعنتريس الشديد وخنشليل٤ خنيشيل تحذف إحدى اللامين زائدة لأنها زائدة يدلك على ذلك٥ التضعيف والنون من نفس الحرف حتى يتبين لك سوى ذلك ومنجنون٦ منيجين وطمأنينة طميئينة تحذف إحدى النونين لأنها زائدة وفي قشعريرة قشيعرة وقندأو٧ إن شئت حذفت الواو كما حذفت ألف حبركى وإن شئت النون وإبراهيم بريهيم **وقد غلط في** هذا سيبويه٨ لأنه حذف الهمزة فجلعها زائدة ومن أصوله أن الزوائد لا تلحق ذوات الأربعة من أوائلها إلا الأسماء الجارية على أفعالها ويلزمه أن يصغر إبراهيم: أبيرية ويصغر اسماعيل: سميعيل وقال: تحذف الألف حتى تجيء على مثال: فعيعيل ومجرفس جريفس وجريفيس ولو لم يحذف الميم لم يجئ التحقير على مثال: فعيعل وفعيعيل ومقشعر ومطمئن تحذف الميم وأحد الحرفين المضاعفين

---

١ جحنفل: الغليظ الشفة، نونه ملحقة ببناء سفرجل.

٢ قرشب: جمع قراشب، وهو المسن، والأكل. والأسد، والضخم الطويل.

٣ كنهور: السحاب العظيم المتراكم.

٤ خنشليل: البعير السريع، والضخم الشديد.

٥ أي: حتى يجيء شاهد من لفظه فيه معنى يدلك على زيادتها، فلو كانت النون زائدة لكان من بنات الثلاثة.

٦ منجنون: الدولاب الذي يسقى به.

٧ قنداو: حال الرجل، حسنه أو قبيحه.

٨ انظر: الكتاب ٢/ ١٢٠.." [(١)]

"ذكر الفتحة الممالة نحو الكسرة:

يقولون من الضرر ومن البعر ومن الكبر ومن الصغر قياس هذا الباب أن تجعل١ مما يلي الفتحة بمنزلة ما يلي الألف وتقول: من عمرو فتميل فتحة العين لأن الميم ساكنة وتقول: من المحاذر فتميل فتحة الذال وتقول: رأيت خبط الريف كما قالوا: من المطر ورأيت خبط فرند٢ وحكي الإشمام في الضمة هذا خبط

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ٥١/٣

رياح ومن المنقر٣، وقال: مررت بعير٤ فلم يشم لأنها تخفى مع الياء ومررت ببعير لأن العين مكسورة ويقولون: هذا ابن ثور ومن لم يمل بمال قاسم لم يمل: خبط رياح٥. ومن قال: من٦ عمرو والنغر فأمال لم يمل [من] ٧ الشرق لأن بعد الراء حرفا مستعليا ويحسب لا يكون فيه إلا الفتح في الياء والنون والهمزة.
واعلم: أنهم ربما أمالوا على غير قياس وإنما هو شاذ وذلك: الحجاج إذا كان اسما وأكثر العرب ينصبه والناس تميله من لا يقول: هذا مال وهم أكثر العرب وإن جميع ما يمال ترك إمالته جائز وليس كل من أمال شيئا وافق الآخر فيه من العرب٨ فإذا رأيت عربيا قد أمال شيئا وامتنع منه آخر فلا ترين أنه غلط.

---

١ في "ب" ما يلي:

٢ فرند: السيف وجوهره.

٣ المنقر: جمع مناقير على غير قياس: الخشبة التي تنقر للشراب، البئر الصغيرة الضيقة الرأس أو الكثيرة الماء البعيدة القعر، الحوض.

٤ عير: حمار الوحش.

٥ انظر: الكتاب ٢/ ٢٧١.

٦ في الأصل "منه" والتصحيح من "ب".

٧ زيادة من "ب".

٨ من العرب: ساقط في "ب".." [1]

"كالياءين ويجري١ احوويت على: اقتتلت في البيان والإدغام والإخفاء وتقول في "فعل" من شويت: شيء قلبت الواو ياء حين كانت ساكنة بعدها ياء وكسرت الشين كراهية الضمة مع الياء كما تكره الواو الساكنة وبعدها ياء وكذلك فعل "من" "حييت" حي. وقد ضم بعض العرب٢ الأول ولم يجعلها كبيض لأنه حين أدغم ذهب المد ألا ترى أن ما لا يعرب من الياء والواو إذا كانتا لامين متى وقع فيهما إدغام وجب الإعراب لأن الحرف إذا شدد قوي وصار بمنزلة الصحيح وكان بمنزلة الياء والواو اللتين قبلهما ساكن ولو كانت: "حي" في قافية مع "عمي" لجاز وقالوا٣: قرن ألوى وقرون لي.
قال سيبويه: ومثل ذلك قولهم: ريا ورية حيث قلبوا الواو المبدلة من الهمزة فجعلوها كوا و"شويت٤" يريده٥: رويا وروية، وقد قال بعضهم: ريا ورية كما قالوا: لي ومن قال: رية قال في "فعل" من "وأيت" فيمن ترك

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ٣/١٧٠

الهمزة: وي: يدع الواو الأولى على حالها لأنه لم يلتق واوان إلا في قول من قال: أعد [في وعد] ٦ هذا قول سيبويه٧.

وقال أبو العباس: **هذا غلط لأن** الذي يقول: وي ينوي الهمزة فكيف يفر من الهمز الذي هو الأصل ويأتي بغير الأصل ومن قال: ريا

---

١ في الأصل فاجر،

٢ انظر: الكتاب ٢/ ٣٩١.

٣ في "ب" وقال.

٤ انظر: الكتاب ٢/ ٣٩١.

٥ في "ب" يريدون.

٦ زيادة من "ب".

٧ انظر: الكتاب ٢/ ٣٩١.." [(١)]

"وهيام١ وطويل٢ وطوال٣ وخوان وخيار وعيان ومقاول ومعايش وبنات الياء كبنات الواو في جميع هذا في ترك الهمز في: طاووس وسايور٤، نحو ما ذكرنا ومن ذلك: أهوناء٥، وأبيناء٦ وأعيياء وقالوا: أعياء وقال بعضهم: أبيناء كسره الكسرة في الياء كما كرهوا الضمة في "فعل" من الواو فأسكنوا نحو: نور وقول وليس بالمطرد٧، فأما الإقامة والاستقامة فاعتلت على أفعالهما وطويل لم يجئ على "يطول"٨ ولا على الفعل ألا ترى أنك لو أردت الاسم لقلت: طائل وإنما هو و"كفعيل" يعني به "مفعول" مفعل يتم ولم يجر مجرى "أفعل" لأن مفعلا إنما هو و"مفعال" ألا ترى أنهما في الصفة سواء تقول: مطعن ومفساد فتريد في "المفساد" من المعنى ما تريد في "المطعن" وتقول: المخصف والمفتاح فتريد في المخصف من المعنى ما أردت في "المفتاح" وقد يعتوران الشيء الواحد نحو: مفتاح ومفتح ومنسج ومنساج فمن ثم قالوا: مقول ومكيل فأما قولهم: مصائب وهمزها فغلط٩، هي "مفعلة"

---

١ هيام: بضم الهاء أشد العطش. مصدر. وقيل اسم منه. أما هيام -بفتح الهاء- فهو تراب يخالطه رمل ينشف الماء نشفا.

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ٣/ ٢٦٠

٢ طويل: وزنه "فعيل".

٣ طوال على وزن "فعال".

٤ سايور: فاعول، من سرت.

٥ أهوناء: جمع هين، وهو السهل.

٦ أبيناء: جمع بين، الواضح.

٧ في سيبويه ٢/ ٣٦٦: قال بعض العرب: أبيناء فأسكن الياء وحرك الباء، كره الكسرة في الياء، كما كرهوا الضمة في الواو.

٨ انظر: الكتاب ٢/ ٣٦٦.

٩ قال سيبويه ٢/ ٣٧٦: وأما مصائب: **فإنه غلط منهم** وذلك أنهم توهموا أن مصيبة، فعيلة، وإنما هي "مفعلة" وقد قالوا: مصاوب. وانظر: المصنف ١/ ٣٠٧-٣٠٨، والمقتضب ١/ ١٢٣.." [(١)]

""رميت" رميية قال١: وتقول في "فعلان" من حييت حييان لا تدغم وإنما قالت العرب: الحيوان فصيروا الآخرة واوا لأنهم استثقلوا الياءين وكان هذا الباب مما لا يدغم فحولوا الآخرة واوا لئلا يختلف الحرفان.

قال: وتقول في "فعلان" من حييت: حيوان فتبدل الآخرة واوا لما انضم ما قبلها.

قال: وتقول في "فعلان وفعلان": حييان وحييان ولا تقلب الأولى واوا وإن كان ما قبلها مضموما لأنها في موضع العين.

قال أبو بكر: إن كان ما حكي عن الأخفش من قوله٢ في "فعلان" من "حييت": حييان صحيحا عنه **فهو غلط لأنه** قد ترك قوله في "فعلان" حيوان فإن احتج عنه محتج أنه كان يلزم أن يقول "حووان" فتقلب الياءين للضمتين ثم تقلب الواو الأخيرة ياء وتكسر ما قبلها فلما فعل ذلك وأعل اللام لم يجز أن يعل العين رد الياء قيل له: إذا وجب إعلال اللام دون العين لم يتسع لنا هذا التقدير لأن العين كالحرف الصحيح إذا كانت اللام مءتلة وكان بعض أصحابنا من الحذاق بالتصريف لا يجيز في شيء من الأبنية أن يجتمع واوان بينهما ضمة. وقال: أجري هذه الأشياء على ما تلفظ به العرب فأنقل "فعل" إلى "فعل" في "حيوان وقووان" فأقول: قويان وحييان فأما "فعلان" فأستقبح أن أبني مثله لأنه يخرج إلى ما ليس في الأسماء نحو: فعل وفعلان فإن قال قائل: فلم لا تدغم قيل: لا يجوز الإدغام في "فعل" و"فعلان" لخروجه

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ٢٨٧/٣

١ قال: ساقط في "ب".

٢ من قوله: ساقط في "ب".." [1]

"وصارت بمنزلة غير المعتل ولم يستثقلوهما مفتوحتين كما قالوا لووي وأحووي ولا تدغم لأن هذا الضرب لا يدغم في "رددت"١.

وقال المازني: تصح اللام في "فعلان" فتقول: "قووان" كما صحت في "نزوان" وتصح العين كما صحت في "جولان"٢.

وقال سيبويه: تقول في "فعلان" من "قويت" قوان وكذلك "فعلان" من حييت حيان تدغم لأنك تدغم "فعلان" من "رددت" وقد قويت الواو الأخيرة كقوتها في "نزوان" فصارت بمنزلة غير المعتل.

قال: ومن قال: "حيي عن بينة"٣، قال: "قووان"٤.

قال أبو العباس: **قووان غلط ينبغي** إن لم تدغم أن تقول: "قويان" فتكسر الأولى وتقلب الثانية ياء لأنه لا يجتمع واوان في أحدهما ضمة والأخرى متحركة.

قال: وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم٥ قال سيبويه: تقول في "فيعلان" من حييت وقويت وشويت: قيان وحيان وشيان لأنك تحذف ياء ههنا كما حذفتها في "فيعل"٦، يعني أنك لو قلت: "فيعل" من القوة لقلت "قي" كي لا يجتمع ثلاث ياءات قبل الأخيرة التي هي لام ياء

---

١ انظر: الكتاب ٢/ ٣٩٣-٣٩٤.

٢ انظر التصريف ٢/ ٢٨٢ والجولان، مصدر جال يجول جولا وجولانا.

٣ الأنفال: ٤٢.

٤ انظر: الكتاب ٢/ ٣٩٤.

٥ انظر: المنصف ٢/ ٢٨٢.

٦ انظر: الكتاب ٢/ ٣٩٤.." [2]

---

(١) الأصول في النحو ابن السراج ٣/٣٦٢

(٢) الأصول في النحو ابن السراج ٣/٣٧٠

"يعرف المنادى بالإشارة والتخصيص والألف واللام يعر، فإنه بالعهد فلم يجز الجمع بين تعريفين مختلفين كما ذكرت في هذا الباب، فإن أردت نداء ما فيه الألف واللام ناديته فقلت يا أيها الرجل ويا أيها الغلام كما قال الله تعالى: (يا أيها الناس اتقوا ربكم) و (يا أيها النبي اتق الله) وليس في العربية اسم في أوله الألف واللام دخل عليه حرف النداء إلا قولهم يا الله اغفر لنا، فإنهم أدخلوا الألف واللام وحرف النداء وإنما جاز ذلك لأن أصله إله ثم دخلت الألف واللام وحذفت الهمزة فصارت الألف واللام لازمتين كالعوض من الهمزة المحذوفة فصارت كأنهما من نفس الكلمة فلذلك دخل عليه حرف النداء، فإن قال قائل، فإن الذي والتي وتثنيتهما وجمعها لا تفارقه الألف واللام ولا تنفصل منه فهل يجوز على هذا أن نناديه فنقول يا الذي في الدار ويا الذي قام قلنا ذلك غير جائز والفرق بينهما هو أن الألف واللام في اللہ عز وجل عوض من الهمزة المحذوفة كما ذكرنا وليستا في الذي وبابه عوضا من محذوف فصارتا في الله عز وجل: كأنهما من نفس الكلمة إذ كانتا عوضا من حرف أصلي، **وقد غلط بعض** الشعراء فأدخلها على الذي لما رأى الألف واللام لا تفارقانه فقال:." (١)

"فيا الغلامان اللذان فرا ... إياكما أن تكسبانا شرا

وقال آخر:

من أجلك يا التي تيمت قلبي ... وأنت بخيلة بالود عني

وكان المبرد يرد هذا ويقول **هو غلط من** قائله أو ناقله لأنه لو قيل فيا غلامان اللذان فرا لاستقام البيت وصح اللفظ به ولم تدع ضرورة إلى إدخال الألف واللام وهذه الأبيات من رواية الكوفيين ولم يروها البصريون وسبيلها في الشذوذ سبيل إدخال بعضهم الألف واللام على الفعل كما أنشد أبو زيد وغيره من البصريين والكوفيين يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع؛." (٢)

"أراد الذي يجدع فأدخل الألف واللام على الفعل وهو في الشذوذ شبيه أيضا بقول من جمع بين الألف واللام والإضافة فقالوا بالقوم الرسول الله منهم لهم ذل القبائل من معد ومثل **هذا غلط وخطأ** لا يعبأ به وإنما حكيناه ليتجنب ولئلا يتوهم متوهم أنه أصل يعمل عليه أو أنا لم نعرفه أو أغفلناه ليكون هذا الكتاب مستوعبا لأحكام اللامات كلها إن شاء الله.

ومن نادر ما دخلت عليه الألف واللام للتعريف قولهم: الآن وذلك أنه مبني وفيه الألف واللام وسبيل المبني

---

(١) اللامات الزجاجي ٥٢/١

(٢) اللامات الزجاجي ٥٣/١

إذا أضيف أو دخلته الألف واللام أن يتمكن ويرجع إلى التعريف كما قالوا خرجت أمس وما رأيتك منذ أمس فبنوه على الكسر فإذا أدخلوا الألف واللام أو أضافوه عرفوه وليس في العربية مبني تدخل عليه الألف واللام إلا عرف إلا المبني في حال التنكير، فإن المبني في حال التنكير لم تمكنه الألف واللام لأن التنكير يخفف الأسماء." (١)

"(وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) ، ما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين، وكذلك قوله (وإن كنت من قبله لمن الغافلين) تأويله عندهم ما كنت من قبله إلا من الغافلين، وكذلك سائر هذا الذي مضى يخرجونه إلى هذا التأويل **وهذا غلط لأن** اللام للإيجاب والتحقيق وما للنفي فلا يجوز اجتماعهما في حال فيكون الكلام محققا منفيا ألا ترى أنك لو أظهرت ما في هذه الآيات لم يجز لو قلت ما كنت من قبله لمن الغافلين وما زيد لقائم لم يجز وإنما يكون الشيء موضوعا موضع غيره إذا كان معناه كمعناه فأما إذا باينه فحمله عليه خطأ؛ وأما مجيء إن بمعنى ما إذا كان بعدها إلا فسائغ جيد لأنك لو وضعت ما مكانها لم يمتنع وذلك قولك إن زيد إلا قائم فهو بمعنى ما لأنك لو قلت ما زيد إلا قائم كان كلاما جيدا، وكذلك قوله عز وجل: (إن الكافرون إلا في غرور) لأنه لو قيل ما الكافرون إلا في غرور لكان المعنى واحدا، فإن قال قائل، فإن ك إذا اعتمدت على أن إن إذا كان في خبرها اللام لم تكن بمعنى ما لأن اللام للتحقيق وما للنفي والجمع بينهما خطأ في شيء واحد، فإن ت قد تقول ما زيد إلا قائم فتجمع بين إلا وما في كلام واحد وإلا محققة وما نافية فما أنكرت أن يكون معنى قولهم إن زيد." (٢)

"وتكون بمعنى حسب في الكفاية كقولك قدني درهمان وتقول قدني بالفتح والكسر

٥٠ -) حسب اسم يكون بمعنى المصروف والمحسوب

٥١ -) رب للشيء يقع قليلا ولا يقع بعدها إلا منكرا ولا يقع إلا في صدر الكلام

٥٢ -، ٥٣) منذ ومذ أما منذ فحرف خافض لما بعده دال على زمان

ومذ اسم يدل على زمان يرفع ما مضى ويخفض ما أنت فيه

٥٤ -) بل تأتي لتدارك **كلام غلط فيه** تقول رأيت زيدا بل عمرا

وتكون لترك شيء من الكلام وأخذ في غيره وهي في القرآن." (٣)

---

(١) اللامات الزجاجي ٥٤/١

(٢) اللامات الزجاجي ١١٥/١

(٣) حروف المعاني والصفات الزجاجي ص/١٤

"كتبها في الطين، ثم طبخه، فلما أصاب الأرض الغرق أصاب كل قوم كتابهم، فكتبوه، فكان إسماعيل بن إبراهيم صلى الله عليه أصاب كتاب العرب.

١٥٩- وروي عن ابن عباس، قال: أول من وضع الكتاب العربي إسماعيل صلى الله عليه وسلم، فوضع الكتاب على لفظه ومنطقه، ثم جعله كتابا واحدا مثل الموصول حتى فرق بينه ولده صلى الله عليه وسلم، وقد ذكرنا قول عروة أول من وضع الكتاب العربي أبو جاد وهواز وحطي وكلمن وصعفص وقريشت، وكذا قال عبد الله بن عمرو.

١٦٠- وقال المدائني: بلغنا أن أول من كتب بالعربية مرامر بن مرة من أهل الأنبار، ويقال من أهل الحيرة.

١٦١- وقال سمرة بن جندب: نظرت في كتاب العربية فإذا هو قد مر بالأنبار قبل أن يمر بالحيرة.

١٦٢- وقد رأيت من ينكر على الفراء قوله: إن الذي رسم حروف التهجي لم يحسن، ويومئ أن **الفراء غلط في** هذا غلطا عظيما للحديث أنها نزلت على آدم صلى الله عليه وسلم، وأنه؛ داخلة في الأسماء التي علمها، وهذا لا يلزم الفراء، لأن هذا إن صح فليس يحلق الفراء منه تشنيع، لأن الفراء إنما عاب التصوير لا الحروف في أنفسها، لأنه كان يجب عنده أن يصور الصاد خلاف صورة الضاد، حتى لا تحتاج إلى نقط، وكيف يعيب." (١)

"فيسقط، فيبقى اسم على حرف واحد، وهذا محال لعلة موجبة، ألا ترى أنك لو سميت رجلا بلو لقلت: هذا لو قد جاء لا غير؛ وأنشد الفراء:

ولكن أهلكت لو كثيرا ... وقبل اليوم عالجها قدار

١٧٩- فأما ما في كتاب ((العين)) من أنك إذا سميت رجلا بقد شددت الدال، فغلط.

سمعت أبا إسحاق يقول: ليس هذا من كلام الخليل، وإنما هذا زيادة في الكتاب، وقول الخليل أن يقول: هذا قد جاء.

١٨٠- قال أبو جعفر: وأشد من كل ما ذكرناه ما رواه الكوفيون من قولهم: هذه با، فاعلم، فجاؤوا برسم على حرفين، أحدهما حرف مد ولين، وجاؤوا بالتنوين، وظاهره ظاهر محال إلا أنا حكيناه على ما رووه.

١٨١- وقد روي عن العرب: هذه قصيدة بيوية ولووية ومووية إذا نسبت إلى [با و] ما ولا، فإن نسبتها إلى الزاي، قلت: زايية بغير همز وبالهمز وبالواو، فإن كانت الياء أخف عليهم من الواو فإن هذه الأشياء شاذة

---

(١) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النحاس ص/٧٨

يحتاج فيها إلى السماع، والقياس قلب الواو إلى الياء، لأنها أخف، ألا تراهم قالوا؟ أيام، والأصل أيوام!؟." (١)

"٢١٤- وجمعة وجمعة، والجمع جمع وجمعات، ويجوز الفتح والتسكين.

باب ذكر الشهور

٢١٥- قال الله جل وعز: ﴿إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم﴾ أي: إن عدة شهور السنة عند الله في كتابه الذي كتب فيه ما هو كائن، وفي قضائه الذي قضى به من خلق السموات والأرض، منها: من هذه الاثني عشر شهرا أربعة أشهر حرم، كانت الجاهلية تعظمهن وتحرم القتال فيهن حتى لو لقي الرجل فيهن قاتل أبيه لم يهجه، وكان ذلك أيضا في أول الإسلام ثم نسخ، على أن بعض العلماء يقول: لم ينسخ.

٢١٦- وقد اختلف العلماء في اللفظ بهن بعد الإجماع على تعيينهن. والكوفيون يقولون: هن المحرم، ورجب، وذو القعدة، وذو الحجة، والكتاب يميلون إلى هذا القول ليأتوا بهن من سنة واحدة. وأهل المدينة يقولون: ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب، فيأتون بثلاثة منهن متواليات، وقوم منهم ينكرون هذا، ويقولون: جاؤوا بهن من سنتين. **وهذا غلط بين** وجهل باللغة، لأنه قد علم المراد في ذلك أن." (٢)

"٣٥٧- فأما الفراء، فزعم أنك إذا سميت رجلا بديوان وأنت تريد به كلام الأعاجم لم تصرفه.

٣٥٨- قال أبو جعفر: هذا غلط، لأنك إذا سميت رجلا ديوانا على أنه أعجمي لم يجز إلا صرفه، لأن الألف واللام تدخلان فيه، فقد صار بمنزلة طاووس، وراقود، وما أشبههما؛ وإن جعلته عربيا صرفته أيضا، لأنه فعال، والدليل على هذا قولهم: دواوين. وديوان بالفتح خطأ، ولو كان بالفتح لم يجز قلب الواو ياء، وإن قيل: الياء أصل، فقل: هذا خطأ؛ ولو كان كذا، لقيل في الجمع: دياوين، فديوان لا يقال، كما لا يقال: دينار ولا قيراط.

٣٥٩- وقد زعم الأصمعي أن أصله عجمي، وروى أن كسرى أمر الكتاب أن يجتمعوا في دار فيعملوا حساب السواد في ثلاثة أيام، فاجتمعوا في الدار واجتهدوا، فأشرف عليهم وبعضهم يعقد وبعضهم يكتب فقال: أبيات ديو أشد، هؤلاء مجانين، فلزم موضع الكتابة هذا الاسم من ذلك الدهر، ثم عربته العرب فقالوا: ديوان.

---

(١) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النحاس ص/٨٦

(٢) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النحاس ص/٩٥

٠٦٣- وأما الدفتر، فهو اسم عربي، ولا نعلم له اشتقاقا، وكان أبو إسحاق يذهب إلى أن كل اسم عربي فهو مشتق، إلا أنه ربما غاب عن العالم شيء وعرفه غيره، ويقال: دفتر ودفتر وتفتر، ثلاث لغات.

٣٦١- فأما القرطاس، فإنه يقال بالضم والكسر وجمعه قراطيس، ويقال: قرطس وجمعه قراطيس، وإذا نسبت الرجل إلى أنه يبيع القراطيس، قلت: قرطاسي، وقراطيسي خطأ، لا يجوز عند." (١)

"اللغة: التفريق والكسر، ومنه انفض القوم، ومنه لا يفضض الله فاك؛ وإن شئت قلت: لا يفض بالكسر والفتح والضم.

٣٨٦- قال أبو جعفر: ورأيت بعض النحويين قد جعل في كتابه أن معنى لا يفضض الله فاه: لا جعله الله فضاء لا أسنان فيه، لأن الفضاء المكان الواسع، **وهذا غلط في** الاشتقاق، لأن لام الفعل من الفضاء ليست ضاد، ولام الفعل من فض ضاد، وهذا من أقبح الغلط، ولا سيما ممن يدعي الرياسة في النحو.

٣٨٧- ويقال: هو فص الخاتم، والجمع القليل أفص، والكثير الفصوص والفصاص.

٣٨٨- وأما طين الكتاب، فالفعل منه: طنت الكتاب أطينه طينا، فأنا طائن، وقد طين الكتاب، وإن شئت أشرت إلى الضمة كما قرأ نافع: ﴿سيء بهم﴾ .

٣٨٩- وحكى النحويون: طون الكتاب، والأصل: طين، قلبت الياء واوا، والكتاب مطين، قال المثقب:

فأبقى باطلي والجد منها ... كدكان الدرابنة المطين

ويجوز مطيون ومبيوع، هذا في ذوات الياء، ولا يجوز في بنات الواو، خاتم مصووغ لثقل الواو، هذا قول البصريين، فأما الكوفيون، فأجازوا ذلك.." (٢)

"السليقي، ويجانب التقعير، ويجب أن يستعمل نفسه في تنزيل الألفاظ.

٤٣٧- ومن آلات الكتاب، معرفة الأضداد، لأنهم يحتاجون إلى ذلك في الكتب والرسائل والخطب، لأن ذلك يقع في كتبهم كثيرا، فيشكل عليهم، لأن أصله من جوهر اللغات الفصاح، فيقولون: السرف والإمساك، وإنما هو السرف والتقتير، قال الله جل وعز: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا﴾ . ويجوز السرف والقصد، وإنما ضد الإمساك والإعطاء، وإن كان غير إسراف. ويقولون: الجمال والقبح، وإنما هو الجمال والدمامة، والحسن والقبح.

باب الأضداد مما يحتاج إليه الكاتب في الكتب والرسائل والمخاطبات

---

(١) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النحاس ص/١٣٢

(٢) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النحاس ص/١٣٨

٤٣٨- اعلم أن الكلام يجيء كثيرا على الأضداد، **فربما غلط الكاتب**، فجعل مع الشيء غير ضده، فيلزم النقصان بذلك، ونحن نملي منه ما فيه كفاية إن شاء الله فمن ذلك:

الأمانة والخيانة، والنصيحة والغش، والجور والعدل، والإنصاف والحيف، والإثم والأجر، والثواب والعقاب، والطلاقة والانقباض، والجلالة والدقة، والصغر والكبر، والشباب والهرم، والغنى والفقر، والبلاغة والعي، والفرح والترح، والضحك والبكاء، والنشاط والكسل، والشبع والجوع، والإقلال والإكثار، والنباهة والخمول." (١)

"٤٧٢- وسمعت علي بن سليمان يحكي عن محمد بن يزيد أن أصل هذا من الأخفش سعيد احتال على الكتاب ليضطرهم إلى النظر في النحو، ثم سأل الكسائي فتابعه عليه.

٤٧٣- قال: وقد علمنا أنا إنما ننقل إلى الكتاب ما كان في اللفظ، وإذا قلنا: رمى، فليس في اللفظ إلا ألف؛ ثم ذكر المناقضة في هذا بإجماعهم على كتب ذوات الياء بالألف إذا اتصلت بمضمر، نحو: رماه، وملهاك. قال: وقولهم: إنما كتبنا رمى بالياء لتدل على أن الألف منقلبة من ياء خطأ، لأنه يلزمهم أن يكتبوا غزا بالألف لأن الألف منقلبة من واو.

٤٧٤- وقال محمد بن يزيد: خاطبت أحمد بن يحيى على كتبهم ضحى بالياء، فقال لي: لأنها ألف تأنيث فعلمت أن **قد غلط غلطا** عظيما فتجافيت عن كلامه على ما قال، لأني علمت أنه لم يقصده؛ ثم قال: لما انضم أولها توهموا أنها من ذوات الياء، فقلت له: نحن جميعا على يقين أنها من ذوات الواو من ضحا يضحو؛ فانقطع، ولقيني بما أكره، إلى أن حلفت أني لا أكلمه في مسألة أبدا.

٤٧٥- ومما أجمعوا عليه مما كتب بالألف وإن كان من ذوات." (٢)

"الياء في موضع ما كان قبل آخره ياء، كراهة الجمع بين ياءين، من ذلك، نحو: خطايا وزوايا إذا كانت جمع خطيئة.

٤٧٦- وكتبوا يحيى بالياء إذا كان اسما، وجمعوا بين ياءين، فزعم بعض الكتاب أنهم لم يلزموا فيها القياس، **وهذا غلط منه**، وقد سمعت أبا إسحاق يذكر ضعف هذا الرجل في النحو، وأنه خاطبه، فرأى ذلك منه.

٤٧٧- قال أبو جعفر: والقياس في هذا مستمر: أنك إذا سميت بيحيى أو بخطايي أو بزوايي كتبت هذا كله بالياء، وجمعت بين ياءين، فرقا بين التسمية وغيرها، فإن قلت فلان يحيا حياة طيبة، كتبته بالألف لا غير.

---

(١) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النحاس ص/١٤٩

(٢) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النحاس ص/١٦٢

ومن الاصطلاح القديم

٤٧٨- زيادتهم الألف بعد واو الجمع، نحو: كفروا، وذهبوا: فمذهب الخليل أنهم فرقوا بين واو الإضمار والأصلية وأولوه.

وقول أحمد بن يحيى: أنهم فرقوا بين واو المضمر المتصل والمنفصل.

٤٧٩- واصطلحوا على أن كتبوا على بالياء، لقولهم: عليك." [١]

"((من أنت)) .

وحكى الكوفيون أن مثلا ينصب في كل موضع فيصير كحروف الخفض فيكتب على الاتصال نحو: ((مثلم أنت)) . فإن قلت: ((خلف م رأيتك)) فصلت بإجماع، وكتبت بالهاء لا غير.

ومن الاصطلاح القديم

٥٣٣- ((سل عم شئت)) ، و ((خذه بم شئت)) ، و ((مم [و] فيم شئت)) بحذف الألف مع ((شئت)) وحده لا غير، وإن كانت ((ما)) بمعنى ((الذي)) ، فإن جئت بغير ((شئت)) أثبت الألف، فقلت: ((تكلم بما أحببت)) و ((قل في ما بدا لك)) .

٥٣٤- وكتبوا ((يومئذ)) و ((حينئذ)) و ((ليتئذ)) موصولة، وكذا ((ويلمه)) إذا لم تهمز.

٥٣٥- وأما كتبهم مما وعما وفيما موصولة في كل **موضع فغلط لم** يجر على الأصل ولا اصطلاح قديم، وكذلك ((إن ما عندك يعجبني)) مفصول لا غير، واحتجاج من احتج بأن حروف الجر مع الاسم شيء واحد غلط، لأنهم قد أجمعوا على أن كتبوا: ((كن في من رغبت إليه)) مفصولا، واحتجاج من احتج بخط المصحف لا معنى له، فقد كتب في المصحف: ﴿إن ما توعدون لأت﴾ مفصولا على ما يجب، لأن ((ما)) بمعنى ((الذي)) .." [٢]

"الاستفهام لأنها دخيل، ورد هذا عليه الفراء، قال: لأن ألف الاستفهام دخلت لأنها دخيل لمعنى، فإذا أسقطها سقط المعنى، فتركت الثانية، وكذا إن كانت ثلاث ألفات لم يجز أن تكتب إلا بألف واحدة، نحو قولك: سواء علي آآمنت أو لم تؤمن، تكتب بألف واحدة عند الكسائي والفراء، وشبهاه بقولك: أخذت عطآ، وسمعت ندآ بألف واحدة، وكان سبيله أن يكون بثلاث ألفات. وقال البصريون: لا يجوز أن يكتب هذا إلا بألفين.

---

(١) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أب و جعفر النحاس ص/١٦٣

(٢) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النحاس ص/١٨٧

قال أبو جعفر: وسمعت علي بن سليمان يقول: لا يجيز البصريون أن يكتب هذا إلا بألفين، تقول: اشتريت رداء، كما أنه لا يجوز في قولك: رأيت زيدا، أن تحذف منه الألف.

٥٤٠- قال أبو جعفر: ورأيت بخط أبي إسحاق مما كتب به إلي مثل هذا بألف واحدة.

٥٤١- فإن أدخلت على ألف الوصل ألف الاستفهام، لم يجز عند الجميع أن تكتب إلا بألف واحدة، إلا أن الأخرى تسقط في اللفظ، تقول: آبنك قال كذا؟ آسمك زيد؟، ووقع في كتاب أحمد بن جعفر في **هذا غلط قبيح**، قال: أابنك قال ذاك؟ أاسمك زيد؟ قال: هذا بألفين. وهذا الذي قاله لا يجوز عند أحد علمته، قال الله عز وجل: ﴿أصطفى البنات على البنين﴾ ولا يجوز: أاصطفى، وكذا ﴿أطلع الغيب﴾ .

وعلة الكوفيين في كتبهم: ((أخذت عطاءك)) بألف واحدة، أنهم." (١)

"كرهوا أن يجمعوا بين صورتين= غلط، لأنهم يكتبون مؤونة بواوين، وكذا صؤول وقؤول، فكما جاز الجمع بين واوين جاز الجمع بين ألفين، وكذا سواء علي أآمنت أو لم تؤمن، بألفين عندهم لا غير، والأصل ثلاث ألفات، فأسقطوا واحدة تخفيفا، وكذا: بنيت بناء، وابتعت كساء، وكذا برآآت بألفين لا غير، والأصل ثلاث ألفات.

٥٤٢- قال محمد بن يزيد: تكتب في غير النصب والتنوين بألف واحدة، يعني: أنك تكتب مررت بردآ، بألف واحدة، وكذا برآه، لأنهما ألفان، فتحذف إحداهما، وكذا: رأيت حمرآ وصفرآ وبيضآ؛ وقد قرأ حمزة ﴿بما لا يسمع إلا دعآ وندآ﴾ ممدود بغير همز إذا وقف عليه، فعلى هذه اللغة يكتب بألف واحدة، غير أنها لغة شاذة لا ينبغي أن يقرأ بها، ومن يقرأ قراءة حمزة فالاختيار له أن يصله ولا يقف عليه.

٥٤٣- ومن العرب من يقول: شربت مايا يا هذا، فيبدل من الهمزة ياء، فإن أضفت ألحقت في موضع الرفع واوا، وفي موضع الخفض ياء، ولا اختلاف في ذلك؛ فقلت: هذا عطاؤك، ومررت بردائك؛ وتقول في النصب: رأيت عطاءك، بألفين عند البصريين، وواحدة عند الكسائي والفراء، فإن قلت: هذان ردآآن وعطآآن، كتبته بألفين لا غير عند البصريين، وقد حكى سيبويه: رداوان، فإن قلت حمراوان لم يجز غير هذا عند البصريين، فرقا بين المذكر والمؤنث، فإن أدخلت ألف." (٢)

"ساكنا لم تكتب لها في الخط صورة، وذلك قولك: المرء، وخبء، والهزء، والجزء، والعبء، والدفء، والملء؛ فهذا المختار.

---

(١) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النحاس ص/١٨٩

(٢) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النحاس ص/١٩٠

٥٤٧- ومنهم من يكتب الهمزة التي قبلها حرف ساكن على حركة ما قبلها بالكسر والضم، ولا يكتبها على الفتح؛ فيكتب الخبء والمرء على ما ذكرنا، ويكتب الجزؤ والهزؤ، بالواو، والدفئ والعبئ بالياء.

٥٤٨- ومنهم من يكتبها بعد الضم والكسر على حركتها، ولا يلتفت إلى ما قبلها، فيكتب: هذا عبؤ، بالواو وجئته بالجزئ، بالياء؛ فإذا نصبوا هذه الحروف ونونوها كتبوها بألف تكون بدلا من التنوين، ولم يثبتوا للهمز صورة، نحو: أعطيته جزءا، وخبأته خبئا، وحملته عبئا؛ لا اختلاف في ذلك.

٥٤٩- قال أبو جعفر: في **هذا غلط البصريون**، يكتبون هذا بألفين، وكذا ذكر محمد بن يزيد، لأن الهمزة متوسطة، فصورتها ألف لأنها مفتوحة، وبعدها ألف عوضا من التنوين، فإن لم ينون حمل على ما قدمنا.

فإن اتصل بالهمزة التي تكون طرفا حروف المكني، نحو قولك: هو يقرؤه، ويخطئه، وقرأه، وهذا قارئهم، وعجبت من التهيؤ لذلك الأمر= اختلفوا في كتابتها: فمنهم من يجعل حكمها حكم الهمزة المتوسطة، ومنهم من يقر الياء والواو على حالها ويختلف في الألف، ومنهم من يقرها، ومنهم من يجعلها واوا إذا انضمت الهمزة فيقول: هو يقرؤه،." [1]

"الناس بعده الهاء، لأن الهاء حرف مهموس يلزم موضعه، فهو مشبه للوقفة على الحرف.

٥٥٦- وجعل التشديد صورة الشين.

٥٥٧- وحكى أبو إسحاق، عن محمد بن يزيد: إن كان مهموزا أثبت الهمزة كالعين، لقرب مخرجها.

٥٥٨- وحكى عنه: إن أردت أن تقف بالإشمام أثبت أمامه نقطة، وإن أردت الروم أثبت راء مكان الواو التي تقع للمضموم.

٥٥٩- قال: والإشمام ما ضممت به شفتيك ولم تسمع معه صوتا، وروم الحركة ما سمعت له مع ضمك لشفتيك صوتا، كما يستعمل القراء في المرفوع.

٥٦٠- قال: وسمعت أحمد بن يحيى، **وقد غلط في** هذا، فجعل الروم إشماما والإشمام روما، ولا يتهيأ الإشمام في المخفوض ولا المنصوب. والروم في المرفوع حسن لا يكاد يستعمل في المخفوض ولا المنصوب.

باب الاصطلاح المحدث الذي استعماله خطأ

٥٦١- من ذلك أنهم كتبوا: لن ((نرجوا)) فلانا، بألف بعد." [2]

---

(١) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النحاس ص/١٩٣

(٢) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النحاس ص/١٩٧

"حسن، وقد سمع في النسب إلى سوق وردان سقردني وسقردني، وفي سوق بربر سقبري، وعلى قول أبي حاتم: ينسب إليهما جميعا، وكذا سوقي كبيري منسوب إلى السوق الكبيرة، ويقال: سقباري بزيادة ألف للفرق، وربما قيل: سقبكاري وعلى قول أبي حاتم: سقفي جوادي، وسقفي يزيدي، وإن شئت سقيفي، وفي الشاذ: سقردني وسقجوي، وفي سوق الغطش سقشي، فرقا بينه وبين النسب إلى العطش، وإلى سوق يحيى سقحي، وإلى دار البطيخ دربخي، وقد قالوا في سوق الكرخ: كرخي، وهذا جيد غير شاذ، وكذا في سوق أذرعات أذرعي، وذراعي، لأنه ليس فيه قولهم للكبير الذراع ذراعي، وفي سوق الزيت سقزتي، وفي سوق مازن سقزني، وقالوا في سوق الليل سقلي، لأنك تقول للرجل إذا كان صاحب ليل ليلي، كما قال:

فلست بليلي ولكني نهر

لا أدلج الليل ولكن أبتكر

٧٩٦- ومن الشاذ قولهم في النسب إلى الماء مائي وماوي، وقد كان يجب أن يقال في النسب إليه: ماهي، لأن الأصل في الماء ماه، والدليل على ذلك قولهم في التصغير مويه، وفي الجمع القليل أمواه، وفي الجمع الكثير: مياه، **وربما غلط بعض** الكتاب فقال: أمياه وأرياح، ولا يجوز إلا أمواه وأرواح.." [1]

"وجل: ﴿وإن كانوا ليقولون﴾ قلت في تصغيرها على قول سيبويه أنين، لأنها عنده مخففة من الثقيلة. وكذا إن قلت: إن زيد لمنطلق، ثم سميت وصغرت.

٨٠١- وإن صغرت رجلا يسمى إبراهيم وإسماعيل، قلت على قول سيبويه: بريهيم وسميعيل، وعلى قول محمد بن يزيد: أبيريه، قال: لأن ألف الوصل لا تلحق رباعيا، أي: فلا يجوز حذفها، ويجوز بريه على تصغير الترخيم.

ومما يشكل من هذا

٨٠٢- تصغير عثمان ومصران، قالوا في تصغيرهما: عثيمان ومصيران، ولا يقال: عثيمين، كما لا يقال في الجمع عثامين، **وربما غلط في** هذا، فقيل: مصيرين، لقولهم: مصارين، وهذا خطأ، قال سيبويه: ولا تلتفت إلى قولهم: مصارين، يعني أن هذا شاذ.

٨٠٣- وتقول في أحوى أحي، كما تقول في تصغير أسود أسيد، إلا أنك حذفت ياء من أحي لاعتلالها واجتماع الياءات فيها. ومن قال: أسيود، قال: أحيو، غير أن عيسى بن عمر يقول: أحي، بالصرف، لأنها

---

(١) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النحاس ص/٢٥٨

نقصت عن تصغير أفعل **وهذا غلط يلزم** من قاله أن يصرف فعل إذا سمي به. وأبو عمرو بن العلاء يقول: أحي، **وهذا غلط يلزم** من قاله أن." [(١)]

"عمرو، كتبه بالألف؛ وكذا من فرق، فقال: جاءني زيد الظريف ابن عمرو، وكذا: مررت بعمرو يوم الجمعة ابن عبد الله.

ومما حذف التنوين والألف فيه أجود، قولك: جاءني زيد بن الأمير، وكذا عمرو بن القاضي، لأن مثل هذا مشهور.

جاءني زيد بن هند الحذف أجود، وإن كانت هند اسما لأمة، وهذا على مذهب سيبويه. وكذا جاءني أبو عمرو بن زيد، وجاءني زيد بن أبي عمرو، والكنية والاسم واحد.

وقد أولع الكتاب بالفرق بين الكنية والاسم، فيكتبون ألفا مع الكنية وينونون، **وهذا غلط على** مذهب الخليل وسيبويه، وأنشد:

ما زلت أفتح أبوابا وأغلقها ... حتى أتيت أبا عمرو بن عمار." [(٢)]

"فضائلها أنها جعلت مدحا للملائكة، ولعلية الناس، ومن فضل الكتابة وشرفها أن الكتاب في قديم الدهر وحديثه يدبرون الملك والخلافة دون غيرهم، وأن الكتب تختم بذكرهم، وذلك بين في سجلات النبي صلى الله عليه وسلم وفي غيرها إلى يومنا هذا. ومن جلالتها أن أحكامها كأحكام القضاة.

١١٨٣- وقال غيره: **قد غلط من** زعم أن أحكام الكتابة مباينة لأحكام الشريعة، لأن ذلك مخالف لما يوجد في العقل والدين، لأن الكتابة فرع صناعة لسياسة الملك، والملك لا قوام له إلا بالدين، فقد تبين أن الكتابة فرع من فروع الدين، وما كان فرعا لشيء لم يباينه، وأحكام الكتابة ملائمة لأحكام الشريعة، ألا ترى أن مسلما لو استحق أرضا مواتا كان حكم الكاتب والفقيه فيها سواء، وكذا فيما تخرج الأرض من الزكاة في العشر ونصف العشر، وكذا الحكم في المعادن والخمس، وكذا الحكم في الفيء والغنائم والصدقات، فجميع أحكام الكتابة إذا وقع الإنصاف داخل في أحكام الفقه أو مشارك له.

١١٨٤- وهذه رسالة كتب بها أبو جعفر الفضل بن حداد إلى أبي معشر المنجم في فضل الكتابة: الكتابة، أعزك الله، نسب وقرابة ورحم ماسة ووسيلة، وهي أس الملك، وعماد المملكة، وأغصان متفرعة من شجرة

---

(١) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النحاس ص/٢٦١

(٢) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النحاس ص/٢٧١

واحدة، وهي قطب الأدب، وفلك الحكمة، ولسان ناطق، وهي نور العلم، وتزكية العقول، وميدان الفضل والعدل، وهي زينة وحلية، ولبوس وجمال وهيئة وروح جار في أجسام متفرقة، وبها." (١)

"الطبقة الحادية عشرة

١٦١٨- نذكر فيها ثمانية أبواب، نذكر أشياء يحتاج إليها الكاتب مما يغلط فيه، ثم نذكر باب ما شهر منه الذكر وأشكل الإناث، ثم باب ما شهر منه الإناث وأشكل الذكور، ثم باب ما يعرف جمعه ويشكل واحده، ثم بابا من عيون الفوائد في اللغة، ثم باب زيادات في بعض ما تقدم، ثم بابا منه آخر، ثم باب أسماء الرسل عليهم السلام، وهو آخر الكتاب.

باب ذكر أشياء مما يحتاج إليها الكتاب **مما غلط فيها**

١٦١٩- قال المازني: يقال جزرت الضائنة والكبش، ولا يقال في المعز إلا حلقت؛ ويقال: فقأت عينه، مهموز، وما أقبح فقء عينه على مثال فقع؛ ويقال: رجل صامري مشدد الياء، قال: ويقال: جلست على فوهة البئر وعلى جدة البئر، ويقال: هذه فلو.

١٦٢٠- قال أبو جعفر: سمعت علي بن سليمان الأخفش يحكي عن." (٢)

"أبيض وبيض، وعيناء وعين، وفيها لغة ثانية: ضئري بالهمز، ضازني حقي وضأزني، ومثل هذا: (طوبى لهم وحسن مآب) إنما هو من الطيب، فانقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها، فلذلك قرأها مكسورة الأعرابي (طيبى لهم) بكسر الطاء، ويقال: الغلام الأكيس، والمرأة الكيسى، ومن قال: طوبى، قال: الكوسى، وقال ابن دريد، طوبى أصله الواو، ويقال للراجع من السفر: أوبة وطوبة. وهذا غلط، إنما أزوجوا طوبة بأوبة، والحجة للياء قولهم:

طاب يطيب، ولو كان من الواو لقالوا: يطوب مثل يقول:

وليس مما جاء على فعلة إلا التولة، وهو السحر،." (٣)

"هنا وإعماله، وذلك أنه قائم مقام شيء محذوف والمحذوف هو الأصل، وهذا فرع وقائم مقامه، فلا يسوغ أن يضمر كما أضمر الأصل، لأنه لا يكون حينئذ للأصل مزية على الفرع، ولأنه إذا جاز أن يعمل مضمرا فكذلك يجب أن ينصب مؤخرا، كما ينصب الفعل مؤخرا، وهذا فاسد عندهم، فكما لم يجز إعماله

---

(١) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النحاس ص/٣٦٣

(٢) عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس أبو جعفر النحاس ص/٤٤١

(٣) ليس في كلام العرب ابن خالويه ص/٢٥٧

مؤخرا كذلك لا يجوز إضماره.

قال أبو بكر: والقول عندي فيه أنه لما استعار لغة غيره لم يدر كيف استعمالهم لها، فقدر أنهم يجرونها مثل (ليس) في جميع الأحوال، في التقديم والتأخير فغلط.

قال: وهو كقول بعضهم: ملحفة جديدة في القلة

قال أبو علي: (جديدة) (فعيل) في معنى (فاعل)، فأكثر استعمالها بغير الهاء، وإنما كان كذلك لأنه لما كان على (فعيل) جعله بمنزلة (فعول) لأنه يكون للكثرة كما أن (فعولا) يكون كذلك، فلم." (١)

"قال: ومثل ذلك: هذا فرس أخوي ابنيك الفضلاء الحكماء.

قال الأخفش: هذا كله عندي سواء، لأن حد هذا بالإضافة، وقد رد عليه ذلك.

قال أبو علي: تمتنع الصفة من أن تجرى على موصوفين قد اختلفت العوامل فيها، لأنها إذا جرت على أحد العوامل لم تجر على الآخر.

قال سيبويه: ومثل ذلك من ذا قائما.

قال أبو علي: قرأت بخط أبي **إسحاق: غلط سيبويه** في شرح هذه المسألة غلطة من حيث غلطه أبو العباس.." (٢)

"قال أبو بكر: إنما جاز (أنت كي) وكان الاسم على حرف واحد لأنه متصل بما بعده فأشبه الكاف في قولك: (ضربتك).

وقوله: لأنها تجر كما أن الأسماء تجر.

أي: يقال: ككما يؤثفين فتكون مجرورة، ومثل كعصف.

قال: وذلك لولاك ولولاي.

قال أبو علي: أبو العباس يذهب إلى أنه غلط، ويقول: أن الشعر الذي فيه (لولاي) ليس بالفصيح، وكذلك قول الآخر:

لولاك هذا العام لم أحجج." (٣)

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه أبو علي الفارسي ٩٧/١

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه أبو علي الفارسي ٢٥٩/١

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه أبو علي الفارسي ٨٩/٢

"قال أبو علي: في الغلط إن سيبويه أراد بقوله: لا سبيل إلى الإشراك أن (يستقيم) لا يجوز أن يعطف على (كسرت) لأن (يستقيم) مضارع، و (كسرت) ماض، قال: وهذا غلط، لأن العطف في هذا الموضع حسن، لأن ما بعد إذا وإن كان في لفظ الماضي فمعناه معنى المضارع يحسن عطف المضارع عليه إذ كان المعطوف عليه بمعنى المستقبل، كما حسن عطف الماضي على المستقبل إذ كان في معنى المضي، وذلك قوله عز وجل "ووضعنا عنك وزرك" بعد قوله "ألم نشرح لك صدرك".

قال أبو علي: وهذا الاعتراض الذي حكيناه شبيه بالمغالطة لأنه لم يقل إن الإشراك لا يجوز في (أو يستقيما)، إنما قال: لا يجوز الإشراك في الأمر، وإشراك المضارع في الأمر يستحيل بلا شك لأنك تعطف فيه معربا على مبني.

وقد ذكر فيما تقدم أنه لو جاز ذلك لجاز أن تقول: تحدثني، يريد الأمر، ويستقيم يريد به ليستقيم، وقد كتبنا شرح ذلك في الفاء. "ولولا." [1]

"وحكم (إن) في أنه لا يجوز أن يعمل في من، وأن ينقطع منه حكم (كان)، وقال تعالى: "أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا"، وليس هذا، أي قول الشاعر:

فلو أن حق اليوم ... .

قوي في الكلام كقوة ألا تقول.

قال أبو العباس: يعني إن (حق اليوم) لا يقوى في الكلام كقوة (إن) إذا خففت فوليت الفعل، وكانت (لا) في الكلام لا تصير عوضا من الإضمار، (وإن) مخففة، والمثقلة لا يضمر فيها إلا اضطرارا.

قال سيبويه: فمن ذلك: أتذكر إذ من يأتينا نأتيه.

قال أبو **العباس: غلط سيبويه** في هذا الباب، ووافقه عليه أبو." [2]

"العرب تتكلم بها. تقول: لهنك لرجل صدق.

قال أبو علي: تقدير القيم في (لهنك) أن يقع قبل اللام، كأنه قال: والله لإنك رجل صدق، فلذلك صارت اللام الأولى للقسم والثانية لأن، وتقدير القسم في إن زيدا لما لينطلقن، أن يكون قبل اللام التي في (لينطلقن)، كأنه قال: إن زيدا لما والله لينطلقن هي التي تلقت القسم، وإنما دخلت النون عليها لأنها للاستقبال.

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه أبو علي الفارسي ١٦٥/٢

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه أبو علي الفارسي ١٨٢/٢

قال: وقد يجوز في الشعر (أشهد إن زيدا ذاهب) لأن معناه معنى اليمين كما أنه لو قال: أشهد أنت ذاهب ولم يذكر اللام لم يكن إلا ابتداء وهو قبيح ضعيف إلا باللام.

قال أبو **علي: غلط عليه** أبو العباس، إنما يريد اللام في (ذاهب)، فيحذفها في الشعر.." [1]

"وقال ثعلب: (بلهور)، اسم ملك من ملوك الأعاجم.

قال أبو بكر: ورواية أبي العباس والجرمي، (بلهور) صفة، قال: ويجوز أن يكون سمي به.

قال سيبويه: ولكن فنعلول وهو اسم.

قال أبو بكر: **هذا غلط في** الكتاب، وليس في كلام سيبويه، أعني (فنعلول) لأن هذه النون ليست زائدة، إنما هي من أصل الكلمة، فهو بمنزلة (عرطليل)، إلا أن المدة فيه واو، ولو كانت النون فيه زائدة لقيل في تكسيره: (مجانين) فحذف الحرف الزائد، كما أن النون لما كانت زائدة في (منجنيق) – أعني الأولى– قيل في تكسيره: (مجانيق)، فحذف في التكسير منه الزيادة، ونحو هذا يقول سيبويه في التصريف، قال: منجنون بمنزلة عرطليل، فهذا يدلك على أن وزنه في هذا الموضع **بفنعلول غلط وقع** في الكتاب.." [2]

"ومن باب علل ما تجعله زائدا من حروف الزوائد

قال سيبويه: فمن حروف الزوائد ما تجعله إذا لحق رابعا فصاعدا.

رابعا: أي أول كلمة على أربعة أحرف.

قال سيبويه: والهمزة إذا لحقت أولا رابعة فصاعدا فهي مزيدة.

قال أبو علي: معنى قوله فصاعدا أي مع الزوائد لا مع الأصول مثل (أرونان) و (إصليت) وما أشبههما، ومحال أن يلحق رباعيا أو خماسيا، لأن الزوائد لا تلحق ببنات الأربعة من أوائلها إلا الأسماء الجارية على أفعالها مثل (مدحرج)، **ولذلك غلط سيبويه** في قوله في تحقير إبراهيم: بريهيم، فقيل خالف قوله: إن الزيادة لا تلحق بنات الأربعة من." [3]

"(يعي) مع ما يلحق من الإجحاف، وكذلك لو أعل العين من (قويت) لوجب أن تلقى حركتها على الفاء وتحذف كما فعل ذلك في (خفت) فصار (قيت).

قال سيبويه: لأن هذا الضرب لا يدغم في (رددت).

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه أبو علي الفارسي ٢/٢٦٣

(٢) التعليقة على كتاب سيبويه أبو علي الفارسي ٤/٢٧٠

(٣) التعليقة على كتاب سيبويه أبو علي الفارسي ٤/٢٧٨

قال أبو علي: أي في باب (رددت) بني منه اسم على مثال (فعل)، لأن مثال (فعل) لا يدغم نحو (طلل وشرر ومدد).

قال سيبويه: ومن قال: "حيي عن بينة"، قال: قووان.

قال أبو العباس: (قووان) غلط، ينبغي إن لم يدغم أن يقول: (قويان) فيكسر الأولى ويقلب [١٩٩/ب] الثانية ياء، لأنه لا يجتمع واوان في إحداهما ضمة والأخرى متحركة، وهذا قول أبي عمر وجميع." [(١)]

"الاثنين، فلهذا وجب أن يكون المصدر أصلا للفعل.

ووجه ثالث: وهو أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه، كقولك: ضربك وجيع، كما تقول: والدك عالم، فقد لحق المصدر بالأسماء بالقيام بنفسه، والفعل لا يستغني عن الاسم، فإذا كان كذلك وجب أن ما لا يحتاج إلى غيره أصلا في نفسه، وهو الاسم، وما افتقر إلى غيره فرعا، وهو الفعل، وهذا الدليل على أن الفعل مأخوذ من المصدر، لا أن المصدر مأخوذ من الفعل.

فإن قال قائل: فقد وجدنا المصدر يؤكد به الفعل، كقولك: ضربت ضربا، والتأكيد بعد المؤكد؟

قيل: هذا غلط، (٣٧ / أ) وذلك أن المصدر - وإن أطلقنا عليه أنه توكيد - فإنما يقتضي أنه بعد المؤكد في اللفظ، كما أنك لو قلت: ضربت ضربت، وجاءني زيد زيد، وكررت الاسم والفعل، لكان المكرر توكيدا للأول، وليس الأول أصلا له، من سبب أنه جاء قبله، وأيضا فإن قولك: ضربت ضربا، معناه: أنك أوقعت فعلا، فالمصدر مفعول، كقولك: ضربت زيدا، فلو اعتبرنا ترتيب اللفظ، وكون الفعل عاملا فيما بعده، وجعلناه أصلا لهذه العلة، لوجب أن يكون الفعل قبل الاسم - أعني: قبل (زيد) في قولك: ضربت زيدا، وكذلك سائر الأسماء - ووجب ما هو أقبح من هذا، وهو أن تكون الحروف أصلا للفعل والاسم، إذا كانت عوامل فيهما، فلما بطل هذا سقط الإلزام.." [(٢)]

"فإن قال قائل: قد وجدنا المصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصح بصحته، كقولك: قام قياما، والأصل: قواما، فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وجرى المصدر على فعل وقد اعتل، فإذا قلت: قاوم، فصحت الواو، قلت في المصدر: قواما، فلم تقلب الواو لصحة الفعل، فلما كان المصدر يتبع الفعل في اعتلاله وصحته، وجب أن يكون الفعل أصلا له؟

قيل له: **هذا غلط بين**، وذلك أن الشيء يحمل على الشيء، لأنهما من نوع واحد، لأن أحدهما أصل

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه أبو علي الفارسي ١٢٢/٥

(٢) علل النحو ابن الوراق ص/٣٠٦

للآخر يحمل عليه، لئلا يختلف طريق تصاريف الكلمة، ألا ترى أنك تقول: وعد يعد، فتحذف الواو، لوقوعها بين ياء وكسرة، [وقالوا: أعد ونعد وتعد. والأصل فيه: أوعد ونوعد وتوعد، فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة] وليس (يعد) أصلا في (عد) ولكنه من نوعه، فحمل عليه، لئلا يختلف تصريف الفعل، وكذلك المصدر لما كان مشتقا من لفظه، صار بينهما مناسبة من جهة اللفظ فحمل عليه، ومما يدل أيضا على فساد ما ألزمنا المخالف أنه من مذهبه في الفعل الماضي في القبح على أن التثنية فرع على الواحد، فإذا جاز للفراء أن يحمل الأصل على الفرع،." (١)

"عن ماض على **أنه غلط من** العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره إليه.

وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غير. فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل.

وتلخيص هذا أن أصله: هذا جحر ضب خرب جحره فيجري "خرب " وصفا على "ضب " وإن كان في الحقيقة للجحر. كما تقول مررت برجل قائم أبوه فتجري "قائما وصفا على " رجل "وإن كان القيام للأب لا للرجل لما ضمن من ذكره ١. والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له أو شاهد٢ عليه. فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس " خرب" فجرى وصفا على ضب -وإن كان الخراب للجحر لا للضب- على تقدير حذف المضاف على ما أريناا. وقلت آية تخلو من حذف المضاف نعم وربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع.

وعلى نحو من هذا حمل أبو علي رحمه الله:

كبير أناس في بجاد مزمل٣

---

١ أي ضميره. يريد أن المسوغ لمجيء قائم وصفا للرجل وهو ليس بوصف له في الحقيقة، بل الموصوف حقيقة الأب، هو تضمن الأب ذكر الرجل.

٢ كذا في أ. وفي ش، ب: "وشاهد".

٣ من معلقة امرئ القيس، وصدره:

---

(١) علل النحو ابن الوراق ص/٣٠٧

كأن ثبيرا في عرانين وبله

وثبير -بوزن كريم- جبل. والبجاد: كساء مخطط.." (١)

"الأمر وأنه أيضا قد روى "العين" بكسر العين. وكذلك طيلسان مع الألف والنون: فيعل في الصحيح، على أن الأصمعي قد أنكر كسر اللام. وذهب أحمد بن يحيي وابن دريد في يستعور١ إلى أنه يفتعول. وليس هذا **من غلط أهل** الصناعة. وكذلك ذهب ابن الأعرابي في يوم أرونان٢ إلى أنه أفوعال من الرنة، وهذا كيستعور في الفساد. ونحوه في الفساد قول أحمد بن يحيي في أسكفة٣: إنها من استكف، وقوله في تواطخ القوم: إنه من الطيخ، وهو الفساد. وقد قال أمية:

إن الأنام رعايا الله كلهم ... هو السليطيط فوق الأرض مستطر٤

ويروى السلطليط وكلاهما شاذ.

وأما صعفوق فقيل: إنه أعجمي. وهم خول٥ باليمامة، قال العجاج:

من آل صعفوق وأتباع أخر٦

وقد٧ جاء في شعر أمية بن أبي عائذ:

مطاريح بالوعث مر الحشو ... ر هاجرن رماحه زيزفونا٨

---

١ هو اسم موضع، والمؤلف يريد أن "يسثعور" فعللول، وبذكر **أن غلط ثعلب** وابن دريد لا يصدر من أهل صناعة التصريف.

٢ أي شديد والمؤلف يريد أن "أرونان" أفعلان من الرونة -بضم الراء- وهي الشدة لا من الرنة وهي الصوت.

٣ هي عينة الباب، ويريد المؤلف أن "أسكفة" أفعلة من سكف، وليست من كف ويأخذها ثعلب من استكف مزيد كف أي انقبض، كأن الماشي يكف عندها وينقبض حتى يؤذن له.

٤ "السليطيط" كذا في نسخ الخصائص، وفي اللسان: "السليطط" بفتح السين.

٥ الحول: الخدم، الواحد خائل.

٦ من أرجوزة له يمدح فيها عمر بن عبيد الله، كان ولى حرب الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان، فأوقع بهم، ويريد بآل صعفوق الخوارج تحقيرا لهم، وانظر شواهد الشافية ٤.

٧ سقط هذا الحرف في ش، ط.

---

(١) الخصائص ابن جني ١/١٩٣

٨ "مطاريح" من وصف الإبل، أي تطرح أيديها في السير، وهو مفعول "ترامت" قبله والحشور: جمع الحشر -بفتح الحاء وسكون الشين- وهو السهم المحدد اللطيف. والرماحة الزيزفون القوس السريعة، يذكر أن الإبل تطرح أيديها فتمر الأيدي كمر السهام زايلت قوسا مصؤنة سريعة والبيت من قصيدة يمدح فيها عبد العزيز بن مروان، وانظر شرح الهذليين للسكر ١٩٨.." (١)

"هذا١ رجل مات نساؤه شيئا فشيئا فتظلم من ملك الموت عليه السلام. وحقيقة **لفظه غلط وفساد٢**. وذلك أن هذا الأعرابي لما سمعهم يقولون: ملك الموت، وكثر ذلك في الكلام، سبق إليه أن هذه اللفظة مركبة من ظاهر لفظها؛ فصارت عنده كأنها فعل؛ لأن ملكا في اللفظ "على صورة"٣ فلك فبني منها فاعلا، فقال: مالك موت، وغدا مالك. فصار في ظاهر لفظه كأنه فاعل، وإنما مالك هنا على الحقيقة والتحصيل مافل، كما أن ملكا على التحقيق مفل، وأصله ملأك٤، فألزمت همزته التخفيف، فصار ملكا. واللام فيه فاء، والهمزة عين، والكاف لام، هذا أصل تركيبه وهو "ل أك"٥ وعليه تصرفه، ومجيء الفعل "منه في الأمر الأكثر"٦ قال:

ألكني إليها وخير الرسو ... ل أعلمهم بنواحي الخبر

وأصله: ألئكني٧؛ فخففت همزته. وقال:

ألكني إليها عمرك الله يا فتى ... بآية ما جاءت إلينا تهاديا

وقال٨:

ألكني إلى قومي السلام رسالة ... بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا

"وقال يونس: ألك يألك"٩.

---

١ كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "وهكذا".

٢ كذا في ش، وفي د، هـ، ز: "قاصد".

٣ كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "في وزن".

٤ كذا في ز، ط. وفي ش: "مألك".

٥ كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "ء ل ك".

٦ كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "في أكثر الأمر منه".

---

(١) الخصائص ابن جني ٢١٨/٣

٧ في ط بعده: "إليها".

٨ أي عمرو بن شأس، وانظر اللسان "ألك"، وشواهد المغني للبغدادي في الشاهد الواحد والستين بعد الستمائة والكتاب ١/ ١٠١.

٩ كذا في ش، ز، وسقط ما بين القوسين في ط. وهو أولى؛ لأن مكانه عند قوله بعد: "على أنه قد جاء عنهم ألك يألك" وفيه عني عنه، وفي ج: "لاك يلبك"، يريد: لأك يلئك، وهذه صحيحة، يريد أن يؤنس حكى الثلاثي من "ل أك".." (١)

"ومن ذلك همزهم مصائب. **وهو غلط منهم**. وذلك أنهم شبهوا مصيبة بصحيفة "فكما همزوا صحائف همزوا أيضا مصائب وليست ياء مصيبة زائدة كياء صحيفة"١ لأنها عين، ومنقلبة عن واو، هي٢ العين الأصلية. وأصلها مصوبة؛ لأنها اسم الفاعل من أصاب؛ كما أن أصل مقيمة مقومة وأصل مريدة مرودة، فنقلت الكسرة من العين إلى الفاء، فانقلبت الواو ياء، على ما ترى. وجمعها القياسي مصاوب. وقد جاء ذلك؛ قال:

يصاحب الشيطان من يصاحبه ... فهو أذي جمة مصاوبه

وقالوا في واحدتها٣: مصيبة، ومصوبة، ومصابة. وكأن الذي استهوى في تشبيه ياء مصيبة بياء صحيفة أنها وإن لم تكن زائدة فإنها ليست على التحصيل بأصل، وإنما هي بدل من الأصل، والبدل من الأصل ليس أصلا وقد عومل لذلك معاملة الزائد حكى سيبويه٤ عن أبي الخطاب أنهم يقولون في راية: راءة. فهؤلاء همزوا بعد الألف وإن لم تكن زائدة وكانت بدلا؛ كما يهمزون بعد الألف الزائدة في فضاء وسقاء٥. وعلة ذلك أن هذه الألف وإن لم تكن زائدة فإنها بدل، والبدل مشبه للزائد. والتقاؤهما أن كل واحد٦ منهما ليس أصلا.

ونحو منه ما حكوه في قولهم في زاي: زاء. وهذا أشد "وأشد"٧ من راءة؛ لأن الألف في راءة على كل حال بدل، وهي أشبه بالزائد وألف زاي ليست منقلبة بل هي أصل؛ لأنها في حرف، فكان ينبغي ألا تشبه بالزائد٨؛ إلا أنها

---

١ سقط ما بين القوسين في ش.

٢ في ش: "وهي".

---

(١) الخصائص ابن جني ٣/٢٧٧

٣ كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "واحدها".

٤ انظر الكتاب ١٣٠.

٥ في ط: "شقاء".

٦ كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "واحدة".

٧ كذا في ط، وفي ش: "واشد" وهو تصحيف، وسقط هذا في د، هـ، ز.

٨ كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "بالزوائد".." (١)

"حرف علة، لا همزة وأن تكون ياء واجب١؛ لكون الفاء واوا. وأما القياس فما قدمناه: من تشبيه البدل بالزائد. فاعرف ما رأيناه في هذا.

ومن أغلاطهم قولهم: حلأت السويق، ورثأت زوجي بأبيات، واستلأمت الحجر، ولبأت بالحج، وقوله:

كمشترئ بالحمد أحمرة بترا

وأما مسيل فذهب بعضهم في قولهم في جمعه: أمسلة إلى أنه من باب الغلط. وذلك لأنه٢ أخذه من سال يسيل "فهو عندهم على مفعل كالمسير والمحيض"٣ وهو٤ عندنا غير غلط؛ لأنهم قد قالوا فيه: مسل، وهذا يشهد بكون الميم فاء. فأمسلة ومسلان: أفعلة وفعلان، كأجربة وجربان. ولو كانت أمسلة ومسلان من السيل لكان مثالهما: أمفلة ومفلان٥ والعين منهما محذوفة، وهي ياء السيل. وكذلك قال بعضهم في معين؛ لأنه أخذه من العين لأنه من ماء العيون، فحمله على الغلط، لأنهم قد قالوا: قد٦ سالت معنانه٧، وإنما٨ هو عندنا من قولهم أمعن له بحقه، إذا طاع له به. وكذلك الماء إذا جرى من العين فقد أمعن بنفسه، وطاع بها. ومنه الماعون؛ لأنه "ما من"٩: العادة المسامحة به والانقياد إلى فعله.

---

١ كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "أجدر".

٢ كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "أنه".

٣ سقط ما بين القوسين في ش.

٤ كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "هذا".

٥ كذا في ش، ط. وفي د، هـ، ز: "مفلانا".

٦ سقط هذا الحرف في د، هـ، ز، ط، يريد أن يعتشأ الغط قولهم: معناته والميم فيه فاء، فتوهم ذلك في

---

(١) الخصائص ابن جني ٢٨٠/٣

الماء فقيل: معين.

٧ هي مجاري الماء في الوادي، فالضمير في "معنانه" يعود على الوادي، ويقال أيضا: معنات للوادي لمسايله.

٨ سقط في ش.

٩ كذا في ط، وفي ش: "ما"، وفي ز: "من".." (١)

"وحكي أن الفراء "صحف فقال"١ الجر: أصل الجبل يريد الجراصل: الجبل.

وأخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد، عن أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي عن الخليل بن أسد٢ النوشجاني٣، عن التوزي، قال قلت لأبي زيد الأنصاري: أنتم تنشدون قول الأعشى:

بساباط حتى مات وهو محزرق٤

وأبو عمرو الشيباني ينشدها: محرزق٥، فقال: إنها نبطية وأم أبي عمرو نبطية، فهو أعلم بها منا.

وذهب أبو عبيدة في قولهم: لي عن هذا الأمر مندوحة، أي متسع إلى أنه من قولهم: انداح بطنه أي اتسع. وليس هذا **من غلط أهل** الصناعة. وذلك

---

١ كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "قال إن"، وعبارة القاموس: "والجر: أصل الجبل، أو هو تصحيف للفراء، والصواب: الجراصل -كعلابط: الجبل" وقال شارحه: "والعجب من المصنف حيث لم يذكر الجراصلي في كتابه هذا" بل ولا تعرض له أحد من أئمة الغريب فإذا لا تصحيف كما لا يخفى".

٢ كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "أحمد".

٣ كذا في ش، وفي ز: "النوشخاني". وفي ط: "البوشنجاني".

٤ كذا في د، هـ، ز، ظ، وفي ش: "محرزق". وصدر البيت:

فذاك وما أنجى من الموت ربه

وفاعل "أنجى" ضمير اليحموم المذكور في في قوله قيل:

ويأمر لليحموم كل عشية ... بقت وتعليق فقد كاد يسنق

واليحموم فرس النعمان بن المنذر، كان اتخذه النوائب وعنى به، ويذكر الأعشى أن هذا الجواد لم ربه وهو النعمان. فقد مات النعمان بساباط وهو محرزق أي مضيق عليه محبوس، وكان كسرى سخط فحبسه في

---

(١) الخصائص ابن جني ٣/٢٨٢

ساباط، وهي مدينة في فارس، وأمر أن يلقى تحت أرجل الفيلة.

٥ كذا في د، هـ، ز، ط. وفي ش: "محزرق".." [(١)]

"أن انداح: انفعل، وتركيبه١ من دوح، ومندوحة: مفعولة، وهي من تركيب "ن د ح" والندح: جانب الجبل وطرفه، وهو إلى السعة، وجمعه٢ أنداح. أفلا ترى إلى هذين الأصلين: تباينا، وتباعدا، فكيف يجوز أن يشتق أحدهما من صاحبه على بعد بينهما، وتعادي وضعهما.

وذهب ابن الأعرابي في قولهم: يوم أرونان إلى أنه من الرنة. وذلك أنها تكون مع البلاء٣ والشدة. وقال٤ أبو علي -رحمه الله: ليس هذا من غلط أهل الصناعة، لأنه ليس في الكلام أفوعال، وأصحابنا يذهبون إلى أنه أفعلان من الرونة وهي الشدة٥ في الأمر.

وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى في قولهم: أسكفة الباب إلى أنها من قولهم: استكف أي اجتمع. وهذا أمر ظاهر الشناعة. وذلك أن أسكفة: أفعلة والسين فيها فاء وتركيبه٦ من "س ك ف؛ وأما استكف فسينه زائدة؛ لأنه استفعل، وتركيبه من"٧ ك ف ف. فأين هذان الأصلان حتى يجمعا ويدانى من شملهما. ولو كانت أسكفة من استكف لكانت أسفعلة وهذا مثال لم يطرق فكرا ولا شاعر٨ -فيما علمناه- قلبا. وكذلك لو كانت مندوحة من انداح بطنه -كما ذهب إليه أبو عبيدة- لكانت منفعلة. وهذا أيضا في البعد والفحش كأسفعلة. ومع هذا فقد وقع الإجماع على أن السين لا تزاد٩ إلا في استفعل، وما تصرف١٠ منه. وأسكفة ليس من الفعل في قبيل ولا دبير.

---

١ سقط حرف العطف في د، هـ، ز.

٢ كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "الجمع".

٣ في ش: "الغلاء"، والرنة: الصيحة الحزينة الشديدة.

٤ سقط حرف العطف في د، هـ، ز، ط.

٥ في ز، هـ: "شدة".

٦ كذا في ش، وفي د، هـ، ز، ط: "تركبها".

٧ سقط ما بين القوسين في د، هـ، ز.

٨ هو من شاعر المرأة: ضاجعها في ثوب واحد، يريد أن هذا المثال لم يصل إلى القلب ولم يخطر به،

---

(١) الخصائص ابن جني ٣/٢٨٦

وفي ط: "شاعرا"، وهو خطأ.

٩ كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "يزاد".

١٠ كذا في ش، ط، وفي د، هـ، ز: "يصرف".." (١)

"الزيادى عن الأصمعى قال: حضر الفرزدق١ مجلس ابن أبي إسحاق، فقال له: كيف تنشد هذا البيت:

وعينان قال الله كونا فكانتا ... فعولان بالألباب ما تفعل الخمر٢

فقال الفرزدق: كذا أنشد. فقال ابن أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: فعولين! فقال الفرزدق: لو شئت أن تسبح لسبحت. ونهض فلم يعرف أحد في المجلس ما أراد بقوله: لو شئت أن تسبح لسبحت، أى لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنما أراد: أنهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر

"قال أبو الفتح: كان هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر، فكأنه قال: وعينان قال الله: احدثا فحدثتا، أو اخرجا إلى الوجود فخرجتا"٣.

وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى قال: سأل رجل سيبويه عن قول الشاعر٤:

يا صاح يا ذا الضامر العنس

فرفع سيبويه "الضامر" فقال له الرجل: إن فيها:

والرحل "ذي الأقتاد"٥ والحلس

---

١ وفي مجالس كاتب ابن حتزاية كتب في الهامش على هذا البيت: "حاشية: هذا البيت لذي الرمة، وسؤال الفرزدق عنه غلط فيما أحسب، وهذا لا بعد فيه" فقد كان ذو الرمة والفرزدق متعاصرين، وكان ذو الرمة معروفا بالشعر في زمن الفرزدق.

٢ قبله:

لها بشر مثل الحرير ومنطق ... رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر

٣ ثبت ما بين القوسين في د، هـ، ط. وسقط في ش. وفي ابن حنزاية أنه يجوز نصب فعولين على القطع أي الحال من فاعل "كانتا" على تمامها.

٤ هو خالد بن المهاجر في رواية الأغاني. وانظر الخزانة في الشاهد العشرين بعد المائة.

---

(١) الخصائص ابن جني ٣/٢٨٧

٥ كذا في ش، وفي د، هـ، ط: "والأقتاب"، يريد أن عجز البيت يقضي أن تكون "ذا" في الصدر بمعنى صاحب فيجر "الضامر" بالإضافة، وتكون "ذا" إشارية فيرفع "الضأمر".." [1]

"١٥٥- باب في نقض الأوضاع إذا ضامها طارئ عليها ٢٧٢-٢٧٣:

قوله تعالى: ﴿أأنت قلت للناس﴾ ، ﴿آلله أذن لكم﴾ ، ﴿ألست بربكم﴾ "٢٧٢" وصف العلم "٢٧٣".

١٥٦- باب في الاستخلاص من الأعلام معاني الأوصاف ٢٧٣-٢٧٦:

قوله: أنا أبو المنهال بعض الأحيان "٢٧٣". إنما سميت هانئا لتهنأ "٢٧٤". كل غائية هند "٢٧٤". مررت برجل صوف تكنه "٢٧٥".

١٥٧- باب في أغلاط العرب ٢٧٦-٢٨٥:

قصة الأعرابي الذي بايع أن يشرب عليه لبن ولا يتنحنح "٢٧٨". الحروف المهموسة "٢٧٩". همز مصائب "٢٨٠". قولهم في راية: راء وفي زاي: زاء "٢٨٠" منارة ومنائر ومزادة ومزائد "٢٨١". وراء وتصغيرها "٢٨١". حلأت السويق ورثأت زوجي واستلأمت الحجر ولبات بالحج "٢٨٢". مسيل وأمثلة "٢٨٢". معين "٢٨٢". **غلط للشجري** "٢٨٣". فقد ذي الرمة "٢٨٣". نقد كثير "٢٨٣". نقد الحطيئة "٢٨٥".

١٥٨- باب في سقطات العلماء ٢٨٥-٣١٢:

غلط للأصمعي سببه التصحيف "٢٨٥". تصحيف الفراء "٢٨٦". تصحيف لأبي عمرو الشيباني "٢٨٦". رأى أبي عبيدة في مندوحة "٢٨٦". رأى ابن الأعرابي في أرونان "٢٨٧". رأى ثعلب في أسكفة "٢٨٧". وأي ثعلب في تنور "٢٨٨". المواد التي لم ترد إلا مزيدة مثل كوكب "٢٨٨". التنور لفظة اشترك فيها للغات "٢٨٨". رأى ثعلب في النواطخ "٢٨٩". تصحيف المفضل الضبي "٢٩٠". تعقب المبرد سيبويه في ألفاظ يسيرة ومع ذلك فقد رجع عنه "٢٩٠". القدح في كتاب العين "٢٩١". ذم كتاب الجمهرة "٢٩٦". اختلاس الكسائي واليزيدي في الشراء أممدود هو أم مقصور "٢٩٢". يتخولنا بالموعظة وبتخوننا "٢٩٢" عد نصيب أخطاء الكميت وهو ينشد شعره "٢٩٣". رأى الكسائي في وزن أولق "٢٩٤". قول الكسائي: أي هكذا خلقت "٢٩٥". تعقب الأصمعي شعبة بن الحجاج "٢٩٥". نادرة لأبي عمرو بن العلاء مع من أنشده بيتا قافيته: مروتيه، ومثلها لعبد الملك بن مروان في هذا البيت "٢٩٦". اختلافهم في أبرق وأرعد وبرق ورعد "٢٩٦" تصحيف الأصمعي قليله في بيت "٢٩٧". جمع ريح على أرياح "٢٩٨". إنكار

---

(١) الخصائص ابن جني ٣/٣٠٥

الأصمعي لزوجة "٢٩٨". نقد لذي الرمة وتقدم في الباب السابق "٢٩٩". معرفة بعض العرب لحروف الهجاء وتشببهم بعض الأعضاء بها "٢٩٩" وما بعدها. تغليظ الأصمعي أبا." [1]

"عمرو الشيباني في معنى بيت "٣٠٠". رؤبة مع الطرماح والكميت "٣٠٠" وما بعدها. تعقب قدماه البصريين لرؤبة وأبيه في اللغة "٣٠٠". **غلط أبي** عبيدة في صياغة الأمر من عنيت بحاجتك "٣٠٢"، أصل قم وغلط الفراء فيه "٣٠٢". تغليظ الأصمعي للجرمي في مسألة لغوية، وتغليط الجرمي للأصمعي في تصغير مختار "٣٠٣". بحيث في قوله تعالى: ﴿هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزقتم إنكم لفي خلق جديد﴾ "٣٠٣". بناء مثل عنكبوت من سفرجل "٣٠٤". قراءة بعضهم: ﴿وقولوا للناس حسنى﴾ "٣٠٤". بحث في قولهم: ضربه فحشت يده "٣٠٤". بحث في قول ذي الرمة: وعينان قال الله كونا فكانا. "٣٠٥". سؤال رجل لسيبويه عن قول الشاعر: يا صاح يا ذا الضامر العنس "٣٠٥". حذف لام الأمر في غير الضرورة ومناقشة المازني للفراء في ذلك "٣٠٦". نصب الجمع المؤنث السالم بالفتحة "٣٠٧".

يجيز المازني أن يقال: لا مسلمات لك بفتح التاء في باب لا خاصة "٣٠٨". أغمى على المريض وغمي عليه "٣٠٨". كم وكمأة "٣٠٨". الصقر والزقر والسقر "٣٠٨". صحف المفضل الضبي في بيت لأوس، ورد الأصمعي عليه "٣٠٩". إنكار الأصمعي على ابن الأعرابي في إعراب بيت "٣٠٩". تصحف الأصمعي في بيت الحارث بن حلزة "تعتر" إلى "تعنز" ورد أبو عمرو الشيباني عليه "٣١٠". أوقع الأصمعي أبا توبة في الخطأ في معنى بيت "٣١١". إنكار الأصمعي بعض رواية أبي زيد "٣١١". الخطأ في المثل: "مثقل استعان بدفيه" الفردوس هل هو مذكر "٣١١". أنكر أبو عبيدة على النحويين قولهم: إن هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث لورود علقاة في علقى "٣١٢".

١٥٩- باب في صدق النقلة، وثقة الرواة والحملة ٣١٢-٣١٦:

أولية النحو "٣١٢" وما بعدها. زاد أبو عمرو بن العلاء بيتا في شعر الأعشى "٣١٣". الثناء على الأصمعي، وهو صناجة الرواة "٣١٤". الثناء على أبي زيد وأبي عبيدة وأبي حاتم وأبي الحسن الأخفش والكسائي "٣١٤". سيبويه وكتابه "٣١٥". احتياط أبي علي في الرواية "٣١٦".

١٦٠- باب في الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد ٣١٧-٣٢٢:

الحمل على المعنى أو على اللفظ. وذكر فيه كلا ومن وكلا "٣١٧" وما بعدها، فتن وأفتن "٣١٨". وفي وأوفى "٣١٩". صرف دعد ومنعه الصرف "٣١٩". أجبل في جمع جبل "٣١٩". ترخيم المرخم "٣٢٠"

---

(١) الخصائص ابن جني ٣/٣٥٣

الحكمة في الجمع بين اللغتين "٣٢٠"، قراءة عمارة ﴿ولا الليل سابق النهار﴾ بترك تنوين "سابق" ونصيب "النهار" "٣٢١".." (١)

"الميم في أول الكلمة زائدة:

قال أبو عثمان: وأما الميم إذا كانت أولا، فهي زائدة بمنزلة الهمزة والياء؛ لأن الميم أولا نظيرة الهمزة.

قال أبو الفتح: يقول: لا فصل بين الميم والهمزة إذا وقعتا أولا، فمتى وجب في الهمزة أن تكون زائدة ووقعت١ الميم موقعها، فاقض بزيادتها.

الميم في معد أصل، وليست زائدة:

قال أبو عثمان: فأما معد، فالميم فيه من نفس الحرف لقول العرب: تمعدد، فإن قال قائل: فقد جاء مثل تمسكن؟ فإن **هذا غلط وليس** بأصل، وقد قالوا: "تمدرع"، والجيدة العربية "تدرع، وتسكن" وهو كلام أكثر العرب. وأنشد أبو زيد:

ربيته حتى إذا تمعددا

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

قال أبو الفتح: اعلم أنه إنما كان "معد" من معنى "تمعدد"؛ لأن "تمعدد" تكلم بكلام معد أي: كبر وخطب، هكذا كان أبو علي يقول. ومنه قول عمر٢، رضي الله عنه٢: "اخشوشنوا وتمعددوا" قال أحمد بن يحيى: "تمعددوا" أي: كونوا على خلق معد. فإذا كانت الميم في تمعدد فاء فهي

---

١ ظ، ش: وقعت، بدون واو عطف.

٢، ٢ ظ، ش: رحمه الله.." (٢)

"وكذلك قول الآخر:

أبلغ النعمان عني مألكا ... أنه قد طال حبسي وانتظاري

فقد يجوز أيضا أن يكون جمع "مألكة" وهي الرسالة، أو يكون حذف الهاء ضرورة وهو يريدها.

وإن كان "معيش" جمع "معيشة" فجائز فيه "مفعل، ومفعل" جميعا، وإذا كان الأمر كذلك فحق "معاش، ومعيش١، ومعيشة" ألا تهمز٢ في الجمع؛ لأنه قد كانت عينه متحركة في الأصل، فإذا احتاج إلى حركتها٢

---

(١) الخصائص ابن جني ٣/٣٥٤

(٢) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ابن جني ص/١٢٩

في الجمع حركها٣ ولم يقلبها واحتملت الحركة؛ لأنها قوية وهي من الأصل، وقد كانت متحركة في الواحد، وإنما يهمز في الجمع حروف المد واللين التي لا حظ لها في الحركة في الواحد نحو ألف: "رسالة"، وياء: "صحيفة"، وواو: "عجوز" إذا قلت: "رسائل، وصحائف، وعجائز".

فأما قول العرب: "مصائب" فغلط؛ لأن الياء في "مصيبة" عين الفعل وهي منقلبة عن واو وأصلها "مصوبة" وأصلها الحركة وقياسها "مصاوب".

وقد كان أبو إسحاق ذهب إلى أن الهمزة في "مصائب" إنما هي بدل من الواو في "مصاوب" كما قالوا: "إسادة" في "وسادة" وأنكر ذلك عليه أبو علي، وقال: إن الواو لا تقلب همزة وسطا إذا كانت مكسورة، وقد بينت هذا.

وذكر أبو الحسن أن الذي شجعهم على أن شبهوا "مصيبة" بـ "صحيفة" حتى همزوها في الجمع، أنها قد اعتلت في الواحد بأن قلبت الواو ياء، فتوهنت العين بالقلب، فأشبهت الياء الزائدة؛ لأنها في الحقيقة ليست من الأصل، وإنما هي بدل

---

١ معيش: زيادة من ظ، ش.

٢، ٢ ساقط من ظ، ش.

٣ ش: حركتها.." [(١)]

"وقوله: "ورأيت في نسخ منها نسخة أبي سعيد السيرافي "عود أسر مشكولة السين بعلامة الضمة، وهو غلط، والصواب تسكينها"١.

وقوله: "والعرض: الوادي.... ورأيت في نسخ عدة "العرض: ناحية الوادي" والصواب أنه اسم للوادي، لا لناحيته، لأن ناحية الشيء يقال لها: العرض بضم العين وسكون الراء"٢.

٩- لك المؤلف منهجا واحدا في شرح الألفاظ، فقد تباينت طريقته في ذلك تبعا لطبيعة اللفظ المشروح، فنجده أحيانا يتوسع في شرح بعض الألفاظ حتى يكاد يأتي على كل ما قيل فيها، وأحيانا يوجز فيكتفي بتفسير اللفظ بمرادفه، أو بضد معناه، أو بعبارة: "وهو معروف"، أو يغفل تفسيره. وسأذكر بعض الأمثلة في مبحث تقويم الكتاب – إن شاء الله- ٣.

١٠- يسوق شرحه أحيانا على شكل حوار، كقوله: " ... فإن قلت: فإن فعلهما صبر وشكر، قيل لك:

---

(١) المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ابن جني ص/٣٠٩

إنما قيل ذاك للصابر والشاكر، وليس لصبور وشكور"٤.

لم يشر إلى نطق العامة في جميع ألفاظ الفصيح، وإن أشار إلى قولها، فإما أن يوافق ثعلبا في تخطئة ما تقول، أو ينتصر لها، فيذكر

---

١ ص ٦٩٧.

٢ ص ٥٣٨.

٣ ص ٢٧٧.

٤ ص ٧٨٥.." (١)

"الباب، ومن ذلك قوله في "باب ما جاء وصفا من المصادر": "…. فهذه الفصول ليست من هذا الباب، لأنها ليست بمصادر وصف بها، وإنما هي أسماء"١. وقوله أيضا: "وذكر ثعلب – رحمه الله – في هذا الباب فصولا أخر، وليست منه أيضا، لأنها ليست بمصادر وصف بها، وإنما هي أفعال محضة…. فمنها قوله: ويقال دلع فلان لسانه … "٢.

كما نبه على بعض أخطاء ثعلب الصرفية واللغوية، ومن ذلك قوله في باب "فعلت وفعلت – باختلاف المعنى " قال: "ذكر أبي العباس – رحمه الله – عمت بكسر العين في هذا الباب غلط، لأن وزنه على الأصل قبل النقل فعلت بفتح الفاء والعين، وكان أصله عيمت، على مثال ضربت … وقد خلط في مستقبله بقوله: أعيم وأعام أيضا….

وذكر أبي العباس – رحمه الله – عجت بكسر العين، في هذا **الباب غلط أيضا**، والقول فيه كالقول في عمت بكسر العين، الذي ذكرته آنفا"٣.

وقال في "باب المخفف": "قول ثعلب – رحمه الله -: "وهو السماني

---

١ ص ٥٦٧.

٢ ص ٥٦٨.

٣ ص ٤٢٤-٤٢٦.." (٢)

---

(١) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ١/١٣٩

(٢) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ١/١٤٢

"لهذا الطائر" هو كلام صحيح دل به على طائر واحد، لقوله: "لهذا الطائر" ثم خلط بقوله: "والواحدة سماناه" وقد كان يجب أن يقول: وهي السمانى لهذه الطير، والواحدة سماناة، أو يقول: وهو السمانى لهذه الطير، فيأتي بـ"هو" ليدل به على الجنس"١.

وقال في "باب الفرق": "وأما قوله: "ومن الخنزير الفنطيسة، ومن السباع الخطم والخرطوم" فإن ذكره هذا مع الشفة غلط، لأن أهل اللغة ذكروا عن العرب أن الفنطيسة مكسورة الفاء أنف الخنزير، ولم يذكر أحد منهم أنها شفته"٢.

وفسر ثعلب الأكلة بالغداء والعشاء، ولم يرتض أبو سهل هذا التفسير فقال: "الأكلة هي المرة الواحدة من الأكل حتى يشبع في أي وقت كان من النهار والليل"٣.

وبالرغم من نقده هذا، فقد انتصر له في غير موضع من الشرح معللا ومحكما المسموع من كلام العرب، فمن ذلك قوله في الرد على ابن درستويه والجبان اللذين أنكرا على ثعلب أن يكون "أعداء وعدى" بمعنى واحد جمعا لعدو، قال: "والذي ذكره جلة أهل اللغة لقول ثعلب – رحمه الله –، وإن كان بعض الجموع قد خرجت عن القياس، لكن الذي ورد به السماع ما قالوه ... "٤.

وقوله: "وروى الرواة كلهم عن ثعلب – رحمه الله – الحرف الأول "ما بها أرم" بفتح الهمزة وكسر الراء، على فعل، مثل حذر، إلا ابن

---

١ ص ٧٦٦.

٢ ص ٩٣٣.

٣ ص ٧٢٠.

٤ ص ٨٥٥.." (١)

"قيلت لألبست بالشملة التي في كساء يشتمل به، أي يتغطى به، فعدلوا عن الكلام بذلك لأجل الإلباس"١.

ورد لحن العامة في بعض الكلمات المعربة إلى محافظتها على نطق الكلمة كما هي في أصلها الأعجمي، كقوله: "وهو التوت بالتاء معجمة بنقطتين وهو فارسي معرب أيضا، والعامة تقوله بالثاء معجمة بثلاث نقط، والعجم تقوله بالذال المعجمة، وبعضهم يقوله بالثاء معجما بثلاث نقط، كما تقوله العامة"٢.

---

(١) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ١٤٣/١

وإذا حكم على لحن العامة بالخطأ فهو بين أمرين، إما أن يطلق الحكم دون أن يعلق عليه أو يبين الخطأ، كقوله: "والعامة تكسر الشين من الشتوة، وهو خطأ"٣. أو كقوله: "والعامة تقول: من رجله، بإضافة رجل، وهو خطأ"٤. وكذلك قوله: "وتقول منه: دنا يدنو دنوا بالواو.... والعامة تقول في مستقبله: يدني بالياء، وهو غلط"٥.

وإما أن يحكم على اللحن بالخطأ، ثم يستطرد إلى بيان وجه الخطأ أو سببه، كقوله: "وتقول هي الكرة..... والعامة تزيد في أولها ألفا وتسكن الكاف، فتقول: "أكرة"، وهو خطأ، لأن الكرة الحفرة في

---

١ ص ٨٧٤.

٢ ص ٨٨٧. وينظر: ص ٧٧١.

٣ ص ٦٠٥.

٤ ص ٨١٥.

٥ ص ٩٠٢.." [1]

"خوفه، ولا يستعمل الوعيد إلا في الشر خاصة. وقوله: "بضائر" أراد أن تخويفك إياي ليس بضار لي.

(وهرقت الماء) ١: أي صببته ودققته، (فأنا أهريقه) بضم الألف وفتح الهاء، والمصدر هراقة بكسر الهاء، فأنا مهريق، والماء مهراق بضم الميم وفتح الهاء منهما. (وإذا أمرت [٢٠/ب] قلت: هرق ماءك) ، وكذلك (أرقت الماء، فأنا أريقه إراقة) فأنا مريق، والماء مراق. (وإذا أمرت قلت: أرق ماءك، وهو الأصل) . قال أبو سهل: يعني أن الهاء من هرقت أصلها همزة٢، وهي مبدلة منها للتخفيف وكثرة الاستعمال،

---

١ غلط ابن درستويه ١٦٣ ثعلبا لجعله "هرق" في هذا الباب، وقال: "وإنما هرقت من باب أفعلت بالألف عند الجميع النحويين". قلت: إنما ذكر ثعلب "هرق" في هذا الباب وإن كان أصله رباعيا من "أراق" بعد الإعلال والإبدال، لأن لفظه في الحال ثلاثيا، وإن كان في الأصل ليس من الباب، أو لأن في "هرقت" بهذه الصورة لغة أخرى هي: "أهرقت" فأراد أن يبين الأفصح منهما. وهذه الأخيرة أشار إليها سيبويه بقوله: "وأما هرقت.... فأبدلوا مكان الهمزة الهاء، كما تحذف استثقالا لها، فلما جاء حرف أخف من الهمزة لم

---

(١) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ١/١٦٠

يحذف في شيء ولزم لزوم الألف في ضارب.... وأما الذين قالوا: أهرقت، فإنما جعلوها عوضا من حذفهم العين، وإسكانهم إياها ... " الكتاب ٢٨٥/٤. وينظر: ليس في كلام العرب ٣٦٧ن والأفعال للسرقسطي ١٢٩/١، والبصائر والذخائر ١٢١/١، والممتع في التصريف ١٧١/١، والمفصل للزمخشري ٤٢٧، والتهذيب ٣٩٦/٥، والصحاح ١٥٦٩/٤، والتاج ٩٣/٧ (هرق) وفي هذا الأخير تفصيل واسع للمسألة، ونقول عن بعض شراح الفصيح، ومنهم أبو سهل الهروي.

٢ القلب والإبدال ٢٥، ودقائق التصريف ٣٦٥، والإبدال والمعاقبة ٢٩، والإبدال ٥٦٩/٢.." [(١)]

"عدى مكسور الأول مقصور: أي أعداء.

(وزررت علي قميصي) ١ أزره زرا، فأنا زار، والقميص مزرور: إذا أدخلت زره في عروته٢، وهما معروفان. وتقول إذا أمرت من ذلك: (ازرر عليك قميصك) بضم الألف والراء الأولى وإظهار [٢١/ب] التضعيف، (وزره وزره وزره) ٣ بالتضعيف وفتح الراء وضمها وكسرها، (مثل مد ومد ومد) ، فالفتح لأنه أخف الحركات، والضم لإتباع آخره حركة ما قبله، والكسر على أصل التقاء الساكنين.

(ونشدتك الله، وأنا أنشدك الله) ٤ بضم الشين، نشدا بسكونها وفتح النون، ونشدة ونشدانا بكسر النون: إذا سألتك بالله وحلفتك به،

---

١ قال ابن درستويه ١٨٥: "والعامة تقول: أزرت القميص بالألف، وهو خطأ". وينقض هذا قول ابن دريد في الجمهرة (زرر) ١٢٠/١: "وزررت القميص وأزررته زرا وإزرارا لغتان فصيحاتان، ذكرهما أبو عبيدة وأجازهما أبو زيد". وحكاهما الزجاج في فعلت وأفعلت ٤٧ تحت باب فعلت وأفعلت والمعنى مختلف فقال: "وزر عليه القميص شد زره، وأزرت القميص إزرارا جعلت له زرا". وينظر: المنتخب ٤٧٦/٢، والأفعال للسرقسطي ٤٤٤/٣، والمحيط ٨/٩،واللسان ٣٢١/٤ (زرر) .

٢ عروة القميص: مدخل زره. اللسان (عرو) ٤٥/١٥.

٣ قال ابن بري: "هذا عند البصريين غلط، وإنما يجوز إذا كان بغير الهاء نحو قولهم: زر وزر وزر.... فأما إذا اتصل بالهاء ضمير المذكر، كقولك: زره فإنه لا يجوز فيه إلا الضم، لأن الهاء حاجز غير حصين، فكأنه قال زروه، والواو الساكنة لا يكون ما قبلها إلا مضموما".

---

(١) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٣٧٤/١

٤ فعلت وأفعلت للزجاج ٩٢، وابن درستويه ١٨٦، وتثقيف اللسان ٤٢٦، وفي الجمهرة ١٢٦٥/٣: "وأنشدتك الله وأنشدت الشعر لا غير". وينظر: اللسان (نشد) ٤٢٢/٣.." [1]

"فتنتج لكم غلمان أشأم كلهم ... كأحمر عاد١ ثم ترضع فتفطم

(ونتجها أهلها) ٢ بفتح النون والتاء، لأن الفاعل قد سمي: إذا قاموا عليها وراعوا حالها حتى ولدت، ومستقبله ينتجونها، بفتح أوله وكسر التاء، والمصدر نتج، بسكونها. وهم ناتجون، والناقة منتوجة. والناتج للناقة بمنزلة القابلة للمرأة. ومنه قول الحارث بن حلزة٣:

لا تكسع الشول باغبارها إنك لا تدري من الناتج

---

١ قال ابن قتيبة في المعاني الكبير ٨٧٩/٢: "أراد أحمر ثمود الذي عقر الناقة فصار مثلا في الشؤم" وفي شرح ديوان زهير لثعلب ٢٨: "أراد أحمر ثمود فقال أحمر عاد، **وهذا غلط** .. وإنما أراد أحمر ثمود عاقر الناقة"، وقال أبو عبيد في الأمثال ٣٣٢ عن الأصمعي: "أراد أحمر ثمود، فلم ينكره الشعر، فقال عاد، قال: وقد قال بعض النساب: إن ثمودا من عاد" وهذا رأي المبرد حيث لم يغلط قول زهير واحتج له بأن ثمود لها أيضا: عاد الآخرة، ويقال لقوم هود: عاد الأولى، واستدل بقوله تعالى: ﴿وأنه أهلك عادا الأولى﴾ النجم ٥٠.

وينظر: شرح القصائد المشهورات ١١٤، وجمهرة أشعار العرب ١٦٧، وجمهرة أنساب العرب ٤٦٢، وتفسير القرطبي ٧٨/١٧، وشرح القصائد للرازي ٨١٤.

٢ الصحاح (نتج) ٣٤٣/١.

٣ ديوانه ٦٥، والمفضليات ٤٣٠. والكسع: أن ينضح على ضرع الناقة الماء البارد ليرتفع البن، وذلك أقوى للناقة وأسمن لأولادها الذين في بطونها. والشول: جمع شائلة، وهي التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر أو ثمانية فخف لبنها وارتفع ضرعها، والأغبار: جمع غبر، وهي بقية اللبن في الضرع. والمعنى: لا تبق ذلك اللبن لتسمين الأولاد، فإنك لا تدري من ينتجها، فلعلك تموت، فتكون للوارث، أو يغار عليها، فيفوتك الانتفاع بلبنها. ينظر: الكامل ٤٨٤/١، وشرح اختيارات المفضل ١٧٢٩/٣.." [2]

---

(١) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٣٧٨/١

(٢) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٤٠٠/١

"(وأسن الماء) بفتح السين[1]، (يأسن ويأسن) بكسرها وضمها، (أسنا) بسكونها، (وأسونا) : إذا تغير طعمه وريحه وفسد، فلا يشربه شيء من نتنه، فهو آسن بالمد. ومنه قوله تعالى: ﴿فيها أنهار من ماء غير آسن﴾ [2].

(وعمت في الماء) [3] بضم العين، فأنا (أعوم عوما) : أي سبحت فيه، فأنا عائم.

(وعمت إلى اللبن) بكسر العين، (أعيم عيمة، وأعام أيضا) : أي اشتهيته، فأنا عيمان، والمرأة عيمى. قال أبو سهل: ذكر أبي العباس – رحمه الله – عمت بكسر العين، في هذا الباب غلط[4]، لأن وزنه على الأصل قبل النقل فعلت بفتح الفاء والعين، وكان أصله عيمت، على مثال ضربت، ثم نقل إلى فعلت بكسر العين، فقالوا:

---

[1] وأسن أيضا بكسر السين، وآسن بالمد. ينظر: الأفعال للسرقسطي ٦٦/١، والجمهرة ١٠٧٤/٢، والصحاح ٢٠٧٠/٥ (أسن) .

[2] سورة محمد ١٥.

[3] أصله "عومت" بوزن فعلت، نقل إلى فعلت، ثم حذفت الواو، ونقلت ضمتها إلى الفاء لتدل عليها.

[4] **غلط ثعلب** في هذا الباب من وجهين، لأن شرطه فيه إيراد ما كان على وزن "فعلت وفعلت" باختلاف المعنى، و"عمت" بالضم، و"عمت" بالكسر أصل بنائهما جميعا "عومت وعيمت" بفتح العين فيهما، وأصل أحدهما من الواو والآخر من الياء، فهما مختلفان في الحروف، فلا وجه لذكرهما في هذا الباب، لأنهما لم يتفقا في جميع الحروف كـ"نقهت ونقهت" مثلا.." (١)

"رحمه الله– عجت بكسر العين، في هذا **الباب غلط أيضا**، والقول فيه، كالقول في عمت بكسر العين، الذي ذكرته آنفا[1]، والقصد في هذا الكتاب الإيجاز والاقتصار، لكني نبهتك هاهنا على موضع[2] السهو لتعلمه، وقد بينت ذلك في "الشرح"، وأنت تراه فيه إن شاء الله.

---

[1] يعني أن أصله أيضا "عيجت" بفتح العين، ثم نقل من فعل إلى فعل فقيل: "عيجت" فاستثقلت كسرة الياء فنقلت إلى العين قبلها، فسكنت الياء، فاجتمع ساكنان، وهما الياء والجيم، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، فبقي "عجت" بكسر العين، والدليل على أنه مفتوح العين في الماضي أن مستقبله "أعيج"، وكان

---

(١) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٤٢٣/١

أصله "أعيج" فاستثقلت الكسرة على الياء فنقلت إلى العين قبلها، فصار "أعيج". ويؤخذ على ثعلب أيضا إدخاله "عجت وعجت" في هذا الباب، لأن الأول من ذوات الواو، والثاني من ذوات الياء، فهما أصلان مختلفان.

٢ ش: "مواضع".." (١)

"السير) وحبسه، والمرض محصر بكسر الصاد، والرجل محصر بفتحها.

(وأدلجت) ١ بقطع الألف، وتخفيف الدال: (إذا سرت من أول الليل) .

(وادلجت) بتشديد الدال: (إذا سرت من آخره) . هكذا فسرهما ثعلب وغيره من أهل اللغة أيضا. فأما ذكره ادلجت بتشديد الدال، في هذا الباب فهو غلط، لأن وزنه افتعلت، وهو مأخوذ من الدلج بفتح الدال واللام، وأصله: ادتلجت، بتاء بعد الدال، فأبدلوا من التاء دالا، ثم أدغموا الدال في الدال، وتقول منه: ادلجت أدلج ادلاجا، فأنا مدلج بتشديد الدال فيها كلها.

وأما أدلجت بقطع الألف، وتخفيف الدال، فإن مستقبله أدلج، ومصدره إدلاج، والفاعل مدلج، على وزن [٣٨/أ] أكرمت أكرم إكراما، وأنا مكرم، وهو أفعلت من الدلج، المفتوح الدال واللام

---

١ إصلاح المنطق ٢٥٤، والزاهر ٧٠/٢، ودرة الغواص ١٥، والأفعال لابن القطاع ٣٣٩/١، وتقويم اللسان ٦٠، وتصحيح التصحيف ٨٩، والتهذيب ٦٥٤/١٠. والصحاح ٣٥١/١ (دلج) . وفي العين (دلج) ٨٠/٦: "أدلج من آخر الليل، وأدلج الليل كله" ومثله في الجمهرة ٤٥٠/١، والبارع ٦٣٤ (دلج) . وفي أدب الكاتب ٢٩، ٣٠: "الإدلاج: سير الليل كله، والإدلاج: من آخره" ومثله في المحيط ٤٥/٧، والمقاييس ٢٩٤/٢ن والمجمل ٣٣٣/١ (دلج) . وحكى ثعلب عن ابن الأعرابي قوله: "الليل دلجة من أوله إلى آخره. قال: أي ساعة سرت من أول الليل إلى آخره فقد أدلجت" مجالس ثعلب ٢١٤/١، وينظر: المحكم (دلج) ٢٣٤/٧.." (٢)

"المناوأة) ١، الهمزة بعد الواو، وقد ناوأ يناوئ مناوأة ونواء بكسر النون والمد، فهو مناوئ: أي معاد، والرجل مناوأ.

وتقول: مالأت القوم أمالئهم ممالأة وملاء٢ بكسر الميم والمد: أي عاونتهم، فأنا ممالئ، والقوم ممالؤون،

---

(١) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٤٢٦/١

(٢) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٤٤٤/١

وفي الحديث (عن علي – رضوان الله عليه – أنه قال لما اتهم بقتل [٥٠/أ] عثمان – رضي الله عنه – "والله ما قتلت عثمان، ولا مالأت في قتله "٣ أي ما عاونت) .

(وقد روأت في الأمر) ٤ أروئ ترويئا: أي نظرت فيه وفكرت،

---

١ الهمز ٦، وإصلاح المنطق ١٤٩، والعين ٣٩٣/٨، والجمهرة ١٠٨٥/٢، ١١٠٤، والتهذيب ٥٤٣/١٥، والصحاح ٧٩/١ (نوأ) . ويقال: "ناويت الرجل" بتسهيل الهمز. ينظر: أدب الكاتب ٤٧٥، والمصباح ٢٤٢.

٢ الهمز ٥٢، وإصلاح المنطق ١٥٠، والألفاظ المهموزة ٣٥، والجمهرة ١١٠٤/٢، والعين ٣٤٦/٨، والتهذيب ٤٠٥/١٥، والصحاح ٧٣/١ (ملأ) .

٣ غريب الحديث لابن الجوزي ٣٧٠/٢، والنهاية ٥٣٣/٤. ورواه الخطابي في غريب الحديث ١٥١/٢ بسنده إلى علي بن أبي طالب بلفظ: "وددت أن بني أمية قبلوا مني خمسين يمينا قسامة أحلف بها، ما أمرت بقتل عثمان ولا ماليت" بتسهيل الهمز. وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٤٥٠/١١ عن ابن عباس عن علي بلفظ: "والله ما قتلت عثمان، ولا أمرت بقتله، ولكن غلبت". وأخرجه سعيد بن منصور فس سننه ٣٦٤/٢ بلفظ: "ما قتلت عثمان، ولا اشتركت، ولا أمرت، ولا رضيت". وينظر: **إصلاح غلط المحدثين** للخطابي ٤١.

٤ الهمز ٧، وإصلاح المنطق ١٥١، ١٥٨، وأدب الكاتب ٣٦٨، ٤٧٥، والألفاظ المهموزة ٣١، والأفعال للسرقسطي ١١١/٣، والبصائر والدخائر ٣٤/١، والعين ٣١٤/٨، والجمهرة ١٠٩٧/٢، والمحيط ٣٠٠/١٠، والصحاح ٥٤/١ (روأ) .." [(١)]

"(وهو أبين من فلق الصبح، وفرق الصبح) ١ أيضا، بمعنى واحد: وهو انشقاقه وأوله وبياضه. والصبح: أول النهار. قال أبو سهل: وليس هذان الفصلان مما تغلط العامة في أولهما.

(وهو الشمع، والشعر، والنهر، وإن شئت أسكنت ثانيه) ٢. قال أبو سهل: وهذه أيضا مما لا تلحن العامة في أولها.

فأما الشمع: فمعروف للذي يصطبح به، وهو الذي تجمعه النحل وتجعل فيه عسلها. والعسل تجمعه النحل [٧٤/ب] من زهر النبات والشجر. وأما الشمع فلا يعلم من أي شيء تأخذه، هكذا قال العلماء بالنحل٣.

---

(١) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٤٩٥/١

والله أعلم.

---

١ إصلاح المنطق ٤٥، ١٦٢. وفلق لغة أهل الحجاز، وفرق لغة بني تميم. نوادر أبي مسحل ١/١١، والإبدال والمعاقبة ٧٦، والإبدال لأبي الطيب ٢/٦٦. وهذه الجملة مثل سائر. ينظر: الدرة الفاخرة ١/٧٥ن ٩٣، وجمهرة الأمثال ١/٢٠٥، ومجمع الأمثال ١/٢٠٨، والمستقصى ١/٣٢.

٢ والإسكان لغة فصيحة. إصلاح المنطق ٩٧، ١٧٢، وأدب الكاتب ٤٢٢، ٥٢٧، وفيهما عن الفراء أن لغة فصحاء العرب "الشمع" بالتحريك، والمولدون يقولونه بسكين الميم. قال ابن سيده: "وقد غلط، لأن الشمع، والشمع لغتان فصيحتان" المحكم (شمع) ١/٢٣٩. وذكر ابن درستويه (١٣٤/ب) أن العامة تسكن ثاني هذا كله، فوافقت بذلك إحدى اللغتين.

٣ النبات لأبي حنيفة ٢٨٢، قال: "وقد يظن قوم أنه شيء يكون لاصقا ببطون الأنوار، كالغبار فيه لزوجة، وقد وجدنا هذه الصفة في الأنوار، فيرون أن النحل تحت ذلك بأعضادها". والآن يقال: إن النحلة "تنتج ... الشمع على الوجه السفلي من بطنها (أي تفرزه) ثم تقوم بكشطه بأرجلها، فتمضغه ليصبح لينا مطواعا قابلا لتشكيل الخلايا المسدسة الشكل". الاستشفاء بالعسل ٣٦.." (١)

"(وعدل الشيء) بالكسر: (مثله) من جنسه، تقول: عندي عدل غلامك بالكسر: أي عندي غلام مثله. وجمعه أعدال. ومنه قولهم في الدعاء: "لا عدل لك"١ أي لا مثل لك ولا نظير، ومنه سمي عدلا الحمل، لأن أحدهما قد سوي بالآخر.

(والعدل) بالفتح: (القيمة) وهي مثله أيضا، إلا أنها من غير جنسه، تقول: عندي عدل غلامك بالفتح: أي عندي قيمته٢. وجمعه عدول. وقيل: قيمة الشيء أقصى ثمنه٣.

---

١ في الأساس (عدل) ٢٩٥: "وتقول العرب: اللهم لا عدل لك"، وينظر: شأن الدعاء للخطابي ٦٢.

٢إلى هنا بخلاف يسير في معاني القرآن للفراء ١/٣٢٠، وفيه "وربما قال بعض العرب: عدله، وكأنه **منهم غلط لتقارب** معنى العدل من العدل". ونقل الزجاج في معانيه ٢/٢٠٨ قول الفراء في التفريق بين" العدل والعدل" وقال: " قال البصريون: العدل والعدل في معنى المثل، والمعنى واحد كان من الجنس أو من غير الجنس ... ولم يقولوا إن العرب غلطت، وليس إذا أخطأ مخطئ يوجب أن تقول إن بعض العرب غلط"

---

(١) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٢/٥٩٤

وينظر: معاني القرآن للأخفش ٢٦٥/١، وأدب الكاتب ٣٠٩، والاقتضاب ١٣٩/٢، والجمهرة ٦٦٣/٢، والتهذيب ٢٠٩/٢، والصحاح ١٧٦١/٥، والمحكم ١٠/٢، ١١ (عدل) .
٣ التهذيب (قوم) ٣٦٢/٩.." [1]

"(والحصر) مثله في الوزن: (احتباس البطن) ١، أي الغائط. ويقال منهما: قد أسر الرجل فهو مأسور، وحصر فهو محصور. والعامة تقول: "عود يسر" بالياء٢، وإن كان له وجه من الاشتقاق، فهو مخالف لما ورد به السماع عن العرب. ورأيت في نسخ منها نسخة أبي سعيد السيرافي "عود أسر" مشكولة السين بعلامة الضمة، وهو غلط، والصواب تسكينها.
(واجعله منك على ذكر) ٣ بسكون الكاف: أي حفظ وتذكر، أي لا تنسه.
(وثياب جدد) بضم الدال: وهو جمع جديد، كسرير وسرر، ومعناها: التي قطعها النساج من منواله أو فرغ منها الخياط، ولم تبتذل باللباس. والعامة تفتح الدال، فتقول: جدد٤، وقد تلكم بهذه اللغة

---

١ أدب الكاتب ١٧٢، والفرق لثابت ٣٨.
٢ إصلاح المنطق ١٤٧، وأدب الكاتب ٣٧٠، وابن درستويه (١٦٦/أ) ، والتهذيب ٦٢/١٣، والجمهرة ٧٢٥/٢، والصحاح ٥٧٨/٢، والأساس ٦ (يسر) . وحكى الأزهري في التهذيب ٦١/١٣ عن ابن الأعرابي: "هذا عود أسر ويسر" وينظر: الفرق لثابت ٣٨، والقاموس (أسر) ٤٣٧.
٣ والعامة تقول: "على ذكر" بكسر الذال، وهما لغتان عند أبي عبيدة، والضم أعلى عند ابن دريد. وخص الخليل والفراء الذكر بالكسر لما ذكرته بلسانك، والذكر بالضم للشيء المحفوظ بالقلب. إصلاح المنطق ١٦٨، وأدب الكاتب ٣٩٦، والعين ٣٤٦/٥، والتهذيب ١٦٢/١٠، والجمهرة ٦٩٤/٢ (ذكر) وفي طبعة العين كلاهما بالكسر، وهو وهم من المحقق، ونقل ابن درستويه (١٦٦/ب) عن الخليل الصواب ونص على الضبط.
٤ ما تلحن فيه العامة ١٢٦، وإصلاح المنطق ١٦٧، وأدب الكاتب ٣٩٤، وتثقيف اللسان ٣٠٠، وتقويم اللسان ٩٠، وتصحيح التصحيف ٢١٠.." [2]

---

(١) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٦٩٣/٢

(٢) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٦٩٧/٢

"قالوا أيضا: أواق١ بالتخفيف على حذف الياء التي هي لام الفعل. والأوقية من الأوزان معروفة، وتختلف في البلدان كاختلاف الأرطال، وجاءت في الحديث أربعين درهما٢، وكذلك كانت فيما مضى٣. فأما اليوم فيما يتعارفها الناس بالعراق، ويقدر عليه الأطباء، فالأوقية عندهم وزن عشرة دراهم وخمسة أسباع درهم، وهو إستار وثلثا إستار، والإستار وزن أربعة مثاقيل ونصف٤.

---

١ إصلاح المنطق ١٧١، وأدب الكاتب ٣٧٠، والجمهرة ٢٤٥/١، والصحاح (وقى) ٢٥٢٨/٦. **وهو غلط في** درة الغواص ٥٧٦ وتصحيح التصحيف ١٣٨، لأن ذلك جمع أوق وهو الثقل.

٢ روى ابن ماجه في (كتاب النكاح، باب صداق النساء ١٨٦) عن أبي سلمة قال: "سألت عائشة: كما كان صداق نساء النبي صلى الله عليه وسلم؟ قالت: كان صداقه في أزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشا. هل تدري ما النش؟ هو نصف أوقية. وذلك خمسمائة درهم". وينظر: المجموع المغيث ٤٤٢/٣، وغريب الحديث لابن الجوزي ٤٨٠/٢، والنهاية ٢١٧/٥.

٣ في العين (أوق) ٢٤٠/٥: "الأوقية ... سبعة مثاقيل" وينظر: القاموس (وقى) ١٧٣١، ١٧٣٢.

٤ الصحاح ٦٧٧/٢، ٢٥٢٨/٦ (ستر، وقى) .." (١)

"القياس، فكان هو الأكثر المستعمل عندهم ويتركون القياس. وقال الراجز١:

قد حلفت بالله لا أحبه

أن طال خصياه وقصر زبه

وقال أبو عمرو٢: الخصيتان بالتأنيث: البيضتان، والخصيان: الجلدتان اللتان فيهما البيضتان٣،ولذلك شبههما الراجز بجراب فيه حنظلتان.

والتدلدل: الاضطراب والتردد والتقلقل في كل شيء طال وتدلى، وتقول لكل شيء تراه يضطرب، وهو معلق: هو يتدلدل. والظرف: هو الوعاء لكل شيء.

---

١ الرجز بلا نسبة في: أدب الكاتب ٤١٠، وخلق الإنسان لثابت ٢٩٠، وللحسن بن أحمد ١٢٢، وإصلاح **ما غلط فيه** النمري ١٦٥، والخزانة ٤٠٤/٧، ٥٢٧، واللسان ٤٤٥/١، ٢٣٠/١٤ (زبب، خصى) .

---

(١) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٧١٨/٢

٢ هو إسحاق بن مرار الشيباني بالولاء، لغوي، أديب، رحل إلى البادية وشافه الأعراب، جمع أشعار نيف وثمانين قبيلة من العرب، ودونها وأخرجها للناس، أخذ عنه جماعة من كبار العلماء، منهم أحمد بن حنبل وغيره، من مصنفاته: كتاب الجيم، وكتاب أشعار القبائل، واللغات، والخيل، توفي سنة ٢٠٦هـ.
تهذيب اللغة ١٣/١، ونزهة الألباء ٧٧، وإنباه الرواة ٢٥٦/١، ومعجم الأدباء ٦٢٥/٢.
٣ إصلاح المنطق ١٦٨، والتهذيب ٤٧٨/٧، والصحاح ٢٣٢٧/٦ (خصى) وقوله: "والخصيان..... البيضتان" ساقط من ش.." [1]

"الأبعد. ولا يثنى هذا ولا يجمع، لأنه كالمثل، ولم يسمع إلا في هذا الموضع.

(والشيء منتن) ١ بضم الميم: للخبيث الريح، وجمعه منتنات مناتن ومناتين. وهو مفعل من أنتن ينتن إنتانا فهو منتن، والاسم النتن.

(وهي البكرة بسكون الكاف [١٤٤/ب] : للتي يستقى عليها) ٢.

---

١ والعامة تقول: "منتن" بفتح التاء. لحن العامة ١٤١، وتثقيف اللسان ٢١٧، وتصحيح التصحيف ٤٩٧. وقال ابن درستويه (٢٢٨/أ) : "قولهم: منتن بكسر الميم، وهي لغة العامة، وهي أكثر في الكلام لخفتها". قلت: قال سيبويه: منتن من أنتن، وإنما كسروا من إتباع الكسرة للكسرة. الكتاب ٢٧٣/٤. وفي إصلاح المنطق ٢١٨ (عن أبي عمرو) ، ونوادر أبي مسحل ٨٣/١، وليس في كلام العرب ٩٣ (عن أبي عبيدة) ، وأدب الكاتب ٥٥٦ أن منتن بضم الميم وكسر التاء مأخوذ من أنتن، ومنتن بكسر الميم مأخوذ من نتن، وغلط هذا القول الزبيدي في لحن العامة ١٤١، وقال ابن سيده في المخصص ٢٠٦/١١: "**هذا غلط من** أبي عمرو، والأصل في هذه الكلمة أنتن الشيء فهو منتن، وهي بلغة أهل الحجاز، وغيرهم يقول: نتن الشيء ينتن نتنا، ولا يقولون نتين ... إلا أن طائفة من العرب جلهم من تميم يقولون: شيء منتن، فيتبعون الكسر الكسر". وينظر: النبات ١٨٤، والتنبيهات ١٨٦، والاستدراك على سيبويه ١٣٥، والصحاح (نتن) ٢٢١٠/٦.

٢ هذه المادة ليست في شروح الفصيح، وهي في التلويح ٩٠، وأكملها محقق الفصيح ٣١٧ من المطبوعة.

---

(١) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٨٤٣/٢

والعامة تقول: "البكرة" بالتحريك، وقد تقحم الألف فتقول: "بكارة". لحن العامة ١٥٥، والمدخل إلى تقويم اللسان ١٩٨، وتقويم اللسان ٨٠، وذيل الفصيح ١٦٤، وتصحيح التصحيف ١٦٤.." [(١)]

"إلى طلوع الشمس، وجمعها غدوات وغدوات بضم الدال وسكونها. والعشاء: هو الطعام عشية، والعشية: هي من صلاة المغرب١ إلى العتمة٢، وجمعها عشيات وعشايا.

(وإذا قيل لك: ادن فاطعم، فقل: ما بي طعم، ومن الشراب: ما بي شرب) ٣ بضم أولهما لا غير، لأنك أيضا تجيب بمصدر الفعل الذي دعيت إليه، لأنك تقول: طعمت الطعام، وشربت الشراب بكسر العين والراء، فأنا أطعم وأشرب بفتحهما، والمصدر طعم وشرب بسكونهما وضم الطاء والشين.

(وإذا قيل لك: ادن فكل، فقل: ما بي أكل بفتح الألف) ٤ لا غير، لأنك أيضا تجيب بمصدر الفعل الذي دعيت إليه، وهو أكل.

وادن معناه: اقرب، وتكون ألفه مضمومة إذا ابتدأت بها، فإن وصلتها بكلام قبلها كانت ساكنة وساقطة في اللفظ٥، وتقول منه: دنا يدنو دنوا بالواو، إذا قرب، العامة تقول [١٥٢/ب] في مستقبله: يدني بالياء٦، وهو غلط.

---

١ ش: "هي ما بين صلاة المغرب".

٢ وفي التهذيب (عشو) ٥٨/٣: "يقع العشي على ما بين زوال الشمس إلى وقت غروبها، كل ذلك عشي، فإذا غابت الشمس فهو العشاء ... قال النضر: العشاء: حين يصلي الناس العتمة".

٣ قال ابن درستويه (٢٣٧/أ) : "والعامة تستعمل هذه المصادر، كما تستعملها الخاصة، أي لا تخطئ فيها. وقال الزمخشري ٤٤٨: "والعامة تقول: ما بي أكل، وهو خطأ".

٤ قال ابن درستويه (٢٣٧/أ) : "والعامة تستعمل هذه المصادر، كما تستعملها الخاصة، أي لا تخطئ فيها. وقال الزمخشري ٤٤٨: "والعامة تقول: ما بي أكل، وهو خطأ".

٥ قوله: "وتكون ألفه مضمومة ... اللفظ" ساقط من ش.

٦ لم تذكره كتب لحن العامة، ولعله مما كان يلحن فيه أهل عصره.." [(٢)]

---

(١) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٨٧٢/٢

(٢) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٩٠٢/٢

"مقمة ومرمة، لأنها تقتم بها وترتم١، أي تجمع وتكنس٢ بها ما تأكل، وقد قيل فيهما أيضا: مقمة ومرمة بفتح أولهما٣، وهي لغة فكأنهما جعلا موضعا للقم والرم، ولم يجعلا بمنزلة الآلتين.

وأما قوله: "ومن الخنزير الفنطيسة، ومن السباع الخطم والخرطوم"، فإن ذكره هذا مع الشفة غلط، لأن أهل اللغة ذكروا عن العرب أن الفنطيسة مكسورة الفاء أنف الخنزير٤، ولم يذكر أحد منهم أنها شفته٥، وهي فنعليلة من الفطس٦، وهو قصر الأنف وانخفاض قصبته، وجمعها فناطيس. وكذلك أيضا قالوا: إن الخطم من كل دابة مقدم [١٦١/ب] أنفه وفمه٧. وقال بعضهم: الخطم ما وقع

١ الفرق لثابت ١٧. وفي فقه اللغة ١٠٧: "مقمة الثور، ومرمة الشاة".

٢ ش: "تكسر".

٣ بالكسر والفتح في الفرق لقطرب ٤٦، وللأصمعي ٥٧، ولأبي حاتم ٢٦، وفيه: "وسألت الأصمعي فأبى إلا الكسر: مقمة ومرمة.... وسمعت الفتح عن غير الأصمعي" وهذه الرواية لا تتفق مع ما ورد في الفرق للأصمعي، وقول ثابت في الفرق ١٧: "وحكى لي أبو نصر عن الأصمعي وغيره من العلماء: المرمة والمقمة بالفتح أيضا. وأنكرها ابن الأعرابي".

٤ الفرق لقطرب ٤٨، وللأصمعي ٦١، ولأبي حاتم ٢٧، ولثابت ٢٠، ولابن فارس ٥٦، والحيوان ١٠٦/٤، وخلق الإنسان لثابت ١٤٥، والعين ٣٣٨/٧، والصحاح ٩٥٩/٣ (فرطس، فنطس) .

٥ وذكر أنها أنف الخنزير وشفته في: المنتخب ٤٨/١، وفقه اللغة ١٠٧.

٦ ويقال لها أيضا: الفرطيسة، والفرطوسة، والفلطيسة. الإبدال ٧٨/٢، ٩٣، والمخصص ٧٤/٨، والعين ٣٣٨/٧، والجمهرة ١١٥٥/٢، ١١٩٠ (فرطس، فنطس) .

٧ العين (خطم) ٢٢٦/٤.." (١)

"اختلف أهل العلم في مستنكر القرآت فكان بعضهم يجترئ على تخطئة المتقدمين وكان بعضهم لا يقدم على ذلك ويجعل لكل شيء وجها وإن كان بعيدا في العربية واحتج من **أجاز غلط الرواة** بأن الذين نقلوا كان فيهم قوم قد أدركوا زمن الفصاحة فجاؤوا بها على ما يجب وقوم سبقتهم الفصاحة ولم يكن لهم علم بقياس العربية فلحقهم الوهم الذي لا يتعرى منه ولد آدم صلى الله عليه وسلم وأفئيدة بناء مستنكر لم يجيء مثله في الآحاد ولا في الجموع ولم يحك سيبويه ولا غيره فيما أعلم شيئا على مثال أفعيلة بفتح

(١) إسفار الفصيح الهروي، أبو سهل ٩٣٣/٢

الهمزة ولا على مثال أفعيل إلا ما روي في قراءة الحسن من أنه كان يفتح همزة الإنجيل وهذا في الشذوذ يشبه قراءة ابن عامر هذه والإنجيل قد وافق ألفاظ العربية فان كان له فيها حظ فقد زعموا أن اشتقاقه من قولهم استنجل الوادي إذا ظهر فيه نجل وهو الماء المستنقع ويجوز أن يكون اشتقاقه من النجل وهو الولد كأن هذا الكتاب ولد للكتاب المتقدمة وقد جاءت الألفاظ كلها يشبه أن يكون الإنجيل مشتقا منه لأن النجل السعة في العين فيجوز أن يكون هذا الكتاب سعة في الدين وكذلك قولهم نجلت الإبل الكمأة إذا استثارتها بأخفافها فيجوز أن يكون الانجيل استثير من العلم القديم وكل نون وجيم ولام في العربية وان أتسع ذلك لا يمتنع أن يكون اشتقاق الإنجيل منه وقيل الإنجيل الأصل وهو م جائز عليه أن يكون أعجميا وافق ألفاظ العربيةوذلك به أشبه كما أن يعقوب اسم النبي (لا يحمل على انه مأخوذ من اليعقوب الذي هو ذكر الحجل وأما فتح الهمزة في إنجيل فمل يقول بعض الناس أنه غلظ، لأنه لا قياس له ولم ينقل مثله في الشعر الفصيح ولا الآثار الثابية. وأما أفئيدة فان أنها قرأ بها موثوق به في الفصاحة فإنها والله أعلم أفئدة في الأصل كما قرأت الجماعة ثم ريدت الياء بعد الهمزة لأن الكسرة فيها الازمة فتكون هذه الفراء مشاكلة لقراءة من قرأ فذانيك برهانان وزيادة الياء في أفئيدة منها في ذانيك لأن نون التثنية ليست ثابتة كثبات غيرها من حروف الاسم اذ كانت تسقط في الواحد وفي الاضافة وقد وجدنا العرب زادوا الألفات والياءآت والواوات وقد حملوا قراءة كثير إنه من يتقي ويصبر على أن الياء التي بعد القاف حدثت لتمكين الكسرة كأنه كان أنه من يتق ويصبر كقرإءة الجماعة ثم زيدت الياء لأجل الكسرة وإلى هذا الرأي ذهب الفارسي فأما المتقدمون فكانوا يحملون هذا على أنه من رد الأشياء إلى أصولها فالياء في يتقيعلى رأي من تقدم هي أصلية لأنها لام يفتعل وعلى قول الفارسي تكون زائدة وعلى هذين القولين يجرى قول الشاعر:

ألم يأتيك وإلأنباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد

ويقوي قراءة ابن كثير إن قراءة الجماعة اجتمعت فيها متحركات أربعة وهي التاء الثانية من يتق والقاف والواو والياء وهم يستثقلون الجمع بين متحركات في هذا العدد ولذلك لم يجئ توالي هذه العدة من المتحركات في الشعر الاعند زحاف وليس في أصل أبنيتهم أن يجتيء مثل ذلك فأما قولهم علبط وهو الغليظ والكثير يقال قطيع من الغنم علبط إذا كان كثيرا متراكبا وهدبد وهو العشاء في العين ويقال هو اللبن الغليظ وما كان مثلهما جاء على حذف والاصل علابط وهدضابد وقد زادوا الياء للزوم الكسرة في مواضع كثيرة قالوا سواعيد في جمع ساعد وإنما المعروف سواعد قال التغلي:

وسواعيد يختلين اختلاء ... كالمغالي يطرن كل مطير

يختلين يقطعن مثل ما يختلي الزرع والمغالي السهام التي يغلي بها أي يرمى بها فهذه ضرورة وأنشد الفرآء قول زهير:

عليهن فرسان كرام لباسهم ... سوابيغ زغف لا تخرقها نبل." [١]

"كقول من يقول: أحد عشري بالياء.

ولكن يقال: طوله أحد عشر ذراعا، وكذلك إذا كان طوله عشرين فصاعدا مثله. **وقد غلط أبو** عبيد ههنا حين ذكر الذارع فقال: أحد عشر ذراعا، ولا يذكرها أحد.

وقال السجستاني: لا يقال حبل أحد عشري، ولا ما جاوز ذلك، ولا ما ينسب إلى اسمين جعلا بمنزلة اسم واحد. وإذا نسبت إلى أحدهما لم يعلم أنك تريد الآخر وإن اضطررت إلى ذلك نسبته إلى أحدهما ثم نسبته إلى الآخر، كما قال الشاعر لما أراد النسب إلى رام هرمز:

(تزوجتها رامية هرمزية ... بفضل الذي أعطى الأمير من الرزق)

وإذا نسبت ثوبا إلى أن طوله أحد عشر قلت: أحدي عشري، وإن كان طوله إحدى عشرة، قلت: إحدوي عشري. وإن كنت ممن يقول: عشرة قلت: إحدوي عشري، فتفتح العين والشين، كما تقول في النسبة إلى النمر: نمري.

وقال: لا يقبح هذا التكرير مخافة أن لا يفهم إذا أفرد ألا تراهم يقولون: الله ربي، ورب زيد، فيكررون لخفاء المكني المخفوض إذا وقع موقع التنوين.." [٢]

"فأحاد أحاد جار على الفاعلين في المصدر حالا. وقال الشاعر أيضا:

(ولقد قتلتكم ثناء وموحدا ...)

وبيت الكتاب جرى فيه مثنى وموحد على ذئاب، وهو جمع، وإنما نرى أن النحويين رغبوا عن هذا القول الذي ذهب إليه أبو إسحاق، لهذا الذي ذكرناه مما يدخل عليه. فأما ذكره من قوله: قال أصحابنا إنه اجتمع فيه علتان أنه عدل عن تأنيث، وأنه نكرة، والنكرة أصل الأشياء. فهذا كان ينبغي أن يخففه لأن النكرة تخفف ولا تعد فرعا. فاعلم **أنه غلط بين** في الحكاية عنهم، ولم يقل – فيما علمت – أحد منهم في ذلك ما حكاه عنهم وإنما يذهبون في امتناعهم من الانصراف إلى أنه معدول، وأنه صفة.

قال: وقال أبو الحسن، وغيره من أصحابنا: النكرة، وإن كانت الأصل، فإذا عدل عنها الاسم كان في حكم

---

(١) رسالة الملائكة أبو العلاء المعري /

(٢) العدد في اللغة ابن سيده ص/٥٥

العدل عن المعرفة في المنع من الصرف إذا انضم إليه غيره لمساواته – في المعنى الذي ذكرناه – المعرفة، يدلك على ذلك امتناعه من الصرف في النكرة عندهم، وليس يصح أن يمنع من صرفه إلا ما ذكرناه عنهم من العدل والصفة.

وقال الفراء: العرب لا تجاوز رباع، غير أن الكميت قد قال:." (١)

"لا يقال: مررت بالزيدين كل، كما لا يقال: مررت بكل الصالحين.

فإن قال قائل: لم لم يبن كل حين حذفوا المضاف إليه

قيل: ليس في كل من المعاني التي توجب البناء شيء.

وأصل الأسماء الإعراب، وإنما يحدث البناء لعارض معنى، فكان اتباع الأصل أولى.

ومن ههنا قالوا: إنها لا يجوز بناؤها لأنها جزء، فأتبعنا الجزء الكل إذ كان كل معربا لأنه أسبق لعمومه من اتباع الكل البعض.

فلما أجري مجرى خلافه لم يضمن معناه لم يجب فيه البناء، وجرى على أصل الإعراب، ككل، وهذا من أقرب ما سمعناه في هذه المسألة، وقد ذكر فيها غير الذي قلنا فتركناه لأنه لم يصح عندنا.

وهذا كله تعليل الفارسي.

وحكى سيبويه في كل التأنيث، فقال: كلتهن منطلقة، ولم يحك ذلك في بعض.

فأما كلا، فليس من لفظ كل.

كل مضاعف، وكلا معتل كمعا، ألفه منقلبه عن واو بدلالة قولهم: كلتا، إذ بدل التاء من الواو أكثر من بدلها من الياء، وقد أبنت ذلك في باب بنت وأخت بنهاية البيان.

وأجمع معرفة.

تقول: رأيت المال أجمع، ورأيت المالين أجمعين.

وقالوا: رأيت القوم أجمعين.

وليس أجمعون وما جرى مجراه بصفة عند سيبويه، وكذلك واحده ومذكره ومؤنثه.

وإنما هو اسم يجري على ما قبله على إعرابه فيعم به ويؤكد، فلذلك قال النحويون: إنه صفة.

ولو كان صفة لما جرى على المضمر لأن المضمر لا يوصف، ومما يدلك على أنه ليس بصفة أنه ليس فيه

---

(١) العدد في اللغة ابن سيده ص/٦٢

معنى إشارة ولا نسب، ولا حلية، **وقد غلط قوم** فتوهموه صفة، وقد صرح سيبويه أنه ليس بصفة.

وقال في باب ما لا ينصرف: إذا سميته بأجمع صرفته في النكرة." [١]

"**وقد غلط الزجاج** في كتابه في باب ما لا ينصرف، ورد عليه الفارسي بعد أن حكى قوله فقال: وقد أغفل أبو إسحاق فيما ذهب إليه من جمع في كتابه فيما لا ينصرف وهذا لفظه: قال: الأصل في جمع جمعاء جمع، مثل حمراء وحمر، ولكن حمر نكرة فأرادوا أن يعدل إلى لفظ المعرفة فعدل فعل إلى فعل.

قال أبو علي: وليس جمعاء مثل حمراء فيلزم أن يجمع على حمر، كما أن أجمع ليس مثل أحمر، وإنما جمعاء، كطرفاء، وصحراء، كما أن أجمع كأحمد بدلالة جمعهم له على حد التثنية، فقد ذهب في هذا القول عن هذا الاستدلال وعن نص سيبويه في هذا الجنس أنه لا يجمع هذا الضرب من الجمع، وعما نص على هذا الحرف بعينه حيث قال: وليس واحد منهما، يعني من قولك: أجمع وأكتع، إنما وصف بهما معرفة فلم ينصرفا لأنهما معرفة، وأجمع هنا معرفة بمنزلة كلهم.

انقضى كلام سيبويه

وما يجري هذا المجرى مما يتبع أجمعون كقولك أكتعون وأبصعون وأبتعون، وكذرك المؤنث والاثنان والجميع في ذلك حكمه سواء.

والقول فيه كالقول في أجمعين.

وكله تابع لأجمعين لا يتكلم بواحد منهن مفردا.

وكلها تقتضي معنى الإحاطة.

ومما يدل على معنى الإحاطة: قاطبة، وطرا، والجماء الغفير، ونحن آخذون في تبين ذلك إن شاء الله تعالى.

اعلم أن الجماء هي اسم، والغفير نعت لها، وهو بمنزلة قولك في المعنى: الجم الكثير: لأنه يراد به الكثرة.

والغفير يراد به أنهم قد غطوا الأرض من كثرتهم يقال: غفرت الشيء إذا غطيته ومنه المغفر الذي يوضع على الرأس لأنه يغطيه.

ونصبه في قولك: مررت بهم الجماء الغفير عل الحال.

وقد علمنا أن الحال إذا كان اسما غير مصدر لم يكن بالألف واللام، فأخرج ذلك سيبويه والخليل أن جعلا

---

(١) العدد في اللغة ابن سيده ص/٧٨

الغفير في موضع العراك، كأنك قلت: مررت بهم الجموم الغفر، على معنى مررت بهم جامين غافرين أي مغطين لها.." (١)

"فإن شئت جعلت قوله: "بغاة" خبرا للثاني وأضمرت للأول خبرا، ويكون التقدير: وإلا فاعلموا أنا بغاة وأنتم بغاة، وإن شئت جعلته خبرا للأول وأضمرت للثاني خبرا، على ما بينا.

والوجه الثالث: أن يكون عطفا على المضمر المرفوع في "هادوا" وهادوا بمعنى تابوا. وهذا الوجه عندي ضعيف؛ لأن العطف على المضمر المرفوع قبيح وإن كان لازما للكوفيين؛ لأن العطف على المضمر المرفوع عندهم ليس بقبيح، وسنذكر فساد ما ذهبوا إليه في موضعه، إن شاء الله تعالى.

وأما ما حكوه عن بعض العرب "أنك وزيد ذاهبان" فقد ذكر سيبويه **أنه غلط من** بعض العرب، وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه، كما قالوا "ما أغفله عنك شيئا"، وكما قال زهير، ويقال صرمة الأنصاري:

[١١٥]

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

فقال "سابق" على الجر؛ وكان الوجه "سابقا" بالنصب!.

وقال الآخر:

[١١٦]

أجدك لست الدهر رائي رامة ... ولا عاقل إلا وأنت جنيب

---

[١١٥] هذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزني، وهو ثابت في ديوانه بشرح الأعلم الشنتمري، وهو من شواهد سيبويه، أنشده في "١/ ٨٣ و ٤١٨ و ٤٥٢" ونسبه في هذه المرات إلى زهير، وأنشده في "١/ ١٥٤" ونسبه إلى صرمة الأنصاري، والبيت من شواهد مغني اللبيب لابن هشام "ص٩٦ و ٢٨٨ و ٤٦٠ و ٤٧٦ و ٤٧٨ و ٥٥١ و ٦٧٨ بتحقيقنا" وشواهد الأشموني "رقم ٥٨٤" وأنشده في اللسان "ن م ش" ونسبه إلى زهير، وأنشده ابن جني في الخصائص "٢/ ٣٥٣ و ٤٢٤" والاستشهاد بالبيت في قوله "ولا سابق" حيث جاء به مجرورا مع كونه معطوفا على مدرك المنصوب لكونه خبر ليس، وإنما جاء به مجرورا لأن الباء تدخل في خبر لليس كثيرا، فلما قال الشاعر "أني لست مدرك ما مضى" توهم أنه أدخل

---

(١) العدد في اللغة ابن سيده ص/٧٩

الباء على خبر ليس لكونه مما يجري على لسانه كثيرا؛ فجر المعطوف على هذا التوهم، قال سيبويه بعد أن أنشده "فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيرا" ا. هـ. وقال الأعلم: "حمل قوله ولا سابق على معنى الباء في مدرك؛ لأن معناه لست بمدرك، فتوهم الباء وحمل عليها" ا. هـ.

[١١٦] لم أعثر لهذين البيتين على نسبة إلى قائل معين، ورامة وعاقل ومنعج وشطيب: أسماء أماكن بأعينها، والاستشهاد بالبيتين في قوله "ولا مصعد" فإنه مجرور وهو معطوف على قوله "رائي رامة" المنصوب لكونه خبر ليس، وسهل ذلك أن خبر ليس يكثر دخول الباء الزائدة عليه فتجر لفظه، فكأن الشاعر بعد أن قال "لست رائي رامة" توهم أنه أدخل الباء فقال: لست برائي رامة، فجر المعطوف لهذا التوهم.." [(١)]

"فعلعل، وإحدى الميمين وإحدى الحاءين زائدتان، ولم تزنوهما بلفظهما فتقولوا: وزنه فعلمح، ووزنتموهما بالعين واللام فقلتم: فعلعل، وكذلك مرمريس ومرمريت، ووزنه عندكم فعفعيل، ولم تزنوا فيه الزائد بلفظه فتقولوا: فعمريل، ووزنتموه بالفاء والعين فقلتم: فعفعيل" لأنا نقول: إنما وزنا الزائد بلفظ اللام دون لفظ الدال، وذلك لأن إحدى الدالين لام الفعل والدال الأخرى –وإن كانت زائدة– فهي تكرير لام الفعل بلفظهما، فوزنا باللفظ الذي وزن به لام الفعل، وكذلك صمحمح: الميم عين الفعل، والحاء لامه، ثم أعيدتا تكثيرا لهما؛ فصار المعاد زائد، غير أنه من جنس الأول، فأعيد بلفظ الأول؛ فجعلت عينا ولاما معادتين، كما جعلت الميم والحاء الأوليان عينا ولاما، وكذلك نقول في مرمريس ومرمريت.

والدليل على أن فاء الفعل وعينه في "مرمريس، ومرمريت" زائدة مكررة أنه مأخوذ من المراسة والمرت، ألا ترى أن "مرمريس" اسم الداهية، و"مرمريت" اسم القفر.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إنه إذا كانت إحدى اللامين في وزن جعفر زائدة دل على أن فيه حرفا زائدا، وكذلك إذا كانت اللامان في وزن سفرجل زائدتين دل على أن في سفرجل حرفين زائدين" قلنا: **هذا غلط وجهل** بموضع وزن الأسماء وتمثيلها بالفعل دون غيره، وذلك أن التمثيل إنما وقع بالفعل دون غيره ليعلم الزائد من الأصلي، وذلك أنا إذا جئنا إلى جعفر فمثلناه بفعلل علمنا بالمثال أنه لم يدخله شيء زائد، وإذا جئنا إلى صيقل فمثلناه بفيعل فقد علم بالمثال أن الياء زائدة، واختاروا الفعل؛ لأنه يأتي وهو عبارة عن كل شيء من الألفاظ التي تتصرف، ألا ترى أنك تقول لصاحبك: قد ضربت زيدا، أو خاصمته، أو أكرمته، أو ما أشبه ذلك، فتقول: قد فعلت، وكان الثلاثي أولى بذلك من قبل أن أقل الأسماء والأفعال بنات الثلاثة وفيها بنات الأربعة والخمسة؛ فلو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرف أو خمسة

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين أبو البركات الأنباري ١/١٥٥

لبطل وزن الثلاثي به إلا بحذف شيء منه، ونحن نجد بنات الثلاثة تبنى على أربعة أحرف بزيادة حرف نحو ضيغم، وهو من الضغم وهو العض، وعلى خمسة أحرف بزيادة حرفين نحو سرندى، وهو من السرد، ولم يعلم أنه بني شيء من بنات الأربعة والخمسة على ثلاثة أحرف، فلما كان الأمر على ما ذكرنا ووجب التمثيل بالفعل واحتجنا إلى تمثيل رباعي وخماسي زدنا ما يلحقه بلفظ الرباعي والخماسي؛ فهذا الذي نزيده على الفعل زائد، وإن كان الممثل به أصليا؛ لأن الضرورة ألجأت إلى أن نزيد على الفعل ليلحق الممثل بالممثل به؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه، والله أعلم.." [١]

"(أتعبدون ما تنحتون) ، أي: ما لا يخلق شيئا وهم يخلقون.

وتدعون عبادة من خلقكم وأعمالكم التي تعملون، ولو لم يضف خلق الأعمال إليه في الآية، وقد نسبها بالمجاز إليهم، لما قامت له حجة (عليهم) من نفس الكلام، لأنه كان يجعلهم خالقين لأعمالهم، وهو خالق لأجناس أخر، فيشركهم معه في الخلق – تعالى الله عن

قول الزائغين، ولا ولعا لعثرات المبطلين – فما أدحض حجتهم وما أوهى قواعد مذهبهم! وما أبين الحق لمن اتبعه. . نسال الله الكريم أن يجعلنا من أتباع الحق وحزبه، وأن يعصمنا من شبه الباطل وريبه.

وهذا الذي ذكرناه هو الذي قاله أبو عبيد في قول حذيفة:

" إن الله يخلق صانع الخزم وصنعته ".

واستشهد بالآية، وخالفه القتبي في (إصلاح الغلط) ، **فغلط أشد** الغلط، ووافق المعتزلة في تأويلها وإن لم يقل بقيلها.

وتلخيص ما تقدم أن " ما " وغيرها من الموصلات إذا عيت بها المصدر، لم

يجز أن تكون الصلة فعلا م شتقا من ذلك المصدر، لأن الصلة كالصفة توضح." [٢]

"فقد **بان غلط من** جعل هذه اللفظة عبارة عن نفس ما أضيفت إليه، **وبان غلط من** قال من الفقهاء:

" إنه فوق عرشه المجيد بذاته "، وغلط من جهة اللفظ والمعنى.

أما اللفظ فهو ما قدمناه، وأما المعنى فمذكور في كتب الأصول، ومعلوم بأدلة العقول.

* * *

مسألة

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين أبو البركات الأنباري ٢/٦٥٥

(٢) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/١٤٩

(من باب البدل)

استشهد في هذا الباب بقوله عز وجل: (لنسفعا بالناصية (١٥) ناصية كاذبة خاطئة (١٦) .

فإن قيل: ما فائدة البدل من المعرفة وتبيينها بالنكرة، فإن كانت الفائدة في
النكرة المنعوتة فلم ذكرت المعرفة؟

وإن كانت الفائدة في المعرفة فما بال ذكر النكرة والتبيين بها؟

فالجواب أن تقول: الآية نزلت في رجل بعينه، وهو أبو جهل، ثم تعلق
حكمها بكل من اتصف بصفته، فلو اقتصر على الاسم المعرفة لاختص الحكم به دون غيره، ولو اقتصر على الاسم النكرة لخرج عن هذا الوعيد الشديد من نزلت الآية بسببه.

وكذلك حكم المعرفة إذا أبدل منها النكرة أن تكون النكـرة منعوتة، وإلا لم يقع بها فائدة، ولا كانت بيانا لما قبلها.

وأما قوله سبحانه: (ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقا من السماوات والأرض)." [١]

"أجاز بعض النحويين في " رجل صحيحة " أرجلا صحيحة، على أنها حال موطأة بالنعت، مثل قوله تعالى: (لسانا عربيا) لأن الحال من النكرة غير ممتنع من حيث كان الاسم الأول نكرة كما تقدم في باب النعت.

وقالوا: هي حال من المضاف إليه، لأن الحال من المضاف إليه كثير نحو
قوله:

كأن حواميه مدبرا

وهذا غلط، لأن الحال من المضاف إليه لا يجوز على الإطلاق، لأنها مفعول
فيها فهي كالظرف والمفعول، فلا بد لها من عامل يعمل فيها، ولا يجوز أن يعمل فيها معنى الإضافة، لأنه أضعف من لام الإضافة، ولام الإضافة لا يعمل معناه في ظرف ولا حال، فمعناها - إذا لم يلفظ بها - أضعف وأجدر ألا يعمل.

لو قلت: " هذا غلام هند ضاحكة "، لم يجز لما ذكرناه.

فإن قلت: يعمل فيها ما يعمل في الغلام المضاف، فهو محال.

لأن " ضاحكة " من صفة هند، لا من صفة " الغلام "، فبطل من كل وجه، ولكنه يجوز الحال من المضاف

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٢٣٢

إليه إذا كان في المضاف معنى الفعل نحو:

" هذا ضارب هند قائمة "." [١]

"وإن شئت من الضمير في (غدا) على قول من جعل للاسم الواحد حالين فصاعدا.

و (هافيا) حال من الضمير في (يعارض) و (يخوت) حال من الضمير في (هافيا) و (بأذناب) طرف (ليخوت) ، والباء بمعنى في.

و (يعسل) معطوف على (يخوت) .

٢٨ - (فلما لواه القوت من حيث أمه ... دعا فأجابته نظائر نحل)

[اللغة] : لواه: دفعه.

وأمه: قصده.

ونحل: ضوامر.

ومن قال: قحل فهو غلط.

[الإعراب] : (لما) ظرف زمان له جواب، وجوابه [هو] العامل فيه.

وهو هنا (دعا) .

و (من) تتعلق." [٢]

"أحدها أنه غلط من الفرزدق لأن لغته تميمية وهم لا ينصوبه بحال لكنه ظن أن أهل الحجاز ينصبون خبرها مؤخرا ومقدما والثاني أنها لغة ضعيفة والثالث أنه حال تقديره (إذ ما في الدنيا بشر مثلهم) فلما قدم صفة النكرة نصبها وهذا ضعيف لأن العامل في الحال إذا كان معنى لا يحذف ويبقى عمله إلا أنه سوغه شبه (مثل) بالظرف والرابع أنه ظرف تقديره (وإذ ما مكانهم بشر) أي في مثل حالهم إلا أنه سوغه شبه مثل بالظرف

فصل

ويبطل عملها بتقديم معمول الخبر كقولك ما طعامك زيد آكل لأن معمول الخبر لا يقع إلا حيث يقع العامل فتقديمه كتقديم العامل ولو تقدم العامل لكان مرفوعا فكذلك إذا تقدم معموله وكل موضع لا ينتصب

---

(١) نتائج الفكر في النحو السهيلي ص/٢٤٥

(٢) إعراب لامية الشنفرى العكبري، أبو البقاء ص/٩٥

فيه خبر (ما) لا تدخل عليه الباء كما لا يدخل على خبر المبتدأ فإن قلت طعامك ما زيد آكلا لم يجز نصبت الخبر أو رفعته لأن (ما) لها صدر الكلام وأجاز ذلك الكوفيون وقاسوه على (لا) و (لم)." [١]

"فصل

والميم الزائدة في قولك (اللهم) عوض من (يا) وقال الكوفيون أصله (يا الله أمنا بخير) **وهو غلط لوجهين** أحدهما أنه لو كان كذلك لكثر الجمع بينهما ولما لم يأت ذلك إلا في الضرورة علم أنه عوض فلم يجمع بينه وبين المعوض والثاني أنه يصح أن يقع بعد هذا الاسم (أمنا بخير) وما أشبهه كقولك اللهم أغفر لي وأن يقع بعده ضد هذا المعنى كقولك اللهم العن فلانا وما أشبهه

فصل

العلم إذا نودي بقي على تعريفه ومنهم من قال ينكر ثم يتعرف بالقصد والإشارة وحجة الأول من وجهين أحدهما أنك تنادي من لا يشاركه غيره في اسمه كقولك (يا الله) و (يا فرزدق) ولو تنكر لصار له نظائر فيتعين بالقصد." [٢]

"وأما أسطاع بقطع الهمزة وفتحها فالسين فيه بدل من حركة لفظ حركة الواو وذلك أن أصله أطوع فنقلت حركة الواو إلى الطاء على ما يوجبه القياس ثم أبدلت السين مما ذكرنا والدليل على ذلك من وجهين أحدهما أن همزة أسطاع مفتوحة مقطوعة مثل همزة أطاع

والثاني أن حرف المضارعة فيه مضموم مثل يطيع ولو كانت سين استفعل لم يكن كذلك وقال المبرد **هذا غلط لأن** حركة الواو قد نقلت إلى الطاء فهي موجودة فكيف تصح دعوى البدل منها من موجود

فالجواب عما قال من وجهين

أحدهما أن الواو لما سكنت قلبت ألفا وتعرضت للحذف في الجزم ولو كانت الحركة باقية في حكم الموجود لم يكن كذلك

والثاني أن السين بدل من الحركة الكائنة في الواو ونقلها إلى غيرها لا يخرجها عن استحقاق الحركة وأنها

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، أبو البقاء ١/١٧٧

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، أبو البقاء ١/٣٣٨

ليست موجودة فيها وقد زيدت السين في بعض اللغات بعد كاف المؤنث نحو رأيتكس ومررت بكس وبعضهم يزيد الشين وهو شاذ." (١)

"(بأخشى) تقديره: ما أخشى عليكم الفقر، والرفع ضعيف يحتاج إلى ضمير يعود إليه، وإنما يجيء ذلك في الشعر، وتقديره: ذلك الفقر ما أخشاه عليكم أي: ما الفقر مخشيا عليكم. وهو ضعيف.

[٧٨] عويمر بن عامر (أبو الدرداء)

توجيه قوله: أقبل أخذا

(٣٢٤) وفي حديث أبي الدرداء – عويمر بن عامر –: " إذ أقبل أبو بكر آخذا " (آخذا) حال والعامل فيه (أقبل) . وفي الحديث: " هل أنتم تاركو لي صاحبي؟ " الوجه (تاركون) ؛ لأن الكلمة ليست مضافة؛ لأن حرف الجر يمنع الإضافة. وإنما يجوز حذف النون في موضعين:

أحدهما: الإضافة، ولا إضافة هنا.

والثاني: إذا كان في " تاركون " الألف واللام، مثل قول الشاعر:

(الحافظو عورة العشيرة ...)

[والأشبه أن حذفها من غلط الرواة]

(٣٢٥) وفي حديثه: " فرغ الله – عز وجل – إلى كل عبد من خمس: من أجله ورزقه وأثره وشقى أم سعيد " [قوله: وشقى أم سعيد] لا يجوز فيه إلا الرفع على تقدير: هو شقى، ولو جر عطفا على ما قبله لم يجز؛ لأنك لو قلت: فرغ من شقى أم سعيد لم يكن له معنى.." (٢)

"بدخول الألف واللام عليه، وذلك كـ "الإبريسم"، و"الديباج"، و"الفرند"، و"اللجام"، و"الإستبرق"، فهذا النوع من الأعجمي جار مجرى العربي، يمنعه من الصرف ما يمنعه، ويوجبه له ما يوجبه.

والثاني: من المعرب ما نقل علما، نحو: "إسحاق"، و"يعقوب"، و"فرعون"، و"هامان"، و"ختلخ"، و"تكين"؛ فهذه في لغتها الأعجمية أعلام، والأعلام معارف، والمعرفة أحد الأسباب المانعة من الصرف، وقد عربت بالنقل، فزادها ذلك ثقلا.

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب العكبري، أبو البقاء ٢/٢٧٨

(٢) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث العكبري، أبو البقاء ص/١٦٢

والأسماء الأعجمية تعرف بعلامات؛ منها: خروجها عن أبنية العرب، نحو: "إسماعيل"، و"جبريل". ومنها: مقاربة ألفاظ العجم، إلا أنها غيرت إلى المعربة، نحو: "أبراهام" إذ قالوا: "إبراهيم" على الإخلاص. ومنها: ترك الصرف، نحو: "إبليس"، ولو كان عربيا لانصرف. ومن زعم أنه من "أبلس"، إذا يئس، فقد غلط؛ لأن الاشتقاق لا يكون في الأسماء الأعجمية.

وأما الألف والنون المضارعتان لألفي التأنيث، فهي من الأسباب المانعة من الصرف، من حيث كانتا زائدتين، والزائد فرغ على المزيد عليه. وهما مع ذلك مضارعتان لألفي التأنيث، نحو: "حمراء"، و"صحراء"، والألف في "حمراء" و"صحراء" يمنع الصرف، فكذلك ما أشبهه، وذلك نحو: "عطشان"، و"سكران"، و"غرثان"، و"غضبان"، واعتباره أن يكون "فعلان"، ومؤنثه "فعلى"، نحو قولك في المذكر: "عطشان"، وفي المؤنث: "عطشى"، و"سكران"، وفي المؤنث: "سكرى"، و"غرثان"، وفي المؤنث: "غرثى"؛ لا تقول: "سكرانة"، ولا "عطشانة"، ولا "غرثانة" في اللغة الفصحى. وإنما قلنا: "فعلان"، ومؤنثه "فعلى"، احترازا من "فعلان" آخر، لا "فعلى" له في الصفات. قالوا: "رجل سيفان"، للطويل الممشوق؛ وقالوا: "امرأة سيفانة"، ولم يقولوا: "سيفى"، وقالوا: "رجل ندمان"، و"امرأة ندمانة"، ولم يقولوا: "ندمى". فهذا ونحوه مصروف لا محالة.

ووجه المضارعة بين الألف والنون في "سكران" وبابه، وبين ألفي التأنيث في: "حمراء"، و"قصباء"؛ أنهما زيدتا زيدا معا، كما أنهما في "حمراء" كذلك؛ وأن الأول من الزائدين في كل واحد منهما ألف؛ وأن صيغة المذكر فيهما مخالفة لصيغة المؤنث؛ وأن الآخر من كل واحد منهما يمتنع من إلحاق تاء التأنيث. فكما لا تقول في "حمراء"، و"صفراء": "حمراءة، وصفراءة"، كذلك لا تقول في "عطشان": "عطشانة"، ولا في: "غضبان": "غضبانة". بل تقول في المؤنث: "غضبى"، و"عطشى".

وقولنا: "في اللغة الفصحى" احتراز عما روي عن بعض بني أسد: "غضبانة"، و"عطشانة"، فألحق النون تاء التأنيث، وفرق بين المذكر والمؤنث بالعلامة، لا بالصيغة.." (١)

"وهو جمع "ميثاق" وأصله من "وثقت". ومن ذلك قولهم في تصغير "قيل": "قويل"؛ لأنه من الواو، كأنهم بنوا من القول اسما على "فعل" مثل "عدل". ومنه قوله عليه السلام: "نهى عن قيل وقال" (١)، ولذلك لو سميت رجلا بـ "قيل" فعل ما لم يسم فاعله، لكان هذا حكمه في التصغير، فتقول: "قويل". وكذلك لو صغرت "ريحا"، لقلت: "رويحة"؛ لأن أصلها: "روح". وإنما قلبوا الواو ياء؛ لسكونها وانكسار

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ١٨٦/١

ما قبلها، فإذا صغرتها، تحركت وزالت الكسرة من قبلها، فبطلت العلة. وكذلك تقول في الجمع: "أرواح".

قال الشاعر [من الطويل]:

٨٢٤ - [منا الذي اختير الرجال سماحة ... وجودا] إذا هبت ارواح الشتاء الزعازع

ويحكى عن عمارة أنه قال: "ريح"، و"أرياح". ويحكى أن أبا حاتم السجستاني أنكر عليه ذلك، فقال أما ترى في المصحف ﴿وتصريف الرياح﴾ (٢) كأنه قاسه، فغلط. وكذلك لو صغرت نحو: "موقن"، و"موسر"، لقلت:"مييقن"، و"مييسر"، فتعيده إلى الياء، لأن أصله الياء؛ لأنه من "اليقين" و"اليسر". وإنما قلبت واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، وبالتصغير زال السكون، فعادت إلى الأصل.

---

(١) ورد الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ١٢٢.

٨٢٤ - التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٤١٨؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٣١؛ وخزانة الأدب ٩/ ١١٣، ١١٥، ١٢٣، ١٢٤؛ والدرر ٢/ ٢٩١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢؛ والكتاب ١/ ٣٩؛ ولسان العرب ٤/ ٢٦٥ (خير)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٣٣٠؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٢.

اللغة: الزعازع: الشديدة، واحدتها زعزعة.

المعنى: إذا اختار الرجال أفضلهم سماحة وجودا عند الأزمات والنوائب، فإنهم سيختارون رجلا منا بالتأكيد، لأننا قوم كرام نعد للنائبات.

الإعراب: "منا": جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم مرفوع. "الذي": اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ مؤخر. "اختير": فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: هو. "الرجال": اسم منصوب بنزع الخافض، والتقدير: من الرجال. "سماحة": مفعول لأجله منصوب بالفتحة، ويجوز أن يكون تمييزا أو حالا. "وجودا": الواو: حرف عطف، و"جودا": اسم معطوف على منصوب، منصوب مثله. "إذا": ظرفية حينية غير متضمنة معنى الشرط متعلقة بالفعل "اختير". "هبت": فعل ماض مبني على الفتح، والتاء حرف تأنيث. "ارواح": فاعل مرفوع بالضمة. "الشتاء": مضاف إليه مجرور. "الزعازع": صفة لـ "ارواح" مرفوعة.

وجملة "منا الذي": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "اختير الرجال": صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة "هبت ارواح": في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: "أرواح" في جمع "ريح"، وهذا دليل على أن أصل "ريح" هو "روح".

(٢) البقرة: ١٦٤.." [(١)]

"لأنها غلبت، فاختلطت بالأسماء، ونحوها جلى في قوله [من البسيط]:

٩٢٩ – وإن دعوت إلى جلى ومكرمة ... [يوما سراة كرام الناس فادعينا

وأما "حسنى" فيمن قرأ ﴿وقولوا للناس حسنا﴾ (١) ، و"سوءى" فيمن أنشد [من الوافر]:

٩٣٠ – ولا يجزون من حسن بسوءى ... [ولا يجزون من غلط بلين]

= شواهد الإيضاح ص ٣٥٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٣١٦.

اللغة: مدت: تطاولت وامتدت.

المعنى: إن النفوس سترى حصيلة أمورها الي أخذت أبعادها ومداها في هذه الدنيا المديدة.

الإعراب: "في سعي": جار ومجرور متعلقان بالفعل "غبت" المذكور في بيت سابق. "دنيا": مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. "طالما": كافة. مكفوفة "قد": حرف تحقيق. "مدت": فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، وحركت لضرورة القافية، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: هي.

وجملة "مدت": صفة لـ "دنيا" محلها الجر.

والشاهد فيه: أن "دنيا" قد جردت من الألف اللام والإضافة لكونها بمعى العاجلة.

٩٢٩ – التخريج: البيت لبشامة بن حزن النهشلي في خزانة الأدب ٨/ ٣٠١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠١؛ وعيون الأخبار ١/ ٢٨٧؛ ولسان العرب ١١/ ١١٧ (جلل)؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ٣٦٣.

اللغة: الجلى: الجليلة، أي: الأمر الهام. المكرمة: فعل الخير. السراة: اسم مفرد بمعنى الرئيس، وقيل: اسم جمع، وقيل: جمع سري، وهو الشريف.

المعنى: يطلب إليها، إن دعت كرام الناس إلى أمر خطير، أو إلى ملمة ألمت، أن تدعوهم لأنهم من هؤلاء الكرام.

الإعراب: "وإن": الواو: حرف عطف، و"إن": حرف شرط جازم. "دعوت": فعل ماض مبني على السكون،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٣/٤٠٩

والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "إلى جلى": جار ومجرور متعلقان بالفعل "دعوت". "ومكرمة": الواو: حرف عطف، و"مكرمة": معطوفة على "جلى" مجرورة مثلها. "يوما": مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل "دعوت". "سراة": مفعول به منصوب. "كرام": مضاف إليه مجرور، وكذلك "الناس". "فادعينا": الفاء: رابطة لجواب الشرط، و"ادعينا": فعل أمر مبني على حذف النون، لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، و"نا": ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة "إن دعوت ... فادعينا": معطوفة على جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وجملة "دعوت" جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب، وجملة "ادعينا" جواب الشرط في محل جزم.

والشاهد فيه: أن "الجلى" قد جردت من الألف اللام والإضافة، لكونها بمعنى الخطة العظيمة، إذ ليس فيها معنى التفضيل.

(١) البقرة: ٨٣؛ وهذه قراءة الجمهور، وقرأ حمزة، والكسائي، والأعمش، وغيرهم: "حسنا". انظر: البحر المحيط ١/ ٢٨٤؛ وتفسير الطبري ٢/ ٢٩٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢١٨؛ ومعجم القراءات القرآنية ١/ ٨٠.

٩٣٠ - التخريج: البيت لأبي الغول الطهوي في الحيوان ٣/ ١٠٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣١٤؛ وشرح ديوان =." (١)

"قال الشارح: اعلم أنه قد دخل الفعل المضارع بين الشرط والجزاء، ويكون على ضربين: أحدهما: مرفوع لا غير، والآخر: يدخل بين المجزومين، وتكون أنت مخيرا بين الجزم على البدل من الأول، وبين الرفع على الحال. فأما ما يكون رفعا لا غير فأن يكون الفعل الداخل بين المجزومين ليس في معنى الفعل، فلا يكون بدلا منه، وذلك "إن تأتنا تسألنا نعطك"، و"إن يأتني زيد يضحك أكرمه". لا يحسن في ذلك غير الرفع، لأن "يضحك" و"تسأل" ليس من الإتيان في شيء، فهو في موضع الحال، كأنه قال: "إن يأتني زيد ضاحكا"، و"إن تأتني سائلا". فإن أبدلته منه على أنه بدل غلط، لم يمتنع، كأنك أردت الثاني، فسبق لسانك إلى الأول، فأبدلته منه، وجعلت الأول كاللغو على حد "مررت برجل حمار". ولا يكون في الفعل من البدل إلا بدل الكل، وبدل الغلط، ولا يكون فيه بدل بعض، ولا اشتمال، ولو قلت: "إن تأتني تمشي

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ١٣٦/٤

أمش معك" جاز أن ترفع "تمشي"، فيكون معناه: "إن تأتني ماشيا أمش معك"، وجاز أن تجزم على البدل من الأول؛ لأن "تأتني" في معنى "تمش" لأن المشي ضرب من الإتيان والضحك والسؤال ليسا من جنس الإتيان. فأما قوله [من الطويل]:

متى تأته تعشو ... إلخ

الشاهد فيه رفع "تعشو" على أنه حال، والمراد: متى تأته عاشيا، أي: قاصدا في الظلام، يقال: "عشوته" أي: قصدته ليلا، ثم اتسع، فقيل لكل قاصد: "عاش. وعشوت النار أعشو إليها إذا استدللت عليها ببصبر ضعيف. تجد خير نار، أي: تجدها معدة للضيف الطارق. وأما قول الآخر [من الطويل]:

متى تأتنا تلمم ... إلخ

= الإعراب: "متى": اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول به متعلق بـ"تجد". "تأتنا": فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت، و"نا": ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. "تلمم": فعل مضارع، بدل من "تأتنا"، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. "بنا": جار ومجرور متعلقان بـ"تلمم". "في ديارنا" جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من الضمير "نا"، في قوله: "بنا"، و"نا": ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه. "تجد": فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. "حطبا": مفعول به منصوب بالفتحة. "جزلا": نعت منصوب بالفتحة. "ونارا": الواو: حرف عطف، و"نارا": اسم معطوف منصوب. "تأججا": فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الحطب أو إلى النار، والألف: للإطلاق، ويجوز أن يكون هذا الفعل مضارعا، وأصله: تتأججن، فحذفت إحدى التاءين، وقلبت النون ألفا.

وجملة "متى تأتنا ... تجد": استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تأتنا": في محل جر بالإضافة. وجملة "تجد": لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو "إذا". وجملة "تأججا": في محل نصب نعت لـ "حطبا، أو"نارا".

والشاهد فيه قوله: "متى تأتنا تلمم" حيث جزم الفعل "تلمم" على البدل من الفعل تأتنا".." [1]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٢٨٢/٤

"بجر "ناعب" على توهم الباء في الخبر الذي هو "مصلحين". وقريب من ذلك قوله [من الرجز]:
أم الحليس لعجوز شهربه ... ترضى من اللحم بعظم الرقبه (١)
فإنه توهم "إن"، فادخل اللام في الخبر، حتى كأنه قال: "إن أم الحليس"، إذ كان ذلك مما يستعمل كثيرا. وعكس ذلك قوله تعالى: ﴿إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم﴾ (٢)، قدر حذف "إن" عند سيبويه (٣)، ثم أدخل الفاء في خبر "الذين". وحاصله أنه غلط، فاعرفه.

فصل [اجتماع الشرط والقسم]

قال صاحب الكتاب: وتقول: "والله إن أتيتني لا أفعل" بالرفع، و"أنا والله إن تأتني لا آتك" بالجزم، لأن الأول لليمين والثاني للشرط.

* * *

قال الشارح: اعلم أن اليمين لا بد لها من جواب، لأن القسم جملة تؤكد بها جملة أخرى، فإذا أقسمت على المجازاة، فالقسم إنما يقع على الجواب، لأن جواب المجازاة خبر يقع فيه التصديق والتكذيب، والقسم إنما يؤكد الإخبار. ألا ترى أنك لا تقول: "والله هل تقوم"، ولا "والله قم"؛ لأن ذلك ليس بخبر، فلما كان القسم معتمدا به الجواب؛ بطل الجزم، وصار لفظه كلفظه لو كان في غير مجازاة، فتقول: "والله إن أتيتني لا أفعل" بالرفع، لأنه جواب القسم، والشرط ملغى، كأنك قلت: و"الله لا أفعل إن أتيتني"، وصار الشرط معلقا على جواب اليمين، كما كان معلقا عليه الظرف من نحو إذا قلت: "والله لا أفعل يوم الجمعة". وتقول: و"الله إن أتيتني آتيك"، والمراد: لا آتيك، فـ "لا" تحذف من القسم في الجحد للعلم بموضعها، إذ لو كان إيجابا، لزمته اللام والنون، نحو: "والله لآتينك". ومنه قوله تعالى: ﴿تالله تفتأ تذكر يوسف﴾ (٤)، أي: لا تفتؤ. ولو جزمت الشرط، وقلت: و"الله إن تأتني لا آتيك" لم يحسن؛ لأن حرف الشرط لا يجزم ما لا جواب له، والجواب هنا للقسم. فإن تقدم القسم شيء، ثم أتى بعده المجازاة، اعتمدت المجازاة

---

(١) تقدم بالرقم ٤٧٦.

(٢) الأحقاف: ١٣.

(٣) الكتاب ٣/ ٩٤.

(٤) يوسف:٨٥.." [(١)]

"قال الشارح: كأنه أخذ في الجواب عن شبه تعلق بها الخصم. فأما قولهم: "إنهم أجمعون ذاهبون"، فشاهد للزجاج في جواز حمل النعت على موضع "إن"؛ لأن التأكيد والنعت مجراهما واحد. وقولهم: "إنك وزيد ذاهبان"، فشاهد لمذهب الكوفيين في جواز حمل العطف على موضع "إن" قبل الخبر، وكذلك الآية. فحمل سيبويه قولهم: "إنهم أجمعون ذاهبون" على **أنه غلط من** العرب، فقال: واعلم أن ناسا من العرب يغلطون، فقولون: "إنهم أجمعون ذاهبون"، و"إنك وزيد ذاهبان". ووجة الغلط أنهم رأوا أن معنى "إنهم ذاهبون" هم ذاهبون، فاعتقد سقوط "إن" من اللفظ، ثم عطف عليه بالرفع **كما غلط الآخر** في قوله [من الطويل]:

ولا ناعب إلا ببين غرابها (١)

فقدر ثبوت الباء في الأول، إذ كانت الباء تدخل في خبر "ليس". كثيرا. ومثل الأول قوله تعالى: ﴿فأصدق وأكن من الصالحين﴾ (٢)، كأنه اعتقد سقوط الفاء، فعطف عليه بالجزم؛ لأنه لولا الفاء، لكان مجزوما، وقال بعضهم: إن وجه الغلط أن لفظ "هم" المتصل مع "إنهم" المنصوب الموضع قد يكون منفصلا مرفوع الموضع، فجعل "إنهم" في تقدير "هم أجمعون".

= ٢/ ١٥٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٥٤.

اللغة: البغاة: جمع باغ، وهو الذي يعدل عن الحق ويميل. الشقاق: الاختلاف والفرقة.

المعنى: سنبقى- نحن وأنتم- جائرين وبعيدين عن الحق ما بقينا على اختلاف وفرقة، لم نجتمع على رأي واحد.

الإعراب: "وإلا": الواو: بحسب ما قبلها، و"إلا": مؤلفة من "إن": حرف شرط جازم، و"لا": نافية. وفعل الشرط محذوف دل عليه كلام سابق. "فاعلموا": الفاء: رابطة لجواب الشرط، و"اعلموا": فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. "أنا": "أن": حرف مشبه بالفعل، و"نا": ضمير متصل مبنى في محل نصب اسمها. وخبرها محذوف. والمصدر المؤول عن "أن"، ومعموليها سد مسد مفعولي "اعلموا". "وأنتم": الواو: حرف عطف، و"أنتم": ضمير

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٤/ ٢٨٧

منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. "بغاة": خبر "أنتم" موفوع بالضمة. "ما": مصدرية زمانية. "بقينا": فعل ماض مبني على السكون، و"نا": ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. والمصدر المؤول من "ما" وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالخبر. "في شقاق": جار ومجرور متعلقان بـ "بقينا". وجملة "إلا فاعلموا" الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة "فاعلموا": جواب شرط جازم مقترن بالفاء فهي في محل جزم. وجملة "أنتم بغاة": معطوفة على محل "أنا بغاة".

والشاهد فيه قوله: "أنا وأنتم بغاة" حيث رفع "بغاة" على خبر "إن"، والنية به التقديم، ويكون "أنتم" ابتداء مستأنفا، وخبره محذوف دل عليه خبر "أن".

(١) تقدم بالرقم ٢٦٩.

(٢) المنافقون: ١٠.." [١]

"سيبويه هو أطاع فمضارعه يسطيع بالضم وقال الفراء الشاذ فتح الهمزة وحذف التاء فمضارعه بالفتح وعد سين **الكسكسة غلط لاستلزامه** شين الكشكشة

وأما اللام فقليلة كزيدل وعبدل حتى قال بعضهم في فيشلة فيعلة مع فيشة وفي هيقل مع هيق وفي طيسل مع طيس للكثير وفي فحجل كجعفر مع أفحج

وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها ولا يلزمه نحو اخشه فإنها." [٢]

"ويحرك إن كان غير ذلك

٤٤٨ - (لم يعن بالتحريك في خف الأسد ... ومثله خلاف خافن الأحد)

٤٤٩ - (ودون مد حركوا في أوله ... نحو اذهب اذهب وكذا لم أبله)

٤٥٠ - (كذاك ميم الله حيث كانا ... مثل اخشوا الله اخشي الرحمانا)

٤٥١ - (ومن هنا قيل اخشون واخشين ... لأنه كذي انفصال قد قرن)

٤٥٢ - (إلا بنحو انطلق عن مكاني ... ووالد لم يلده أبان)

٤٥٣ - (ونحو لم يرد في تميم ... إذ حرك الأخير لتتميم)

٤٥٤ - (وليس يتقه به على الأصح ... فالهاء فيه مضمر كما وضح)

الكسر الأصل في التحريك للساكنين

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ابن يعيش ٥٤٣/٤

(٢) الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية ابن الحاجب ٧٧/١

٤٥٥ - (والأصل في التحريك كسر فمتى ... خولف فالخلف لعارض أتى)

٤٥٦ - (كضم ميم الجمع أو مذ ملزما ... وفتح ميم الله كي يفخما)

٤٥٧ - (وسوغ ضم حيث ضم أصلا ... في لفظ ثان بعده تحصلا)

٤٥٨ - (كقالت اخرج قالت اغزي من ملك ... لا قالت ارموا وإن امرؤ هلك)

٤٥٩ - (ولا إن الحكم فإن اللاما ... مفردة برأسها مقاما)

٠٦٤ - (وحسن ضم في اخشو الرحمانا ... عكس لو استطعنا خرجنا الآنا)

٤٦١ - (ومثل سوغ الضم والفتح معا ... في رد كي يخف أو كي يتبعا)

٤٦٢ - (لا نحو رد المنتقى في الأكثر ... مما يليه ساكن فليكسر)

٤٦٣ - (وكالتزام الفتح للتخفف ... في ردها بالهاء قبل الألف)

٤٦٤ - (ومثل فرض الضم بالفصيح ... في رده والكسر ذو تقبيح)

٤٦٥ - (**وثعلب غلط إذ** أجازا ... فتحا بحمله على ما جازا)

٤٦٦ - (ومثل حتم الفتح في من الصحف ... عكس من ابني وخلافه ضعف)." (١)

"والتاء في تفعيل ونحوه، وفي نحو (رغبوت) و (جبروت).

والسين اطردت في استفعل، وشذت في (أسطاع)، قال سيبويه: هو أطاع، فمضارعه (يسطيع) بالضم، وقال الفراء: الشاد فتح الهمزة وحذف التاء، فمضارعه بالفتح، وعد سين الكسكسة غلط؛ لاستلزامه شين الكشكشة.

وأما اللام فقليلة، كـ (زيدل) و (عبدل)، حتى قال بعضهم في (فيشلة): فيعلة مع فيشة، وفي (هيقل) مع هيق، وفي (طيسل) مع طيس للكثير، وفي (فحجل) كـ (جعفر) مع أفحج.

وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها، ولا يلزمه نحو (اخشه)؛ فإنها حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه، وإنما يلزمه نحو أمهات ونحو [من الرجز]

أمهتي خندف والياس أبي (١)

و (أم) فعل، بدليل الأمومة، وأجيب بجواز أصالتها، بدليل تأمهت، فتكون (أمهة) فعلة كـ (أبهة) ثم حذفت الهاء، أو هما أصلان كـ (دمث) و (دمثر)، و (ثرة) و (ثرثار)، و (لؤلؤ) و (لأل)، ويلزمه نحو أهراق إهراقة. أبو الحسن يقول: (هجرع) للطويل من الجرع للمكان السهل، و (هبلع) للأكول من البلع، وخولف، وقال

---

(١) الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية ابن الحاجب ٢/٤٦

الخليل: (الهركولة) للضخمة هفعولة؛ لأنها تركل في مشيها، وخولف.

فإن تعدد الغالب مع ثلاثة أصول حكم بالزيادة فيها أو فيهما، ك (حبنطى)، فإن تعين أحدهما رجح بخروجها، كميم (مريم) و (مدين)، وهمزة (أيدع)، وياء (تيحان)، وتاء (عزويت)، وطاء (قطوطى) ولام (ادلولى) دون ألفهما؛ لعدم فعولى وافعولى ووجود فعوعل وافعوعل، وواو (حولايا) دون يائها، وأول (يهير) والتضعيف دون الثانية، وهمزة (أرونان) (٢) دون واوها، وإن لم يأت إلا (أنبجان)، فإن خرجتا رجح بأكثرهما، كالتضعيف في (تئفان)، والواو في (كوألل)، ونون (حنطأو) وواوها، فإن لم تخرج فيهما رجح بالإظهار الشاد، وقيل: بشبهة الاشتقاق، ومن ثم اختلف في (يأجج)

---

(١) قائله قصي بن كلاب، وقبله: عند تناديهم بـ (هال) و (هبي).

(٢) أرونان: يقال: يوم أرونان، شديد الحر والغم، وفي المحكم: بلغ الغاية في فرح أو حزن أو حر، وقيل: هو الشديد في كل شيء من حر أو برد أو جلبة أو صياح، مأخوذ من الرون وهو الشدة.." [1]

"وقال ملغز آخر:

٨٧ - (وكما تقصد البناء مشيدا ... فكذا الطير قصدها الأعشاشا)

وهذا البيت مثل ما قبله في التكلف.

(البناء) رفع بالابتداء، وخبره (كما تقصد) ، و (ما) بمعنى الذي، و (تقصد) صلته، والعائد محذوف، و (مشيدا) حال من العائد، أو من الضمير (١٧ ب) في الجار.

و (الطير) مفعول بها، و (قصدها) بدل منها، بدل الاشتمال، و (الأعشى) من (الأعشاشا) مبتدأ، و (فكذا) خبره.

و (شا) فعل ماض، يريد: شاء، فقصره للضرورة وهو الناصب للطير، ترتيبه: البناء كما تقصده مشيدا فكذا الأعشى شاء قصد الطير.

وقال بعض الملغزين من الفرس المتعربة:

٨٨ - (بني حسن بن تغلب قد أتانا ... أبي العوام يقدمه يعيشا)

(بني) بالفارسية: اجلس.

و (حسن منادى، و (بن تغلب) صفته، وقد أتبع المنادى حركة ما بعده، و (تغلب) لا ينصرف.

---

(١) الشافية في علمي التصريف والخط ابن الحاجب ص/٨٤

و (أتانا) فعل، وفاعله (أبي) .

و (العوام) صفة أو بدل.

والضمير المنصوب في (يقدمه) يرجع إلى (العوام) .

و (يعي) من (يعيشا) فعل مضارع، وفيه ضمير من العوام.

وقال ملغز آخر:

٨٩ - (رأيت ميتا تحت تابوته النعش ... وأيد تحمل النعش)

(النعش) الأخير مبتدأ، وخبره (تحت تابوته) ، وقد فصل بينهما بأجنبي، وهو جائز في الشعر.

و (النعش) الآخر منصوب ب (تحمل) ، كذا قال بعض النحويين، وهو غلط، لأن (تحمل) صفة (أيد) وهي لا تصح قبل (أيد) فمعمولها أجدر أن لا يقع قبلها، فصوابه أن ينصب بتحمل أخرى دلت هذه عليها.

و (أيد) معطوف على ميت وأجراها مجرى المرفوع والمجرور، فلم ينصب للضرورة.." (١)

"ويلزم على سياق كلامه أن يكون بدل غلط.

وبدل الغلط لا يكون إلا في يديه الكلام وما يصدر عن غيره روية.

وقال بعض الملغزين:

١١٠ - (إذا الخل زيدا بالوصال يكن لنا ... خليلا فقد خان العهود وضيعا)

الهمزة من (إذا) فعل أمر من وأى يئي إذا وعد، وقد تقدم مثله.

و (ذا) اسم إشارة، والخل: صفته، وزيدا: بدل أو عطف بيان.

وبالوصال: مفعول ثان ل (إ) ، واستعماله بالباء بعيد في لغة العرب، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وعدكم الله مغانم كثيرة﴾ .

وقال ملغز آخر:

١١١ - (ولست بطاو خشية الفقر ساغبا ... أضن بما تحويه مني الأصابعا)

نصب الأصابع بطاو، والمراد البخل، وساغبا خبر ثان أو حال من الضمير في طاو، وأضن مثله.

و (ما) موصولة، وتحويه صلتها، وفي تحويه ضمير من الأصابع، وخشية الفقر: مفعول له من صلة طاو، وتقديره: ل // ست طاويا مني الأصابع ضانا بما تحويه خشبة (٢٢ أ) الفقر.

وقال آخر:

---

(١) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب علي بن عدلان ص/٤٨

١١٢ - (وقيل متى تحل بلاد نجد ... فقلت لهم إذا جاء الربيعا)

الربيع ظرف زمان، وهو جواب متى، وفي جاء ضمير منه، التقدير: فقلت في الربيع إذا جاء.

وقال متعسف:

١١٣ - (ويح يوم الفراق إذا سار عمرو ... وحدينا الركاب نسري جميعا)." (١)

"وزاد بعض النحويين في أبنية الخماسي "فعلل"١ نحو: صنبر٢. والصحيح أنه لم يجئ في أبنية كلامهم إلا في الشعر. نحو قوله٣:

[بجفان تعتري نادينا ... من سديف] حين هاج الصنبر٤

وهذا يجوز أن يكون لما سكن الراء للوقف كسر لالتقاء الساكنين٥. نحو قولهم: ضربته وقتلته.

وزاد بعضهم أيضا "فعللا" نحو. هندلع٦. ولم يحفظ منه غيره. وهذا عندي إنما ينبغي أن يحمل على أنه٧ "فنعلل"، والنون زائدة. ويحكم عليها بالزيادة، وإن لم تكن في موضع زيادتها؛ لأنه لم يتقرر "فعللل" في أبنية الخماسي. فيحكم من أجل ذلك على النون بالزيادة.

فإن قيل: ولم يثبت أيضا من مزيد الرباعي "فنعلل". قيل له: هو على كل حال ليس له نظير، فدخوله في الباب الأوسع أولى -وهو المزيد- لأن أبنية المزيد أكثر من أبنية المجرد من الزيادة.

---

١ م: فعلل.

٢ وفي حاشية ف أن الذي زاد هذا البناء هو الزبيدي.

٣ لطرفة بن العبد. ديوانه ص٨٠ والخصائص ٣: ٢٠٠. والجفان: جمع جفنة. وهي القصعة. وتعتري: تأتي. والسديف: قطع السنام. والصنبر: الريح الباردة في غيم.

٤ م: الصنبر.

٥ أنكر ابن جني مثل هذا التعليل، وافترض للكسر وجها آخر. انظر الكتاب ٢: ٢٨٣، ٢٧٤ والخصائص ٣: ٢٠٠، ٢٠١ و١: ٢٨١ و٢: ٢٥٤. وفي حاشية ف بخط أبي حيان: "هذا غلط. إنما استدراك هذا في مزيد الرباعي؛ لأن الحرفين المضاعفين لا يمكن أن يكونا أصلين. وفي مزيد الرباعي استدركه الزبيدي. ومجيء ابن عصفور به في الأصول غلط". انظر الاستدراك على سيبويه ص٣٥.

٦ الهندلع: بقلة. وفي حاشية ف بخط أبي حيان أن ابن السراج جعله مما خرج على أوزان المجرد. فهو

---

(١) الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب علي بن عدلان ص/٥٧

شاذ أو مزيد فيه أو محذوف منه أو أعجمي. انظر الأصول ٣: ١٨٦ والخصائص ٣: ٢٠٣.
٧ سقط من م.." [(١)]

"وتقول١ في "فعلان" من "حييت": "حيوان٢". والأصل "حييان"، فتقلب الياء التي هي لام واوا لانضمام ما قبلها.

فإن قيل: فإن الضمة لا توجب قلب الياء المتحركة واوا؛ ألا تراهم قالوا: عيبة٣، فأثبتوا الياء؟ فالحواب أن الياء التي هي عين إذا كانت متحركة مضموما ما قبلها لا تقلب لقوة العين، أما اللام إذا كانت ياء على هذه الصورة فإنها تقلب؛ ألا تراهم قالوا: لقضو الرجل! والأصل "لقضي"، فأبدلوا الياء واوا؟

ومن سكن الضمة تخفيفا قال: "حيوان"، فأبقى الواو ولم يرد الكلمة إلى أصلها من الياء.

---

١ المنصف ٢: ٢٣٨.

٢ علق ابن مالك على هذه المسألة مستطردا إلى ما يليها من مسائل، وأثبت أبو حيان تعليقته على طيارة ألحقت بنسخة ف. وقد نقلت إلى غير موضعها من النسخة، فأعدناها إلى موضعها هنا على الصواب. وفيها ما يلي: "سيبويه يقول في هذه المسألة: حيان بالإدغام. [انظر الكتاب ٢: ٣٩٤] . فهذا الرجل خالفه وأخذ بقول غيره. قال [سيبويه] : وتقول في فعلان من قويت: قوان. وكذلك فعلان من حييت: [حيان] . تدغم لأنك تدغم فعلان من رددت –يريد أنك لا تعتد بالألف والنون في ترك الإدغام، فتقول: حييان، كما تقول: طلل، بالفتح. فإن ضممت الياء أدغمت كما تدغم فعلا في القياس. وكذلك فعلان بالكسر تقول: حيان، كما تدغم صبا وبرا– قال: ومن قال حيي عن بينة، قال: قووان وحييان. هذا كلام سيبويه. وهذا المؤلف بمعزل عنه.

ومن تعليق أبي علي هنا: فعلان من حييت حييان، وقيل حيوان. فهذا هو الذي قال هذا المؤلف هنا.

[وقال] أبو العباس: قووان غلط، ينبغي أن يكون قويان بكسر الواو وتقلب الثانية ياء؛ لأنه لا تجتمع واوان في إحداهما ضمة والأخرى متحركة. وهذا قول أبي عمر وجميع أهل العلم. ويدل على صحته قول سيبويه بعد في فعلوة من غزوت: غزوية.

فهذا أبو العباس، ومن رأى من أهل العلم، جعل الألف والنون كالتاء في أحد وجهيها، ولم يبن عليهما، فقياس فعلان عندهم من حييت: حييان، بالكسر؛ لأن الياء إذا تطرفت وقبلها ضمة قلبت الضمة كسرة،

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ابن عصفور ص/٥٧

كقولهم: أظب وتسل وتقض وترام. وهذا كقول سيبويه في فعلوة كترقوة من غزوت: غزوية. الأصل غزووة. وكأنها غزوو كأدلو، فتقول: غزو كأدل. فإن اعتبرت التاء قلت: غزووة، في القياس كما قالوا: قلنسوة وعرقوة وقمحدوة. وكذلك قياس الألف والنون فإنهم قد اعتدوا بهما، فقالوا: أقحوان وعنظوان وأفعوان.
إلا أبا العباس ومن ذكر من شيوخه لا تجمع عندهم واوان إحداهما مضمومة، وبهذا قال أبو إسحاق، فالتزموا قويان. وكذلك التزم سيبويه غزوية، والوجه غزووة فيمن بنى على التاء. قال سيبويه: ولا تقول: غزووة؛ لأنك إذا قلت غزووة إنما تجعلها كالواو في سرو [ولغزو] . فإذا كانت قبلها واو مضمومة لم تثبت كما لا يكون فعلت مضاعفا من الواو نحو: قووت. [الكتاب ٢: ٣٩٦] .
فمن هنا قال من تقدم قويان، بنيت على الزيادتين أو لم تبن. وسيبويه لم يجعلهما كالتاء، ولا يشبه ما ذكروه بغزوية؛ لأن الأولى في قووان عين والثانية لام، وهي في غزووة لام والثانية زائدة. وليس تعليل اللام كتعليل العين، وليست الألف والنون كالتاء؛ ألا تراهم صححوا نزون وغليان، وأعلوا قناة وقطاة وشواة الرأس ودواة؟ فهذا فرق بين. وقال سيبويه في فعلة من رميت: رموة، إذا بنيت على التاء، ورمية إذا لم تبن، وقال في حييان بالإدغام، ولم يجعله كحيي الذي [لا] يلزم فيه حي؛ لأنه لم يجعل الزيادتين كالتاء" اهـ.
قلت: والصحيح أن ابن عصفور أخذ بمذهب المازني وابن جني. انظر المنصف ٢: ٢٨٣.
٣ م: عيبة.." [(١)]

"أما إبدال الألف فلأنها التقت مع ألف التكسير وهي مثلها في الزيادة والإتيان لمجرد المد، فلم يكن بد من حذف إحداهما أو تحريكها، امتنع الحذف؛ لإيجابه اللبس بالمفرد؛ فتعين تحريك أقربهما إلى الطرف، فانقلبت همزة، وحملت الياء والواو على الألف لتساويهن في الزيادة والإتيان لمجرد المد.
فإن كانت المدة عينا كما هي في " معيشة ومفازة " تعين تصحيحها في الجمع؛ لأن إعلالها في الإفراد لموازنة الفعل، وذلك في الجمع مفقود، ولأنها لما كانت متحركة في الأصل٢. ووقعت بعد ألف زائدة أشبهت ياء (بايع) وواو (عاود) ؛ فصححت فقيل في جمع " معيشة: معايش٣، وفي جمع مفازة: مفاوز٤.

٢- قال سيبويه في الكتاب ٣٥٥/٤: " ولم يهمزوا مقاول، ومعايش؛ لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلا عليه، وإنما هو جمع مقالة ومعيشة وأصلهما التحريك، فجمعتهما على الأصل كأنك جمعت معيشة ومقولة، ولم تجعله بمنزلة ما ١عتل على فعله، ولكنه أجري مجرى مفعال ". وينظر المنصف ٣٠٧/١، ٤٣/٢،

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ابن عصفور ص/٤٧٨

٤٦، والممتع ص ٥٠٦-٥٠٧.

٣- قال ابن إياز في شرحه لتصريف ابن مالك ص ٨٤-٨٥: " ونقل خارجة عن نافع همز معايش، وقال أبو القاسم الزمخشري، ورواية خارجة خارجة عن الصواب ". وفي إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ٢/٤٤: " واتفق على قراءة (معايش) بالياء بلا همز؛ لأن ياءها أصلية جمع معيشة من العيش، وأصله معيشة على مفعلة متحركة الياء فلا تنقلب في الجمع همزة كما في الصحاح ... وما رواه خارجة عن نافعمن **همزها فغلط فيه** إذ لا يهمز إلا ما كانت الياء فيه زائدة نحو صحائف ومدائن ". وينظر الكشاف ٢/٣٦٨-٣٨٩، والمفصل ص ٣٧٩-٣٨٣

٤- المفازة: الأرض الواسعة.." [1]

"استشهد بالرجز على أن الفتحة في "مذ أمس" فتحة إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، **فقد غلط فيما** ذهب إليه واستحق ألا يعول عليه.

وإذا نكر أمس أو أضيف أو قارن الألف واللام أعرب بلا خلاف، لزوال سبب البناء، أعني تضمن معنى حرف التعريف وشبه الضمير من الوجه المذكور. ومن العرب من يستصحب البناء مع مقارنة الألف واللام كقول الشاعر:

وإني وقفت اليوم والأمس قبله ... ببابك حتى كادت الشمس تغرب

فكسر السين وهو في موضع نصب، والوجه فيه أن يكون زاد الألف واللام بغير تعريف واستصحب معنى المعرفة واستدام البناء، أو تكون هي المعرفة وقد زال البناء لزوال التضمن ومشابهة ضمير الغائب فتكون الكسرة كسرة إعراب على تقدير باء حذفت كما حذفت من وبقي عملها في رواية من روى:

ألا رجل جزاه الله خيرا

وكما حذفت إلى وبقي عملها في قول الآخر:

إذا قيل أي الناس شر عصابة ... أشارت كليب بالأكف الأصابع

فصل: ص: الصالح للظرفية القياسية من أسماء الأمكنة ما دل على مقدار أو مسمى إضافي محض أو جار باطراد مجرى ما هو كذلك. فإن جيء بغير ذلك لظرفية لازمت غالبا لفظ في، أو ما في معناها ما لم يكن

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف ابن مالك ص/١١٣

كمقعد في الاشتقاق من اسم الواقع فيه فيلحق بالظرف قياسا إن عمل فيه أصله أو مشارك له في الفرعية، وسماعا إن دل على قرب أو بعد نحو: هو مني منزلة الشغاف، ومناط الثريا.." (١)

"فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم". فصرح بأن نصب زيد في المثال المذكور على لغة من لا يبدل، إنما هو بغير رأيت فتعين نصبه بإلا. ولم يكتف بذلك التصريح حتى قال: "ولكنك جعلته منقطعا عما عمل في الأول" فهذان تصريحان لا يتطرق إليهما احتمال غير ما قلنا إلا بمكابرة وعناد.

وقال في تاسع أبواب الاستثناء بعد أن مثل بأتاني القوم إلا أباك: "وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام". قلت: فقد جعل علة نصب الأب عدم دخوله فيما دخل فيه ما قبله، والذي دخل فيه ما قبله إسناد المعنى إلى المعنى وتأثر اللفظ باللفظ، فلزم من ذلك ألا يكون لفظ الأب منصوبا بلفظ أتى، كما لم يكن لمعناه حظ في معناه، وإذا لم يكن النصب بأتى تعين أن يكون بإلا.

فحاصل كلام سيبويه أن إلا هي الناصبة لما استثني بها إذا لم يكن بدلا ولا مشغولا عنها بما هو أقوى. ومن نسب إليه خلاف هذا فقد تقول **أو غلط فيما** تأول، تغمدنا الله وإياهم برحمته وأوزعنا شكر نعمته. وأما المبرد فحكى عنه السيرافي أن نصب المستثنى بعد إلا بأستثني مضمرا، وكلامه في المقتضب بخلاف ذلك، فإنه قال في أبواب الاستثناء: "وذلك أنك إذا قلت جاءني القوم وقع عند السامع أن زيدا فيهم، فلما قلت إلا زيدا كانت إلا بدلا من قولك لا أعني زيدا أو استثنى ممن جاءني زيدا فكانت بدلا من الفعل" فهذا نصه.

بينا أن العامل "إلا" وأنها بدل من الفعل، ولو كان الفعل عاملا لكان في حكم الموجود ولزم من ذلك جمع بين البدل والمبدل منه في غير إتباع ولا ضرورة. وممن قال بهذا القول من المتأخرين عبد القاهر الجرجاني وإذ قد بينت النصوص الشاهدة بأني فيما اخترته موافق لسيبويه، فلم يبق إلا تبيين ما يدل على صحة ذلك فأقول مستعينا بالله تعالى:." (٢)

"المنصوب على الاستثناء مفتقرا إلى واسطة لم تنصب غير بلا واسطة، وجرأه على هذا أيضا قول سيبويه في باب غير: "ولو جاز أن تقول أتاني القوم زيدا تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصبا". والجواب عن نصب غير بلا واسطة أنه منصوب على الحال وفيه معنى الاستثناء، كما أن ما وصلتها في

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٢/٢٢٤

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٢/٢٧٣

نحو قاموا ما عدا زيدا مصدر بمعنى الحال وفيه معنى الاستثناء.

هذا هو اختيار السيرافي في ما عدا وما خلا، وهو الصحيح، ولا يمنع من ذلك كونه معرفة، فإن وقوع المعرفة حالا لتأولها بنكرة سائغ شائع.

وذهب ابن خروف والشلوبين إلى نصب ما وصلتها على الاستثناء، **وهو غلط منهما**، لأن المنصوب على معنى لا يقوم ذلك المعنى بغيره، ومعنى الاستثناء قائم بما بعد ما وصلتها، لا بها كما هو قائم بما بعد غير، فلا يصح القول بأنهما منصوبان على الاستثناء، لأنهما مستثنى بهما لا مستثنيان.

وقد ذهب أبو علي في التذكرة إلى ما ذهبت إليه من أن "غير" في قاموا غير زيد حال، وهو الظاهر من قول سيبويه في باب غير، بعد تمثيله بأتاني القوم غير زيد، فغير الزيدين جاءوا ولكنه فيه معنى إلا. هذا نصه.

والجواب عن قوله لو جاز أن يقول أتاني القوم زيدا تريد الاستثناء ولا تذكر إلا لما كان إلا نصبا أن يحمل على حذف إلا وإبقاء عملها، أو على حذف غير وإقامة زيد مقامها في الإعراب كما فعل بكل مضاف إليه إذا حذف المضاف وأقيم هو مقامه.

الثالث أن الناصب بعد إلا مضمرا ؟ وهو قول الزجاج- عزاه إليه وإلى المبرد السيرافي. وهذا أيضا مردود، لمخالفته النظائر، إذ لا يجمع بين فعل وحرف يدل." (١)

"لزيد. وقرأ ابن مسعود "حاشى الله" بالإضافة، فهذا مثل سبحان الله ومعاذ الله. وأما القراءة المشهورة "حاشى لله" بلا تنوين. فالوجه فيها أن يكون حاشا مبنيا لشبهه بحاشى الذي هو حرف، فإنه شبيه به لفظا ومعنى فجرى مجراه في البناء كما جرى "عن" في قوله: – من عن يميني تارة وأمامي ؟ مجرى عن في نحو رويت عن زيد وأعرضت عن عمرو. وقيل حاشا كثيرا وحاشا قليلا. واستدل المبرد على فعلية حاشا بقول النابغة: ولا أحاشي من الأقوام من أحد

وهذا **منه غلط لأن** حاشا إذا كانت فعلا وقصد بها الاستثناء فهي واقعة موقع إلا ومؤدية معناها، فلا تتصرف كما لا تتصرف عدا وخلا وليس ولا يكون، بل هي أحق بمنع التصرف، لأن فيها مع مساواتها الأربع شبها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى.

وأما أحاشي فمضارع حاشيت بمعنى استثنيت وهو فعل متصرف مشتق من لفظ حاشى المستثنى بها كما اشتق سوفت من لفظ سوف، ولويت من لفظ لولا، ولاليت من لفظ لا، وأيهت من لفظ أيها، وأمثال ذلك كثيرة. وفعلية عدا أشهر من حرفيتها ولذلك قال سيبويه: "وما جاء من الأفعال فيه معنى إلا فلا يكون وليس

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٢/٢٧٨

وعدا وخلا" ثم قال: وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشا وخلا في بعض اللغات. وسوى المبرد بين خلا وعدا في الفعلية ثم قال: وقد تكون خلا حرف خفض فتقول حاشى القوم خلا زيد مثل سوى زيد. وأنشد غيرهما في حرفية عدا والخفض بها:." (١)

"شم مهاوين أبدان الجزور مخا ... ميص العشيات لا خور ولا قزم

وكقول الآخر:

ثم زادوا أنهم في قومهم ... غفر ذنبهم غير فخر

فغفر جمع غفور، ومهاوين جمع مهوان وكان أصله مهين، فبنى على مفعال لقصد المبالغة، واستصحب العمل له مفردا ومجموعا. وكذلك فعول إذا جمع على فعل كما قال غفر ذنبهم. ولو كسر فعال لاستصحب أيضا عمله، إلا أن العرب استغنت بتصحيحه عن تكسيره لاستثقال فك التضعيف.

وألحق سيبويه بالثلاثة فعيلا وفعلا مقصودا بهما المبالغة ثم قال: "وفعل أقل من فعيل بكثير" ثم قال: ومنه قول ساعدة بن جؤية:

حتى شآها كليل موهنا عمل ... باتت طرابا وبات الليل لم ينم

قال أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري: قال النحويون **هذا غلط من** سيبويه، وذلك أن الكليل هو البرق الضعيف وفعله لا يتعدى. والموهن الساعة من الليل فهو منتصب على الظرف. واعتذر لسيبويه بأن كليلا بمعنى مكل كأنه قال: هذا البرق مكل الوقت بدوامه عليه، كما يقال أتعبت يومك وغير ذلك من المجاز.

قلت: وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه. وإنما ذكر سيبويه هذا البيت شاهدا على أن فاعلا قد يعدل به إلى فعيل وفعل على سبيل المبالغة، كما يعدل به إلى فعول." (٢)

"المنفصل، نحو: قاموا أنفسهم، وقاموا أنفسهم جائز على ضعف، ذكر ذلك الأخفش في المسائل. ويجوز جر النفس والعين بباء زائدة نحو: جاء زيد بنفسه، ورأيت عمرا بعينيه، ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد. إلا أنهم قالوا: جاءوا بأجمعهم، بضم الميم وفتحها، وفيه معنى التوكيد، وليس من ألفاظه، إذ لو كان من ألفاظه لجاز استعماله بلا باء، بل كان استعماله بلا باء أكثر، كما كان كذلك في النفس والعين.

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٢/٣٠٩

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٣/٨٠

ويجوز أن يؤكد بهما معا، نحو: جاء زيد نفسه عينه.
ولا يؤكد المثنى ولا ما في معناه بغير النفس والعين إلا بكلا في التذكير، وبكلتا في التأنيث، نحو: جاء الزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما. ولا يؤكد بهما عند الأخفش مالا يصح أن يجعل في موضعه واحد، نحو: جلست بين الرجلين. قال الأخفش: لا يجوز حذف ضربت أحد الرجلين كليهما، فإنك إذا قلت: ضربت أحد الرجلين، فقد علم أنهما رجلان، وأن موضع الرجلين لم يصلح لواحد، لتقدم أحد، فلا يتوهم أن ذكرهما غلط. بخلاف قولك: رأيت الرجلين كليهما، فإن موضع الرجلين صالح لرجل، فيتوهم الغلط، فيفيد التوكيد.
قال الأخفش: لا يمتنع عندي: ضربت أحد الرجلين كليهما، لأن فيه فائدة، وذلك أن موضع الرجلين صالح للجمع، فيمكن توهم السامع أن المتكلم قصد **الجمع، فغلط بوضع** المثنى موضعه، فبذكر كليهما يزول ذلك التوهم، ولا يخلو من فائدة.
وأيضا فإن موضع الرجلين صالح للفرسين والبعيرين وغير ذلك، فلا يمتنع توهم السامع قصد المتكلم شيئا من ذلك، ما لم يأت بكليهما أو نعت يقوم قامه، فإذا جاء بكليهما علم اعتناؤه بما ذكر قبله، وأنه قاصد إعلام السامع بصحة العبارة.." (١)
"باب البدل
ص: وهو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرا دون متبع، ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتنكير. ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جعل توكيدا إن لم يفد إضرابا. فإن اتحدا معنى يمي بدل كل من كل، ووافق أيضا في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد وضديه ما لم يقصد التفصيل، وقد يتحدان لفظا إن كان مع الثاني زيادة بيان. ولا يتبع ضمير حاضر في غير إحاطة إلا قليلا. ويسمى بدل بعض إن دل على بعض الأول، وبدل اشتمال إن باين الأول وصح الاستغناء به عنه ولم يكن بعضه، وبدل إضراب أو بداء إن باين الأول مطلقا وقصدا، وإلا فبدل غلط.
ويختص بدلا البعض والاشتمال بإتباعهما ضمير الحاضر كثيرا، وبتضمن ضمير أو ما يقوم مقامه.
ش: البدل تابع للمبدل منه، وهو مع تبعيته في تقدير المستقل بمقتضى العامل، وفي حكم تكريره، ولذلك يعاد معه العامل كثيرا نحو: (للذين استضعفوا لمن آمن منهم) و: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله) وكقول النبي صلى الله عليه وسلم: "وإنما نزل القرآن بلساني، بلسان عربي مبين" وكقول

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٣/٢٩٠

الأخطل:

حوامل حاجات ثقال تجرها ... إلى حسن النعمى سواهم نسل." [(١)]

"وشوهاء تعدو بي إلى صارخ الوغى ... بمستلئم مثل الفنيق المرحل

ومثله:

بكم قريش كفينا كل معضلة ... وأم نهج الهدى من كان ضليلا

ويسمى البدل بدل بعض من كل إن دل على بعض ما دل عليه الأول، نحو: مررت بقومك ناس منهم، وصرفت وجوهها أولها. ومنه على أجود أحد الوجهين قوله تعالى: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا).

ويسمى بدل استمال إن باين الأول، أي إن لم يكن بدل كل، فدخل في ذلك بدل البعض وبدل الإضراب والغلط، فخرج بدل البعض بقولي: "ولم يكن بعضه" وخرج بدل الإضراب والغلط بقولي: وصح الاستغناء به" فخلصت العبارة للمسمى بدل اشتمال. وهو إما مصدر دال على معنى قائم بمسمى المبدل منه، كعجبت من زيد حلمه، أو صادر عنه كعجبت منه قراءته، أو واقع فيه مثل: (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) أو واقع عليه كدعي زيد إلى الطعام أكله، وإما على ملابس صالح للاستغناء عنه بالأول ك: (قتل أصحاب الأخدود * النار) وصلاحيته للاستغناء بالأول شرط في هذه الأمثلة كلها وما أشبهها، ومذهب الزجاجي جعل (النار ذات الوقود) بدل إضراب، وليس ما ذهب إليه بصحيح، لأنه لا يحسن أن يقدر ببل ولكن، والإضراب في المعنى ترك للمضرب عنه، والأخدود غير متروك المعنى.

فإن كان الملابس لا يغني عنه الأول كالأخ والعم، وحكى له بدلا، فهو بدل إضراب أو غلط، كقولك: عجبت من زيد أخيه، وانطلقت إلى عمرو عمه. ومن." [(٢)]

"يعقوب: (وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها).

وبدلا البعض والاشتمال متباينان لفظا ومعنى، لكن بينهما وبين متبوعهما ملابسة تجعلهما في حكم المتحدين، فالمباينة فيما بينهما مقيدة لا مطلقة، بخلاف بدل الإضراب فإنه مباين لفظا ومعنى، ولا ملابسة بينه وبين المتبوع، فكان التباين بينهما مطلقا لا مقيدا.

وإن كان الأول عاريا من القصد كقولك وقد رأيت زيدا لا عمرا: رأيت عمرا زيدا، **فبدل غلط وذكر** بل أيضا

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٣/٣٢٩

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٣/٣٣٥

هنا حسن.

ويختص بدلا البعض والاشتمال بإتباعهما ضمير الحاضر كثيرا نحو:

ألفيتني حلمي مضاعا

ويختصان أيضا بتضمنهما ضميرا عائدا على المبدل منه نحو: ضربت زيدا رأسه، وأعجبتني الجارية حسنها.

وقد يستغنى عن لفظ الضمير بظهور معناه نحو: (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) وقول الشاعر:

لقد كان في حول ثواء ثويته ... تقضى لبانات ويسأم سائم

ويجوز البدل بالألف واللام كقولك: ضربوك ذات الرأس. ومنه على أحد الوجهين قوله تعالى: (جنات عدن مفتحة لهم الأبواب) ومنه قول الراجز:

غمرت بالإحسان كل الناس ... ومن رجاك آمن من ياس

ومن الاستغناء عن الضمير بالألف واللام قوله تعالى: (قتل أصحاب." (١)

"كون التابع **بدل غلط أو** نسيان أو إضراب.

ويجوز الحكم على أن الصالحة للتفسير بكونها مصدرية، فتقول: أشرت إليه أن أفعل. على معنى: أشرت إليه بالفعل، بدليل ظهور الباء في قولهم: أوعزت إليه بأن افعل.

وإذا ولي أن هذه مضارع، فإن كان مثبتا كقولك: أوحيت إليه أن يفعل، جاز رفعه على معنى أي، ونصبه على جعل أن مصدرية.

وإن كان بعد "لا" جاز جزمه على النهي، وكون أن مصدرية، ورفعه ونصبه على النفي ومعنى أي، أو كون أن مصدرية.

وزعم الكوفيون في أن أنها حرف مجازاة في مثل قوله:

أتجزع أن أذنا قتيبة حزتا ... جهارا ولم تجزع لقتل ابن مالك

لصحة وقوع إن موقعها، كقولك: أتجزع إن أذنا قتيبة حزتا؟ والصحيح أنها مصدرية مقدر معها اللام، كأنه قال: أتجزع لأن حزت أذنا قتيبة.

ولا تدل أن على نفي خلافا لبعضهم.

فص: ص: المنصوب بعد حتى مستقبل، أو ماض في حكمه، وعلامة ذلك كون ما بعدها غاية لما قبلها،

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٣/٣٣٧

أو متسبب، عنه، وإن كان الفعل حالا أو مؤولا به رفع، وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتى، وكون ما بعدها فضلة متسببا عما قبلها ذا محل صالح للابتداء، فإن دل على حدث غير واجب تعين النصب خلافا للأخفش.

ش: حتى الداخلة على المضارع إما حرف بمعنى إلى أو كي، فيليها المضارع غاية لما قبلها أو مسببا عنه، وينصب بأن مضمرة لكونه من تمام الكلام الذي." (١)

"البدل:

التابع المقصود بالحكم بلا ... واسطة هو المسمى بدلا

مطابقا أو بعضا او ما يشتمل ... عليه يلفى أو كمعطوف ببل

وذا للاضراب اعز إن قصدا صحب ... ودون قصد **غلط** به سلب

كزره خالدا وقبله اليدا ... واعرفه حقه وخذنبلا مدى

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا ... تبدله إلا ما إحاطة جلا

أو اقتضى بعضا او اشتمالا ... كأنك ابتهاجك استمالا

وبدل المضمن الهمز يلي ... همزا كمن ذا أسعيد أم علي

ويبدل الفعل من الفعل كمن ... يصل إلينا يستعن بما يعن." (٢)

"يرى وهو اعتقاد باطل بصحة ذلك عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم، أعني ثبوت الرؤية جعلنا الله من أهلها، وأعاذنا من عدم الإيمان بها".

ويقول١:

وقد غلط الزمخشري في جعله ألف "تفاعل" مزيدة للإلحاق بـ"تفعيل" مع اعترافه بأن ألف "فاعل" ليست للإلحاق.

وألف "تفاعل" هي ألف "فاعل"؛ لأن نسبة "تفاعل" من "فاعل" كنسبة "تفعل" من "فعل"؛ لأن ذا التاء من القبيلين مطاوع المجرد من التاء.

١١- اللاستشهاد بالقراءات:

تمسك ابن مالك بالروايات المختلفة للقرآن الكريم فاستشهد بها، واعتمد عليها في وضع القواعد، وساعده

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ابن مالك ٥٣/٤

(٢) ألفية ابن مالك ابن مالك ص/٤٩

على ذلك دراية تامة بعلم القراءات، معرفة بكل القراءات ووجوهها.

وفي استشهاده بالقراءات كثيرا ما كان المصنف ينسب القراءة لأصحابها، كقوله في باب عوامل الجزم٢:

"إذا أخذت أداة الشرط جوابها، وذكر بعده مضارع بعد فاء، أو واو جاز جزمه عطفا على الجواب، ورفعه على الاستئناف، ونصبه على إضمار "أن"

قال سيبويه:

"فإذا انقضى الكلام ثم جئت بـ"ثم" جزمت وإن شئت رفعت، وكذلك الواو، والفاء، إلا أنه قد يجوز النصب بالواو، والفاء.

---

١ شرح الكافية الشافية "الورقية ١٠٣ أ".

٢ شرح الكافية الشافية "الورقة ٧٦ أ".." [(١)]

"وأكثر وقوع "لو" هذه بعد "ود" أو"يود" أو ما في معناهما١.

وبهذا **يعلم غلط من** عدها حرف تمن إذ لو صح ذلك لم يجمع بينها٢ وبين فعل تمن، كما لا يجمع بين "ليت" وفعل تمن.

ومن ورود "لو" مصدرية دون فعل تمن قول الشاعر:

٨١-

لقد طوفت في الآفاق حتى ... بليت وقد أنى لي لو أبيد

ومثله قول قتيلة بنت النضر٣ بن الحارث:

٨٢-

ما كان ضرك لو مننت وربما ... من الفتى وهو المغيظ المحنق

---

١ ع "بعد ود" أو ما في معناها.

٢ ع "بينهما".

٣ هـ "النظر".

٨١- من الوافر قائله المسجاح بن سباع الضبي، وهو من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/ ٣٨.

---

(١) شرح الكافية الشافية ابن مالك ١/٨٤

بمعنى: أنى: قرب أبيد: أهلك.

٨٢- من الكامل من جملة أبيات قالتها قتيلة بنت النضر، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل النضر يوم بدر فعاتبته بهذه الأبيات.

والبيت من شواهد المصنف في شرح التسهيل ١/ ٣٨، وهي بتمامها في المقاصد النحوية للعيني ٤/ ٤٧١ وفي "الدرر اللوامع للشنقيطي ١/ ٥٤.." [(١)]

"٢٠٩- لعلك يوما أن تلم ملمة

عليك من اللائي يدعنك أجدعا

ومذهب أبي العباس المبرد١ أن "عسى" على ما كانت عليه من رفع الاسم، ونصب الخبر.

---

١ قال المبرد في المقتضب ٣/ ٧١ وما بعدها -يتحدث عن "عسى": "وأما قول سيبويه: إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة "لعل" مع المضمر فتقول: "عساك" و"عساني" فهو غلط؛ لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر.

فأما قوله:

تقول بنتي قد أنى أناكا ... يا أبتا علك أو عساكا

وقول الآخر:

ولي نفس أقول لها إذا ما ... تخالفني لعلي أو عساني

فأما تقديره عندنا: أن المفعول مقدم، والفاعل مضمر كأنه قال: عساك الخبر أو الشر.

وكذلك "عساني الحديث" ولكنه حذف لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسما على قولهم: "عسى الغوير ابؤسا".

وكذلك قول الأخفش: وافق ضمير الخفض ضمير الرفع في "لولاي" فليس هذا القول بشيء ولا قوله: "أنا كأنت" ولا "أنت كأنا" بشيء.

٢٠٩- من الطويل قائله متمم بن نويرة من قصيدة "المفضليات ٢٧٠، المقتضب ٣/ ٧٤، الخزانة ٢/ ٤٣٣".

---

(١) شرح الكافية الشافية ابن مالك ١/٣٠٤

الملمة: النازلة الشديدة.

الأجدع: مقطوع الأنف أو الأذن أو اليد، أو الشفة.." [1]

"٦٧٤-

حتى شآها كليل موهنا عمل ... باتت طرابا وبات اليل لم ينم"

قال أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري١:

قال النحويون: **هذا غلط من** سيبويه، وذلك أن ال"كليل" هو البرق الضعيف، وفعله لا يتعدى.

وال"موهن": الساعة من الليل فهو منتصب على الظرف".

واعتذر لسيبويه بأن "كليلا" بمعنى مكل"

كأنه قال: هذا٢ البرق يكل الوقت بدوامه عليه، كما

---

١ ينظر كلام الشنتمري على هامش كتاب سيبويه والشنتمري واحد من علماء العربية بالأندلس ولد عام ٤١٠هـ وتوفي بإشبيلية سنة ٤٧٦هـ وله مؤلفات عدة.

٢ ع وك سقط "هذا".

٦٧٤- من البسيط قائله ساعدة بن جؤية "ديوان" الهذليين ١/ ١٩٨".

شآها: ساقها والضمير يعود إلى بقر الوحش.

كليل: برق أضعفه بعد المسافة.

الموهن: منتصف الليل.

عمل: دائب العمل.

باتت: أي: بقر الوحش.

الضمير من "بات" و"لم ينم" عائد إلى البرق.." [2]

"وذو اشتمال شرطه إمكان أن ... يبين في حذف، وحذفه حسن

إلى نحو: "أعجبتني الجارية حسنها" فإنه جائز.

لأن الحسن مشتمل عليه ذكر الجارية اشتمالا مصححا للبدلية، فإنه يفهم معناه في الحذف مع كون

---

(١) شرح الكافية الشافية ابن مالك ١/٤٦٤

(٢) شرح الكافية الشافية ابن مالك ٢/١٠٣٦

الاقتصار على متبوعة حسنا في الكلام.

وكذا نحو قولك: "خلع ابني ابنك ثوبه".

بخلاف ما يفهم معناه في الحذف مع كونه١ لا يحسن التكلم به نحو قولك: "أسرجت زيدا فرسه".

فإن هذا لا يستجاز؛ لأنه وإن فهم معناه في الحذف فلا يستعمل مثله، ولا يحسن.

فلو ورد مثل هذا في كلام كان بدل غلط.

واشتراط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض، والاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه.

والصحيح عدم اشتراطه.

لكن وجوده أكثر من عدمه كقوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ ٢.

---

١ ع، ك "مع أنه".

٢ من الآية رقم "٢١٧" من سورة "البقرة".." [١]

"وبسط الكلام على١ هذا آت إن شاء الله تعالى٢.

"وتي" بمعنى: ذي.

ولماكانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا، ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف، وتنكير.

فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده عن التنوين.

وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منونا.

ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازم التعريف كالمضمرات، وأسماء الإشارة.

وما يلازم التنكير ك"أحد" و"عريب".

وما يعرف وقتا، وينكر وقتا ك"رجل" و"فرس".

جعلوا هذه الأسماء كذلك، فألزموا بعضها٣ التعريف ك"نزال" و"بله" و"آمين"، وألزموا بعضها التنكير ك"واها" و"ويها".

واستعملوا بعضها٤ بوجهين: فنون مقصودا تنكيره، وجرد مقصودا تعريفه ك"صه وصه" و"أف وأف".

ثم أشرت إلى ما يؤمن من غلط وقع فيه بعض النحويين

---

(١) شرح الكافية الشافية ابن مالك ١٢٧٩/٣

١ ع ك "في هذا".

٢ هـ سقط "تعالى".

٣، ٤ هـ "بعضا".." (١)

"وتعريفها بنية الإضافة لا بالعلمية.

وسأبين ذلك -إن شاء الله تعالى- عند ذكر "جمع".

ثم ذكرت١ القسم الثالث: وهو ما لا ينصرف للتعريف والعجمية.

وشرطه أن يكون عجمي الوضع، عجمي التعريف، زائدا على ثلاثة أحرف ك"إبراهيم".

فإن كان عجمي الوضع غير عجمي التعريف الصرف؛ لأن العجمة غير متمحضة.

وكذا إذا كان ثلاثيا ساكن العينن، أو متحركها فإنه منصرف قولا واحدا في لغة جميع العرب.

[وقد غلط ابن قتيبة٢، والزمخشري٣ في جعلهما الثلاثي العجمي الساكن العين على وجهين كالمؤنث؛ لثقل التأنيث. وأما العجمي فقد خرج من ثقل إلى خفة٤] .

---

١ ع ك "ذكر".

٢ عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي، الدينوري النحوي، اللغوي مات سنة ٢٧٦ "طبقات ابن قاضي شبهة ٢٤٥، البلغة ١١٦، انباه الرواه ٢/ ١٩٣، بغية الوعاة ٢/ ٦٣، تهذيب اللغة ١/ ١٥ طبقات الزبيدي ١٢٩، المزهر ٢/ ٤٠٩، معجم المؤلفين ٦-١٥٠، الأعلام ٤/ ٢٨٠".

٣ ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧١.

٤ سقط ما بين القوسين من الأصل.." (٢)

"-٩٨٣

يمشي به ذب الرياد كأنه ... فتى فارسي في سراويل رامح

و"سراويل" اسم مفرد نكرة، والجمعية منتفية منه في الحال والأصل.

بخلاف "مساجد" إذا نكر بعد التسمية به١، فإن الجمعية منتفية منه في الحال ولا في الأصل، فهو أثقل من "سراويل" وأحق بمنع الصرف.

---

(١) شرح الكافية الشافية ابن مالك ١٣٨٨/٣

(٢) شرح الكافية الشافية ابن مالك ١٤٦٩/٣

وقال فيه بعض العرب: "سروالة" فتوهم بعض الناس أنه واحد وأن "سراويل" جمع له، وهو غلط.

بل "السراويل" أعجمي مفرد، "السروالة" لغة فيه كقوله:

٩٨٤-

عليه من اللؤم سروالة ... .

---

١ ع ك سقط "به".

٩٨٣- من الطويل من قصيدة قالها تميم بن أبي مقبل يصف الثور الوحشي "الديوان ٤١"، وقد نسبه أبو هلال العسكري في ديوان المعاني للراعي.

ذب الرياد: قال في الصحاح: هو الثور الوحشي، ويقال له: ذب الرياد؛ لأنه يرود أي يذهب ويجيء ولا يثبت في موضع، الرامح: ذو الرمح، ورواية الديوان:

أتى دونها.................. ... .

٩٨٤- صدر بيت من المتقارب قال في الخزانة ١/ ١١٣: قيل مصنوع، وقيل: قائله مجهول، وعجز البيت:

.... فليس يرق لمستعطف

ومما يدل على أن "سروالة" لغة في السروايل أن الشاعر لم يرد أن هذا الشخص عليه جزء من السراويل.." (١)

---

(١) شرح الكافية الشافية ابن مالك ٣/١٥٠١

جواز سقوط الموصول المعطوف على موصول قبله للعلم به ٣١٣

"فصل في أسماء الإشارة" ٣١٤-٣١٨

حد اسم الإشارة ٣١٥

لحاق الكاف الدالة على حال المخاطب ٣١٦

لا تفاوت في البعد بين اسم الإشارة ذي اللام والخالي منها، وإنما هما لغتان ٣١٦

هاء التنبيه ٣١٧

من أسماء الإشارة "هنا" إلا أنه مخصوص بالمكان ٣١٨

قد يشار إلى المكان البعيد بـ"ثم" و"هنا" و"هنا" ٣١٨

"فصل في المعرف بالأداة" ٣١٩-٣٣٠

"ال" هي المعرفة عند الخليل والمصنف واللام وحدها هي المعرفة عند سيبويه ٣١٩

القصد في أداة التعريف ٣٢٠

ورود "ال" زائدة ٣٢٥." (١)

"باب البدل

وهو التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرا دون متبع ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتنكير ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر. وما اوهم ذلك جعل تكيدا ان لم يفد اضرابا. فإن اتحدا معنى سمي بدل كل، من كل، ووافق أيضا في التذكير والتأنيث، وفي الافراد وضديه، ما لم يقصد التفصيل، وقد يتحدان لفظا ان كان مع الثاني زيادة بيان، ولا يتبع ضمير حاضر في غير احاطة الا قليلا. ويسمى بدل بعض ان دل على بعض الاول، وبدل اشتمال ان باين الاول وصح الاستغناء به عنه ولم يكن بعضه، وبدل اضراب او بداء ان باين الاول مطلقا وقصدا والا فبذل غلط. ويختص بدلا البعض والاشتمال بإتباعهما ضمير الحاضر كثيرا وبتضمن ضمير او ما يقوم مقامه.." (٢)

"قوله " ومنه فسقته " إنما قال ذلك لأن أهل التصريف جعلوا هذا النوع قسما برأسه، فقالوا: يجئ فعل لنسبة المفعول إلى أصل الفعل وتسميته به، نحو فسقته: أي نسبته إلى الفسق وسميته فاسقا، وكذا كفرته، فقال المصنف: يرجع معناه إلى التعدية، أي: جعلته فاسقا بأن نسبته إلى الفسق ويجئ للدعاء على

---

(١) شرح الكافية الشافية ابن مالك ٢٤٣/٥

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ابن مالك ص/١٧٢

المفعول بأصل الفعل، نحو جدعته وعقرته: أي قلت له جدعا لك، وعقرا لك، أو الدعاء له، نحو سقيته: أي قلت له سقيا لك

قوله " وللسلب " قد مر معهاه، نحو قردت البعير: أي أزلت قراده، وجلدته: أي أزلت جلده بالسلخ قوله " وبمعنى فعل " نحو زيلته: أي زلته أزيله زيلا: أي فرقته، وهو أجوف (١) يائي، وليس من الزوال، فهما مثل قلته وأقلته

---

(١) يريد تقرير أنه فعل - بالتشديد - وليس فيعل، وهو كما قال، والدليل على ذلك أنهم قالوا في مصدره الزييل، ولو كان فيعل لقالوا في مصدره زيلة - بفتح الزاى وتشديد اليء مفتوحة، كالبيطرة - قال في اللسان: " ابن سيده وغيره: زال الشئ يزيله زيلا، وأزاله وإزالا، وزيله فتزيل، كل ذلك فرقه فتفرق، وفى التنزيل العزيز (فزيلنا بينهم) وهو فعلت - بالتضعيف - لانك تقول في مصدره تزييلا، ولو كان فيعلت لقلت: زيلة " اه وقول المؤلف " أجوف يائى " هو هكذا عند عامة أهل اللغة إلا القتبى، فانه زعم أنه أجوف واوى، وقد أنكروه عليه.

قال في اللسان: " وقال القتيبى في تفسير قوله تعالى " فزيلنا بينهم ": أي فرقنا، وهو من زال يزول، وأزلته أنا، قال أبو منصور: وهذا غلط من القتيبى، لم يميز بين زال يزول، وزال يزيل، كما فعل الفراء، وكان القتيبى ذابيان عذب، وقد نحس حظه من النحو ومعرفة مقاييسه " اه (*)." [١]

"وقال الآخر في الجزم: ٩٦ - ومن يتق فإن الله معه * ورزق الله مؤتاب وغاد (١) ثم ألحقوا هاء السكت لكون العين في تقدير الحركة ثم كسروا أول الساكنين (٢) كما هو حقه على ما ذكرنا في (لم أبله) قوله (حتامه وإلامه) مثال للمحذوف الآخر لا للجزم

= والاستشهاد بالبيت في قوله (اشتر) حيث سكن الراء وهي عين الفعل وكان حقها الكسر وكان الراجز توهم انها لام الفعل فسكنها كما يسكن باء اضرب ومفردات البيت ومعناه لا تحتاج الى شرح (١) لم نقف لهذا البيت على نسبة الى قائل وقد انشده صاحب الصحاح (اوب) و (وق ي) وقد ذكرناه فيما مضى (انظر ص ٢٤٠ من هذا الجزء) .

والمؤتاب: اسم فاعل من ائتاب افتعل من الاوب وتقول: آب يؤوب اوبا إذا رجع والغادي: اسم فاعل من

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٩٤/١

غدا يغدو إذا جاء في الغداة يريد ان تقوى الله تسهل للانسان رزقه وتيسر عليه اسبابه والاستشهاد بالبيت في قوله (ومن يتق) حيث سكن القاف و ہ ي عين الفعل وسلط الجازم عليها وقياسها الكسر على ما مر في البيت السابق (٢) وهذا مخالف لما ذكره سيبويه في الكتاب إذ قال (ج ٢ ص ٢٧٨) : (وزعم أبو الخطاب ان ناسا من العرب يقولون: ادعه من دعوت فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا انها ساكنه إذ كانت آخر شئ في الكلمة في موضع الجزم فكسروا حيث كانت الدال ساكنة لانه لا يلتقى ساكنان كما قالوا: رد يافتي وهذه لغة رديئة وانما **هو غلط كما** قال زهير:

بدا الى انى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا إذا كان جائيا) اه فكلام سيبويه يقتضى ان كسر العين من (ادعه) لا لتقائها ساكنة مع الدال وكلام الرضى يقتضى ان كسر العين لا لتقائها ساكنة مع هاء السكت فعلى كلام سيبويه لا يحتاج عند الحاق هاء السكت الى ملاحظة ان العين في تقدير الحركة وعلى كلام الرضي يحتاج الى ذلك لان هاء السكت لا تلحق الا المتحرك (*)." [١]

"قال: (والنون كثرت بعد الألف آخرا وثالثة ساكنة نحو شرنبث وعرند واطردت في المضارع والمطاوع والتاء في التفعيل ونحوه وفي نحو رغبوت والسين اطردت في استفعل وشذت في أسطاع قال سيبويه: هو أطاع فمضارعه يسطيع بالضم وقال الفراء: الشاذ فتح الهمزة وحذف التاء فمضارعه بالفتح وعد سين **الكسكسة غلط لاستلزامه** شين الكشكشة) .

أقول: أي أن النون كثرت زيادتها إذا كانت أخيرة بعد ألف زائدة وقد حصل من دونها ثلاثة أحرف أصول أو أكثر كسكران وندمان وزعفران أما فينان (١) فبالاشتقاق علمنا أنه لم يحصل في الكلمة دونها ثلاثة اصول إذ هو من الفنن وكذا قولهم حسان وحمار قبان (٢) منصرفين فبالصرف عرفنا أن النون أحد الأصول الثلاثة قوله (واطردت في المضارع) يعني نفعل قوله (والمطاوع) يعني انفعل وافعنلل وفروعهما من المصدر والأمر والمضارع وعندي أن حروف المضارعة حروف معنى لا حروف مبنى (٣) كنوني التثنية والجمع

---

(١) انظر (ص ٣٣٩ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ٢٤٨ من هذا الجزء) (٣) يريد المؤلف بهذا ان يعترض على ابن الحاجب في عده النون الواقعة في اول المضارع من حروف الزيادة وحاصل الاعتراض ان حروف المضارعة حروف معان كالتنوين وسيأتي لابن الحاجب نفسه عدم عد التنوين من حروف الزيادة معللا ذلك بانه حرف معنى فلا وجه لعده

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٢/٢٩٩

نون المضارعة من حروف الزيادة ولكنا لو نظرنا لوجدنا ان المؤلف قد سلم لابن الحاجب عد السين في الاستفعال من حروف الزيادة مع انها دالة على معنى وكذلك سلم له عد النون في الفعل المطاوع من حروف الزيادة مع انها دالة على معنى ولا يستطيع المؤلف ولا غيره ان ينكر ان الهمزة في افعل من حروف الزيادة وكذا الالف في فاعل وتفاعل والتاء.

(*)." (١)

"أسطاع عند سيبويه يسطيع – بالضم – ورد ذلك المبرد ظنا منه أن سيبويه يقول: السين عوض من الحركة فقال: كيف يعوض من الشئ والمعوض منه

باق؟ يعني الفتحة المنقولة إلى الفاء وليس مراد سيبويه ما ظنه بل مراده أنه عوض من تحرك العين ولا شك أن تحرك العين فات بسبب تحرك الفاء بحركته وقال القراء: أصل أسطاع استطاع من باب استفعل فحذفت التاء لما يجئ في باب الإدغام (١) فبقي إسطاع – بكسر الهمزة – ففتحت وقطعت شاذا فالمضارع عنده يسطيع بفتح حرف المضارعة واللغة المشهورة إذا حذفت التاء من استطاع لتعذر الإدغام بقاء الهمزة مكسورة موصولة كما كانت قال تعالى (فما اسطاعوا) قوله (وعدسين الكسكسة غلط) رد على جار الله فإنه عده من حروف الزيادة وقال المصنف: هو حرف معنى لا حرف مبنى وأيضا لو عد للزم شين

---

(١) لم يذكر المؤلف شيئا عن حذف التاء في (أسطاع) في باب الادغام وإنما ذكره في باب الحذف فقال: (واسطاع يسطيع؟ ؟ ؟ الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة – وأصله استطاع يستطيع وهي أشهر اللغات: أعني ترك حذف شئ منه وترك الإدغام وبعدها اسطاع يسطيع – بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة وحذف تاء استفعل حين تعذر الإدغام مع اجتماع المتقاربين وإنما تعذر الإدغام لأنه لو نقل حركة التاء إلى ما قبلها لتحرك السين التى لا حظ لها في الحركة ولو لم ينقل لا لتقى الساكنان كما في قراءة حمزة (فراءة حمزة (فما اسطاعوا) بابدال التاء طاء وادغامها في الطاء مع بقاء سكون السين) فلما كثر استعمال هذه اللفظة بخلاف استدان وقصد التخفيف وتعذر الإدغام حذف الأول كما في ظلت واحست والحذف ههنا أولى لان الأول وهو التاء زائد قال تعالى (فما اسطاعوا أن يظهروه) .

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٣٧٦/٢

وأما من قال: يسطيع بضم حرف المضارعة - فماضيه أسطاع بفتح همزة القطع - وهو من باب الأفعال كما مر في باب ذى الزيادة) اه (*)." (١)

"الحركة، فتصير قوية قائمة مقام قرب الكسرة من الألف، فلو أملت الألف لكان هناك استفال ظاهر بإمالة الفتحة والألف والكسرة الصريحة بعده إصعاد، وذلك صعب، وأما نحو غالب وطالب ففيه إصعاد ظاهر بعده استفال، وهذا أسهل، ألا ترى أنهم قالوا: صبقت، وصقت، وصويق، بقلب السين صادا لئلا يصعدوا بعد استفال، ولم يقولوا: قصوت، وقصت، في قسوت قست وإن كان بين حرف الاستعلاء المتأخر عن الألف وبينها حرفان كمناشيط ومعاريض (١) ومعاليق ومنافيخ (٢) ومباليغ (٣) منع أيضا عن الإمالة، وقال سيبويه: قد قال بعضهم المناشيط بالإمالة حين تراخت وهي قليلة.

قوله: " وبحرفين على الأكثر " إن أراد نحو مناشيط فهو مخالف لقوله " وبحرفين على رأي " في نحو مصباح، وإن أراد نحو نافخ وفاسق كما صرح به في الشرح فغلط، لأنه لا خلاف في منعه إذن للإمالة.

قوله: " قبلها يليها في كلمتها " إنما قال " في كلمتها " لأن المستعلي إن كان في كلمة أخرى قبل لم يؤثر نحو ضبط عالم فتميل، لأن المستعلي لما انفصل صار كالعدم

مع أن الاستفال بعد الإصعاد سهل.

قوله: " وبعدها يليها في كلمتها " اعلم أنه إذا كان المستعلي في كلمة بعد أخرى نحو عماد قاسم وعال قاسم فبعضهم لا يجعلون للمستعلي المنفصل أثرا وبعضهم

---

(١) في الحديث " إن في المعاريض لمندوحة عن الكذب " قال ابن الأثير في النهاية: " المعاريض جمع معراض من التعريض، وهو خلاف التصريح من القول يقال: عرفت ذلك في معراض كلامه ومعرض كلامه بحذف الالف " اه والمعراض أيضا: سهم بلا ريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده (٢) المنافيخ: جمع منفاخ، وهو كير الحداد (٣) لم نجد هذا الجمع في كتب اللغة، ولعله جمع مبلغ مصدرا ميميا من بلغ، ومعناه البلوغ، والياء في الجمع من إشباع الكسرة (*)." (٢)

"معيبا فيسكن الثاني بلا دخول شئ، نحو معي، فلم يروا إدغام حرف فيما هو كالساكن، وحيث أظهرت الياء سواء كانت واجبة الإظهار كما في محيية أو جائزته كما في حيي، وانكسرت، فإخفاء كسرها

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٣٨٠/٢

(٢) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ١٩/٣

أحسن من إظهاره، ليكون كالإدغام، فإن الكسر مستثقل، وإن انفتحت الأولى، كما تقول في تثنية الحيا: (١) حييان، جاز الإخفاء والتبيين، والتبيين أولى، لعدم الاستثقال، ولا يجوز هاهنا الإدغام، لعدم لزوم ألف التثنية، ومن أظهر في حيي قال في الجمع حيوا مخففا كخشوا، قال: ١٤٠ – وكنا حسبناهم فوارس كهمس * حيوا بعد ما ماتوا من الدهر أعصرا (٢) قوله " وقد تكسر الفاء " يعنى في حى المبنى للفاعل، والظاهر **أنه غلط نقله** من المفصل (٣) ، وإنما أورد سيبويه في المبنى للمفعول حي وحى،

---

(١) الحيا – مقصورا –: الخصب والمطر، وتثنيته حييان مثل فتى وفتان (٢) هذا بيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه (ح ٢ ص ٣٨٧) وهو من كلمة أولها – فيما رواه صاحب الاغانى –: فلله عينا من رأى من فوارس * أكر على المكروه منهم وأصبرا وأكرم لو لاقوا سدادا مقاربا * ولكن لقوا طما من البحر أخضرا وقد نسبت هذه الابيات لابي حزابة التميمي، وهو الوليد بن حنيفة، شاعر من شعراء الدولة الأموية، وقيل: هي لمودود العنبري، وكهمس: أبو حي من العرب.

والاستشهاد بالبيت في قوله " حيوا " بتخفيف الياء مضمومة على لغة من قال في الماضي: حيى بالفك، مثلما تقول: رضوا في رضى، ورواية الاغانى " وحتى حسبناهم "

(٣) عبارة جار الله: " وقد أجروا نحو حيى وعيى مجرى قى وفنى، فلم يعلوه، وأكثرهم يدغم فيقول: حى وعى – بفتح الفاء وكسر – كما قيل لى ولى في جمع (*)." [١]

"وتقول على وزن فعلان – بضم العين – من قوي وحيي: قويان وحيان، بقلب الواو الثانية ياء والضمة قبلها كسرة، والأصل قووان، والألف والنون وإن كانتا لازمتين كتاء عنصوة (١) وقرنوة (٢) إلا أن كون الضمة على الواو هو الذي أوجب القلب كما تقول: غزوية على وزن قرنوة، وقال سيبويه: تقول: قووان، **وقد غلط فيه**، لموافقته على أنه تقول: غزوية على وزن قرنوة

وتقول في فعلان – بكسر العين – من حيي: حيان بالإدغام، لأن رددنا واجب الإدغام، وحييان أيضا، لأن الأصل في باب الإدغام أعني الفعل في مثله يجوز فكه، نحو حيي وحى، تقل من قوي: قويان، بقلب الثانية ياء، لتقدم الإعلال على الإدغام كما مر (٣) ولكون الكلمة بالإعلال أخف منها بالإدغام، ومن خفف نحو كبد باسكان العين وقال في قويان: قويان – بسكون الواو – ولا يعله إعلال طي ولية، لعروض سكون الواو، ومن قال في رؤيا المخففة: ريا فاعتد بالعارض، قال ههنا: قيان، وتقول من قوى وشوى وحيي

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ١١٦/٣

على وزن فيعلان – بكسر العين –: قيان وشيان وحيان، والأصل في الأولين قيويان وشيويان، أعلا إعلال سيد وحذفت الياء الثالثة من الثلاثة نسيا، كما في معيية، وتقول في تصغير أشويان: أشييان وتقول من أويت على وزن فيعلان – بكسر العين –: أييان، والأصل أيويان وإذا بنيت فعللة من رميت قلت: رميوة، قلبت الياء الأخيرة واوا لانضمام ما قبلها، ومثل أسحمان (٤) منه: أرموان، ومن حيي: أحيوان، ولا تدغم،

(١) العنصوة: القليل المتفرق من النبت، انظر (ص ١٦١ ١٠١ من هذا الجزء) .

(٢) القرنوة: نوع من العشب، انظر (ج ٢ ص ٤٤) .

(٣) انظر (ص ١٢٠ من هذا الجزء) .

(٤) أسحمان: جبل، انظر (ج ٢ ص ٣٩٥) .

(*)." [1]

"ثم يقوى، قال القالى: سمعت هذا المثل من أبى المياس، وفسره لى فقال: يعود الضعيف بأرضنا قويا، ثم سألت عن أصل هذا المثل أبا بكر بن دريد فقال: البغاث ضعاف الطير، والنسر أقوى منها، فيقول: إن الضعيف يصير كالنسر في قوته، انتهى وفى الصحاح: قال ابن السكيت: البغاث طائر أبغث إلى الغبرة دوين الرخمة بطئ الطيران، وفى المثل " إن البغاث بأرضنا يستنسر " أي من جاورنا عزبنا، وقال يونس: فمن جعل البغاث واحدا بغثان، مثل غزال وغزلان ومن قال للذكر والانثي بغاثة فالجمع بغاث، مثل نعامة ونعام، وقال الفراء: بغاث الطير شرارها ومالا يصيد منها، وبغاث وبغاث وبغاث ثلاث لغات وكتب ابن برى على ما نقله عن ابن السكيت: هذا غلط من وجهين: أحدهما أن البغاث اسم جنس واحده بغاثة مثل حمام وحمامة، وأبغث صفة، بدليل قولهم أبغث بين البغثة، كما تقول أحمر بين الحمرة، وجمعه بغث، مثل أحمر وحمر، وقد يجمع على أباغث لما استعل استعمال الاسماء، كما قالوا أبطح وأباطح، والثانى أن البغاث ما لا يصيد من الطير، وأما الابغث من الطير فهو ما كان لونه أغبر، وقد يكون صائدا وغير صائد، انتهى وهو مصراع من الشعر، ولم أقف على تتمته بعد التتبع وبذل الجهد، والله أعلم وأنشد بعده، وهو الشاهد الثامن عشر (من الرجز) ١٨ – إني أرى النعاس يغرنديني * أطرده عنى ويسر نديني على أن هذين الفعلين قد جاءا متعديين في الظاهر، والاصل يغرندى علي، ويسرندى علي، أي يغلب ويتسلط،

(١) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٣/٣٠٨

وحمل ابن هشام في المغنى تعديهما على الشذوذ، وقال: ولا ثالث لهما، وقال ابن جني في شرح تصريف المازني: افعليت على ضربين: متعد وغير متعد، فالمتعدى نحو قول الراجز:." (١)

"وأنشد بعده، وهو الشاهد الثامن والسبعون (من الطويل) : ٧٨ - * مع الصبح ركب من أحاظة مجفل * على أن ركبا لفظه مفرد، بدليل عود الضمير إليه من صفته مفردا، وهو مجفل.

وهذا المصراع عجز، وصدره: * فعبت غشاشا ثم مرت كأنها * وهو بيت منن أبيات لامية العرب للشنفرى، في وصف قطا وردت ماء وأنه سبقها إليه فشربت فضلته.

وقوله " فعبت غشاشا - إلخ " العب: شرب الماء بلا مص، قال ثعلب: عب يعب، إذا شرب الماء فصبه في الحلق صبا، وفاعل " عبت " ضمير القطا، و " غشاشا " بكسر الغين المعجمة بعدها شينان معجمتان - قال بعض أهل اللغة: معناه على عجلة، وقال بعض آخر: أي قليلا أو غير مرئ، يقول: وردت القطا على عجل ثم صدرت في بقايا من ظلمة الفجر، وهذا يلد على قوة سرعتها، وقوله " من أحاظة " متعلق بمحذوف على أنه صفة لركب، وأحاظة - بضم الهمزة بعدها حاء مهملة وظاء مشالة معجمة - قبيلة من الأزد في اليمن، ومجفل: صفة ثانية لركب، وهو بالجيم اسم فاعل من أجفل بمعنى أسرع، و " الركب " قال ابن قتيبة في أدب الكاتب: أصحاب الإبل، وهم العشرة ونحو ذلك، قال شارحه ابن ابن السيد: هذا الذي قاله ابن قتيبة قاله غير واحد، وحكى يعقوب عن عمارة ابن عقيل قال: لا أقول راكب إلا لراكب البعير خاصة، وأقول: فارس وبغال وحمار، ويقوي هذا الذي قاله قول قريط العنبري (من البسيط) : فليت لي بهم قوما إذا ركبوا * شنوا الإغارة فرسانا وركبانا

والقياس يوجب أن هذا غلط، والسماع يعضد ذلك، ولو قالوا إن هذا هو." (٢)

"الأكثر في الاستعمال لكان له وجه، وأما القطع على أنه لا يقال راكب ولا ركب إلا لاصحاب الابل خاصة فغير صحيح، لأنه لا خلاف بين اللغويين في أنه يقال: ركبت الفرس، وركبت البغل، وركبت الحمار، واسم الفاعل من ذلك راكب، وإذا كثرت الفعل قلت: ركاب وركوب، وقد قال تعالى: (والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة) فأوقع الركوب على الجميع، وقال امرؤ القيس (من المتقارب) : * إذا ركبوا الخيل واستلاموا * وقال زيد الخيل (من الطويل) : * ويركب يوم الروع فينا فوارس * وهذا كثير في الشعر وغيره، وقد قال تعالى: (فرجالا أو ركبانا) وهذا اللفظ لا يدل على تخصيص شئ بشئ، بل اقترانه بقوله (فرجالا)

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٤/ ٤٧

(٢) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٤/ ١٤٨

يدل على أنه يقع على كل ما يقع على الأرض، ونحوه قول الراجز (من الرجز) : بنيته بعصبة من ماليا * أخشى ركيبا أو رجيلا عاديا فجعل الركب ضد الرجل، وضد الرجل يدخل فيه راكب الفرس وراكب الحمار وغيرهما، وقول ابن قتيبة أيضا " إن الركب العشرة ونحو ذلك " **غلط آخر**، لأن الله تعالى قال: (والركب أسفل منكم) يعنى مشركي قريش يوم بدر، وكانوا تسعمائة وبضعا وخمسين، والذى قال يعقوب في الركب هم العشرة فما فوقها، وهذا صحيح، وأظن أن ابن قتيبة أراد **ذلك فغلط في** النقل، انتهى كلام ابن السيد وقد تكلمنا على هذا البيت بأبسط من هذا في الشاهد السابع والخمسين بعد
الخمسمائة من شرح شواهد شرح الكافية." (١)

"مناة بن تميم، أن صعصعة هذا ليس من أجداد الفرزدق، وإنما هو جده الأقرب، لأن الفرزدق ابن غالب بن صعصعة، الخامس أن كعبا وكلابا في البيت ليسا من قريش، وإنما هما ابنا ربيعة أخي نمير، والله أعلم وأنشد الجار بردى هنا، وهو الشاهد الثامن والثمانون (من الكامل) : ٨٨ - ذم المنازل بعد منزلة اللوى * والعيش بعد أولئك الأيام على أنه روى ذم بفتح الميم وكسرها وهو من قصيدة لجرير، مطلعها: سرت الهموم فبتن غير نيام * وأخو الهموم يروم كل مرام وأورده في المفصل في باب الإشارة أيضا، على أن " أولئك " يستعمل في العقلاء وغير العقلاء، كقوله تعالى: (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا) وأورده البيضاوي - بيض الله وجهه يوم تبيض
وجوه - أيضا عند الآية، قال العيني: ويروى " الأقوام " بدل " الأيام " وحينئذ لا شاهد فيه، وزعم ابن عطية أن هذه الرواية هي الصواب، وأن **الطبري غلط إذ** أنشد " الأيام " وأن الزجاج اتبعه في هذا الغلط، انتهى و " ذم " فعل أمر، و " العيش " معطوف على المنازل، والمعنى أنه تأسف على منزله باللوى وأيام مضت له فيه، وأنه لم يتهن بعيش بعد تلك الأيام، ولا راق له منزل وأنشد بعده، وهو الشاهد التاسع والثمانون (من الرجز) : ٨٩ - يا عجبا لقد رأيت عجبا * حمار قبان يسوق أرنبا خاطمها زأمها أن تذهبا * فقلت: أردفني، فقال: مرحبا على أن أبا زيد حكى عن أيوب السختياني دأبة وشأبة وأنشد هذا الشعر." (٢)

"* إن الحديث جانب من القرى * على أن السيرافي استدل على كون الاف لام الكلمة في الأحوال أنها
جاءت رويا في النصب، فألف " سرى " لام الكلمة، لا أنها بدل من نون التنوين للوقف، إذ لا يجوز أن

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٤/١٤٩

(٢) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٤/١٦٧

تكون رويا مع الألف الأصلية كألف " اشتهى " و " القرى " وبما حقق الشارح المحقق من مذهب سيبويه يرد على ابن هشام اللخمي في شرح المقصورة الدريدية عند قوله (من الرجز) فاستنزل الزباء قسرا وهي من * عقاب لوح الجو أعلى منتمى (١) قال في شرحه: قوله " منتمى " **قد غلط فيه**، لأن العرب لا تقف بالتنوين، ومنتمي هنا منصوب على التمييز، والوقف فيه عند سيبويه على الألف المبدلة من التنوين، هذا كلامه.

وقال أبو حيان في الارتشاف: " والمقصور المنون يوقف عليه بالألف، وفيه مذاهب: أحدها أن الألف بدل من التنوين، واستصحب حذف الألف المنقلبة.

وصلا ووقفا، وهو مذهب أبي الحسن والفراء والمازني وأبي علي في التذكرة، و الثاني أنها الألف المنقلبة، لما حذف التنوين عادت مطلقا، وهو مروي عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين وسيبويه والخليل فيما قال أبو جعفر الباذش، والثالث اعتباره بالصحيح، فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر هي بدل من لام الفعل، وذهب إليه أبو علي في أحد قوليه، ونسبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويين، انتهى.

وهذا من رجز أورده أبو تمام في باب الأضياف والمديح من الحماسة، قال: وقال الشماخ في عبد الله بن جعفر بن أبي طالب أخي أسد الله علي كرم الله وجههما.

---

(١) لوح الجو – بضم اللام – أعلاه (*)." (١)

"على أن الشاعر سكن الراء، وهي عين الفعل، وكان حقها الكسر، كأنه توهم أنها لام الفعل فسكن الامر (١) وأبو الخطاب: من مشايخ سيبويه، وما نقله عنه الشارح هو في كتاب سيبويه، وليس فيه هذا الشعر، وهذا نصه: " وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون: ادعه، من دعوت، فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة، إذ كانت آخر شئ في الكلمة في موضع

الجزم، فيكسرون حيث كانت الدال ساكنة، لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رديا يا فتى، وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط، كما قال زهير (من الطويل) : بدالي أني لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا إذا كان حائيا " انتهى.

وأورده ابن عصفور في الضرائر الشعرية، قال: " فإن كانت الضمة والكسرة اللتان في آخر الكلمة علامتي

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٢٠٣/٤

بناء اتفق النحويون على جواز حذفها في الشعر تخفيفا، نحو قول أبى نخيلة (من الرجز) : إذا اعوجبن قلت صاحب قوم * بالدو أمثال السفين العوم وقال العذافى الكندي (من الرجز) قالت سليمى اشتر لنا دقيقا * وهات خبر البر أو سويقا وقال الآخر (من الرجز) فاحذ ولا تكتر كريا أهوجا * علجا إذا ساق بنا عفنججا وقال الآخر (من الوافر) : ومن يتق فإن الله معه * ورزق الله موتاب وغادي ألا ترى أن الأصل: صاحب قوم، واشتر، ولا تكتر كريا، ومن يتق

---

(١) في نسخة " فسكن اللام " وما هنا أدق (*)." [(١)]

"وإذا دعوت بني ربيعة أقبلوا * بكتائب دون النساء تلملم سلبوك درعا والاغر كليهما * وبنو أسيد أسلموك وخضم وطريف بن تميم شاعر فارس جاهلي، وقيل: هو ابن عمرو، والعنبر: قبيلة من بني تميم.
وأنشد بعده - وهو الشاهد السادس والسبعون بعد المائة، وهو من شواهد سيبويه -: (من الرجز) ١٧٦ - وكحل العينين بالعواور على أن أصله العواوير فحذفت الياء ضرورة وبقيت كسرتها دليلا عليها.
قال الأعلم: " الشاهد فيه تصحيح واو العواور الثانية، لأنه ينوي الياء المحذوفة والواو إذا وقعت في هذا الموضع لم تهمز لبعدها من الطريف الذي هو أحق بالتغيير والاعتلال، ولو لم تكن فيه ياء منوية للزم همزها، كما قالوا في جمع أول: أوائل، والأصل أواول، والعواوير، جمع عوار، وهو وجع العين، وهو أيضا ما يسقط في العين، وجعل ذلك كحلا للعين على الاستعارة " انتهى.
والبيت من رجز لجندل بن المثنى الطهوي وقبله: غرك أن تقاربت أباعري * وأن رأيت الدهر ذا الدوائر حنى عظامي وأراه ثاغري * وكحل العينين بالعواور قال ابن السيرافي: " خاطب امرأته وأراد أنه ترك السفر لكبره، وقوله: تقاربت أبا عرى، يريد أنه ترك السفر والرحلة إلى الملوك فإبله مجتمعة لا يفارق بعضها بعضا " ورد عليه أبو محمد الأعرابي في فرحة الأديب بأنه غلط، وإنما معناه قلت: يعني من قلتها قرب بعضها من بعض، وقال العيني: " معناه قربت من." [(٢)]

"أسرعت إلى وكرها، وكذلك جميع الطير، والطل: المطر الضعيف، والخوافي: جمع خافية، وهى ريشة الجناح القصيرة تلى الابط، والخوافي: أربع ريشات، وسميت خوافي لأن الطائر جناحه خفيت، والأشارير: جمع إشارة - بكسر الهمزة - وهي اللحم القديد، وتتمره: فعل مضارع، والجملة صفة أشارير

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٢٢٥/٤

(٢) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٣٧٤/٤

أو حال منها، وروي متمرة – على وزن اسم المفعول – وبالجر على الصفة، وبالنصب على الحال، والتتمير – بالمثناة الفوقية لا بالمثلثة –: هو تجفيف اللحم والتمر، قال النحاس في شرح أبيات سيبويه: ويقال: إن المبرد صحفه بالثاء المثلثة، وتعجب منه ثعلب، وكان معاصرة، فقال: إنما كان يتمر اللحم بالبصرة **فكيف غلط في** هذا؟ والوخز – بفتح الواو وسكون الخاء المعجمة بعدها زاى –: الشئ القليل، كذا في الصحاح، وقيل: الوخز قطع اللحم واحدتها وخزة، والمتمرة المقددة، يريد أنه يبقى في وكرها حتى يجف لكثرته.

وقال الأعلم: الوخز: قطع اللحم، وأصله الطعن الخفيف وأراد ما تقطعه بسرعة، يريد أنها قطعته وجففته، وأضاف الأرانب إلى ضميرها لكونها صادته، ثم وصف صيدها فقال: فأبصرت ثعلبا – إلخ، وقطن بفتحتين – جبل لبني أسد، وكفتت – بتشديد الفاء للمبالغة، والتاء الثانية للتأنيث، يقال: كفت الشئ كفتا – من باب ضرب – إذا ضمه إلى نفسه، والذنابي: بضم الذال المعجمة بعدها نون وبعد الألف موحدة فألف مقصورة، قال صاحب الصحاح: " وفي جناح الطائر أربع ذنابى بعد الخوافي " ولم يذكرها ابن قتيبة في أدب الكاتب، قال: " قالوا جناح الطائر عشرون ريشة: أربع قوادم، وأربع

مناكب، وأربع أباهر، وأربع خوافي، وأربع كلى " انتهى.

ولم ينبه عليها شرحه، وإنما قال شارحه اللبلي: وقداماه أوله، وذناباه آخره، انتهى.

وتواليها: الضمير للذنابي، والتوالي: جمع تالية، وهي الريشات التي تلي الذنابي، يريد أنها لما انحدرت على الثعلب ضمت جناحها إليها كما تفعل الطيور المنقضة على الصيد، وتواليها: مفعول." (١)

"بكسر الهمزة على القياس ثم فتحت الهمزة على غير القياس، فمضارعه على هذا: يسطيع –بفتح الياء– ولا شذوذ في المضارع بفتح الهمزة؛ لأنه الأصل١.

وقول سيبويه أشد وأقيس؛ لأنه لم يرتكب شذوذا.

قوله٢: "وعد سين الكسكسة...."٣ إلى آخره٤.

أي: وعدهم٥ سين الكسكسة في قولهم: أكرمتكس، ومررت بكس من حروف **الزيادة غلط لوجهين**:

أحدهما: أنه لو عد سين الكسكسة من حروف الزيادة لعد شين الكشكشة في قولهم: أكرمتكش، ومررت بكش من حروف الزيادة

---

١ ينظر معاني القرآن، وينظر الخلاف حول همزة "اسطاع" في اللسان "طوع": ٤/ ٢٧٢١.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي الأستراباذي، الرضي ٤/٤٤٥

٣ قوله: موضعها بياض في "ه".
٣ عبارة ابن الحاجب بتمامها: "وعد سين **الكسكسة غلط لاستلزامه** شين الكشكشة، وأما اللام فقليلة، كزيدل وعبدل، حتى قال بعضهم في فنشلة: فيعلة، مع فيشة، وفي هيقل فيعل مع هيق، وفي طيسل مع طيس للكثير، وفي فحجل -كجعفر- مع أفحج، وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها ولا يلزمه نحو اخشه، فإنها حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه، وإنما يلزمه نحو أمهات، نحو:
أمهتي خندف وإلياس أبي. وأم فعل بدليل الأمومة. وأجيب بجواز أصالتها، بدليل تأمهت، فيكون أمهة فعلة كأبهة، ثم حذفت الهاء، أو هما أصلان كدمت ودفتر وثرة وثرثار ولؤلؤ ولآل، ويلزمه أيضا نحو: أهراق إهراقة. قال أبو الحسن: هجرع للطويل -من الجرع- للمكان السهل، وهبلع -للأكول -من البلع، وخولف. وقال الخليل: هركولة -للضخمة- هفعولة؛ لأنها تركل في مشيها، وخولف". "الشافية، ص١٠".
٤ إلى آخره: ساقط من "ه".
٥ في "ه": وعد.." (١)

"عنه، فالحركة في مثل اسل واقل كاللازمة.
وأما ثانيا١: فلأن نقل حركة ما بعد لام التعريف إلى لام التعريف غير غالب، ونقل الحركة في مثل اسأل واقول إلى ما قبلها غالب بل واجب، فيصير مثل٢ حركة السين والقاف في اسل واقل كاللازمة.
اعلم٣ أن الأخفش حكى عن بعض العرب اسل في سل؛ لعدم الاعتداد بحركة السين لعروضها٤.
ولقائل أن يقول: ما ذكرتموه منقوض بالأمر من جأر ورؤف؛ فإنك تقول: اجأر وارؤف، فإذا نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة، جاز إبقاء همزة الوصل وجاز حذفها، نحو: اجر وارف، وجر ورف؛ لأنهما مثل سل.
ويمكن أن يجاب عنه بأن علة وجوب حذف همزة الوصل في سل ما ذكرناه ثمة مع كثرة الاستعمال، وكثرة الاستعمال منتفية٥ في أمر: جار ورؤف.

---

١ في "ه": ثانيها.
٢ لفظة "مثل" ساقطة من "ه".
٣ في "ه": وأعلم.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي الأستراباذي، ركن الدين ٢/٦٣٢

٤ حكاه المبرد عن الأخفش، ثم قال معترضا: "**وهذا غلط شديد**؛ لأن السين متصرفة كسائر الحروف، وألف الوصل لا أصل لها، فمتى وجد السبيل إلى إسقاطها سقطت، واللام مبنية على السكون لا موضع لها غيره. فأمرهما مختلف؛ ولذلك لحقتها ألف الوصل مفتوحة مخالفة لسائر اللغات". "المقتضب: ١/ ٢٥٤".

٥ لفظة "منتفية" ساقطة من "هـ".." [(١)]

"وجاء "معائش" بقلب الياء همزة١، وهو ضعيف؛ لأنه لم يثبت في شيء من القراءات السبع٢.

وقد أورد٣ عليه أنه إن أراد٤ بالفرق دفع٥ اللبس بين الياءين، فليس بشيء؛ لأنه لا التباس بينهما على تقدير قلب الواو والياء فيهما همزة، لجواز أن يفرق بينهما بالأصل. وإن أراد به وجود علة تفصل٦ بين الياءين في الحكم فهو٧ صحيح؛ لأنهم همزوا باب "رسائل" جمع رسالة مما قبل آخر واحده ألف مزيدة؛ لأن هذه الألف وقعت بعد ألف الجمع، وامتنع تحريكها لامتناع تحريك الألف، وامتنع إبقاؤها٨ ساكنة لسكون الألف قبلها، وامتنع أيضا حذفها؛ لإخلاله

---

١ وذلك تشبيها لمعيشة بفعيلة. وقال الجوهري: "والمعيشة جمعها: معايش بلا همز، إذا جمعتها على الأصل. وأصلها: معيشة، وتقديرها: مفعلة، والياء أصلية متحركة فلا تنقلب في الجمع همزة، وكذلك مكايد ومبايع ونحوهما. وإن جمعتها على الفرع همزت وشبهت مفعلة بفعلية، كما همزت في المصائب لأن الياء ساكنة. وفي النحويين من يرى الهمز لحنا". "الصحاح "عيش": ٣/ ١٠١٣".

٢ اتفق القراء على قراءة معايش بالياء، بلا همز؛ لأن ياءها أصلية، جمع معيشة من العيش. ولكن روى خارجة عن نافع أنه همزها ورد بأن **خارجة غلط فيه**، حيث لا يهمز إلا ما كانت الياء فيه زائدة نحو: صحائف ومدائن. "ينظر الإتحاف: ٢٢٢".

٣ في "ق": أوارد. تحريف.

٤ في "ق": إن هو إرادة.

٥ في "هـ": رفع.

٦ في "ق": يفصل.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي الأستراباذي، ركن الدين ٢/ ٧٠٣

٧ في الأصل، "ق": وهو، وما أثبتناه من "هـ".
٨ في الأصل، "هـ": إبقاؤه، وما أثبتناه من "ق".." (١)

"وجبا الخراج جباوة وجباية١. وكما أن الواو في: جبوا ليس بدلا من الياء في: جبيا، كذلك الواو في جباوة ليست بدلا من الياء في جباية.

وأما إبدال الواو من الهمزة ففي نحو٢: جونة وجون؛ أصلهما٣: جؤنة [وجؤن] ٤ بالهمزة، فأبدلت الواو منها٥ "١٥٤".

وقيل: المثال غلط؛ لأن تركيب جأن مهمل في الكلام، وحينئذ لا يعلم أن أصل عين٦ جونة الهمزة. ولا دليل على جواز همز٧ عينها سوى قول صاحب الصحاح: [والجونة -بالضم- مصدر الجون من الخيل٨. ثم قال] ٩: والجونة أيضا جونة العطار، وربما همز١٠، ١١.

---

١ ينظر اللسان "جبى": ١/ ٥٤١.
٢ لفظة "نحو" ساقطة من "ق".
٣ في النسخ الثلاث: أصلها، والمناسب للمعنى ما أثبتناه.
٤ وجؤن: إضافة من المحقق.
٥ ينظر الممتع: ١/ ٣٦٢.
٦ لفظة "عين" ساقطة من "ق".
٧ في "هـ": همزة.
٨ الصحاح "جون" ٥/ ٢٠٩٦.
٩ ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ".
١٠ الصحاح جون: ٥/ ٢٠٩٦، وفي الأصل "ق": همزت، وما أثبتناه من "هـ" يوافق ما في الصحاح.
١١ وذكر ابن منظور الجؤنة تحت مادة "جأن"، وقال: "الجؤنة: سلة مستديرة مغشاة أدما، يجعل فيها الطيب والثياب". "اللسان "جأن": ١/ ٥٣٠".." (٢)

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي الأستراباذي، ركن الدين ٢/٧٧٦
(٢) شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي الأستراباذي، ركن الدين ٢/٨٦٤

"وإنما سميت بها لما فيها من اللين وقبول المد.

ولا يكون الواو والياء حرفي لين١ إلا أن يكون قبلهما حركة مجانسة.

والحرف المنحرف اللام٢؛ لأن اللسان "١٦٩" ينحرف به عند النطق إلى داخل الحنك قليلا.

والحرف المكرر الراء. وإنما سميت مكررا؛ لما فيه من التكرار، يعرف ذلك بالوقف عليها مشددة٣.

والحرف الهاوي الألف. وإنما سميت الهاوي؛ لاتساع مخرجه لهواء الصوت به أشد من اتساع مخرج الياء والواو٤.

والحرف المهتوت: التاء٥. إنما سميت التاء بالمهتوت لضعفها وخفائها، من: هت، إذا أسرع في الكلام٦.

وقد غلط بعض الفضلاء قول المصنف: المهتوت التاء، وقال: الصواب أن المهتوت الهمزة٧؛ لأن فيها عصرا، والناطق بها

---

١ في "هـ": المد.

٢ ينظر الكتاب: ٤/ ٤٣٥.

٣ ينظر الكتاب: ٤/ ٤٣٥.

٤ ينظر الكتاب: ٤/ ٤٣٥، ٤٣٦.

٥ ينظر المفصل: ٣٩٦.

٦ حكى الجوهري عن الأصمعي: "يقال للرجل إذا كان جيد السياق للحديث: هو يسرده سردا، ويهته هتا". وأضاف الجوهري: "ورجل مهت وهتات، أي: خفيف، سريع الكلام". "الصحاح هتت: ١/ ٢٧٠".

٧ هذا قول ابن مالك "٦٧٢هـ". ينظر التسهيل: ٣٢٠. =." [(١)]

"٢٥- اشتقاق الأسماء: الأصمعي: تحقيق د. رمضان عبد التواب ود. صلاح الدين الهادي/ مكتبة الخانجي/ مصر/ "د. ت".

٢٦- **إصلاح غلط المحدثين**: الخطابي: تحقيق ودراسة د. حاتم صالح الضامن/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ لبنان/ الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٢٧- إصلاح المنطق: ابن السكيت: تحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون/ دار المعارف/ مصر/ ١٩٤٩م.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي الأستراباذي، ركن الدين ٢/٩٣٤

٢٨- الأصمعيات: الأصمعي: تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون/ دار المعارف بمصر/ سنة ١٩٦٤م.

٢٩- الأصول في النحو: ابن السراج: تحقيق د. عبد الحسين الفتلي/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ لبنان/ الطبعة الثالثة/ سنة ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٣٠- الأضداد في اللغة: محمد بن القاسم الأنباري: تحقيق عبد القادر سعيد/ المطبعة الحسينية بمصر/ "د. ت".

وتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم/ مطبعة الكويت/ سنة ١٩٦٠م.

٣١- أطلس التاريخ الإسلامي: تصنيف هاري وهازارد، وترجمة الأستاذ إبراهيم زكي خورشيد/ مكتبة النهضة المصرية/ "د. ت".

٣٢- إعراب القرآن: أبو جعفر النحاس: تحقيق د. زهير غازي زاهد/ مطبعة العاني/ الناشر وزارة الأوقاف العراقية/ بغداد/ "د. ت".." (١)

"الأول: بدل كل من كل؛ كقولك: (هذا زيد أخوك) ، وكقوله تعالى: ﴿إلى صراط العزيز الحميد الله﴾ ١. [١٢٢/ أ]

والثاني: بدل بعض من كل؛ كقولك: (هذا زيد وجهه) ، وكقوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾ ٢.

والثالث: بدل الاشتمال٣؛ كقولك٤: (أعجبني زيد عقله) ، وكقوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ ٥ [أي: عن قتال في الشهر الحرام] ٦.

والرابع: بدل الغلط والنسيان٧؛ ولا يقع شيء من ذلك في القرآن،

---

١ من الآيتين ١، ٢ من سورة إبراهيم؛ في قراءة الجر على أن لفظ الجلالة بدل من الحميد؛ وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي.

وقرأ بالرفع نافع، وابن عامر.

ينظر: السبعة ٣٦٢، وإعراب القراءات السبع وعللها ١/ ٣٣٤، والمبسوط ٢٥٦، وحجة القراءات ٣٧٦.

٢ من الآية: ٢٥١ من سورة البقرة، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي الأستراباذي، ركن الدين ٢/ ١١٤٤

٣ في ب: اشتمال.

٤ في أ: كقوله.

٥ من ،الآية: ٢١٧ من سورة البقرة.

٦ ما بين المعقوفين ساقط من أ.

٧ من النحاة من جعل هذا البدل قسمين؛ كابن الناظم، وابن عقيل، وغيرهما:

بدل غلط ونسيان؛ وهذا القسم الأول، وقد مثل له الشارح.

وبدل إضراب، نحو قولك: (أكلت ثمرا زبيبا) .

ومنهم من جعله ثلاثة أقسام، كالرضي، وابن هشام، وغيرهما:

بدل إضراب، ويسمى أيضا: (بدل البداء) ؛ وهو ما كان قصد كل واحد منهما صحيحا.

وبدل غلط: إن لم يكن مقصودا ألبتة ولكن سبق إليه اللسان.

وبدل نسيان: وهو ما كان مقصودا وتبين فساد قصده بعد ذكره.

ينظر: ابن الناظم ٥٦٦، وشرح الرضي ١/٣٣٩، ٣٤٠، وتوضيح المقاصد ٣/٢٥٢، وأوضح المسالك ٣/٦٦، وابن عقيل ٢/٢٢٨، والتصريح ٢/١٥٨، ١٥٩، والهمع ٥/٢١٤، ٢١٥، والأشموني ٣/١٢٥.." [١]

"وزعم المبرد أن حاشى مضارع حاشى التي يستثنى بها. وقد تقدم أنه استدل بذلك على فعليتها. قال ابن مالك: وهذا غلط، وأما أحاشي فإنه مضارع حاشيت بمعنى: استثيت. وهو فعل متصرف، مشتق من لفظ حاشى المستثنى بها، كما اشتق سوفت من لفظ سوف، ولوليت من لفظ لولا، ولااليت من لفظ لا، وأيهت من لفظ إيها. وأمثال ذلك كثيرة.

الخامسة: في حاشى التي يستثنى بها لغتان: حاشى بإثبات الألفين، وحشى بحذف الألف الأولى، كقول الشاعر:

حشى رهط النبي، فإن منهم ... بحورا، لا تكدرها الدلاء

وأما التي للتنزيه ففيها ثلاث لغات: هاتان المذكورتان، وحاش بحذف الألف الثانية. وزاد في التسهيل: حاش بإسكان الشين. وقد قرئ بالأربع " حاشا لله ": قرأ أبو عمرو." [٢]

---

(١) اللمحة في شرح الملحة ابن الصائغ ٢/٧١٦

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني ابن أم قاسم المرادي ص/٥٦٧

"النحويين (١) فيها وفي (هات) ، والصواب أنهما فعلان بدليل الآية، وهي (٢) قوله تعالى: " قل هاتوا برهانكم " (٣) ، وقول الشاعر: إذا قلت هاتي نوليني تمايلت (٤) وقوله: (هلم بمعنى جروا) (٥) منقول من كلام ابن الأنباري، وهو خطأ منه انتقده عليه الزجاجي في (مختصره) وقال: (لم يقل أحد إن (هلم) في معنى جروا) (٦) . وفيه دليل على ما قدمته من أن الإعرابين المذكورين لم يقلهما البصريون ولا الكوفيون، وإنما قالهما ابن الأنباري قياسا على قولهما: (جاء زيد ركضا) . وتقدير البيت الأول: فإن تجاوزت أرضا (٧) مقفرة، أي: ليس بها أنيس، رمت بي تلك الأرض المقفرة إلى أخرى مقفرة كتلك الأرض المقفرة. وجواب الشرط إما (رمت بي) أو في البيت بعده إن كانت (رمت) صفة ل (مقفرة) (٨) . وأما البيتان الآخران فمعناهما الثناء على قوم بالكرم والسيادة، والعرب تمدح بالإطعام في الشتاء لأنه زمن يقل فيه الطعام ويكثر الأكل لاحتباس الحرارة في الباطن. والسدائف: جمع سديفة (٩) وهي مفعول المطعمين (١٠) ، ومعناها: شرائح (١١)

---

(١) ب: النحاة.

(٢) (هي) ساقطة من ح.

(٣) النحل ٦٤.

(٤) صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ١٥ وعجزه: علي هضيم الكشح ريا المخلخل (٥) ح: لأن هلم في معنى جروا.

(٦) عبارة الزجاجي في المختصر ق ٦٢ ب: (أما قوله عن الكوفيين أنهم ينصبون جرا على المصدر لأن في هلم معنى جروا فغلط، لأنه لا خلاف بين أهل اللغة والنحويين إن معنى (هلم) : تعال وأقبل وليس بمعنى جر وجروا) .

(٧) ب: أيضا.

(٨) (وجواب. . لمقفرة) ساقط من ب.

(٩) في اللسان (سدف) : (السديف السنام، وجمع سديف سدائف وسداف، وقال ابن سيدة: يحتمل أن يكون جمع سدفة وأن يكون لغة فيه) .

(١٠) ح: للمطعمين.

(١١) ح: شرائج.." [١]

"أحدها

أن يكون الشرط الأول مقترنا بجوابه، ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك، كقوله سبحانه (وتعالى) ﴿يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين﴾ ، خلافا لمن غلط، (فجعله) من الاعتراض

وقائل هذا من الحق على مراحل لأنه إذا ذكر جواب الأول تاليا له فأي اعتراض هنا

الثانية

أيقترن الثاني بفاء الجواب لفظا، نحو إن تكلم زيد فإن أجاد فأحسن إليه لأن الشرط الثاني وجوابه جواب الأول

الثالثة

أن (يقترن) بها تقديرا، نحو فأما إن كان من المقربين خلافا." [٢]

"فيه أوضح من الثاني وانما قال العلماء في قوله تعالى ﴿آمنا برب العالمين رب موسى وهارون﴾ انه بيان لأن فرعون كان قد ادعى الربوبية فلو اقتصروا على قولهم ﴿برب العالمين﴾ لم يكن ذلك صريحا في الإيمان بالرب الحق سبحانه وتعالى

ثم قلت الرابع البدل وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة وهو إما بدل كل نحو ﴿صراط الذين﴾ أو بعض نحو ﴿من استطاع إليه سبيلا﴾ أو اشتمال نحو ﴿قتال فيه﴾ أو اضراب نحو ما كتب له نصفها ثلثها ربعها أو نسيان **أو غلط ك** جاءني زيد عمرو وهذا زيد حمار والأحسن عطف هذه الثلاثة ببل ويوافق متبوعه ويخالفه في الإظهار والتعريف وضديهما ولكن لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر إلا بدل بعض أو اشتمال مطلقا أو بدل كل ان أفاد الإحاطة

وأقول البدل في اللغة العوض وفي التنزيل ﴿عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها﴾ وفي الاصطلاح ما ذكر." [٣]

---

(١) المسائل السفرية جمال الدين ابن هشام ص/٣٧

(٢) اعتراض الشرط على الشرط جمال الدين ابن هشام ص/٣٢

(٣) شرح شذور الذهب لابن هشام جمال الدين ابن هشام ص/٥٦٧

"وبدل النسيان كقولك جاءني زيد عمرو إذا كنت إنما قصدت زيدا أولا ثم تبين فساد قصدك فذكرت عمرا

وبدل الغلط كقولك هذا زيد حمار والأصل أنك أردت أن تقول هذا حمار فسبقك لسانك إلى زيد فرفعت الغلط بقولك حمار وسماه النحويون بدل الغلط ألا ترى أن الحمار بدل من زيد وأن زيدا إنما ذكر غلطا ويصح أن يمثل لهذه الأبدال الثلاثة بقولك جاءني زيد عمرو لأن الأول والثاني إن كانا مقصودين قصدا صحيحا فبدل إضراب وان كان المقصود انما هو الثاني **فبدل غلط وان** كان الأول قصد أولا ثم تبين فساد قصده فبدل نسيان." (١)

"وفي قولك هذا عسجد أي ذهب ولهذا لو جئت ب أي مكان أن في المثال لم تجده مقبولا في الطبع

ولها عند مثبتها شروط

أحدها أن تسبق بجملة **فلذلك غلط من** جعل منها ﴿وآخر دعواهم أن الحمد لله﴾

والثاني أن تتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا أن ذهبا بل يجب الإتيان بأي أو ترك حرف التفسير ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثلنا والاسمية نحو كتبت إليه أن ما أنت وهذا

والثالث أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر ومنه ﴿وانطلق الملأ منهم أن امشوا﴾ إذ ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء

وزعم الزمخشري أن التي في قوله تعالى ﴿أن اتخذي من الجبال بيوتا﴾ مفسرة ورده أبو عبد الله الرازي بأن قبله ﴿وأوحى ربك إلى النحل﴾ والوحي هنا إلهام باتفاق وليس في الإلهام معنى القول قال وإنما هي مصدرية أي باتخاذ الجبال بيوتا

والرابع ألا يكون في الجملة السابقة أحرف القول فلا يقال قلت له أن افعل وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها قد تكون مفسرة بعد صريح." (٢)

"ومختلفتين نحو ﴿سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون﴾ وام الأخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو (أأنتم أشد خلقا أم السماء) وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين وتكونان أيضا

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام جمال الدين ابن هشام ص/٥٧٠

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/٤٨

فعليتين كقوله

٥٦ - (فقمت للطيف مرتاعا فأرقني ... فقلت أهي سرت أم عادني حلم)

وذلك على الأرجح في هي من أنها فاعل بمحذوف يفسره سرت واسميتين كقوله

٥٧ - (لعمرك ما أدري وإن كنت داريا ... شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر)

الأصل أشعيث بالهمز في أوله والتنوين في آخره فحذفهما للضرورة والمعنى ما أدري أي النسبين هو الصحيح

ومثله بيت زهير السابق

والذي غلط ابن الشجري حتى جعله من النوع الأول توهمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة لمنافاته لفعل الدراية

وجوابه أن معنى قولك علمت أزيد قائم علمت جواب أزيد قائم وكذلك ما علمت

وبين المختلفتين نحو ﴿أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون﴾ وذلك أيضا على الأرجح من كون أنتم فاعلا." (١)

"١١٥ - (حراجيج ما تنفك إلا مناخة ... على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا)

وابن مالك وحمل عليه قوله

١١٦ - (أرى الدهر إلا منجنونا بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذبا)

وإنما المحفوظ وما الدهر ثم إن صحت روايته فتخرج على أن أرى جواب لقسم مقدر وحذفت لا كحذفها في ﴿تالله تفتأ﴾ ودل على ذلك الاستثناء المفرغ وأما بيت ذي الرمة فقيل غلط منه وقيل من الرواة وإن الرواية آلا بالتنوين أي شخصا وقيل تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب أو ما تخلص منه فنفيها نفي ومناخة حال وقل جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخة حال وهذا فاسد لبقاء الإشكال إذ لا يقال جاء زيد إلا راكبا

تنبيه

ليس من أقسام إلا التي في نحو ﴿إلا تنصروه فقد نصره الله﴾ وإنما هذه كلمتان إن الشرطية ولا النافية ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها في شرح التسهيل من أقسام إلا

ألا بالفتح والتشديد

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/٦٢

حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض فأما قوله." [1]

"ما تبين لي أن **سيبويه غلط إلا** في موضعين هذا أحدهما فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت وقال الجرمي خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول لأضربن أيهم قائم بالضم اه وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية وأنها مبتدأ وأشد خبر ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الفريق الذي يقال فيهم أيهم أشد وقال يونس هو الجملة وعلقت ننزع عن العمل كما في ﴿لنعلم أي الحزبين أحصى﴾ وقال الكسائي والأخفش كل شيعة ومن زائدة وجملة الاستفهام مستأنفة وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الإيجاب ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب وأنه لا يجوز لأضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق وأنه لم يثبت زيادة من في الإيجاب وقول الشاعر

١٢٤ - (إذا ما لقيت بني مالك ... فسلم على أيهم أفضل)

يروى بضم أي وحروف الجر لا تعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ولا يستأنف ما بعد الجار

وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب فقدروا متعلق النزع من كل شيعة وكأنه قيل لننزعن بعض كل شيعة ثم قدر أنه سئل من هذا البعض فقيل هو الذي أشد ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول وفيه تعسف ظاهر ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ وسيأتي ذلك عن ثعلب." [2]

"تنبيه

قال الطبري في وقوله تعالى ﴿أثم إذا ما وقع آمنتم به﴾ معناه أهنالك وليست ثم التي تأتي للعطف انتهى وهذا وهم اشتبه عليه ثم المضمومة الثاء بالمفتوحتها

ثم بالفتح

اسم يشار به إلى المكان البعيد نحو ﴿وأزلفنا ثم الآخرين﴾ وهو ظرف لا يتصرف **فلذلك غلط من** أعربه مفعولا لرأيت في قوله تعالى ﴿وإذا رأيت ثم رأيت﴾ ولا يتقدمه حرف التنبيه ولا يتأخر عنه كاف الخطاب حرف الجيم

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/١٠٢

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/١٠٨

جير بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس وبالفتح للتخفيف كأين وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا فتكون مصدرا ولا بمعنى أبدا فتكون ظرفا وإلا لأعربت ودخلت عليها أل ولم تؤكد أجل بجير في قوله

١٨٧ - (... أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره)." (١)

"وأما هذه خولان فمعناه تنبه لخولان أو الفاء لمجرد السببيه مثلها في جواب الشرط وإذ قد استدلا بذلك فهلا استدلا بقوله تعالى ﴿إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر﴾ ونحوه في التنزيل كثير

وأما

٨٧ - (... وكحل أماقيك)

فيتوقف على النظر فيما قبله من الأبيات وقد يكون معطوفا على أمر مقدر يدل عليه المعنى أي فافعل كذا وكحل كما قيل في ﴿واهجرني مليا﴾

وأما ما نقله أبو حيان عن **سيبويه فغلط عليه** وإنما قال واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لأنك لا تثني إلا على من أثبته وعلمته ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما لأنه الذي اقتضاه المقام والله أعلم

عطف ،لاسمية على الفعلية وبالعكس

فيه ثلاثة أقوال

أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في." (٢)

"ولا شيء منها عليه **وقد غلط يوسف** بن السيرافي إذ قال في قوله

٨٧٦ - (أسكران كان ابن المراغة إذ هجا ... تميما بجو الشام أم متساكر)

فيمن رفع سكران وابن المراغة إن كان شأنية وابن المراغة سكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان والصواب أن كان زائدة والأشهر في إنشاده نصب سكران ورفع ابن المراغة فارتفاع متساكر على أنه خبر لهو محذوفا

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/١٦٢

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/٦٣٠

ويروى بالعكس فاسم كان مستتر فيها
والثاني أن مفسره لا يكون إلا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو وهذ إن سمع خرج على أن المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننته راجعان إليه لأنه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها وأجاز الكوفيون إنه قام وإنه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول وفيه فسادان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل
والثالث أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه
والرابع أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه
والخامس أنه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وإن فسر بحديثين أو أحاديث وإذا تقرر هذا علم أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره ومن." (١)

"ورأى أنه لا يقال حلف من كذا بل حلف عليه قال من متعلقة بمعنى للذين كما تقول لي منك مبرة قال وأما قول الفقهاء آلى من **امرأته فغلط أوقعهم** فيه عدم فهم المتعلق في الآية
وقال أبو كبير الهذلي
١١٦ - (حملت به في ليلة مزؤودة ... كرها وعقد نطاقها لم يحلل)
وقال قبله
(ممن حملن به وهن عواقد ... حبك النطاق فشب غير مهبل)
مزؤودة أي مذعورة ويروى بالجر صفة لليلة مثل ﴿والليل إذا يسر﴾ وبالنصب حالا من المرأة وليس بقوي مع أنه الحقيقة لأن ذكر الليلة حينئذ لا كبير فائدة فيه والشاهد فيهما أنه ضمن حمل معنى علق ولولا ذلك لعدي بنفسه مثل ﴿حملته أمه كرها﴾
وقال الفرزدق
١١٦٣ - (كيف تراني قالبا مجني ... قد قتل الله زيادا عني)
أي صرفه عني بالقتل

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/٦٣٧

وهو كثير قال أبو الفتح في كتاب التمام أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقا." (١)

"تنفقوا مما تحبون) يجوز عند أبي علي كون ما مصدرية والمصدر في تأويل اسم المفعول اه وهذا يقتضي أن غير أبي علي لا يجيز ذلك وقال السيرافي إذا قيل قاموا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فما مصدرية وهي وصلتها حال وفيه معنى الاستثناء قال ابن مالك فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة اه والتأويل خالين عن زيد ومتجاوزين زيدا وأما قول ابن خروف والشلوبين إن ما وصلتها نصب على **الاستثناء فغلط لأن** معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره

القاعدة الثامنة

كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل

فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم

و١١٧ - (وأي فتى هيجاء أنت وجارها ...)

ورب رجل وأخيه و (إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت) ولا يجوز كل سخلتها ولا أي جارها ولا رب أخيه ولا يجوز إن يقم زيد قام عمرو في الأصح إلا في الشعر كقوله

١١٧٣ - (إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحا ... عني وما يسمعوا من صالح دفنوا)

إذ لا تضاف كل وأي إلى معرفة مفردة كما أن اسم التفضيل كذلك." (٢)

"[الإشارة إلى البعيد] :

وإذا كان المشار إليه بعيدا لحقته كاف حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا، ومن غير الغالب: ﴿ذلك خير لكم﴾ ١، ولك أن تزيد قبلها لاما٢،

= وجه الاستشهاد: أشير إلى الأيام بـ "أولئك" على هذه الرواية والأيام: جمع لغير العقلاء، فدل ذلك، على أنه، يجوز الإشارة بـ "أولئك" لغير العقلاء، وحكم ذلك قليل ونادر، غير أنه جاء في التنزيل: ﴿إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا﴾ . وأما بالنسبة إلى الشاهد، ففيه رواية أخرى، ذكرها ابن هشام، وهي:

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/٩٨٩

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب جمال الدين ابن هشام ص/٩٠٨

"والعيش بعد أولئك الأقوام" وحينئذ، فلا شاهد في البيت، وزعم ابن عطية أن هذه الرواية هي الصواب، وأن **الطبري غلط إذ** أنشده الأيام وأن الزجاج اتبعه في هذا الغلط".

ورواية "النقائض" لمحمد بن حبيب "الأقوام"، وهذا، ما يؤيد كلام ابن عطية.

انظر حاشية الصبان على الأشموني: ١/ ١٣٩، وشرح التصريح: ١/ ١٢٨.

١ ٥٨ سورة المجادلة، الآية: ١٢.

موطن الشاهد: ﴿ذلك خير لكم﴾ .

وجه الاستشهاد: التحاق "الكاف" في "ذا" لكون المشار إليه بعيدا؛ لأن أسماء الإشارة، لا تضاف، وهذه الكاف، تتصرف تصرف الكاف الاسمية؛ ليتبين بها أحوال المخاطب من الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، كما يتبين بها، لو كانت اسما، فتفتح للمخاطب، وتكسر للمخاطبة انظر شرح التصريح: ١/ ١٢٨.

٢ قالوا في المفرد المذكر: "ذلك" وشاهده، قوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾ وفي المفردة المؤنثة: تلك، وشاهده قوله تعالى: ﴿تلك آيات الكتاب الحكيم﴾ ، وقالوا: "تالك" بزيادة لام وكاف اسم الإشارة الموضوع لكل منهما، وشاهده قول القطامي:

تعلم أن بعد الغي رشدا ... وأن لتالك الغمر انقشاعا

وأصل لام البعد هذه أن تكون ساكنة، فلما قالوا: "ذلك" التقى ساكنان، الألف اسم الإشارة واللام، فكسروا اللام للتخلص من التقاء الساكنين، وكانت الحركة هي الكسرة؛ لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ولما قالوا "تيلك" اجتمع الساكنان" فحذفوا الياء؛ للتخلص منهما، ولأن الكسرة التي قبلها تدل عليها شرح التصريح: ١/ ١٢٨.." [(١)]

"البصريين١، قاسوها على عسى٢، واحتج المجيز٣ بنحو قوله تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ ٤، وأجيب بأن المعمول ظرف فيتسع فيه، وإذا نفي الفعل بما جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي٥ مطلقا، نحو: "ما قائما كان زيد" ويمتنع التقديم على "ما" عند البصريين والفراء، وأجازه بقية الكوفيين، وخص ابن كيسان٦

---

١ وحجتهم: عدم الورود عن العرب، أو ضعفها بعدم التصرف، وقد اختار هذا ابن مالك.

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٤١/١

٢ فإن خبرها لا يتقدم عليها اتفاقا، وهي مثلها في الجمود.

٣ من قدماء البصريين، والفراء، وابن برهان، والزمخشري، والشلوبين، وابن عصفور من المتأخرين.

٤ "١١" سورة هود، الآية: ٨.

موطن الشاهد: ﴿يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾ .

وجه الاستشهاد: مجيء "يوم يأتيهم" معمولا لـ "مصروفا" وقد تقدم على "ليس" واسم "ليس": ضمير مستتر فيها، يعود على العذاب، ومصروفا: خبر "ليس"، وتقديم المعمول، لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله، فلولا أن الخبر "مصروفا" يجوز تقديمه على "ليس" لما جاز تقديم معموله عليها، وأجيب عن هذا بالمنع، كما أسلفنا، وأما على تقدير تسليمه بالتقدم في هذه الآية، فيجاب: بأن المعمول ظرف، فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره، أو بأن "يوم" معمول لمحذوف، تقديره: "يعرفون يوم يأتيهم" و"ليس مصروفا": جملة حالية مؤكدة، أو مستأنفة، أو بأن "يوم" في محل رفع الابتداء، وبني على الفتح لإضافته إلى جملة "يأتيهم"، وليس مصروفا: خبره، والأفضل ما ذهب إليه المؤلف.

شرح التصريح: ١/ ١٨٨- ١٨٩ وشرح الأشموني مع الصبان: ١/ ٢٣٤.

٥ ويشمل: ما يكون النفي شرطا لعمله كـ "زال"، وما لا يكون النفي شرطا لعمله مثل "كان".

٦ ويتبع ابن كيسان في في رأيه النحاس. وابن كيسان: هو أبو الحسن، محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي، جامع المذهبين، البصري والكوفي في النحو؛ لأنه أخذ عن المبرد، وثعلب، ولكنه كان إلى المذهب البصري أميل، ولم يكن مجلس أكثر فائدة، وأجمع لأصناف العلوم والتحف من مجلسه، كما قال أبو حيان التوحيدي، له تصانيف هامة، منها: المهذب في النحو، وعلل النحو -ما اختلف فيه البصريون الكوفيون، غلط أدب الكاتب...... إلخ. توفي سنة ٣٢٠هـ.

بغية الوعاة: ١/ ١٨، طبقات النحويين البصريين، ١٧٠، الأعلام: ٥/ ٣٠٨.." [1]

"...

١/ ٩٥، ١/ ١٨٨، ١/ ٢٠٨، وكتاب سيبويه: ١/ ٢٩ والمقتضب: ١/ ١٩١، ومجالس ثعلب: ١١٣، والمقرب: ١٨، والخزانة: ٢/ ١٣٠، ومغني اللبيب عدة مرات منها: "١٢٧/ ١١٤"، والسيوطي: ٨٤، ٢٦٥، وديوان الفرزدق: ٢٢٣.

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٤١/١

المفردات الغريبة: أصبحوا: معناها هنا صاروا. أعاد: رد نعمتهم: المراد البسط في السلطان. قريش: قبيلة، منها الرسول صلى الله عليه وسلم وبنو أمية، قوم عمر بن عبد العزيز.

المعنى: أصبحت بنو أمية -وهم من قريش- وقد رد الله عليهم نعمة الخلافة وبسطة الملك وعزه؛ بتولي عمر بن عبد العزيز زمام الأمور، فهم قريش المقدمون على سائر قبائل العرب، والذين لا يماثلهم أحد من البشر؛ لأن منهم خير الخلق.

الإعراب: أصبحوا: فعل ماض ناقص، والواو: اسمه: حرف تحقيق أعاد: فعل ماض، الله "لفظ الجلالة": فاعل مرفوع. نعمتهم: مفعول به لـ "أعاد"، وهو مضاف. و"هم" مضاف إليه إذ: تعليلية، وفيها إعرابان: إما حرف مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، وإما: ظرف مبني على السكون في محل نصب، والأول أفضل في هذا الشاهد. هم: مبتدأ. قريش: خبر. وإذا: الواو عاطفة، إذ: تعليلية، كالأولى. ما: نافية عاملة عمل ليس. مثلهم: خبر "ما" تقدم على اسمها، وهو مضاف، و"هم" مضاف إليه. بشر: اسم "ما" تأخر عن الخبر.

موطن الشاهد: "ما مثلهم بشر".

وجه الاستشهاد: إعمال "ما" عمل "ليس" مع تقدم خبرها على اسمها، وحكم هذا الإعمال الشذوذ عند سيبويه، وقال في بيت الفرزدق: لا يكاد يعرف، وقيل في تخريج هذا البيت: أراد الفرزدق وهو تميمي أن يتكلم بـ "ما" على لغة الحجازيين، لكنه لم يعرف شرطها عندهم فغلط، وفي هذا الكلام نظر؛ لأن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته، كما قال سيبويه. وقيل في تخريجه أيضا: بشر: خبر، ومثلهم: مبتدأ، ولكنه بني على الفتح؛ لإبهامه مع إضافته للمبني، وهو الضمير، والمبهم المضاف إلى مبني، ويجوز بناؤه وإعرابه، وقيل: "مثلهم" حال؛ لأن إضافة "مثل" لا تفيد التعريف، وهو في الأصل صفة لـ "بشر"، وصفة النكرة إذا تقدمت عليها، انتصبت على الحال. وبشر: مبتدأ، والخبر: محذوف مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف، وهو ممتنع أو نادر، أي: "ما في الوجود بشر مثلهم" أي: مماثلا لهم، قاله المبرد. ورد بأن حذف عامل الحال، إذا كان معنويا ممتنع.

وقيل: "مثلهم" ظرف زمان، تقديره: وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر.

وقيل: ظرف مكان، والتقدير: وإذ ما مكانهم بشر، أي: في مثل حالهم.

شرح التصريح: ١/ ١٩٨.." (١)

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٧١/١

"فقال سيبويه: شاذ، وقيل: غلط وإن الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين١، وقيل: "مثلهم" مبتدأ؛ ولكنه بني لإبهامه مع إضافته للمبني، ونظيره: ﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾ ٢، ﴿لقد تقطع بينكم﴾ ٣، فيمن فتحهما، وقيل: "مثلهم" حال، والخبر محذوف، أي: ما في الوجود بشر مثلهم.

الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، كقوله٤: [الطويل]

١٠٥- وما كل من وافى منى أنا عارف٥

---

١ في هذا الكلام نظر؛ لأن العربي لا يطاوعه لسانه على النطق بغير لغته، كما أوضحنا في وجه الاستشهاد.

٢ "٥١" سورة الذاريات، الآية: ٢٣.

موطن الاستشهاد: ﴿إنه لحق مثل ما أنكم﴾ .

وجه الاستشهاد: مجيء "مثل" مبنية على الفتح؛ لأنها مبهمة، ومضافة إلى مبني بعدها هو "ما" علما أنها تستحق الرفع على التبعية لـ "حق"، وحكم بناء "مثل" في هذه الحال الجواز.

٣ "٦" سورة الأنعام: ٩٤.

موطن الشاهد: ﴿تقطع بينكم﴾ .

وجه الاستشهاد: مجيء "بين" مبنيا على الفتح؛ لإضافته إلى "مبني"، هو "كم"، و"بين": مبهم، فيجوز في هذه الحال بناؤه وإعرابه، وهو فاعل تقطع، فإما أن نقول: "بين" فاعل مبني على الفتح في محل رفع، أو نقول: "بينكم" فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة و"كم": مضاف إليه.

٤ القائل: هو مزاحم بن الحارث العقيلي، وقيل مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث، شاعر إسلامي، من بني عقيل بن ربيعة، وبدوي فصيح، كان في زمن جرير والفرزدق، روي أن الفرزدق دخل على عبد الملك بن مروان، أو أحد بنيه، فسأله: أتعرف أحدا أشعر منك؟ فقال: لا، إلا غلاما من بني عقيل؛ فإنه ينعت الفلوات، فيجيد، ثم دخل جرير فسأله، فأجابه كذلك، ثم دخل ذو الرمة، فأجاب مثلها. الأغاني: ١٩/ ٢٧، ٣٤.

٥ تخريج الشاهد: هذا عجز بيت، وصدره قوله:

وقالوا: تعرفها المنازل من منى

وهو من شواهد: الأشموني: "٢١٥/ ١/ ١٢٢"، والتصريح: ١/ ١٩٨، والكتاب لسيبويه: ١/ ٣٦، ٣٧

والخصائص: ٢/ ٤٥٣، ٤٧٦، والعيني: ٢/ ٩٨، ومغني اللبيب: "١١٨٠/ ٩١٠" والسيوطي: ٣٢٨ وشذور الذهب: "٩١/ ٢٥٨".." (١)

"فالكسر على الجواب، والبصريون يوجبونه، والفتح بتقدير على١، ولو أضمر الفعل أو ذكرت اللام تعين الكسر إجماعا، نحو: "والله إن زيدا قائم" و"حلفت إن زيدا لقائم"٢.

٥- الخامس: أن تقع خبرا عن قول٣ ومخبرا عنها بقول والقائل واحد، نحو: "قولي إني أحمد الله"٤، ولو انتفى القول فتحت، نحو: "علمى أنى أحمد الله"،

= مرفوع، وهو مضاف. "ذيالك": ذيا مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف للخطاب الصبي: بدل من اسم الإشارة مجرور مثله.

موطن الشاهد: "أني".

وجه الاستشهاد: رويت "أن" بكسر الهمزة وفتحها، والوجهان جائزان، فمن كسرها عد "إن" وما دخلت عليه جملة جواب القسم، لا محل لها من الإعراب، ومن فتح همزتها، جعلها مع معموليها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف متعلق بـ "تحلفي"، وقد سدت مسد الجواب، والتقدير: أو تحلفي على أبوتي لهذا الصبي، ولا يجوز أن تكون جوابا للقسم؛ لأن جواب القسم، لا يكون إلا جملة.

انظر شرح التصريح: ١/ ٢١٩.

١ اعلم أن كسر همزة "إن" يكون على اعتبار، والفتح يكون على اعتبار آخر، وليس من الممكن أن يكون الفتح والكسر على اعتبار واحد، وكل موضع، جاز فيه اعتباران، أحدهما يقتضي وقوع المصدر، والآخر يقتضي وقوع الجملة، ففي هذا الموضع، يجوز الفتح والكسر، وكل موضع لا يجوز فيه إلا اعتبار واحد، فإن كان هذا الاعتبار يقتضي وقوع المصدر، لم يجز إلا الفتح، وإن كان هذا الاعتبار يقتضي وقوع الجملة، لم يجز إلا الكسر.

٢ أي: فعل القسم، ولم يظهر، سواء ذكرت اللام، نحو: ﴿والعصر، إن الإنسان لفي خسر﴾ ، أم لم تذكر، نحو: ﴿حم، والكتاب المبين، إنا أنزلناه﴾ .

وهنا، يتعين كسر همزة "إن" وأما إذا ذكر فعل القسم، ولم تقترن اللام بخبر "إن" كما في بيت الشاهد، فيجوز في هذه الحالة الوجهان، كسر همزة "إن" وفتحها، وأما إن حذف فعل القسم، ولو تقترن اللام بخبر

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢٧٢/١

"إن"، نحو: والله إنك عالم، ففي هذه الحالة خلاف، فالكوفيون، يجوزون الوجهين، والبصريون، لا يجوزون الفتح، ويوجبون الكسر، والصواب: ما ذهب إليه البصريون، قال السيوطي: "وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط؛ لأنه لم يسمع". همع الهوامع: ١/ ١٣٨.
٣ أي ما هو في معنى القول مثل: كلام وحديث ونطق...... إلخ.
٤ و"قولي" مساو في مدلوله لخبر أن، وهو "أحمد الله" وخبر إن مساويه كذلك في المدلول، والقائل واحد، وهو المتكلم، فالفتح: على جعل المصدر المؤول من "أن ومعموليها" خبر المبتدأ، أي: قولي حمدا لله، ويكون القول باقيا على مصدريته، والكسر: على جعل "إن ومعموليها" جملة محكية في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون القول بمعنى المقول أي مقولي هذا اللفظ، ولا تحتاج إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى: انظر حاشية الصبان: ١/ ٢٧٧، وابن عقيل: "دار الفكر": ١/ ٢٨٠.." [(١)]

"ولم يذكر "لو" في الفوصل إلا قليل من النحويين، وقول ابن الناظم: "إن الفصل بها قليل" وهم منه على أبيه١.

= المحذوف. يؤملون: فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع، والواو: نائب فاعل، وجملة، "يؤملون": في محل رفع خبر "أن" المخففة. فجادوا: الفاء عاطفة. جادوا: فعل ماض وفاعل. "قبل": متعلق بـ "جاد". أن: حرف مصدري ونصب. يسألوا: فعل مضارع مبني للمجهول، منصوب، وعلامة نصبه حذف النون، والواو: نائب فاعل، والمصدر المؤول من "أن وما دخلت عليه": في محل جر بالإضافة. "بأعظم": متعلق بـ "جاد". سؤل: مضاف إليه.
موطن الشاهد: "أن يؤملون".
وجه الاستشهاد: مجيء "أن" المخففة من الثقيلة عاملة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، وخبرها: جملة "يؤملون"، ولم يفصل بينها وبين الجملة الفعلية ذات الفعل المتصرف، وغير المفيد الدعاء، بفاصل، وحكم عدم الفصل بينها وبينه بفاصل نادر عند الجمهور.
١ أي: غلط، فإن نص عبارة الناظم: "وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين "أن" المخففة وبين الفعل "بـ "لو"، وهذا لا ينافي ورودها كثيرا في الفصيح، وإلى هذا يشير الناظم:
فالأحسن الفصل بقد، أو نفي او ... تنفيس او لو؛ وقليل ذكر لو

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣٣١/١

ففهم ابنه "وقليل ذكر لو" أن مجيئها في الكلام العربي فاصلا قليل، وهذا الفهم، ليس مستقيما؛ لأنها وردت في القرآن الكريم، كما في الآية المستشهد بها، وكما في قوله تعالى: ﴿وألو استقاموا على الطريقة﴾ ، ولكن القليل هو ذكر النحاة لهذا الحرف في الفواصل، وهذا التعليق للمؤلف على ابن الناظم، غير أن عبارة ابن الناظم، ليس فيها ما ظن ابن هشام، بل هي واضحة الدلالة على ما يقصد والده، فهي "وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين أن المخففة وبين الفعل بـ "لو" وإلى ذلك أشار بقوله: "وقليل ذكر لو". شرح التصريح: ١/ ٢٣٤.

وخلاصة ما تقدم: أن الفعل غير الجامد، وغير الدعاء بعد "أن" المخففة المفتوحة الهمزة إما مثبت وإما منفي. وهو إما أن يكون ماضيا أو مضارعا، فالماضي المثبت يفصل بـ "قد"، نحو: ﴿ونعلم أن قد صدقتنا﴾ ، والمضارع المثبت، يفصل بالسين، أو سوف، كما في المتن، والماضي المنفي يفصل بـ "لا" نحو: علمت أن لا حضر زيد ولا اعتذر، والمضارع المنفي، يفصل بـ "لا" أو "لن" أو "لم" كما في المتن، وأما "لو" فتأتي فاصلا مع الماضي والمضارع. انظر شرح التصريح: ١/ ٢٣٣.." (١)

"٣- وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق؛ إذ لم يذكره مع المتفق عليه ولا مع المختلف فيه، ولعل هذا هو **الذي غلط ولده** حتى حكى الإجماع على الامتناع.

[تغير صورة الفعل عند إسناده إلى النائب عن الفاعل] :

فصل: يضم أول فعل المفعول مطلقا١، ويشركه ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة٢ كتضارب وتعلم، وثالث المبدوء بهمز الوصل كانطلق واستخرج واستحلى، ويكسر ما قبل الآخر من الماضي، ويفتح من المضارع.

وإذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كـ "قال وباع"، أو عين افتعل أو انفعل كاختار وانقاد، فلك كسر ما قبلها بإخلاص، أو إشمام الضم، فتقلب ياء فيهما٣، وذلك إخلاص الضم، فتقلب واوا، قال٤: [الرجز]

٢٣١- ليت، وهل ينفع شيئا ليت؟ ... ليت شبابا بوع فاشتريت٥

---

١ أي سواء كان ماضيا أو مضارعا.

٢ سواء أكانت للمطاوعة أم لغيرها، كمثال المصنف، تقول فيهما: ضورب وتعلم. والمطاوعة في فعل هي: قبول فاعله التأثر بأثر واقع عليه من فاعل ذي علاج محسوس لفعل آخر يلاقيه في الاشتقاق مثل: علمته فتعلم وحطمت الحجر فتحطم.

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣٦١/١

التصريح: ١/ ٢٩٣-٢٩٤.

٣ الإشمام: هو النطق بحركة صوتية تجمع بين الضمة والكسرة بالتوالي سريعا وينشأ عن ذلك ياء، وقد يسمى "روما".

التصريح: ١/ ٢٩٤، وفيه بيان واضح لذلك.

٤ القائل: هو رؤبة بن العجاج وقد مرت ترجمته.

٥ تخريج الشاهد: هذا بيت من الرجز وقبله قوله:

يا قوم قد حوقلت أو دنوت ... وبعض حيقال الرجال الموت

ما لي إذا أجذبها صأيت ... أكبر قد عالني أم بيت

والشاهد من شواهد: التصريح: ١/ ٢٩٥، والأشموني: "٣٨٣،١/ ١٨١"، وابن عقيل: "١٥٥/ ٢/ ١١٥" وشرح المفصل: ٧/ ٧٠، والعيني: ٢/ ٢٥٤، وهمع الهوامع: ١/ ٢٤٨، ٢/ ١٦٥، والدرر اللوامع: ١/ ٢٠٦، ٢/ ٢٢٢، والمغني: "٧٣١/ ٥١٣" وشرح السيوطي: ٢٧٧. وأمالي القالي "ط. دار الفكر": ١/ ٢٠؛ زيادات ديوان رؤبة.

شرح المفردات: حوقلت: ضعفت و أصابني الكبر. دنوت: قربت. أجذبها: أراد أنزع الدلو من البئر صأيت: صحت، مأخوذ من قولهم: صأى الفرخ؛ إذا صاح صياحا =." (١)

"أحدهما: نحو: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ ١ إذا قدر بفي؛ فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا.

والثاني: نحو: ﴿يخافون يوما﴾ ٢، ونحو: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ ٣، فإنهما ليسا على معنى: "في" فانتصابهما على المفعول به، وناصب "حيث" يعلم محذوفا؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا٤.

---

١ "٤" سورة النساء، الآية: ١٢٧.

موطن الشاهد: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ .

وحه الاستشهاد: عدم مجيء المصدر المؤول من "أن وما بعدها" ظرفا؛ وإن كان المصدر على تقدير في ويصدق عليه التعريف، غير أنه ليس بظرف؛ لأن المعنى: ترغبون في نكاحهن.

٢ "٧٦" سورة الإنسان، الآية: ٧.

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ١٣٤/٢

موطن الشاهد: ﴿يخافون يوما﴾ .

وجه الاستشهاد: عدم مجيء "يوما" ظرفا -وإن كان من أسماء الزمان- لأنه ليس على معنى "في"؛ لأنه ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم؛ وإنما المراد: أنهم يخافون نفس اليوم لا ما يقع فيه.

٣ "٦" سورة الأنعام، الآية: ١٢٤.

موطن الشاهد: ﴿أعلم حيث يجعل﴾ .

وجه الاستشهاد: عدم مجيء "حيث" ظرفا -وإن كان من أسماء الزمان- لأنه ليس على تقدير "في"؛ لأنه ليس المراد أن العلم واقع في ذلك المكان؛ وإنما المراد: أن الله -تعالى- يعلم نفس المكان المستحق لوضع رسالته؛ وقال بعضهم: إن قولهم: "حيث": مفعول به لا ظرف فيه إخراج "حيث" عن طبيعتها؛ لأنها لا تتصرف، وجعلها مفعولا به نوع من التصرف، ولماذا لا يقال: إن المراد أن الله -سبحانه وتعالى- يعلم الفضل والطهارة والصلاحية التي في مكان الرسالة؛ فتبقى "حيث" ظرفا على أصلها. انظر شرح التصريح: ١/ ٣٣٩.

٤ ذكر صاحب التصريح عن صاحب كتاب "البديع" قوله: "غلط من قال: إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به؛ لورود السماع بذلك، كقوله تعالى: ﴿هو أهدى سبيلا﴾ ؛ لأن "سبيلا" ليس تمييزا؛ لكونه غير فاعل في المعنى، كما هو الحال في قولهم: "زيد أحسن وجها" وفي الارتش١ف لأبي حيان، وقال محمد بن مسعود الغزني: أفعل التفضيل ينصب المفعول به، قال تعالى: ﴿إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله﴾ انظر شرح التصريح: ١/ ٣٣٩.." (١)

"تم الأول إن لم يكن مقصودا البتة، ولكن سبق إليه اللسان؛ فهو بدل الغلط، أي: بدل عن اللفظ الذي هو غلط؛ لا أن البدل نفسه هو الغلط، كما قد يتوهم.

وإن كان مقصودا؛ فإن تبين بعد ذكره فساد قصده؛ فبدل نسيان؛ أي: بدل شيء ذكر نسيانا.

وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان١؛ والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط.

وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحا؛ فبدل الإضراب، ويسمى أيضا بدل البداء٢.

وقول الناظم: "خذ نبلا مدى" يحتمل الثلاثة؛ وذلك باختلاف التقادير؛ وذلك لأن النبل: اسم جمع للسهم، والمدى: جمع مدية؛ وهي السكين.

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٢/ ٢٠٧

فإذا كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى، فسبقه لسانه إلى النبل؛ فبدل غلط.
وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل، ثم تبين له فساد تلك الإرادة؛ وأن الصواب الأمر بأخذ المدى؛ فبدل نسيان.
وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المتروك؛ فبدل إضراب وبداء.
والأحسن فيهن أن يؤتى ببل٣.

---

١ الجنان -بفتح الجيم: هو القلب.
٢ البداء -بفتح الباء وبالدال المهملة: هو ظهور الأمر بعد أن لم يكن ظاهرا؛ والمراد أن يظهر لك الصواب، بعد خفاء حاله عليك.
٣ لئلا يتوهم: أن "مدى" صفة لنبل. والمعنى: نبلا حادا على ما بينه المصنف.
توجيهات: أ- لا يلزم موافقة البدل لمتبوعه في التعريف والتنكير، فقد يكونان معرفتين؛ كقوله تعالى: ﴿كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، الله﴾ ؛ بجر كلمة "الله" على أنها بدل من =." (١)
"[باب في أسماء لازمت النداء١] :
[فل وفلة: معناهما وحكمهما] :
منها "فل" و"فلة" بمعنى رجل وامرأة٢، وقال ابن مالك وجماعة: بمعنى زيد هند ونحوهما٣؛ وهو وهم٤، وإنما ذلك بمعنى فلان وفلانة٥ وأما قوله٦:
[الرجز]

---

١ أي: لا تستعمل إلا منادى، فلا تقع فاعله، ولا مفعوله، ولا مبتدأ، ولا خبرا، ولا اسما أو خبرا لناسخ، ولا مضافا إليها، ولا شيءا آخر غير المنادى.
ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون منادى على الصحيح؛ كالاسم المضاف إلى ضمير المخاطب؛ نحو: يا أخاك، وكضمائر غير المخاطب، واسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب نحو: يا ذاك، والاسم المبدوء "بأل" في غير المواضع المستثناة التي سبق ذكرها.

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣٦٧/٣

٢ أي: فهما كنايتان عن نكرتين من جنس الإنسان مستقلتان عن فلان وفلانة؛ وأصل "فل": فلي؛ فحذفت الياء اعتباطا؛ وهذا مذهب سيبويه.

٣ أي: من أعلام الأناسي؛ فهما كنايتان عن علم شخصي لمن يعقل.

٤ أي: غلط.

٥ أي: أن الذي بمعنى: زيد وهند ونحوهما- من كناية الأعلام- هو: فلان وفلانة؛ لا "فل"، و"فلة". ويمكن دفع وهم ابن مالك بأن أصل "فل" و"فله"-عنده: فلان وفلانة؛ فحذفت الألف والنون تخفيفا؛ وهو مذهب الكوفيين.

وخلاصة القول: فكل من "فل"، و"فلة" مبني على الضم دائما في محل نصب؛ سواء عدا من المفرد العلم، أو النكرة المقصودة؛ واستعمالهما في غير النداء، أو منادى منصوبا لا يكون إلا لضرورة الشعر.

انظر حاشية الصبان: ٣/ ١٦١-١٦٢، التصريح: ٢/ ١٧٩-١٨٠.

٦ القائل: هو أبو النجم العجلي، قد مرت ترجمته.." (١)

"وتقول إئتني أكرمك وهل تأتني أحدثك ولا تكفر تدخل الجنة ولو كان المتقدم نفيا أو خبرا مثبتا لم يجزم الفعل بعده فالأول نحو ما تأتينا تحدثنا برفع تحدثنا وجوبا ولا يجوز لك جزمه **وقد غلط في** ذلك صاحب الجمل والثاني نحو أنت تأتينا تحدثنا برفع تحدثنا وجوبا باتفاق النحويين وأما قول العرب أتقي الله إمرؤ فعل خيرا يثب عليه بالجزم فوجهه أن أتقي الله وفعل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب والمعنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيرا وكذلك قوله تعالى هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم فجزم يغفر لأنه جواب لقوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون لكونه في معنى آمنوا وجاهدوا وليس جوابا للاستفهام لأن غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الإيمان والجهاد ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه كقوله تعالى خذ من." (٢)

"ولإعمالها أربعة شروط أن يتقدم اسمها وأن لا يقترن خبرها بإلا وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين وأن يكون ذلك في الشعر لا في النثر فلا يجوز إعمالها في نحو لا أفضل منك أحد ولا في نحو لا أحد إلا

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جمال الدين ابن هشام ٣٦/٤

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى جمال الدين ابن هشام ص/٨١

أفضل منك ولا في نحو لا زيد قائم ولا عمرو **ولهذا غلط المتنبي** في قوله إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا." [١]

"ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح إن وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به نحو حلفت إن زيدا قائم أو غير ملفوظ به نحو والله إن زيدا قائم أو اسمية نحو لعمرك إن زيدا قائم. (١)

= يكون جملة، ويستدعي محلوفا عليه يكون مفردا ويتعدى له فعل القسم بعلي، فإن قدرت " أن " بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفردا مجرورا بعلي محذوفة، وإن قدرت أن جملة فهي جواب القسم، فتنبه لهذا الكلام.

(١) اعلم أن ههنا أربع صور: الاولى: أن يذكر فعل القسم، وتقع اللام في خبر إن، نحو قولك: حلفت بالله إنك لصادق، ومنه قوله تعالى: (ويحلفون بالله إنهم لمنكم) وقوله جل شأنه: (أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم) .

والثانية: أن يحذف فعل القسم، وتقع اللام أيضا في خبر إن، نحو قولك: والله إنك لمؤدب، ومنه قوله تعالى: (والعصر إن الانسان لفي خسر) .

ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة إن في هاتين الصورتين، لان اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة.

والصورة الثالثة: أن يذكر فعل القسم، ولا تقترن اللام بخبر إن، كما في البيت الشاهد السابق (رقم ٩٨) .

ولا خلاف أيضا في أنه يجوز في هذه الصورة وجهان: كسر همزة إن، وفتحها، على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح، وذكرناهما في شرح الشاهد السابق.

والصورة الرابعة: أن يحذف فعل القسم، ولا تقترن اللام بخبر إن، نحو قولك، والله إنك عالم، ومنه قوله تعالى: (حم والكتاب المبين إنا أنزلناه) .

وفي هذه الصورة خلاف، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة، ويوجبون كسرها، والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر، وقال السيوطي في جمع الجوامع: " وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى جمال الدين ابن هشام ص/١٤٥

غلط، لانه لم يسمع " اهـ.

ـ." (١)

"وذا للإضراب أعز إن قصدا صحب ... ودون **قصد غلط به** سلب

كزره خالدا وقبله اليدا ... واعرفه حقه وخذ نبلا مدى." (٢)

"البدل على أربعة أقسام:

الأول: بدل الكل من الكل: وهو البدل المطابق للمبدل منه المساوى له في المعنى نحو مررت بأخيك زيد ورزه خالدا.

الثاني: بدل البعض من الكل: نحو أكلت الرغيف ثلثه وقبله اليد.

الثالث: بدل الاشتمال: وهو الدال على معنى في متبوعه نحو أعجبني زيد علمه واعرفه حقه.

الرابع: البدل المباين للمبدل منه: وهو المراد بقوله أو كمعطوف ببل وهو على قسمين:

أحدهما: ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ويسمى بدل الإضراب وبدل البداء نحو أكلت خبزا لحما قصدت أولا الإخبار بأنك أكلت خبزا ثم بدا لك أنك تخبر أنك أكلت لحما أيضا وهو المراد بقوله وذا للاضراب اعز إن قصدا صحب أي البدل الذي هو كمعطوف ببل انسبه للإضراب إن قصد متبوعه كما يقصد هو.

الثاني: مالا يقصد متبوعه بل يكون المقصود البدل فقط **وإنما غلط المتكلم** فذكر المبدل منه ويسمى بدل الغلط والنسيان نحو رأيت رجلا حمارا أردت أنك تخبر أولا أنك رأيت حمارا فغلطت بذكر الرجل وهو المراد بقوله ودون **قصد غلط به** سلب أي إذا لم يكن المبدل منه مقصودا فيسمى البدل بدل الغلط لأنه مزيل الغلط الذي سبق وهو ذكر غير المقصود.

وقوله خذ نبلا مدى يصلح أن يكون مثالا لكل من القسمين لأنه." (٣)

"zإلى الفتحة" يعني أن الأصل فيها كسر العين في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة؛ لأن من القياس عندهم أن يقلبوا الكسرة التي قبل الياء فتحة ثم يقلبوا الياء ألفا للتخفيف "و" باب "كرم يكرم لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات و" انعدام "كثرة الاستعمال؛ لأنه لا يجيء إلا من الطبائع" أي الأفعال الطبيعية أي الغريزية التي جبل أي خلق الفاعل عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم "و" إلا "من

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ابن عقيل ٣٦٠/١

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ابن عقيل ٢٤٨/٣

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ابن عقيل ٢٤٩/٣

النعوت" أي الصفات اللازمة ولأجل أن هذا الباب للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع منه حركة لا تحصل إلا بلزوم إحدى الشفتين للأخرى وانضمامها بها أعني الضم رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها "و" باب "حسب يحسب لا يدخل في الدعائم" لانعدام الاختلاف و"لقلته" في الاستعمال فيه إشارة إلى أن قلة استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب من الأسباب ولا بشرط من الشروط "وقد جاء فعل يفعل" بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر "على لغة من قال كدت تكاد" أصلهما كودت تكود بضم الماضي وفتح المضارع "وهي شاذة" والقياس كدت تكاد بكسر الكاف في الماضي من باب علم "كفضل يفضل" بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع "ودمت" بكسر الدال "تدوم" بضمها يعني كما أن فضل يفضل ودمت تدوم شاذان، والقياس فضل يفضل من باب نصر ودمت تدوم من باب حسن كذلك كدت تكاد شاذا، وقال الزمخشري ثالثها في المتداخلة فكأن المصنف لم يظفر بكدت تكود بالضم فيهما وفضل يفضل بالكسر في الماضي والفتح في الغابر وبدمت تدام بالكسر في الماضي والفتح في المضارع فحكم بشذوذها. واعلم أن بعضهم قدم الرباعي المجرد على المنشعبات نظرا إلى أن الثلاثي المجرد

ϱ"إلى الفتحة" طلبا للخفة، وكذا فروا من كل كسرة قبل ياء مفتوحة فتحة بناء إلى الفتحة، ثم قلبوا الياء ألفا فقالوا في بني على صيغة المجهول بنى، قال في مختار الصحاح: بقي الشيء بالكسرة بقاء، وكذا بقي الرجل زمانا طويلا أي عاش، وطيء يقول: بقى وبقت مكان بقي وبقيت وكذا أخواتها من المعتل، وقال: فني الشيء بالكسر فناء، وقال: القلى البغض تقول قلاة يقليه وقلاء بالفتح والمد ويقلاه لغة طيء. ا. هـ. إذا عرفت ما تلوناه عليك فاعلم أن بعض الشارحين قالوا: إن بقى يبقي وفنى يفني وقلى يقلي بكسر العين في المضارع في الكل أما طيء فروا إلخ، وبعضهم قالوا بكسر العين في الماضي في الكل، أما طيء فروا إلخ، وكل **ذلك غلط نشأ** من عدم الاهتداء في علم اللغة الحمد لله الذي هدانا لهذا اعلم أنه استصعب على الشارحين ارتباط قوله قد فروا إلخ بما قبله من حيث المعنى، والأمر هين لأنه استئناف لبيان لغة طيء فيقع جوابا للسؤال، فكأن قائلا يقول: ما فعلوا فيها؟ فقال: قد فروا إلخ، "ونحو كرم يكرم لا يدخل في الدعائم؛ لأنه لا يجيء إلا من الطبائع" جمع طبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها ويكون الصادر منها أثرا واحدا واقعا على نهج واحد "والنعوت" جمع نعت وهي الصفة أي لا يجيء فعل يفعل بضم العين فيهما إلا من الأفعال الصادرة عن الطبائع من غير شعور واختيار الدالة على صفاتها اللازمة لها كالحسن، فإن المراد بالحسن الحسن الطبيعي وهو كون الأعضاء متناسبة على ما ينبغي

أن يكون لا ما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس، فلا يكثر استعمالها لكونها مقيدة ولا يختلف حركاتها في الماضي والمضارع أيضا؛ لأن هذا البناء لما خالف بقية الأبنية لكونه خلقة وطبيعة صادرة على نهج واحد من غير اختيار خولف في الحركة أيضا بأن يكونا مضمومين إيذانا بعدم اختلاف معناه في نفسه، كما جعلوا الضم علامة لبناء المجهول، ولما كان وضع هذا البناء لمثل هذه الأفعال لا يقتضي متعلقا ومفعولا فيكون لازما أبدا فقوله: لا يجيء إلا من الطبائع دليل على انتفاء كثرة ،الاستعمال أصالة، وعلى عدم اختلاف الحركة إشارة فافهم "وحسب يحسب لا يدخل" أيضا "في الدعائم" لقلته في الاستعمال ولعدم اختلاف حركتهما "وقد جاء فعل يفعل" بضم العين في الماضي وفتحها في الغابر، يعني إذا كان العين مضموما في الماضي يجب أن يكون مضموما في المضارع أيضا قياسا، لكن قد جاء "على لغة من قال كدت تكاد" لاف ذلك وهو ضم العين في الماضي وكسرها في الغابر؛ لأن أصل كدت كودت بضم الواو فنقلت ضمتها إلى ما قبلها بعد سلب حركته؛ لتدل على أن البناء من مضموم العين وأصل تكاد تكود بفتح الواو فأعل بالنقل والقلب فأجاب بقوله: "وهي" أي هذه اللغة "شاذة" أي خارجة عن القياس "كفضل" بالكسر "يفضل" بالضم أي كما يكون هذا شاذا يعني إن كان العين مكسورا في الماضي وجب أن يكون إما مفتوحا أو مكسور في المضارع قياسا، لكن جاء هذا بخلافه فيكون شاذا وبعض المحققين قالوا: إن فضل يفضل من تداخل اللغتين وذلك لأن العرب تقول فضل بالفتح والكسر ومضارع الفتح بالضم ومضارع الكسر بالفتح فإذا سمع بعد ذلك فضل يفضل علم أنه من التداخل، وبعض الشارحين حكموا بمخالفة القولين وأقول: لا مخالفة بينهما لأن تداخل اللغتين ليس بقياس؛ إذ القياس عدم التداخل فيكون شاذا لا محالة قال في مختار الصحاح: الفضلة والفضالة ما فضل من الشيء وفضل منه شيء من باب نصر وفيه لغة ثانية من باب فهم وفيه لغة ثالثة مركبة منهما فضل بالكسر يفضل بالضم وهو شاذ لا نظير له. ا. هـ. فعلى هذا لا يتوجه أن يقال إن الفضل من الأفعال الطبيعية كالكرم فلم جاز فيه غير الضم في الماضي والمضارع؛ لأنه من الفضلة لا من الفضل "ودمت تدوم" أي وكما يكون هذا شاذ لأن أصله." (١)

"المستقل١ بالقصد، فإن المعطوف بالواو، وإن كان مقصودا فليس مستقلا بالقصد، بل المعطوف والمعطوف عليه مقصودان.

ولم يبق سوى المعطوف ب (بل) بعد الإثبات، نحو جاء زيد بل عمرو، فإنه مستقل بالقصد بالحكم فخرج بقوله: (بلا واسطة) ٢.

---

(١) شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ديكنقوز ص/١٩

ص: وهو إما بدل كل، نحو ﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾ ٣ أو بعض نحو: ﴿من استطاع إليه سبيلا﴾ ٤ أو اشتمال نحو ﴿قتال فيه﴾ ٥

أو إضراب، نحو (ما كتب له نصفها ثلثها ربعها) ٦. أو نسيان أو غلط، كجاء زيد وعمرو٧. والأحسن عطف هذه الثلاثة ب (بل) .

ش: لما فرغ من حد البدل أخذ يبين أقسامه، وجعلها ستة:

---

١ في (أ) (المستقبل) وهو تحريف، صوابه من (ب) و (ج) .

٢ أي فخرج المعطوف ب (بل) بعد الإثبات بقول المصنف في التعريف: (بلا واسطة) والواسطة هنا (بل) .

٣ من الآية ٧ من سورة الفاتحة. وقوله تعالى ﴿أنعمت عليهم﴾ لم يرد في (أ) ولا في الشذور.

٤ من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

٥ من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

٦ هذا جزء من حديث وسيأتي تخريجه والكلام عليه فيما بعد. وقوله: (ربعها) ساقط من (ب) وأثبته من (ج) والشذور ص ٣٢.

٧ بعده في شذور الذهب ص ٣٢: (وهذا زيد حمار) ولم ترد في النسخ.." [(١)]

"ولأجل ذلك جعل نحو (أعجبني زيد أخوه) بدل إضراب١ إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول. وكذلك نحو (أسرجت زيدا فرسه) ٢.

لأنه، وإن فهم معناه في الحذف فلا يحسن استعماله، بل لا يستعمل. وبتقدير أن يرد مثله فيحمل على الغلط٣.

الثالث: زاد بعضهم٤ في أقسام البدل بدل كل من بعض، كقول امرىء القيس:

١٧٦- كأني غداة البين يوم تحملوا ٥ ... .

---

١ لا بدل اشتمال، لأن الثاني لم يشتمل عليه الأول، ولأنه لو حذف الثاني، وقلت: (أعجبني زيد) لم يفهم معناه، فلا يصح، لأن الإعجاب لم يقع على (زيد) وإنما هو على (أخيه) . ينظر شرح القطر للفاكهي

---

(١) شرح شذور الذهب للجوجري الجوجري ٧٨٦/٢

.٢٥٣/٢

٢ فيكون (فرسه) في قولك: (أسرجت زيدا فرسه) بدل غلط، لا بدل اشتمال.

٣ قوله: (فيحمل على الغلط) أي على بدل الغلط.

٤ ذكر العلماء هذا القول ولم ينسبوه لقائل. وقد اختار السيوطي هذا القول في همع الهوامع ١٢٧/٢. فقال: (والمخ تار، خلافا للجمهور إثبات بدل الكل من البعض لوروده في الفصيح) .

٥ صدر بيت من الطويل، وهو من معلقة امرىء القيس المشهورة وعجزه:

.... لدى سمرات الحي ناقف حنظل

البين: الفراق، سمرات جمع سمرة وهي شجرة الصمغ. والناقف: هو المستخرج حب الحنظل وهو شجر مر له حرارة تدمع العين.

ينظر ديوان امرىء القيس ص ٩ وشرح القصائد الطوال للأنباري ص ٢٣ وقد وورد البيت في مجالس ثعلب ٨٢/١ والبسيط لابن أبي الربيع ٣٩٣/١ وارتشاف الضرب ٦٢٥/٢ وتوضيح المقاصد ٢٥٠/٣ والعيني ٢٠١/٤ وهمع الهوامع ١٢٧/٢ وشرح الأشموني ١٢٦/٣.

والشاهد قوله: (غداة البين يوم تحملوا) حيث أبدل (يوم تحملوا) من (غداة البين) بدل كل من بعض، لأن اليوم أعم من الغداة.." [١]

"فشاذ، **وقيل: غلط سببه** أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ولم يدر أن من شروط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر، وقيل مؤول.

تنبيهان: الأول: قال في التسهيل: "وقد تعمل متوسطا خبرها، وموجبا بـ"إلا"، وفاقا لسيبويه في الأول، وليونس في الثاني".

الثاني: اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر، ولو كان ظرفا أو مجرورا، قال في شرح الكافية: "من النحويين من يرى عمل "ما" إذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا، وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور".

"وسبق حرف جر" مع مجروره "أو ظرف" مدخولي "ما" مع بقاء العمل "كما بي أنت معنيا"، و"ما عندك زيد قائما" "أجاز العلما" سبق: مصدر نصب بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر "ما" على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا كما مثل، ومنه قوله "من الطويل":

-٢١٤

(١) شرح شذور الذهب للجوجري الجوجري ٧٩١/٢

بأهبة حزم لذ وإن كنت آمنا ... فما كل حين من توالي مواليا

٢١٤- التخريج: البيت بلا نسبة في شرح التصريح ١/ ١٩٩؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٠١.
شرح المفردات: الأهبة: الاستعداد. الحزم: ضبط الأمور. لذ: التجيء. توالي: تناصر.
المعنى: يقول: كن حازما في أمورك، ولا تستسلم للطمأنينة دائما، لأن ليس كل من تأمنه أو تثق به يكون لك مخلصا.
الإعراب: "بأهبة": جار ومجرور متعلقان بـ"لذ"، وهو مضاف. "حزم": مضاف إليه. "لذ": فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: "أنت". "وإن": الواو: حالية، و"إن": حرف وصل. "كنت": فعل ماض ناقص، والتاء ضمير في محل رفع اسم "كان"، وهو فعل الشرط. "آمنا": خبر "كان" منصوب. "فما": الفاء حرف استئناف، و"ما": من أخوات "ليس". "كل": نائب عن ظرف في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ"مواليا"، وهو مضاف. "حين": مضاف إليه مجرور. "من": اسم موصول مبني في محل رفع اسم "ما". "توالي": فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للثقل. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: "أنت". "مواليا": خبر "ما" منصوب، والألف للإطلاق.
وجملة: "لذا" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "وإن كنت آمنا" في محل نصب حال. وجملة: "فما كل حين ... " استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة: "توالي" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.
الشاهد: قوله: "ما كل حين من توالي مواليا" حيث أعمل "ما" النافية عمل "ليس"، فرفع بها المبتدأ، وهو "من" ونصب الخبر، وهو "مواليا"، رغم تقدم معمول الخبر، وهو قوله: "لكل حين" على الاسم والخبر معا، وإنما ساغ الإعمال مع هذا التقدم كون هذا المعمول المتقدم ظرفا.." (١)

"﴿إلى صراط العزيز الحميد، الله﴾ ١ في قراءة الجر، وإنما يطلق "كل" على ذي أجزاء وذلك ممتنع هنا.

والثاني: بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله، قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه، ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى: ﴿ثم عموا وصموا كثير منهم﴾ ٢ أو مقدر نحو: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه

---

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الأشموني ١/٢٥٧

سبيلا﴾ ٣ أي منهم.

والثالث: بدل الاشتمال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه، وسرق زيد ثوبه أو فرسه، وأمره في الضمير كأمر بدل البعض فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة، ومثله قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ ٤ ومثل المقدر قوله تعالى: ﴿قتل أصحاب الأخدود، النار﴾ ٥ أي النار فيه، وقيل الأصل ناره ثم نابت "أل" عن الضمير.

والرابع البدل المباين، وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله:

٥٦٧-

"وذا للاضراب اعز إن قصدا صحب ... ودون **قصد غلط به** سلب"

أي: تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون المبدل منه قصد أولا لأن البدل لا بد أن يكون مقصودا كما عرفت في حد البدل، فالمبدل منه إن لم يكن مقصودا ألبتة وإنما سبق اللسان إليه فهو بدل الغلط أي بدل سببه الغلط لأنه بدل عن اللفظ الذي **هو غلط لا** أنه نفسه غلط، وإن كان مقصودا فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين **بدل غلط وإن** كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الإضراب ويسمى أيضا بدل البداء.

---

١ إبراهيم: ١.

٢ المائدة: ٧١.

٣ آل عمران: ٩٧.

٤ البقرة: ٢١٧.

٥ البروج: ٥، ٤.." [(١)]

"ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله:

٥٦٨-

كزره خالدا وقبله اليدا ... واعرفه حقه وخذ نبلا مدى"

فخالدا: بدل كل من كل، و"اليد": بدل بعض، و"حقه": بدل اشتمال، و"مدى": يحتمل الأقسام الثلاثة

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك الأشموني ٣/٤

المذكورة، وذلك باختلاف التقادير، فإن "النبل" اسم جمع للسهم، والمدى جمع مدية وهي السكين فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه إلى النبل فبدل غلط، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء، والأحسن أن يؤتى فيهن بـ"بل".

تنبيهات: الأول: زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله "من الطويل":

٨٦١-

كأني غداة البين يوم تحملوا ... لدى سمرات الحي ناقف حنظل

٨٦١- التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانة ص٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٧٦، ٣٧٧؛ والدرر ٦/ ٦٠؛ ولسان العرب ٩/ ٢٣٩ "نقف"؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠١.

اللغة: البين: الفراق. تحملوا: ارتحلوا. لدى: عند. السمرات: ج السمرة، وهي شجرة الطلح. ناقف الحنظل: الذي يشق ثمره ليستخرج بزره فتدمع عيناه. والحنظل: نبات مر.

المعنى: يصور الشاعر سيلان دمعه من شدة حزنه على فراق أحبته بسيلان دمع من ينقف الحنظل لأنه لا يتمالك احتباس دمعه.

الإعراب: كأني: حرف مشبه بالفعل، و"الياء": ضمير في محل نصب اسم "كأن". غداة: ظرف زمان متعلق بـ"ناقف"؛ وهو مضاف. البين: مضاف إليه مجرور. يوم: ظرف زمان بدل من "غداة"، وهو مضاف. تحملوا: فعل ماض، "الواو": ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. لدى: ظرف مكان متعلق بـ"تحملوا"، وهو مضاف. سمرات: مضاف إليه، وهو مضاف. الحي: مضاف إليه مجرور. ناقف: خبر "كأن" مرفوع وهو مضاف. حنظل: مضاف إليه مجرور.

وجملة "كأني ناقف حنظل": ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "تحملوا": في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: "تحملوا" حيث وردت بدلا من"غداة" لكن الجمهور نفوه وتأولوه.." [(١)]

"ونفاه الجمهور وتأولوا البيت١.

الثاني: رد السهيلي رحمه الله تعالى، بدل البعض وبدل الاشتمال إلى بدل الكل، فقال: العرب تتكلم بالعام

---

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الأشموني ٣/٥

وتريد الخاص، وتحذف المضاف وتنويه فإذا قلت: "أكلت الرغيف ثلثه" إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض، وبدل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم.

الثالث: اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال؛ فقيل: هو الأول، وقيل: الثاني، وقيل: العامل وكلامه هنا يحتمل الأولين، وذهب في التسهيل إلى الأول.

الرابع: رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال: لا يوجد في كلام العرب نظما ولا نثرا، وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة "من البسيط":

٨٦٢-

لمياء في شفتيها حوة لعس ... "وفي اللثاث وفي أنيابها شنب"

فاللعس: بدل غلط لأن الحوة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة، وذكر بيتين آخرين، ولا حجة له فيما ذكره لإمكان تأويله.

الخامس: قد فهم من كون البدل تابعا أنه يوافق متبوعه في الإعراب، وأما موافقته إياه في الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا، وفيه تفصيل؛ أما التنكير وفرعه

---

١ من التأويلات أن "اليوم" يريد به الوقت مطلقا، وليس الوقت الممتد، من طلوع الفجر إلى غروبها، أو مقدر ٢٤ ساعة، وعلى هذا يكون إبدال "اليوم" من "غداة البين" من نوع بدل الكل من الكل.

٨٦٢- التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص٣٢؛ والخصائص ٣/ ٢٩١؛ والدرر ٦/ ٥٦؛ ولسان العرب ١/ ٥٠٧ "شنب"، ٦/ ٢٠٧ "لعس"، ١٤/ ٢٠٧ "حوا"؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٦.

اللغة: اللمياء: التي في شفتيها سمرة. الحوة: الحمرة المائلة إلى السواد في الشفة. اللعس: السمرة في باطن الشفة. اللثاث: ج اللثة، وهي ما حول الأسنان من اللحم. الشنب: صفاء الأسنان.

الإعراب: لمياء: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: "هي". في شفتيها: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. حوة: مبتدأ مؤخر مرفوع. لعس: بدل من "حوة" مرفوع. وفي الثالث: "الواو" حرف عطف، و"في اللثاث": جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر. وفي أنيابها: جار ومجرور معطوف على "في اللثاث" وهو مضاف، و"ها": ضمير في محل جر بالإضافة. شنب: مبتدأ مؤخر مرفوع.

وجملة "هي لمياء" ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة "في شفتيها حوة" في محل رفع نعت "لمياء".

وجملة "في أنيابها شنب": معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: "حوة لعس" حيث وقعت "لعس" **بدل غلط من** "حوة".." [(١)]

"واللزوم حكم الأفعال، واحترز بقوله "غالبا" عن "آمين"؛ فإنها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول.

الثاني: مذهب الناظم جواز إعمال اسم الفعل مضمرا، قال في شرح الكافية: إن إضمار اسم الفعل مقدما لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه.

الثالث قال في التسهيل: ولا علامة للمضمر المرتفع بها يعني بأسماء الأفعال، ثم قال وبروزه مع شبهها في عدم التصرف١ دليل على فعليته، يعني كما في "هات وتعال فإن بعض **النحويين غلط فعدهما** من أسماء الأفعال وليسا منها بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للأنثى: "هاتي" و"تعالي"، وللاثنين والاثنتين: "هاتيا" و"تعاليا"، وللجماعتين: "هاتوا" و"تعالوا" و"هاتين" و"تعالين"، وهكذا حكم "هلم" عند بني تميم فإنهم يقولون: "هلم" و"هلمي" و"هلما" و"هلموا" و"هلممن"، فهي عندهم فعل لا اسم فعل، ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو "هلمن".

قال سيبويه: وقد تدخل الخفيفة والثقيلة يعني على "هلم"، قال: لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردى وردوا ورددن. وقد استعمل لها مضارعا من قيل له: هلم، فقال: "لا أهلم"، وأما أهل الحجاز فيقولون: "هلم" في الأحوال كلها كغيرها من أسماء الأفعال، وقال الله تعالى: ﴿قل هلم شهداءكم﴾ ٢ ﴿والقائلين لإخوانهم هلم إلينا﴾ ٣، وهي عند الحجازيين بمعنى احضر وتأتي عندهم بمعنى أقبل.

"وأخر ما لذي" الأسماء "فيه العمل" وجوبا؛ فلا يجوز "زيدا دراك" خلافا للكسائي، قال الناظم: ولا حجة له في قول الراجز:

٩٤٥-

يا أيها المائح دلوي دونكا ... إني رأيت الناس يحمدونكا

---

١ أي إنك تستخدم اسم الفعل "صه" بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، دون أن تبرز معه ضميرا، فإذا برز الضمير في كلمة تشبه اسم الفعل في عدم التصرف، فليست هذه الكلمة اسم فعل، بل هي فعل، مثل "هات" و"تعال".

٢ الأنعام: ١٥٠.

---

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الأشموني ٦/٣

٣ الأحزاب: ١٨.

٩٤٥- التخريج: الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٥/ ٣٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣١١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص١٦٥؛ والأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤؛ والإنصاف =." [1]

"السببين ولم يعتبر الخفة، وقد جمع بينهما الشاعر في قوله: "من المنسرح":

٩٨٦-

لم تتلفع بفضل مئزرها ... دعد ولم تسق دعد في العلب

تنبيهات: الأول: ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور، وقال أبو علي: الصرف أفصح. قال ابن هشام **وهو غلط جلي**، وذهب الزجاج قيل والأخفش إلى أنه متحتم المنع، قال الزجاج لأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف، وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو "قيد" لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها١؛ فلم يكثر في الكلام بخلاف هند.

الثاني: لا فرق بين ما سكونه أصلي كهند، أو عارض بعد التسمية كفخذ، أو الإعلال كدار.

٩٨٦- التخريج: البيت لجرير في ملحق ديوانه ص١٠٢١؛ ولسان العرب ٣/ ١٦٦ "دعد"، ٩/ ٣٢١ "لفع"؛ ولعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص١٧٨؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٢٨٢؛ وأمالي ابن الحاجب ص٣٩٥٤؛ والخصائص ٣/ ٦١؛ وشرح قطر الندى ص٣١٨؛ وشرح المفصل ١/ ٧٠؛ والكتاب ٣/ ٢٤١؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٥٠؛ والمنصف ٢/ ٧٧.

اللغة والمعنى: تتلفع: تتغطى. المئزر: الرداء: أو الستر. العلب: ج العلبة، وهي إناء من جلود الإبل أو الخشب.

يقول: إن دعدا لم يتقنع كسائر الأعراب ولم تغتذ بغذائهم.

الإعراب: لم: حرف نفي وقلب وجزم. تتلفع: فعل مضارع مجزوم. بفضل: جار ومجرور متعلقان بـ"تتلفع"، وهو مضاف. مئزرها: مضاف إليه مجرور، و"ها": في محل جر بالإضافة. دعد: فاعل مرفوع. ولم: الواو: حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب. تغذ: فعل مضارع للمجهول مجزوم بحذف حرف العلة من آخره. دعد: نائب فاعل مرفوع، في العلب: جار ومجرور متعلقان بـ"تغذ".

وجملة "لم تتلفع ... " الفعلية لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة "لم تغذ ... " الفعلية معطوفة

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك الأشموني ١٠١/٣

على جملة "لم تتلفع" لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: صرف "دعد" ومنعه١ من الصرف، وكلا الأمرين جائز.

١ أي أن الاشتراك اللفظي في أسماء البلدان قليل، فالعرب لا تطلق اسم بلدة على بلدة أخرى إلا نادرا بخلاف أسماء الناس، فإن الاشتراك في هذه الأسماء كثير.." (١)

"قال في شرح التسهيل: ومدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في "أمسا" فتح إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، **فقد غلط فيما** ذهب إليه واستحق أن لا يعول عليه، اهـ. ويدل للإعراب قوله: "من الخفيف":

٩٨٩-

اعتصم بالرجاء إن عن بأس ... وتناس الذي تضمن أمس

= ص٩٥، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٧؛ ونوادر أبي زيد ص٧٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٩؛ وجمهرة اللغة ص٨٤١، ٨٦٣.

اللغة والمعنى: السعالي: ج السعلاة وهي أخبث الغيلان، أو ساحرة الجن كان يعتقد الجاهليون.

يقول: من العجائب التي رأيتها أمس تلك العجائز الخمس اللواتي يشبهن الغيلان.

الإعراب: إني: حرف مشبه بالفعل، واسمها ياء المتكلم. رأيت: فعل ماض مبني على السكون. والتاء: فاعل. عجبا: مفعول به منصوب. مد: حرف جر. أمسا: اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل، والألف للإطلاق، والجار والمجرور متعلقان بـ"رأيت". عجائزا: بدل من "عجبا" منصوب. مثل: نعت "عجائزا" وهو مضاف. السعالي: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. خمسا: نعت "عجائز". وجملة "رأيت عجبا ... " في محل رفع خبر "إن". يأكلن. فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث. والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. وجملة "يأكلن" في محل نصب نعت "عجائزا". ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. في: حرف جر. رحلهن: رحل: اسم مجرور، وهو مضاف، و"هن": ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول: همسا: حال منصوب. لا: حرف نفي. ترك: فعل ماض. الله: لفظ الجلالة فاعل مرفوع. لهن: جار ومجرور متعلقان بـ"ترك". ضرسا: مفعول به منصوب بالفتحة. وجملة "لا ترك الله لهن ضرسا ... "

---

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الأشموني ١٥٥/٣

استئنافية لا محل لها من الإعراب.
والشاهد فيه قوله: "مذ أمسا" حيث جاءت كلمة "أمس" غير منصرفة، فجرت بالفتحة، والألف للإطلاق.
٩٨٩- التخريج: البيت بلا نسبة في الدرر ٣/ ١٠٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٩.
شرح المفردات: اعتصم: تمسك. البأس: الشدة: عن: بدا، ظهر.
المعنى: يقول: تمسك بالأمل، ولا تستسلم لليأس إن نشزت أمامك المصاعب وتغافل عن الماضي وما حمله لك من آلام.
الإعراب: "اعتصم": فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: "أنت". "بالرجاء": جار ومجرور متعلقان بـ"اعتصم". "إن": حرف شرط. "عن": فعل ماض، وهو فعل الشرط. =." [1]

"تاء التأنيث أو نون التأكيد، وسكت هنا عن هذا الاستثناء، وهو أحسن؛ لأن هذه في تقدير الانفصال.
الثاني: لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء والأفعال؛ لكثرتها، ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد.
أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة -في قول سيبويه- ثلاثمائة بناء وثمانية أبنية، وزاد الزبيدي عليه نيفا على الثمانين، إلا أن منها ما يصح، ومنها ما لا يصح.
وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة، وفي بعضها خلاف، وهي: أفعل، نحو: أكرم، وفعل، ونحو: فرح، وتفعل، نحو: تعلم، وفاعل، نحو: ضارب، وتفاعل، نحو: تضارب، وافتعل، نحو: اشتمل، وانفعل، نحو: انكسر، واستفعل، نحو: استغفر، وافعل، نحو: احمر، وافعال، نحو: اشهاب الفرس، وافعوعل، نحو: اغدودن الشعر، وافعول، نحو: احمر، وافعال، نحو: اشهاب الفرس، وافعوعل، نحو: اغدودن الشعر، وافعول، نحو: اعلوط فرسه إذا اعروراه، وافعولل، نحو: اخشوشن، وافعيل، نحو: اهبيخ، وفوعل، نحو: حوقل إذا أدبر عن النساء، وفعول، نحو: هرول، وفعلل، نحو: شملل إذا أسرع، وفيعل، نحو: بيطر، وفعيل، نحو: طشيا رأيه، ورهيأ إذا غلط، وفعلى، نحو: سلقاه إذا ألقاه على قفاه، وافعنلي، نحو: اسلنقى، وافعنلأ، نحو: احبنطأ لغة في احبنطى إذا نام على بطنه، وافعنلل، نحو: اخرنطم إذا غضب، وفنعل، نحو: سنبل الزرع، وتمفعل، نحو: تمندل إذا مسح يده بالمنديل، والكثير تندل.
ويجيء كل واحد من هذه الأوزان لمعان متعددة لا يحتمل الحال إيرادها هنا.

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الأشموني ٣/١٦٥

وللمزيد من رباعيها ثلاثة أبنية: تفعلل، نحو: تدحرج، افعنلل، نحو: احرنجم، وافعلل، نحو: اقشعر، وهي لازمة، اختلف في هذا الثالث؛ فقيل: هو بناء مقتضب، وقيل: هو ملحق باحرنجم، زادوا فيه الهمزة، وأدغموا الأخير فوزنه الآن افعلل، ويدل على إلحاقه باحرنجم مجيء مصدره كمصدره.." (١)

"صلتها أو حذف، وهو قول الخليل ويونس والأخفش والزجاج والكوفيين١، وإليه أشار الناظم بقوله:

١٠٠-

وبعضهم أعرب مطلقا...... ... .

"وقال سيبويه: تبنى على الضم إذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا٢" وهو مراد الناظم بقوله:

٩٩-

.... وأعربت ما لم تضف ... وصدر وصلها ضمير انحذف

"نحو: ﴿أيهم أشد﴾ [مريم: ٦٩] ، وقوله:

١٠٥-

.... على أيهم أفضل"

بالبناء على الضم فيهما تشبيها بالغايات، إذ كان بناؤها بسبب حذف شيء. وخولف في ذلك، قال الزجاج: ما تبين لي أن **سيبويه غلط إلا** في موضعين٣، هذا أحدهما، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت. ا. هـ.

وزعم المانعون أن "أيا" في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ، و"أشد" خبره. ثم اختلفوا في مفعول ننزع. فقال الخليل: محذوف والتقدير: لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد٤. وقال يونس: المفعول الجملة، وعلقت "ننزع" عن العمل فيها٥. وقال الكسائي والأخفش: المفعول: "كل شيعة"، و"من" زائدة٦. ورد الموضح ذلك في المغني٧ بما يطول ذكره وبالبيت السابق.

"وقد تعرب حينئذ" أي: حين إذ أضيفت، وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا

---

١ الإنصاف ٢/ ٧١١، والكتاب ٢/ ٣٩٩، وشرح الرضي ٣/ ٦٢.

٢ هذا القول مستنتج من رأي سيبويه حيث قال في الكتاب ٢/ ٤٠٠: "وأرى قولهم: اضرب أيهم أفضل، على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر، وبمنزلة الفتحة في الآن ... وجاز إسقاط هو

---

(١) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الأشموني ٤/ ٤٩

في أيهم تخفيفا". وانظر شرح الرضي ٣/ ٦٠.
١٠٥- تقدم تخريج البيت بتمامه برقم ١٠٤.
٣ في حاشية يس ١/ ١٣٦: "لا وجه للتغليط مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه كما في الآية والبيت المشهورين". قلت: يقصد الآية: ٦٩ من سورة مريم، والبيت الذي تقدم برقم ١٠٤، ١٠٥.
٤ انظر قول الخليل في الإنصاف ١/ ٧١١، ٧١٢، وشرح الرضي ٣/ ٦٢.
٥ انظر قول يونس في شرح الرضي ٣/ ٦٣، والكتاب ٢/ ٤٠٠.
٦ انظر قول الكسائي والأخفش في شرح الرضي ٣/ ٦٣.
٧ مغني اللبيب ١/ ٧٨.." (١)

"العموم؛ لأن "المصلحين" أعم من المذكورين، أو ضمير محذوف، أي: منهم، أو الخبر محذوف، والجملة قبله دليله، والتقدير: مأجورون، قاله في المغني١.

"أو" تشتمل الجملة "على اسم بلفظه"، أي: بلفظ المبتدأ، "ومعناه نحو: ﴿الحاقة، ما الحاقة﴾ [الحاقة: ١، ٢] فـ"الحاقة" الأولى مبتدأ، و"ما" اسم استفهام مبتدأ ثان، و"الحاقة" الأخيرة خبر "ما" الاستفهامية، و"ما" وخبرها خبر "الحاقة" الأولى، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه.

"أو" تشتمل الجملة "على اسم أعم منه"، أي: من المبتدأ، "نحو: زيد نعم الرجل"٢، فـ"زيد" مبتدأ، و"نعم الرجل" خبره، والرابط بينهما العموم الذي في "الرجل" الشامل لـ"زيد".

"و" نحو "قوله" وهو الرماح ابن ميادة: [من الطويل]

١٤١-

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر ... سبيل "فأما الصبر عنها فلا صبررا"

فـ"الصبر" مبتدأ، و"عنها" متعلق به، و"لا" نافية، و"صبرا" اسمها مبني معها عىى الفتح، والخبر محذوف تقديره "لي"، وجملة "لا صبر لي" خبر المبتدأ، والرابط بينهما العموم الذي في اسم "لا" لأن النكرة المنفية تفيد العموم، والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير. أما الإشارة فلأنه لا يقال: زيد قام هذا، والزيدون خرج أولئك. وأما إعادة المبتدأ بمعناه فقد تقدم رده. وأما إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه٣، وهو مخصوص بموضعين، أحدهما: أما العبيد فذو عبيد، وثانيهما: حيث قصد التهويل والتعظيم نحو: ﴿الحاقة، ما الحاقة﴾ [الحاقة: ١، ٢] قاله

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ١٥٩/١

١ مغني اللبيب "٦٥٠"، وانظر حاشية يس ١/ ١٦٥.

٢ في حاشية يس ١/ ١٦٥: "قال الدنوشري: ظاهره أن العموم جاء من قبل أن الألف واللام للاستغراق. قال ابن الحاجب: وهذا غلط؛ لأنا نقطع أن المتكلم بقوله: "نعم العبد صهيب" لم يقصد مدح جميع من في العالم، وإنما قصد مدح هذا الفاعل المذكور، فجعله للعموم غلط. وفي اللباب: أن خبر المبتدأ إذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج إلى ضمير نحو: زيد نعم الرجل".

١٤١- البيت لابن ميادة في ديوانه ص١٣٤، والأغاني ٢/ ٢٣٧، والحماسة البصرية ٢/ ١١١، وخزانة الأدب ١/ ٤٥٢، والدرر ١/ ١٨٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٦، والمقاصد النحوية ١/ ٥٢٣، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٢٨، وأوضح المسالك ١/ ١٩٩، والكتاب ١/ ٣٨٦، ومغني اللبيب ٢/ ٥٠١، "٦٥١"،

وهمع الهوامع ١/ ٩٨.

٣ الكتاب ١/ ٦٢.." [1]

"بنصب "مثلهم" مع تقدمه، "فقال" سيبويه١: شاذ" ولا يكاد يعرف. "وقيل: غلط، وإن الفرزدق" تميمي "لم يعرف شرطها عند الحجازيين"، فقصد أن يتكلم بلغة **الحجازيين، فغلط فيها**، وفيه نظر، فإن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قاله سيبويه، "وقيل" بشر: خبر، "ومثلهم: مبتدأ٢، ولكن بني" على الفتح "لإبهامه مع إضافته للمبني"، هو الضمير، والمبهم المضاف المبني يجوز بناؤه وإعرابه، "ونظيره" في البناء على الفتح: ﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾ ٣ [الذاريات: ٢٣] ، ﴿لقد تقطع بينكم﴾ ٤ [الأنعام: ٩٤] ، في قراءة من فتحهما" مع أنهما يستحقان الرفع على التبعية لـ"حق" في الأول. والفاعلية في الثاني، وأتى بنظيرين لئلا يتوهم أن ذلك خاص بلفظة "مثل"، "وقيل": مثلهم" حال"؛ لأن إضافة "مثل" لا تفيد التعريف، وهو في الأصل نعت لـ"بشر" ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال، و"بشر" مبتدأ "والخبر محذوف" مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف، وهو ممتنع أو نادر، "أي: ما في الوجود بشر مثلهم"، أي: مماثلا لهم. قاله المبرد٥، ورد بأن حذف عامل الحال إذا كان معنويا ممتنع، قاله في المغني٦. وقيل: "مثلهم" ظرف زمان تقديره: وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله أبو البقاء. وقيل: ظرف مكان، والتقدير: وإذ ما مكانهم بشر، أي: في مثل حالهم. واسم الفرزدق: همام

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ٢٠٤/١

بن غالب، وقال ابن قتيبة، هميم بن غالب. ويكنى أبا فراس٧. واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق، فقال في أدب الكاتب٨: الفرزدق قطع العجين، واحدتها فرزدقة؟

---

١ الكتاب ١/ ٦٠.

٢ في "ب": "مبتدأ مؤخر".

٣ الرسم المصحفي: ﴿مثل﴾ ، بالنصب وقرأها بالرفع: حمزة والكسائي وعاصم الأعمش، انظر الاتحاف ص٣٩٩.

٤ الرسم المصحفي: ﴿بينكم﴾ ، بالنصب وقرأها بالرفع: ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة وعاصم. انظر الإتحاف ص٢١٣.

٥ المقتضب ٤/ ١٩١، ١٩٢.

٦ مغني اللبيب ص٤٧٥.

٧ كذا نقل عنه ابن السيد في الاقتضاب ٦٣٣، وفي الشعر والشعراء ١/ ٤٧١: "هو همام بن غالب". قلت: أما "هميم" فهو اسم أخيه، كما في الأغاني ٢١/ ٢٧٦.

٨ أدب الكاتب ص٧٨.." [1]

"فإنها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا، "ويندر تركه"، أي: الفصل بواحد منها، "كقوله": [من الخفيف] .

٢٥٥-

"علموا أن يؤملون فجادوا" ... قبل أن يسألوا بأعظم سؤل

والقياس: عملوا أن سيؤملون، وسؤل: بمعنى مسئول كقوله تعالى: ﴿قال قد أوتيت سؤلك [يا موسى﴾ [طه: ٣٦] أي: قد أوتيت مسئولك] ١، "ولم يذكر "لو" في الفواصل إلا قليل من النحويين"، هذا شرح قول الناظم:

١٩٣-

وإن تخفف أن فاسمها استكن ... والخبر اجعل جملة من بعد أن

١٩٤-

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ٢٦٥/١

وإن يكن فعلا ولم يكن دعا ... ولم يكن تصريفه ممتنعا

١٩٥-

فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو ... تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

"وقول ابن الناظم: إن الفصل بها"، أي: بـ"لو" "قليل، وهم" بفتح الهاء، **أي: غلط** "منه على أبيه" كأن الموضح وقع له النسخة التي فيها: وربما فصلت بـ"لو" فاعترض عليها؛ وإلا فالذي قاله ابن الناظم في غالب النسخ ما نصه٢: وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين "أن" المخففة وبين الفعل بـ"لو" وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

١٩٥-

.... وقليل ذكر لو

انتهى، وهو مساو لنص الموضح، فلينظر.

٢٥٥- البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣٧٣، وتخليص الشواهد ص٣٨٣، والجنى الداني ص٢١٩، والدرر ١/ ٣٠٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٨٨، وشرح ابن الناظم ص١٣١، وشرح قطر الندى ص١٥٥، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٩٤، وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

١ ما بينهما إضافة من "ط".

٢ شرح ابن الناظم ص١٣١.." [(١)]

"ضده "وصميم الشيء" خالصه، والمراد أعيان القبيلة ورؤساؤها، والمعنى: أخبرت أن القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام، ورؤساؤها لئام.

"وقد تبين" مما ذكر من جريان الخلاف في ثاني [مفعولي] ١ كسا، واشتراط كون الثاني في باب "ظن" ليس جملة، وجريان الخلاف في الثالث في باب "أعلم" "أن في النظم أمورا" غير مناسبة، "وهي حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب "كسا"، حيث لا لبس" فإنه٢ قال:

٢٥٢-

وباتفاق قد ينوب الثان من ... باب كسا فيما التباسه أمن

"وعدم اشتراط كون الثاني من باب "ظن" ليس جملة" حيث قال:

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ٣٣٢/١

-٢٥٣

في باب ظن وأرى المنع اشتهر ... ولا أرى منعا إذا القصد ظهر

"وإيهام أن إقامة الثالث" من باب "أعلم" "غير جائزة بالاتفاق، إذ لم يذكره مع المتفق عليه" وهو إقامة الأول "ولا مع المختلف فيه" وهو إقامة الثاني "ولعل هذا" الصنيع الموهم "هو **الذي غلط ولده**" في شرح الـنظم٣، "حتى حكى الإجماع على الامتناع"، فهذه ثلاثة أمور، والأولان مسلمان، والثالث منظور فيه من وجهين. أحدهما: أن الناظم وإن لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما، وذلك لأن الثالث في باب "أعلم" هو الثاني في باب "علم، وقد ذكر الثاني، فلو ذكر الثالث لكان تصريحا بما علم التزاما ففيه شائبة تكرار، والثاني أن ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح أول الفصل عن الخضراوي، فلا ينسب حاكيها إلى غلط، غاية ما في الباب أن حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف.

---

١ إضافة من "ب".

٢ سقطت من "ب".

٣ شرح ابن الناظم ص١٧١.." [1]

"إذ ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم، والعلم واقع في ذلك المكان، وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة، "فانتصابهما على المفعول به"؛ لأن الفعل واقع عليهما لا فيهما، وناصب لفظ "يوما": "يخافون"، "وناصب" محل "حيث" فعل مضارع منتزع من لفظ "أعلم" تقديره "يعلم" حال كونه "محذوفا" لدلالة "أعلم" عليه لا "أعلم" المذكور الذي هو اسم تفضيل؛ "لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا"، هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت: قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب **البديع: غلط من** قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به، لورود السماع بذلك، كقوله تعالى: ﴿هو أهدى سبيلا﴾ [الإسراء: ٨٤] وليس تمييزا؛ لأنه ليس فاعلا في المعنى كما هو في "زيد أحسن وجها" وقول العباس بن مرداس: [من الطويل]

-٤٠٨

.... وأضرب منا بالسيوف القوانسا

ا. هـ. وفي الارتشاف لأبي حيان١: وقال محمد بن مسعود الغزني: أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ٤٣٥/١

الله تعالى: ﴿إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله﴾ [الأنعام: ١١٧] . ا. هـ. وفي جعل "حيث" مفعولا بها نظر؛ لأن هذا ضرب من التصرف.

وفي التسهيل٢: إن تصرف "حيث" نادر. وشرحه المرادي بقوله: لم تجئ حيث فاعلا، ولا مفعولا بها، ولا مبتدأ، ا. هـ.

ولهذا قال الدماميني ٣: ولو قيل: إن المراد: يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد، وفيه إبقاء "حيث" على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى: أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات؛ لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء، والطهارة، والفضل، والصلاحية للإرسال، ولستم كذلك. ا. هـ.

٤٠٨- صدر البيت:

"أكر وأحمى للحقيقة منهم"

، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص٩٣، والأصمعيات ص٢٠٥، وحماسة البحتري ص٤٨، وخزانة الأدب ٨/ ٣١٩، ٣٢١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٤٤١، ١٧٠٠، ولسان العرب ٦/ ١٨٤، "قنس"، ونوادر أبي زيد ص٥٩، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤، ٤/ ٧٩، وخزانة الأدب ٧/ ١٠، وشرح الأشموني ١/ ٢٩١، ومغني اللبيب ٢/ ٦١٨.

١ الارتشاف ٣/ ٢٢٥.

٢ التسهيل ص٩٦.

٣ انظر قول الدماميني في حاشية الصبان ٢/ ١٢٦.." (١)

"٤١٨-

أبني لبينى لستما بيد ... إلا يد ليست لها عضد

بالخفض، وأما الأول فقد قال أبو القاسم السهيلي في أماليه. لا يجوز في نحو: ﴿لا إله إلا الله﴾ [الصافات: ٣٥] من نصب المستثنى ما جاز في نحو: ﴿ما فعلوه إلا قليل﴾ [النساء: ٦٦] ، كما لم يجز في: ﴿ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم﴾ [النور: ٦] إلا بالرفع، وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحويين إلا القليل، وهو أن النصب إنما حقه الإيجاب، فإذا دخل النفي على كلام قائم١، بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي، وإذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا عنه تعين اعتبار حكم النفي،

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ٥١٩/١

وامتنع اعتبار حكم الإيجاب. ا. هـ.

"فإن قلت: "لا إله إلا الله واحد" فالرفع أيضا" في "إله واحد" على البدل من المحل، ولا يجوز النصب حملا على اللفظ، وإن كان البدل نكرة موصوفة "لأنها" موجبة لوقوعها بعد "إلا" و"لا" الجنسية "لا تعمل في موجب".

"ولا يترجح النصب على الاتباع لتأخر صفة المستثنى منه عن المستثنى نحو: "ما فيها رجل إلا أخوك صالح" خلافا للمازني" فإنه قال٢: إذا تأخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فإنه يختار النصب. فتقول "ما فيها رجل إلا أخاك صالح"، فـ"رجل" مبتدأ تقدم خبره في المجرور قبله، و"صالح" نعت رجل المستثنى منه، و"أخاك" منصوب على الاستثناء، مقدم على صفة المستثنى منه، والأصل: ما فيها رجل صالح إلا أخاك.

ونقل عن ابن الخباز في النهاية عن المازني أنه يوجب النصب، وأنه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف؛ لأن المبدل منه يلغى في بعض الوجوه، والموصوف مرعي الجانب فتدافعا. والصواب ما نقله الموضح عنه، فقد قال أبو حيان٣: إن ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط. وقال ابن مالك في شرح الكافية٤: إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان:

٤١٨- البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص٢١، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٨، ولطرفة بن العبد في ديوانه ص٤٥، وشرح المفصل ٢/ ٩٠، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص٤٤١، والكتاب ٢/ ٣١٧، والمقتضب ٤/ ٤٢١، وشرح التسهيل ٢/ ٢٨٥، والارتشاف ٢/ ٣٠٣، ٦١٩.

١ في "ب"، "ط": "تام ".

٢ المقتضب ٤/ ٣٩٩، وشرح التسهيل ٢/ ٢٨٤.

٣ الارتشاف ٢/ ٣٠٢.

٤ شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٦، ٧٠٧.." (١)

""ومسورا": علم منصوب على المفعولية بـ"دعوت"، و"لما" بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بـ"دعوت"، و"نابني" بمعنى أصابني صلة "ما"، وجملة "فلبى" معطوفة على جملة "دعوت"، والأصل فلباني، أي: قال لي: لبيك، فحذف المفعول، والمعنى: دعوت مسورا للأمر الذي نابني من نوائب الدنيا فلباني،

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ١/٥٤٥

وأصل هذا أن رجلا دعا رجلا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فأجابه إلى ذلك، وخص يديه بالذكر؛ لأنهما اللتان أعطتاه المال حتى تخلص من نائبته، وقيل: كانت عادة العرب ذلك مطلقا، فجاء النهي عن ذلك، روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إذا دعا أحدكم أخاه فقال: لبيك، فلا يقولن: لبى يديك ١، وليقل: أجابك الله بما تحب" قاله الشاطبي.

"و" قال سيبويه٢: هذا البيت "فيه رد على يونس في زعمه أنه" أي: لبى "مفرد وأصله: لبى" بألف بعد الموحدة٣ على وزن فعلى بسكون العين، "فقلت ألفه ياء لأجل الضمير كما" قلبت "في" "لدى" و"على" لاتصال الضمير بهما إذ يقال فيهما: "لديك، و: عليك"، ووجه الرد من البيت أن الياء قد وجدت مع الظاهر، ولو كانت ألفه كألف "لدى" و"على" لاتصال الضمير بهما إذ يقال فيهما: "لديك، و: عليك"، ووجه الرد من البيت أن الياء قد وجدت مع الظاهر، ولو كانت ألفه كألف "لدى" و"على" لم تقلب من الظاهر إذ يقال: "لدى لباب"، و"على زيد" ببقاء الألف على حالها.

"وقول ابن الناظم" في شرح النظم٤: "إن خلاف يونس" جار "في: لبيك وأخواته وهم" بفتح الهاء أي: غلط، وإنما هو خاص بـ"لبيك"، "ومنها ما هو واجب الإضافة إلى الجمل" مطلقا "اسمية كانت أو فعلية وهو: إذ" من أسماء الزمان "و: حيث" خاصة من أسماء المكان، وإليهما أشار الناظم بقوله:

-٣٩٩

وألزموا إضافة إلى الجمل ... حيث وإذ.......................

"فأما: إذ، فنحو: ﴿واذكروا إذ أنتم قليل﴾ " [الأنفال: ٢٦] بإضافة٥ "إذ" إلى الجملة الاسمية، "و ﴿واذكروا إذ كنتم قليلا﴾ " [الأعراف: ٨٦] بإضافة "إذ" إلى الجملة الفعلية، و"إذ" في هذين المثالين مفعول به لـ"اذكر"، وزعم الجمهور أنها ظرف

---

١ في النهاية ٤/ ٢٢٢ "لبب": "وقال الزمخشري: فمعنى لبي يديك: أي: أطيعك، وأتصرف بإرادتك، وأكون كالشيء الذي تصرفه بيديك كيفن شئت".

٢ الكتاب ١/ ٣٥١، ٣٥٢.

٣ في "ب": "بفتح الموحدة" مكان "بألف بعد الموحدة".

٤ شرح ابن الناظم ص٢٧٨.

٥ في "ب": "فأضاف".." [(١)]

"بدل اشتمال من "الشهر" والرابط بينهما الهاء المجرورة بـ"في"١.

"ومثال" الضمير "المقدر: ﴿قتل أصحاب الأخدود، النار﴾ [البروج: ٤، ٥] "أي: النار فيه"، وهو قول البصريين. "وقيل": لا تقدير، و"الأصل: ناره، ثم نابت "أل" عن الضمير"، وهو قول الكوفيين، والأخدود: شق في الأرض، وأصحابه ثلاثة: أنطيانوس الرومي بالشام، وبختنصر بفارس، ويوسف ذو نواس بنجران، شق كل واحد منهم شقا عظيما [في الأرض] ٢، طوله أربعون ذراعا، وعرضه اثنا عشر ذراعا، وهو الأخدود، وملئوه نارا، وقالوا: من لم يكفر، وإلا ألقي فيه، ومن كفر ترك. قاله الكواشي. وهذه الأبدال الثلاثة مسموعة، وزعم السهيلي أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل، قال: وذلك أن العرب تحذف المضاف، فإذا قالوا: أكلت الرغيف ثلثه، وأعجبني زيد علمه، فالمعنى: أكلت بعض الرغيف وأعجبني وصف زيد، ثم أبدل من البعض والوصف، ثم حذفا للدليل عليهما.

"والرابع: البدل المباين" للمبدل منه، "وهو ثلاثة أقسام، لأنه لا بد أن يكون مقصودا" بالحكم "كما تقدم في الحد، ثم الأول" وهو المبدل منه، "إن لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق٣ إليه اللسان فهو بدل الغلط، أي بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أن البدل نفسه هو الغلط، كما قد يتوهم" من ظاهر اللفظ، "وإن كان" الأول "مقصودا، فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان، أي بدل شيء ذكر نسيانا.

وقد ظهر" من هذا٤ التقرير "أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان" وهو القلب، "والناظم" في قوله في النظم:

٥٦٧-

.... ودون **قصد غلط به** سلب

"وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما، فسموا النوعين بدل غلط"٥، قال ابن

---

١ في شرح ابن الناظم ص٣٩٤: "لأن القتال في الشهر الحرام يستلزم معنى فيه، وهو ترك تعظيمه".

٢ إضافة من "ط".

٣ في "أ": "سبق".

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ٦٩٨/١

٤ سقطت من "ب".

٥ منهم أبو حيان في الارتشاف ٢/ ٦٢٥، وابن عقيل في شرحه ٢/ ٢٤٩، وابن الناظم في شرحه ٣٩٥، والمرادي في شرحه ٣/ ٢٥٣.." (١)

"إنما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني، وهو لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الإعراب. قال التفتازاني في شرح التلخيص.

وبدل البعض "كقوله تعالى: ﴿أمدكم بما تعلمون، أمدكم بأنعام وبنين"، وجنات وعيون﴾ [الشعراء: ١٣٢-١٣٤] فجملة "أمدكم" الثانية أخص من الأولى، باعتبار متعلقيها، فتكون داخلة في الأولى. لأن "ما تعلمون" يشمل الأنعام وغيرها.

وبدل الاشتمال كقوله: [من الطويل]

-٦٨٩

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا ... وإلا فكن في السر والجهر مسلما

ف"لا تقيمن عندنا": بدل اشتمال من "ارحل" لما بينهما من المناسبة اللزومية. وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما، ولا بدل بعض لعدم دخوله في الأول، ولا بدل كل لعدم الاعتداد به، كما تقدم، **ولا غلط لوقوعه** في الفصيح.

وبدل الغلط ك: قم اقعد.

والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظا أو تقديرا، والجملة تتبع ما قبلها محلا إن كان له محل، وإلا فإطلاق التبعية عليها١ مجاز٢، إذ التابع كل ثان أعرب بإعراب سابقه الحاصل والمتجدد. وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الأفعال والجمل، لتعذر عود الضمير عليها.

"وقد تبدل الجملة من المفرد" [بدل كل] ٣ "كقوله"، وهو الفرزدق: [من الطويل]

-٦٩٠

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ... وبالشام أخرى كيف يلتقيان

٦٨٩- البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٠٧، ٨/ ٤٦٣، وشرح ابن الناظم ص٤٠٠، وشرح الأشموني

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ٢/١٩٥

٢/ ٤٤٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٩، وشرح المرادي ٣/ ٢٦٣، ومجالس ثعلب ص٩٦، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧٨، ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٦، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٠.

١ في "أ": "عليهما"، والتصويب من "ب"، "ط".

٢ في "ب": "مجازا".

٣ إضافة من "ب"، "ط".

٦٩٠- البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٥/ ٢٠٨، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٧، وشرح المرادي ٣/ ٢٦٥ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠١، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٤٠٨، وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٠، وشرح التسهيل ٣/ ٣٤٠ والمحتسب ٢/ ١٦٥، ومغني اللبيب ١/ ٢٧، ٤٢٦، والمقتضب ٢/ ٣٢٩، وهمع الهوامع ٢/ ١٢٨.." [١]

"باب في ذكر أسماء لازمت النداء:

فلا تستعمل في غيره، فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا إليها، وهي كثيرة: "منها فل" بضمتين "وفلة" بضم الفاء، وهما عند سيبويه١ كناية٢ عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان، ف"فل" "بمعنى رجل، و" فلة "بمعنى امرأة".

"وقال ابن مالك وجماعة" منهم ابن عصفور وابن العلج: فل وفلة كناية عن علم من يعقل، ففل "بمعنى زيد، و" فلة "بمعنى هند، ونحوهما" من أعلام الأناسي٣. ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وإنما لزم من قوله٤: ويقال: يا فل للرجل، ويا فلة للمرأة، بمعنى يا فلان ويا فلانة، فظاهر أن "فل" و"فلة" كناية عن علم من يعقل، لأنه جعلهما بمعنى فلان وفلانة، وهما كنايتان عن علم من يعقل. قاله المرادي٥.

"و" ما قاله ابن مالك "هو" والجماعة "وهم" بفتح الهاء مصدر وهم، بالكسر: إذا غلط، "وإنما ذلك" الذي هو "بمعنى" زيد وهند: "فلان وفلانة"، لا: فل وفلة.

---

١ الكتاب ٢/ ٢٤٨.

٢ سقطت من "ب".

٣ الارتشاف ٣/ ١٤٩.

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ٢/٢٠١

٤ شرح التسهيل ٣/ ٤١٩، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٩.
٥ شرح المرادي ٤/ ٥.." (١)

"أخرى ألف التأنيث، وهي أوضح من العدل" [في منع الصرف] ١، "و" أما "آخرون وآخران، فمعربان بالحروف، فلا مدخل لهما في هذا الباب" لأن إعرابه بالحركات.

"وأما آخر"، بفتح الهمزة، "فلا عدل فيه: وإنما العدل في فروعه"، وهي المؤنث والمثنى والجمع، "وإنما امتنع من الصرف للوصف٢ والوزن".

وفي جعل آخر من باب التفضيل إشكال، لأنه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة.

ومن ثم قال الموضح في الحواشي: "الصواب أن أخر مشابه لأفضل من جهات ثلاث: إحداهما: الوصف، والثانية: الزيادة، والثالثة: أنه لا يتقوم معناه إلا باثنين، مغاير ومغاير.

كما أن أفضل إنما يتقوم معناه باثنين: مفضل ومفضل عليه. فلما أشبهه من هذه الجهات، استحق أحكامه في جميع تصاريفه. وعلى هذا فكان ينبغي أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير، بل مع "أل" والإضافة لمعرفة، فلما خولف بها عن ذلك، كان ذلك٣ عدلا استحقه، بمقتضى المشابهة، فعلى هذا إذا قيل: مررت بنسوة أخر. كان معدولا عن آخر بالفتح والمد، ولا نقول على الآخر، لأنه نكرة لجريه على نكرة نعتا، ولا عن آخرين لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة. **وكثير غلط في** المسألة". انتهى.

"وإن كانت أخرى بمعى آخرة"، بكسر الخاء، وهي المقابلة للأولى، "نحو: ﴿قالت أخراهم لأولاهم﴾ [الأعراف: ٣٨] ، ﴿وقالت أولاهم لأخراهم﴾ [الأعراف: ٣٩] "جمعت على آخر، مصروفا"، لأنه غير معدول. ذكر ذلك الفراء٤، "ولأن مذكرها آخر، بالكسر" مقابل أول. "بدليل: ﴿وأن عليه النشأة الأخرى﴾ " [النجم: ٤٧] أي: الآخرة، بدليل: " ﴿ثم الله ينشئ النشأة الآخرة﴾ " [العنكبوت: ٢٠] .

والقصة٥ واحدة، "فليست" أخرى بمعنى آخرة. "من باب اسم التفضيل"، والفرق أن انثى المفتوح لا يدل على انتهاء، كما لا يدل عليه مذكرها، فلذلك يعطف عليها

---

١ إضافة من "ط".
٢ في "ط": "للوصفية".
٣ سقط من "ط".

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ٢/٢٣٩

٤ معاني القرآن ١/ ٣٧٩، وانظر شرح ابن الناظم ص٤٥٦.

٥ في "ب": "القضية".." [١]

"وحكى الكوفيون أن منهم من يقول: منو أنت، ومنان أنتما، ومنون أنتم؟ فيكون البيت على هذا.

"ولا يقاس عليه خلافا ليونس"، وحجته أنه سمع بعض العرب يقول: ضرب من منا؟ ومنو منا؟ لمن قال: ضرب رجل رجلا. حكاه عنه سيبويه١، ووجهه أنه أزال الاستفهام عن صدريته وأعرب أحدهما فاعلا، والآخر مفعولا في الأولين، وحكاهما في الوصل في الباقين، واستبعده سيبويه.

وفي هذا البيت شذوذان آخران:

أحدهما: أنه حكى الضمير في: أتوا وهو معرفة، وليس وجه شذوذه أنه حكى مقدرا. خلافا للشارح٢.

والثاني: أنه حرك النون وحكمها السكون٣.

وعموا؛ بكسر العين المهملة؛ أي: أنعموا. وظلاما: جوز فيه ابن السيد٤ كونه ظرفا، أي انعموا في ظلامكم، وكونه تمييزا أي: من جهة ظلامكم. انتهى.

والأول أولى، ويؤيده أنه ينشد:

.... عموا صباحاه

وهو إنشاد صحيح٦ وقع في قصيدة حائية منسوبة إلى جذع بن سنان الغساني.

ونص ابن الحاجب في الأمالي٧: على أنه لا يحسن أن يكون ظرفا إذ ليس المراد أنهم نعموا في ظلام أو في صباح، وإنما المراد أنهم نعم ظلامهم أو صباحهم، انتهى٨.

---

١ الكتاب ٢/ ٤١١.

٢ في شرح ابن الناظم ص٥٣٢: "أنه حكى مقدرا، غير مذكور".

٣ في شرح ابن الناظم ص٥٣٢: "أنه أثبت العلامة في الوصل، وحقها ألا تثبت إلا في الوقف".

٤ كتاب الحلل ص ٣٦٠-٣٦١.

٥ انظر هذه الرواية في شرح المفصل ص١٧٤ "الحاشية"، ولسان العرب ١٤/ ٣٨١ "سرا".

٦ في كتاب الحلل ص٣٦٠ أن الزجاجي قال في كتابه الجمل ص٣٣٦-٣٣٧: "وقد رأيت بعض من لا يعرف هذا الشعر يرويه: عموا صباحا، وهو غلط". وعلق ابن السيد في الحلل ص٣٦٠ فقال: "ليس بغلط

---

[١] شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ٢/٣٢٨

كما ذكر، ولكنهما شعران، أحدهما على قافية الميم وهو الذي أنشده عن ابن دريد، والثاني على قافية الحاء، وهو أطول من هذا".

٧ أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦٢.

٨ إلى هنا ما نقله صاحب الدرر ٢/ ٥٢٥.." [١]

"الرابع: أن ينسب إلى جميع المركب١ فتقول: "بعلبكي، ومعدي كربي".

الخامس: أن ينبني من جزأي المركب اسما على "فعلل"، وينسب إليه، قالوا في النسب إلى: "حضرموت: حضرمي"٢. "أو إضافيا ك: امرئي" بكسر الراء تبعا لكسرة الهمزة، "ومرئي" بحذف الهمزة الأولى، وفتح الميم والراء "في" النسب إلى "امرئ القيس"٣.

قيل: و"امرئي" شاذ عند سيبويه٤، والمطرد عنده "مرئي" بحذف الهمزة وفتح الميم والراء، كذا تكلمت به العرب، قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس: [من الوافر]

-٩٢٢

إذا المرئي شبت له بنات ... عقدن برأسه إبة وعارا

واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندي، فإنه ينسب إلى "مرقسي"٥.

"إلا أن كان" المركب الإضافي "كنية، ك: أبي بكر، وأم كلثوم، أو كان معرفا صدره بعجزه٥ ك: ابن عمر، وابن الزبير، فإنك" تحذف صدره، "وتنسب إلى عجزه"، لأنه المقصود بمدلوله، "فتقول: بكري، وكلثومي، وعمري"، وزبيري.

"وربما ألحق بهما ما خيف فيه اللبس كقولهم في" النسب إلى "عبد الأشهل: أشهلي، و" في النسب إلى: "عبد مناف: منافي" فحذفوا صدرهما، ونسبوا إلى عجزهما٥، إذ لو عكسوا، وحذفوا العجز، ونسبوا إلى صدرهما، وقالوا: "عبدمي" لالتبس بالنسب إلى "عبد" غير مضاف، والأشهل: صفة لرجل، و"مناف" اسم لصنم.

والحاصل أن المركب الإضافي ينسب إلى عجزه في ثلاثة مواضع: أحدها: ما كان كنية. الثاني: ما تعرف صدره بعجزه. الثالث: ما يخاف اللبس من حذف عجزه.

وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه إلى الصدر.

وشذ بناء "فعلل" من جزأي المضاف إليه، والمحفوظ من ذلك: "يتملي، وعبدري، ومرقسي، وعبقسي،

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ٤٨٣/٢

وعبشمي"، وفي النسب إلى: "تيم اللات، وعبد الدار، وامرئ القيس بن حجر الكندي، وعبد القيس، وعبد شمس".

---

١ شرح المرادي ٥/ ١٤١.

٢ شرح ابن الناظم ص٥٦٩.

٣ شرح ابن الناظم ص٥٦٩، وشرح المرادي ٥/ ١٤٢.

٤ الكتاب ٣/ ٣٧٦.

٩٢٢- البيت لذي الرمة في ديوانه ٢/ ١٣٩، وأساس البلاغة "وأب"، وتاج العروس ١/ ٤٣٢ "مرأ"، ٤/ ٣٢٧ "وأب"، وكتاب العين ٨/ ٤٢٠، ولسان العرب ١/ ١٥٧ "مرأ"، ١/ ٧٩١ "وأب".

٥ الارتشاف ١/ ٢٨٧ وفي تاج العروس ١٦/ ٤٢٠: أن نسبة مرقسي هي لامرئ القيس بن **حجر غلط والصواب**: امرؤ القيس بن الحارث بن معاوية كما حققه بن الجواني في المقدمة.." [1]

"من رأى أن أيا الموصولة لا تبنى وإنما هي معربة دائما وهي هنا في هذه الآية استفهامية فأي مبتدأ وأشد خبره وعليه الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الزجاج وقال ما تبين لي أن سيبويه **ما غلط إلا** في مسألتين إحداهما هذه فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت وتقع تارة دالة على معنى الكمال للموصوف في المعنى فتقع صفة للنكرة قبلها نحو قولك هذا رجل أي رجل فاي صفة لرجل دالة على معنى الكمال أي هذا رجل كامل في صفة الرجال

وتقع حالا لمعرفة قبلها كمررت بعبد الله أي رجل فأي منصوبة على الحال من عبد الله أي كاملا في صفة الرجال

وتقع تارة وصلة لنداء ما فيه أل نحو ﴿يا أيها الإنسان﴾ فأي منادى وها للتنبيه والإنسان نعت أي وحركته اعرابية وحركة أي بنائية

والكلمة الثانية مما جاء على خمسة أوجه لو فأحد أوجهها وهو الغالب أن تكون حرف شرط في الماضي نحو لو جاء زيد أكرمته

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد الأزهري ٢/٦٠٠

وإذا دخلت على المضارع صرفته إلى الماضي نحو لو يفي كفى فيقال فيها تارة حرف يقتضي امتناع ما يليه وهو فعل الشرط مثبتا كان أو منفيا ويقتضي استلزامه أي فعل الشرط لتاليه وهو جواب." [١]

"فتقول في م مبتدأ حذف خبره لأنه بعض أيمن وفي ق من نحو قولك ق نفسك فعل أمر لأنه من الوقاية

فإن كان موضوعا على حرفين نطق به فتقول من اسم استفهام وما أشبه بذلك ولا يحسن أن ينطق عن الكلمة بحروف هجائها ولا يقال الميم والنون اسم استفهام ولذلك كان قولهم أل في أداة التعريف أقيس من قولهم الألف واللام

وينبغي أن يجتنب المعرب أن يقول في حرف من كتاب الله تعالى إنه زائد تعظيما له واحتراما لأنه يسبق إلى الأذهان ان الزائد هو الذي لا معنى له أصلا وكلامه سبحانه منزه عن ذلك لأن ما من حرف فيه إلا وله معنى صحيح ومن فهم خلاف ذلك فقد وهم

وقد وقع هذا الوهم بفتح الهاء مصدر وهم بكسرها **إذا غلط الإمام** فخر الدين الرازي خطيب الري قال الكافيجي فإن قلت من اين علم المصنف أن هذا الوهم وقع للإمام فخر الدين الرازي قلت من أمرين الأول أنه نقل إجماع الأشاعرة على عدم وقوع المهمل في كلام الله تعالى وهو عين الإجماع على عدم وقوع الزائد فيه إذ الزائد بهذا المعنى هو عين المهمل فلو لم يقع له هذا الوهم لما احتاج إلى التعرض لهذا الإجماع والثاني أنه حمل ما في قوله تعالى ﴿فبما رحمة﴾ على أنها." [٢]

"أما المنع فلاجتماع التأنيث والعلمية وأما الصرف فلخفة السكون فقاوم أحد السببين كما دفع أثره في نوح ولوط والثاني لا يجوز إلا المنع وعليه الزجاج قال لأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين مانعتين والثالث وعليه الفراء أن ما كان اسم بلد كفيد لا يجوز صرفه وما لم يكن جاز لأنهم يرددون اسم المرأة على غيرها فيوقعون هندا ودعدا وجملا على جماعة من النساء ولا يرددون اسم البلدة على غيرها فلما لم تردد ولم تكثر في الكلام لزمها الثقل وعلى جواز الأمرين اختلف في الأجود منهما فالأصح أن الأجود المنع قاله ابن جني وهو القياس ولأكثر في كلامهم وقال أبو علي الفارسي اصرف أفصح قال الخضراوي ولا أعلم قال هذا القول أحد قبله **وهو غلط جلي** ويتحتم المنع على الأصح في صور أحدها أن ينضم إلى ذلك عجمة كحمص وماه وجور لأن انضمام العجمة قوي العلة ولا يقال إن المنع للعجمة والعلمية دون

---

(١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب خالد الأزهري ص/١٢٨

(٢) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب خالد الأزهري ص/١٦٩

التأنيث لأن ا لعجمة لا تمنع صرف الثلاثي وجوز بعضهم فيه الأمرين ولم يجعل للعجمة تأثيرا الثانية أن يكون مذكر الأصل كزيد اسم امرأة لأن النقل إلى المؤنث ثقل يعادل الخفة التي بها صرف من صرف هندا وجوز المبرد وغيره فيه الأمرين كما يجوزان في المنقول من مؤنث إلى مذكر." (١)

"نحو أحب ما رأى زيد وأخذ ما أراد زيد جاز عند الكوفيين أيضا هكذا نقل أبو حيان خلاف الكوفيين وقال ابن **مالك غلط في** النقل عنهم وفي شرح التسهيل لأبي حيان في آخر النائب عن الفاعل لو تقدم المفعول على الفعل نحو زيدا ضرب غلامه لم يجز ذلك عند الفراء وأجازه المبرد بجعله بمنزلة ضرب زيدا غلامه وقال ابن كيسان عندي بينهما فصل لأنك إذا قلت زيدا ضرب غلامه فنقلت زيدا من أول الكلام إلى آخره وقع بعد الكلام فصار المضمر قبل المظهر فبطلت وقولك ضرب زيدا غلامه في موضعه لا ينقل فيجعل بعد زيد لأن العامل فيه وفي الغلام واحد فإذا كانا جميعا بعد العامل فكل واحد منهما في موضعه انتهى أما إذا كان المعمول الذي اتصل به الضمير مقدم الرتبة نحو ضرب غلامه زيدا فإن الجمهور يمنعون التقديم لعود الضمير على متأخر لفظا ونية وحكى الصفار الإجماع عليه لكن أجازه أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وعزي إلى ال أ خفش ورجحه ابن جني وصححه ابن مالك لوروده في النظم كثيرا كقوله ١٧٧ –

(جزى ربه عني عدي بن حاتم ...)." (٢)

"يجوز حذف جزء الجملة فيقال إنه ضرب وإنه قام على حذف المسند إليه من غير إرادة ولا إضمار ولا يجوز أيضا تقدم هذه الجملة ولا جزئها قال ابن هشام في المغني **وقد غلط يوسف** بن السيرافي إذ قال في قوله ١٨٥ –

(أسكران كان ابن المراغة ...)

إن كان شأنية وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان وضمير الشأن لازم الإفراد لأنه ضمير يفسره مضمون الجملة ومضمون الجملة شيء مفرد وهو نسبة الحكم للمحكوم عليه وذلك لا تثنية فيه ولا جمع ومذهب البصريين أن تذكيره مع المذكر وتأنيثه مع المؤنث أحسن من خلاف ذلك نحو ﴿قل هو الله أحد﴾ الإخلاص ١ ﴿فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا﴾ الأنبياء ٩٧ ﴿فإنها لا تعمى الأبصار﴾ الحج ٤٦ ويجوز التذكير مع المؤنث حكى إنه أمة الله ذاهبة والتأنيث مع المذكر كقراءة ﴿أو لم تكن لهم

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ١٢٢/١

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٢٦٦/١

آية أن يعلمه﴾ الشعراء ١٩٧ بالفوقية فإن الاسم أن يعلمه وهو مذكر وأوجب الكوفيون الأول وهو مردود بالسماع حكى إنه أمة الله ذاهبة وفصل ابن مالك فقال يجب التذكير كما يجب الإفراد فإن وليه مؤنث نحو إنها جاريتك ذاهبة أو مذكر شبه به المؤنث نحو إنها قمر جاريتك أو فعل بعلامة تأنيث نحو ﴿فإنها لا تعمى الأبصار﴾ الحج ٤٦ فالتأنيث في الصور الثلاث أرجح من التذكير لما فيه من مشاكلة اللفظ ويبرز ضمير الشأن مبتدأ نحو ﴿قل هو الله أحد﴾ واسم ما كقوله." (١)

"وإنما كثر أو وجب لأن لا وما دخلت عليه جواب استفهام عام والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيرا ولهذا يكتفون فيه ب لا ونعم ويحذفون الجملة بعدهما رأسا وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو ﴿لا إله إلا الله﴾ الصافات ٣٥ لا حول ولا قوة إلا بالله وإن لم يعلم بقرينة قالية أو حالية لم يجز الحذف عند أحد فضلا عن أن يجب نحو لا أحد أغير من الله قال ابن مالك ومن نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقا **فقد غلط لأن** حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه يشير إلى الزمخشري والجزولي وربما حذف الاسم وبقي الخبر قالوا لا عليك أي لا بأس عليك وجوز مبرمان حذف لا الثالثة إذا وقعت إلا بعد لا جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو لا سيف إلا ذو الفقار وذا الفقار ولا إله إلا الله وإلا الله فالنصب على الاستثناء ومنعه الجرمي قال لأنه لم يتم الكلام فكأنك قلت الله إله ورد بأنهه تضم بالإضمار والرفع على البدل من محل الاسم وقيل من محل لا مع اسمها وقيل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف وقيل على خبر لا مع اسمها لأنهما في محل رفع بالابتداء الرابعة ندر تركيب النكرة مع لا الزائدة تشبيها بلا النافية كقوله ٥٦٠ -

(لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها ...)." (٢)

"(و) يتلقى (في النفي بما ولا وإن) قال ابن مالك في شرح الكافية ولا فرق في ذلك بين الاسمية والفعلية إلا أن الاسمية إذا نفيت بلا وقدم الخبر أو كان المخبر عنه معرفة لزم تكرارها في غير الضرورة نحو والله لا زيد في الدار ولا عمرو ولعمري لا أنا هاجرك ولا مهينك قال أبو حيان وغلط في أن الجملة الاسمية لا تنفي بلا قال ولا ينفي بها أيضا الماضي فلا تقول والله لا قام زيد لكن في شرح التسهيل والكافية لابن مالك أنه ينفي بها كقوله: ١١٦٩ -

(ردوا فوالله لا ذدناكم أبدا ...)

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٢٧٣/١

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٥٣٠/١

ومثاله ب (ما) : ﴿ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك﴾ [البقرة: ١٤٥] وب (إن) : ﴿ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد﴾ [فاطر: ٤١] (قيل ولن ولم) في الفعلية كقول أبي طالب: ١١٧٠ - (والله لن يصلوا إليك بجمعهم ...)

وحكى الأصمعي أنه قال لأعرابي ألك بنون قال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة وقال أبو حيان لا سلف لابن مالك في تجويزه ذلك إلا ما حكى عن ابن جني أنه زعم أنه يتلقى بهما في الضرورة **وهو غلط من** ابن جني انتهى فظاهره أنه لا يجوز عنده لا في الضرورة ولا غيرها فنشأ من ذلك قول مفصل حكيته بقولي: وثالثها ضرورة ورابعها يجوز (بلم دون لن) نقله أبو حيان عن محمد بن خلصة الضرير قال ولن وإن كانت ك (لا) في نفسي المستقبل إلا أنها نفي ل سيفعل فلما كانت في مقابلة السين لم يتلق بها كالسين." (١)

"١٥١٥ -

(وما سعاد غداة البين إذ رحلوا ... إلا أغن غضيض الطرف مكحول)

غداة البين ظرف للنفي أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن ولا يتعلق من حروف الجر زائد كالباء و (من) في ﴿وكفى بالله شهيدا﴾ [الفتح: ٢٨] ﴿هل من خالق غير الله﴾ [فاطر: ٣] وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر والزائد إنما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط إلا اللام المقوية فإنها تتعلق بالعمل المقوي نحو ﴿مصدقا لما معهم﴾ ٦ [البقرة: ٩١] ﴿فعال لما يريد﴾ [هود: ١٠٧] ﴿إن كنتم للرءيا تعبرون﴾ [يوسف: ٤٣] لأن التحقيق أنها ليست بزائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها فلها منزلة بين منزلتين وقول الحوفي في إعرابه إن الباء في ﴿أليس الله بأحكم الحاكمين﴾ [التين: ٨] متعلق وهم **أي غرلط نشأ** عن ذهول ولا تتعلق لعل الجارة في لغة عقيل لأنها بمنزلة الحرف الزائد ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية في قوله ١٥١٦ -

(لعل أبي المغوار منك قريب ...)

ولا لولا إذا جرت الضمير لأنها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء." (٢)

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٢/٤٨٥

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٣/١١٥

"٣ – التوكيد

أي هذا مبحثه وهو مصدر وكد والتأكيد مصدر أكد لغتان قال ابن مالك وهو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره وهو قسمان فالأول معنوي بألفاظ محصورة فلا يحتاج إلى حد فمنه لدفع توهم المجاز من حذف مضاف أو غيره أو السهو أو النسيان النفس والعين بمعنى الذات مضافين لضمير المؤكد المطابق له في الإفراد والتذكير وفروعهما نحو جاء زيد نفسه وهند نفسها والزيدان أو الهندان أنفسهما والزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن فإن أكد مثنى فجمعهما أفصح من الإفراد كما تقدم ويجوز الزيدان نفسهما بالإفراد وجوز ابن مالك وولده تثنيتهما فيقال نفساهما ومنع ذلك أبو حيان وقال **إنه غلط لم** يقل به أحد من النحويين وإنما منع أو قل لكراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالكلمة الواحدة واختير الجمع على الإفراد لأن التثنية جمع في المعنى ولا يؤكدان غالبا ضمير رفع متصلا مستترا أو بارزا إلا بفاصل ما نحو قم أنت نفسك وقمت أنت نفسك وقاما هما نفسهما وعلته أن تركه يؤدي إلى اللبس في بعض الصور نحو هند ذهبت نفسها أو عينها لاحتمال أن يظن أنها ماتت أو عميت واحترزت بقول (غالبا) كما في (التسهيل) عما ذكره الأخفش من أنه يجوز على ضعف (قاموا أنفسهم) وأشرت ب (فاصل ما) إلى أنه لا يشترط كونه ضميرا فيجوز (هلم لكم أنفسكم) بلا خلاف اكتفاء بفضل (لكم) ويجوز جرهما أي النفس والعين بالباء الزائدة نحو جاء زيد بنفسه أو بعينه وجعل منه بعضهم ﴿يتربصن بأنفسهن﴾ [البقرة: ٢٢٨] ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التأكيد." (١)

"مشتملة على زيد وماله فالمراد بالعامل ما تم به المتعلق فعلا كان أو اسما مقدما أو مؤخرا والقسم الرابع بدل البداء ويسمى بدل الإضراب أيضا وهو ما لا تناسب بينه وبين الأول بموافقة ولا خبرية ولا تلازم بل هما متباينان لفظا ومعنى نحو مررت برجل امرأة أخبرت أولا أنك مررت برجل ثم بدا لك أن تخبر أنك مررت بامرأة من غير إبطال الأول فصار كأنهما إخباران مصرح بهما وهذا البدل أثبته سيبويه وغيره ومثل له ابن مالك وغيره بحديث أحمد وغيره (إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها) أخبر أنه قد يصليها وما كتب له نصفها ثم أضرب عنه وأخبر أنه قد يصليها وما كتب له ثلثها وهكذا والخامس بدل الغلط وهو ما ذكر فيه الأول من غير قصد بل سبق اللسان إليه وبهذا يفارق بدل البداء وإن كان مثله في اللفظ وهذا القسم أثبته سيبويه وغيره مثله بقولك (مررت برجل حمار) أردت أن تخبر بحمار فسبق لسانك إلى رجل ثم أبدلت منه الحمار (وأنكرهما) أي بدل البداء والغلط قوم وقالوا في الأول إنه مما حذف فيه

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ١٦٤/٣

حرف العطف وفي الثاني أنه لم يوجد قال المبرد على سعة حفظه بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله ولا في شعر ولا في كلام مستقيم وقال خطاب لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده وطالب غيري به فلم يعرفه وادعى أبو محمد بن السيد أنه وجد في قول ذي الرمة ١٥٧٧ –

(لمياء في شفتيها حوة لعس ... وفي اللثاث وفي أنيابها شنب)

قال (فلعس **بدل غلط لأن** الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمرة)." [١]

"فكذا في مقعنسس تحذف الميم وتبقي الحرف الملحق بالأصل وأجيب بأن هذا من قبيل زائدين ترجح أحدهما بدلالته على معنى دون الآخر والنون في المذهبين محذوفة وكذلك المذهبان في التصغير والمصادر التي أولها همزة الوصل تحذف للزوم تحرك ما بعدها في التكسير والتصغير فإن كان المصدر على وزن انفعال وافتعال كانطلاق وافتقار ففي تكسيره وتصغيره خلاف مذهب سيبويه أنه يقال نطاليق وفتاقير ونطيليق وفتيقير فإن كانت تاء الافتعال قد أبدلت ردت إلى أصلها من التاء فيقال في اضطراب واصطبار وازدياد واذكار واظلال ضتاريب وضتيريب وذهب المازني إلى إجراء انفعال وافتعال مجرى فعال في حذف الهمزة وحذف النون والتاء فيقال في الجمع طلائق وفقائر و [في التصغير] طليق وفقير فإن تعذر أحد المثالين ببعض الأصول حذف الخامس من الأصول مطلقا سواء وافق بعض الزوائد لفظا أم مخرجا أم لم يوافقه كسفرجل وسفارج وشمردل وشمارد وي حذف الرابع ويبقى الخامس إن كان الرابع أصلا وافق بعض حروف الزيادة في اللفظ أو في المخرج نحو خدرنق نونه أصل لكنها مثل النون الزائدة من حيث اللفظ فيقال خدارق بحذفها وإقرار القاف وهو الحرف الخامس وفرزدق داله أصل لكنها تشبه التاء التي هي من حروف الزيادة من حيث المخرج لا من حيث اللفظ فيقال فرازق بحذفها وإقرار القاف هذا هو الأجود ويجوز فيه وجه آخر وهو إبقاء الرابع وحذف الخامس فيقال خدارن وفرازد هذا المذكور من جواز حذف الخامس مطلقا أو الرابع بشرطه مذهب سيبويه وقال المبرد لا يجوز إلا حذف الخامس لا غير وما جاء من قولهم فرازق غلطا وما **كان غلط لا** يتعدى به اللفظة المسموعة قال أبو حيان وقد وافق المبرد على هذا غيره." [٢]

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ١٧٨/٣

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٣٦٨/٣

"أثر المانع منفصلا والكسر منويا في موقوف ومدغم فإن كان الإدغام من كلمتين أثر على الصحيح

(ش) يغلب الياء والكسرة الموجودتين إلا المنويتين تأخر حرف من حروف الاستعلاء السبعة متصل بها نحو باخل أو منفصل بحرف نحو ناهض أو بحرفين نحو مناشيط فلا يمال شيء من ذلك في الأفصح ونقل سيبويه إمالة نحو مناشيط عن قوم من العرب لتراخي حرف الاستعلاء قال وهي قليلة فإن كان الفصل بثلاثة أحرف لم يغلب لتراخيه نحو يريد أن يضربها بسوط وبعض العرب غلب حرف الاستعلاء وإن بعد وما صدرت به من التعبير تبعت فيه التسهيل وقد تعقبه أبو حيان قائلا أما تمثيل حرف الاستعلاء بالمتأخر عن الألف التي من شأنها أن تمال لأجل الياء لولا ذلك الحرف فيقتضيه كلام المصنف قال وغلبته للكسرة واضح وأما غلبة الياء فلم نجد ذلك فيها لا في تأخر حرف الاستعلاء عن الألف ولا في تقدمه عليها إنما يمنع مع الكسرة فقط قال وكذلك قوله الموجودتين لا **المنويتين غلط لأنه** ليس لنا ياء منوية تمال الألف لأجلها لا متقدمة على الألف ولا متأخرة وإنما الكسرة هي التي تكون موجودة ومنوية قال فذكر الياء **هنا غلط وصوابه** أن يقال تقلب الكسرة الموجودة لا المنوية ومثال ما الكسرة فيه منوية وبعد الألف حرف الاستعلاء (هذا ماض) في الوقف ومررت بماض قيل اصله ماضض فأدغم انتهى وكذلك يغلب حرف الاستعلاء إن تقدم على الألف فلا تجوز الإمالة نحو قاعد وغانم وصاعد وطائف وضامن وظالم إلا أن يكون مكسورا نحو غلاب أو ساكنا بعد مكسور نحو مصباح فإنه تجوز الإمالة ومتى اتصلت بالألف راء مفتوحة أو مضمومة منعت الإمالة قال أبو حيان سواء تقدمت نحو راشد وفراش أو تأخرت نحو هذا كافر وحمار ورأيت حمارا." (١)

"وهو لا يوصل به

وهذا بخلاف بقية المواضع الثلاثة التعلق كما في الخبر والصفة والحال فإنه يجوز تعلقهما في المواضع الثلاثة بوصف ويجوز تعلقهما بفعل لعدم وجوب الجملة فيهما

تتمة

قد يستشكل بناء أي الموصولة في الصورة المذكورة مع كونها مضافة حتى قال الزجاج الذي هو من كبار النحاة البصريين ما تبين لي أن **سيبويه غلط إلا** في موضعين هذا أحدهما أي فإنه يسلم أنها تعرب إذا

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع السيوطي ٣/٤١٨

أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت مع أن الإضافة مبعدة عن شبه الحرف الذي هو موجب للبناء والجواب أن سبب بنائها إذا أضيفت وحذف صدر صلتها كونها في هذه." (١)

"العلم:

اسم يعين المسمى مطلقا ... علمه كجعفر وخرنقا

العلم:

"اسم يعين المسمى" به "مطلقا علمه" أي علم ذلك المسمى. فاسم مبتدأ. ويعين المسمى جملة في موضع رفع صفة له. ومطلقا حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر، وعلمه خبر. ويجوز أن يكون علمه مبتدأ مؤخرا، واسم يعين المسمى خبرا مقدما، وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوبا لكون المبتدأ ملتبسا بضميره. والتقدير علم المسمى اسم يعين المسمى مطلقا: أي مجردا عن القرائن الخارجية. فخرج بقوله يعين المسمى النكرات،

من التكلم بما لا يجوز لغة الإثم الشرعي فمن لحن في غير التنزيل والحديث كأن نصب الفاعل ورفع المفعول لا نقول إنه يأثم إلا أن يقصد إيقاع السامع **في غلط يؤدي** إلى نوع ضرر فعليه حينئذ إثم هذا القصد المحرم. قاله الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح المختصر.

العلم:

يطلق على الجبل والراية والعلامة والظاهر أن النقل إلى المعنى الاصطلاحي من الثالث بدليل قولهم لأنه علامة على مسماة. قوله: "يعين المسمى" أي خارجا كعلم الشخص الخارجي أو ذهنا كعلم الجنس بناء على التحقيق الآتي. أما على مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل في هذا التعريف لخروجه بقوله يعين فيكون خاصا بعلم الشخص وكعلم الشخص الذهني أعني الموضوع لمعين ذهنا متوهم وجوده خارجا كالعلم الذي يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجا في المستقبل وكعلم القبيلة فإنه موضوع لمجموع أبناء الأب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينه فإن المجموع لا وجود له إلا في ذهن الواضع فقولهم تشخص العلم الشخصي خارجي أغلبي أفاده يس. والمراد بقوله: يعين المسمى أنه يدل على مسمى معين لا أنه يحصل له التعيين لأنه معين في نفسه فيلزم تحصيل الحاصل.

---

(١) رسالة أي المشددة ابن قائد ص/٤٧

قوله: "حال" أو صفة مفعول مطلق محذوف أي يعين تعيينا مطلقا. قوله: "ويجوز أن يكون إلخ" هذا أولى بل متعين لأن المعرف هو الذي يجعل مبتدأ والتعريف هو الذي يجعل خبرا ولأن علمه معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ما سيأتي. قوله: "بضميره" أي ضمير ملابسه كما يدل عليه قوله: والتقدير علم المسمى إلخ. قوله: "مجردا عن القرائن الخارجية" أي الخارجية عن ذات الاسم كما سيصرح به والمراد غير الوضع إذ لا بد منه وهو من القرائن كما في الروداني.

قوله: "النكرات" كرجل وفرس فإنهما لا تعيين فيهما أصلا وكشمس وقمر فإنهما وإن عينا فردين لكن ذلك التعيين لأمر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى. وأما بحسب الوضع فلا تعيين فيهما. ودخل نحو زيد مسمى به جماعة فإنه باعتبار كل وضع يعين مسماه والشيوع إنما جاء من تعدد الأوضاع وهو أمر عارض. ولا يخرج بقوله مطلقا لأنه وإن." (١)

"وبهنا أو ههنا أشر إلى ... داني المكان وبه الكاف صلا

في البعد أو بثم فه أو هنا ... أو بهنالك انطقن أو هنا

٧٧- رأيت بني غبراء لا ينكرونني ... ولا أهل هذاك الطراف الممدد

"وبهنا" المجردة من ها التنبيه "أو ههنا" المسبوقة بها "أشر إلى داني المكان" أي قريبه نحو: ﴿إنا هاهنا قاعدون﴾ [المائدة: ٢٤] "وبه الكاف صلا في البعد" نحو هناك وههناك "أو بثم فيه" أي انطق في البعد بثم، نحو: ﴿وأزلفنا ثم الآخرين﴾ [الشعراء: ٦٤] "أو هنا" بالفتح والتشديد "أو بهنالك" أي بزيادة اللام مع الكاف "انطقن" على لغة الحجاز كما تقول ذلك نحو: ﴿هنالك ابتلي المؤمنون﴾ [الأحزاب: ١١] ، ولا يجوز

المتوسط أو البعيد فلا يصح أن ينبه عليه إذ لا ينبه أحد ليرى ما ليس بمرئي له، ولهذا لا يجامع اللام التي لأقصى البعد قاله في شرح الجامع. قوله: "بني غبراء" قيل: أراد بهم اللصوص وقيل: الفقراء والصعاليك، وقيل: الأضياف وقيل: أهل الأرض لأن الغبراء اسم للأرض وأهل عطف على الضمير المرفوع في لا ينكرونني. وقد وقع الفصل بالمفعول. والطراف بكسر الطاء المهملة البيت من الأدم. وأراد بأهل الطراف الأغنياء قاله العيني. قوله: "وبهنا إلخ" تقديم المعمول المفيد لحصر الإشارة إلى المكان في هذه الألفاظ

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ١/١٨٦

إنما هو من حيث كونه ظرفا للفعل فإنه من هذه الحيثية لا يشار إليه إلا بها فلا ينافي صلاحية أسماء الإشارة المتقدمة لكل مشار إليه ولو مكانا وقع غير ظرف أفاده يس. واعلم أن هنا ملازمة للظرفية أو شبهها لكن شبه الظرفية فيها ليس خصوص الجر بمن كما في عند ولدن وقبل وبعد بل الجر بمن أو إلى كما في أين قاله الدماميني. ومثل هنا ثم كما في شرح الجامع. قال: **ولذا غلط من** زعم أن ثم في قوله تعالى: ﴿وإذا رأيت ثم رأيت﴾ [الإنسان: ٢٠] ، مفعول لرأيت بل مفعوله محذوف إما اختصارا أي وإذا رأيت ثم الموعود به، أو اقتصارا أي وإذا حصلت رؤيتك في ذلك المكان.

قوله: "وبه الكاف صلا" ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك في التصرف وليس كذلك بل هذه تلزم الفتح والإفراد كما نقله سم عن أبي حيان وابن هشام وغيرهما. قوله: "أو بثم" وقد تلحقها وقفا هاء السكت، وقد يجري الوصل مجرى الوقف، وقد تلحقها تاء التأنيث كربت كذا رأيته في غير موضع ومقتضى التشبيه بربت جواز فح التاء إسكانها. قوله: "وأزلفنا ثم" أي في المسلك الذي سلكه موسى وقومه وهو ما بين الماءين وسط البحر. الآخرين: أي فرعون وقومه قربناهم من بني إسرائيل وأدنينا بعضهم من بعض حتى لا ينجو منهم أحد. قوله: "أو هنا" هي والمكسورة تصحبها ها والكاف كما في همع الهوامع. قوله: "هنالك ابتلي المؤمنون" أي على

٧٧- البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص٣١، وتخليص الشواهد ص١٢٥، وجمهرة اللغة ص٧٥٤؛ والجنى الداني ص٣٤٧؛ والدرر اللوامع ١/ ٢٣٦، ولسان العرب ٥/ ٥ "غبر"؛ ١٤/ ٩٢ "بني"؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤١٠؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص٢١٤؛ وشرح ابن عقيل ص٧٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٦.." (١)

". . . . .

الدار "ناوين" متعلقهما إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبا انتقل الضمير الذي كان فيه في

المصنف أطلق الجار وأراد المجرور مجازا لعلاقة المجاورة غلط، وإن نقله البعض وأقره. وقال السيد في حواشي الكشاف المحل لمجموع الجار والمجرور في المستقر وللمجرور فقط في اللغو نحو: ﴿أنعمت

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ١/ ٢١٠

عليهم﴾ [الفاتحة: ٧] ، ومر بزيد. ا. هـ. ومراده بالمحل الذي للمجموع في الخبر الظرفي محل الرفع بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر فلا ينافي ما للرضي فتنبه. والحاصل أن محل المجموع في المستقر تارة يكون رفعا إذا كان خبرا وتارة يكون نصبا إذا كان حالا مثلا، وتارة يكون جرا إذا كان صفة لموصوف مجرور، ومحل المجرور في اللغو تارة يكون رفعا كما في مر بزيد بالبناء للمجهول، وتارة يكون نصبا كما في مررت بزيد ولا يكون جرا فاحفظ ذلك.

قوله: "إذا هو الخبر حقيقة" وقيل: الظرف أو الجار والمجرور وقيل: المجموع واختاره الرضي وابن الهمام. والقائل بالأول نظر إلى أن العامل هو الأصل وأن معموله قيد له، والقائل بالثاني نظر إلى الظاهر، والقائل بالثالث نظر إلى توقف مقصود المخبر على كل منهما. قال الروداني حاول بعضهم جعل الخلاف لفظيا، ومن تأمله حق التأمل علم أنه حقيقي، ثم الخلاف في المتعلق بالكون العام أما المتعلق بالكون الخاص فالخبر ذلك الخاص ذكر أو حذف لدليل اتفاقا. واعلم أن كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان: لغو ومستقر بفتح القاف فاللغو ما ذكر عامله ولا يكون إلا خاصا والمستقر ما حذف عامله عاما كان ولا يكون إلا واجب الحذف أو خاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت فيه أو جائزه نحو زيد على الفرس أي راكب. وقيل: المستقر ما متعلقه عام واللغو ما متعلقه خاص وعليه اقتصر الدماميني وهو مقتضى قول المغني لا ينتقل الضمير من المحذوف إذا كان خاصا إلى الظرف والجار والمجرور. ا. هـ. وسمي اللغو لغوا لخلوه من الضمير في المتعلق، والمستقر مستقرا أي مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه. قوله: "حذف وجوبا" إنما قال وجوبا لأن كلام المصنف في المتعلق العام، فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بأن هذا يقتضي أن المحذوف كون عام إذ الخاص لا يجب حذفه في هذا المقام مع أن المحذوف قد يكون خاصا كما أوضحه السيد في بحث الحمد لله من حاشية الكشاف هذا. وجوز ابن جني إظهار المتعلق العام.

قوله: "وانتقل الضمير إلخ" في كلامه تلفيق من مذهبين فإن القائلين بالانتقال هم القائلون بأن الخبر الظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين. وأما القائلون بأنه المتعلق فالضمير عندهم باق في المتعلق لم ينتقل كما يفيده كلام الهمع. وغيره وعبارة الهمع بعد ذكره القولين في أن الخبر الظرف أو متعلقه المقدر وأن التحقيق الثاني نصها والوجهان جاريان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدر وفي تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو في المقدر والأكثرون في المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة. ا. هـ. ولهذا

قال الروداني: هذا يعني قول الشاعر فإن يك جثماني إلخ دليل على ضعف أن الخبر المتعلق أو منعه، ودليل على ترجيح أنه الظرف لأن." [1]

". . . . .

٢٢٠- وما الدهر إلا منجنونا بأهله ... وما صاحب الحاجات إلا معذبا

فشاذ أو مؤول. وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها نحو ما قام زيد. ومنه قوله:

٢٢١- وما خذل قومي فأخضع للعدا ... ولكن إذا أدعوهم فهم هم

وأما قول الفرزدق:

٢٢٢- فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

فشاذ **وقيل: غلط سببه** أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز، ولم يدر أن من

قوله: "بإلا" خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل عند البصريين نحو ما زيد غير قائم. قوله: "وما الدهر" قال الناصر: المراد به نفس الفلك مجازا لا حركته فيكون اسم عين فصح أنه من باب ما زيد إلا سيرا والمنجون الدولاب الذي يسقى عليه الماء وضم داله أكثر من فتحها. قوله: "أو مؤول" بجعله من باب م ا زيد إلا سيرا. والأصل وما الدهر إلا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات إلا يعذب معذبا أي تعذيبا فهما منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلين محذوفين مختلفين بتقدير مضاف في الأول وجعل معذبا مصدرا ميميا بمعنى تعذيبا أو مؤول بجعلهما مفعولين لفعلين محذوفين متحدين أي يشبه منجنونا ويشبه معذبا وهذا أقل كلفة. قوله: "نحو ما قائم زيد" أي على جعل قائم خبرا أما على جعله مبتدأ رافعا لمكتفي به عن الخبر فلا إشكال في بقاء العمل لبقاء التركيب والمرفوع بالمبتدأ في هذه الحالة فاعل بالوصف أغنى عن خبر ما على ما تقدم قاله شيخنا السيد. قوله: "وقيل غلط" أي لحن وفيه أن المعروف أن العربي لا يقدر

٢٢٠- البيت من الطويل، وهو لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني ص٢١٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٧٦؛ وتخليص الشواهد ص٢٧١؛ والجني الداني ص٣٢٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٣٠، ٩/

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٢٩٣/١

٢٤٩، ٢٥٠؛ والدرر ٢/ ٩٨، ٣/ ١٧١؛ ورصف المباني ص٣١١؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٧؛ وشرح المفصل ٨/ ٧٥؛ ومغني اللبيب ص٧٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٩٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٣، ٢٣٠.
٢٢١- البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ١٧٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٨؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٩٤.
٢٢٢- البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٩، ٣/ ١٢٢؛ وتخليص الشواهد ص٢١٨؛ والجني الداني ص١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٣٣، ١٣٨؛ والدرر ٢/ ١٠٣، ٣/ ١٥٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٧، ٢/ ٧٨٢؛ والكتاب ١/ ٦٠؛ ومغني اللبيب ص٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٩٦؛ والمقتضب ٤/ ١٩١؛ والهمع ١/ ١٢٤؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٨٠؛ ورصف المباني ص٣١٢؛ ومغني اللبيب ص٨٢؛ والمقرب ١/ ١٠٢.." (١)

"أو حكيت بالقول أو حلت محل ... حال كزرته وإني ذو أمل

حشو الصلة نحو جاء الذي عندي أنه فاضل، ولا أفعله ما أن في السماء نجما؛ إذ التقدير ما ثبت أن في السماء نجما "وحيث إن ليمين مكمله" يعني وقعت جوابا له سواء مع اللام أو دونها نحو: ﴿والعصر، إن الإنسان لفي خسر﴾ [العصر: ١، ٢] ﴿حم، والكتاب المبين، إنا أنزلناه﴾ [الدخان: ١-٣] ، "أو حكيت بالقول" نحو: ﴿قال إني عبد الله﴾ [مريم: ٣٠] ، فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن وجب الفتح، ومن ثم روي بالوجهين قوله:
٢٧١- أتقول إنك بالحياة ممتع

لموصول اسمي أو حرفي وقد مثل الشارح لهما ومثل الصلة الصفة نحو مررت برجل إنه فاضل. قوله: ﴿ما إن مفاتحه لتنوء﴾ أي تثقل والاستشهاد مبني على أن ما موصولة ويصح كونها نكرة موصوفة. قوله: "بخلاف حشو الصلة" أي بحسب اللفظ فلا ينافي كونها في الصدر باعتبار الرتبة في جاء الذي عندي أنه فاضل والمراد باللفظ ما يشمل المقدر ليدخل في الحشو لا أفعله ما أن في السماء نجما.
قوله: "سواء مع اللام" أي ولا فرق معها بين وجود فعل القسم أو لا. وقوله: أو دونها أي مع حذف فعل

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ١/٣٦٥

القسم فلا يعارض. هذا ما يأتي من جواز الوجهين عند عدم اللام وذكر فعل القسم، على أن من فتح في هذه الصورة الآتية لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح وكلامنا هنا فيما إذا كانت جوابا. فبان لك أن كلام المصنف والشارح شامل لثلاث صور وإن لم يمثل الشارح إلا لصورتين، وأن قول البعض الكلام هنا في قسم لم يصرح بفعله بقرينة قول الشارح فيما يأتي أو فعل قسم ظاهر غير ظاهر لأنه يلزم عليه عدم تعرض المصنف هنا وفينا يأتي لحكم صورة ذكر فعل القسم مع ذكر اللام وما استند إليه من القرينة لا يشهد له كما لا يخفى ولا يشهد له أيضا قول الشارح فيما يأتي والتقييد إلخ لما ستعرفه. هذا وفي التصريح أن ابن كيسان حكى عن الكوفيين جواز الوجهين إذا حذف الفعل ولم تذكر اللام نحو والله إن زيدا قائم وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثال على الكسر وأن أبا عبد الله الطوال منهم يوجبه ولم يثبت لهم سماع بذلك. ا. هـ. وفي شرح الجامع أن القول بجواز الفتح في نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل **هو غلط وأطال** في بيان ذلك كما نقله شيخنا ولعدم سماع الفتح حكي في التوضيح إجماع العرب على تعين الكسر في الصور الثلاث.

قوله: "أو حكيت بالقول" الباء للآلة. قوله: "فإن لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن" أي بالفعل بأن عمل عمله وجعل بمعناه بالفعل فلا منافاة بين إيجاب الشارح الفتح في هذه

٢٧١- تمام البيت:

وقد استبحت دم امرئ مستسلم

وهو من الكامل، وهو للفرزدق في المقاصد النحوية ٢/ ٣١٤؛ وليست في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص٢٢٩.." [1]

". . . . .

[الأنعام: ١٢٤] ، فإنهما ليسا على معنى في، فانتصابهما على المفعول به وناصب حيث يعلم محذوفا لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا، وبمعنى في دون لفظها من نحو سرت في يوم الجمعة، وجلست في مكانك فإنه لا يسمى ظرفا في الاصطلاح على الأرجح، وباطراد إذ من نحو دخلت البيت وسكنت الدار مما انتصب بالواقع فيه، هو اسم مكان مختص فإنه غير ظرف إذ لا يطرد نصبه مع سائر

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ١/٤٠٥

الأفعال، فلا يقال نمت البيت ولا قرأت الدار، فانتصابه على المفعول به بعد التوسع بإسقاط الخافض، هذا مذهب الفارسي والناظم، ونسبه لسيبويه، وقيل: منصوب على المفعول به حقيقة، وأن نحو دخل متعد بنفسه وهو مذهب الأخفش وقيل: على الظرفية تشبيها له بالمبهم، ونسبه الشلوبين

———

يخافون يوما" إذ المراد أنهم يخافون نفس اليوم لا أن الخوف واقع فيه. قوله: "ونحو الله أعلم إلخ" إذ المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا أن العلم واقع فيه. قوله: "فانتصابهما على المفعول به" أورد عليه أن في جعل حيث مفعولا به ضربا من التصرف. وفي التسهيل أن تصرفها نادر وحينئذ فلا ينبغي حمل التنزيل عليه، ولذا قال الدماميني: لو قيل إن المعنى يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد ولم يكن فيه إخراج حيث عن الظرفية. قوله: "وناصب حيث" أي محلا. قوله: "لا ينصب المفعول به" لا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا لأنا نقول ذاك خاص بباب الاشتغال كما مر. قوله: "إجماعا" نوقش بوجود القول بعمل اسم التفضيل في المفعول به. فقد قال المصرح قال الموضح في الحواشي. قال محمد بن مسعود في كتابه **البديع: غلط من** قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى: ﴿هو أهدى سبيلا﴾ [الإسراء: ٨٤] ، وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا كما هو في زيد أحسن وجها، وقول العباس بن مرداس:

واضرب منا بالسيوف القوانسا

ا. هـ. وقال أبو حيان في الارتشاف: قال الدماميني بن مسعود أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى: ﴿إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله﴾ [النجم: ٣٠] . ا. هـ. وأجيب بأنه لم يلتفت إليه لشدة ضعفه وفيه نظر.

قوله: "من نحو سرت في يوم الجمعة" فإن هذا التركيب مضمن لفظ في بمعنى أنه مشتمل على لفظها ومصرح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح الأشموني فرد على ابن الناظم كما سيأتي إيضاحه. قوله: "فلا يقال نمت البيت" قال ابن قاسم كما لا يقال ذلك لا يقال نمت فرسخا ولا قرأت مكانا فما الفرق. ا. هـ. ويظهر لي في الفرق أن الأفعال الداخلة على نحو الفرسخ والمكان كثيرة فنزل كثرتها منزلة الاطراد بخلاف الأفعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فإنها قليلة دخل وسكن ونزل

كما قاله الرضي. قوله: "بعد التوسع إلخ" أي فهو مفعول به مجازا كما في تمرون الديار. قوله: "وإن نحو دخل متعد." (١)

". . . . .

تقدم في موضعه. الثالث أفهم قوله انتخب أن النصب جائز، وقد قرئ في السبع: ﴿ما فعلوه إلا قليل منهم﴾ [النساء: ٦٦] ، ﴿ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك﴾ [هود: ٨١] ، بالنصب. ا. هـ. "وانصب" والحالة هذه أعني وقوع المستسنى بعد نفي أو شبهه "ما انقطع" تقول: ما قام أحد إلا حمارا، ما مررت بأحد إلا حمارا، هذه لغة جميع العرب سوى تميم، وعليها قراءة السبعة: ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾ [النساء: ١٥٧] ، "وعن تميم فيه إبدال وقع" كالمتصل فيجيزون ما قام أحد إلا حمار، وما مررت بأحد إلا حمار. ومنه قوله:

قوله: "إلا امرأتك بالنصب" كلامه مبني على أن النصب على الاستثناء من أحد وفر الزمخشري من تخريج قراءة الأكثر على اللغة المرجوحة وإن جوزه بعضهم فجعل النصب على ،الاستثناء من أهلك والرفع على الاستثناء من أحد فاعترض بلزوم تناقض لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسري بها والرفع كونها مسري بها لأن الالتفات بعد الإسراء. ورد بأن إخراجها من أحد لا يقتضي أنها مسرى بها بل إنها معهم فيجوز أن تكون سرت بنفسها وقد روي أنها تبعتهم أنها والتفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها وقال في المغني الذي أجزم به أن قراءة الأكثر لا تكون مرجوحة وأن الاستثناء من أهلك على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد في قراءة ابن مسعود وأن الاستثناء منقطع لسقوطه في آية الحجر ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر كما في آية لست عليهم بمسيطر.

قوله: "تقول ما قام أحد إلا حمارا" نقل عن القرافي أن أحدا إذا كان في سياق النفي لا يختص بمن يعقل وعليه فلا يظهر ما ذكر مثالا للمنقطع. واعلم أن إلا في المنقطع بمعنى لكن عند البصريين كما مر بيانه.

قوله: "وعن تميم فيه إبدال وقع" وعلى لغتهم قرأ بعضهم ما لهم به من علم إلا اتباع الظن بالرفع وجعل منها الزمخشري ﴿قل لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب إلا الله﴾ [النمل: ٦٥] ، فأعرب من فاعلا والله

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٢/١٨٥

بدلا على لغة تميم في المستثنى المنقطع، واعترض بأنه تخريج لقراءة السبعة على لغة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستثناء متصلا بتقدير متعلق الظرف يذكر لا استقر وجعل غيرهما من مفعولا والغيب بدل اشتمال منه والله فاعلا. قوله: "كالمتصل" التشبيه في مجرد جواز الإبدال وإن كان برجحان في المتصل ومرجوحية في المنقطع. قوله: "فيجيزون ما قام أحد إلا حمار" فحمار **بدل غلط صرح** به الرضي، وقال سم بدل كل بملاحظة معنى إلا، إذ معنى إلا حمار غير حمار وغير حمار يصدق على الأحد. ا. هـ. وفيه أنه كيف يكون الأعم بدل كل من كل نعم إن أريد من العام خاص كما يأتي نظيره صح فتدبر. قوله: "اليعافير" جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس جمع عيساء وهي الإبل التي يخالط بياضها صفرة. قوله:." [(١)]

"ولا تجز حالا من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عمه

الخلاف إذا كان الحرف غير زائد، فإن كان زائدا جاز التقديم اتفاقا، نحو: ما جاء راكبا من رجل. الثالث بقي من الأسباب الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران: الأول أن يكون مجرورا بالإضافة نحو عرفت قيام زيد مسرعا، وأعجبني وجه هند مسفرة، فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال واقعة بعد المضاف، لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا قبله لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف وهذا في الإضافة المحضة كما رأيت، أما غير المحضة نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا فيجوز، قاله في شرح التسهيل. لكن في كلام ولده وتابعه عليه صاحب التوضيح ما يقتضي التسوية في المنع. الأمر الثاني أن تكون الحال محصورة نحو ما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين. الرابع كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك يعرض لها وجوب التقديم عليه، وذلك كما إذا كان محصورا نحو ما جاء راكبا إلا زيد "ولا تجز حالا من المضاف له" لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في

المصرح قال شيخنا: **ولذلك غلط من** يقول ولكافة المسلمين. قوله: "جاز" قال شيخنا والبعض لعله لعدم ظهور الإعراب في صاحبها في الأول وفيها في الثاني فلا حاجة حينئذ لتعويض لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواسطة لضعفها بخفاء العمل. قوله: "فإن كان زائدا جاز التقديم" استثنى منه بعضهم الزائد الممتنع الحذف أو القليله نحو أحسن بزيد مقبلا وكفى بهند جالسة فلا يجوز تقديم الحال فيهما. قوله: "أمران"

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٢/٢١٦

زاد بعضهم كون صاحبها منصوبا بكأن أو ليت أو لعل أو فعل تعجب أو ضميرا متصلا بصلة أل نحو القاصدك سائلا زيد أو بصلة الحرف المصدري نحو أعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا. قوله: "الآن أو غدا" قيد بذلك لتكون الإضافة غير محضة. قوله: "فيجوز" لأن غير المحضة في نية الانفصال فالمضاف إليه فيها مفعول به وتقديم حاله عليه جائز. قال الدماميني وليس كل إضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التي في تقدير الانفصال وهو في نحو مثلك مفقود فاعتراض أبي حيان بامتناع التقديم في نحو هذا مثلك متكلما مع أن الإضافة فيه غير محضة سهو. قوله: "أن تكون الحال محصورة" أي محصورا فيها ويستثنى منه المحصور بإلا إذا تقدمت مع إلا كما مر. قوله: "كما إذا كان محصورا" أي فيه وكما إذا كان صاحب الحال مضافا إلى ضمير ما يلابسها نحو جاء زائر هند أخوها.

قوله: "ولا تجز حالا إلخ" دخل عليه السندوبي بقوله وتقع الحال من الفاعل والمفعول والمجرور والخبر وكذا من المبتدإ على مذهب سيبويه ولا تأتي من المضاف إليه إلا في مسائل عند المصنف نبه عليها بقوله: ولا تجز حالا إلخ. قوله: "لوجوب كون العامل إلخ" أي لأن الحال وصاحبها كالنعت والمنعوت وعاملهما واحد وما ذكره من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه إلى عدم وجوب ذلك لأن الحال أشبه بالخبر وعامله غير عامل المبتدأ." (١)

". . . . .

بمحسن لا يمن. الثالث قال في شرح الكافية: أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به، فإن وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل، نحو: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ [الأنعام: ١٢٤] ، فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم. ومنه قوله:

٨٠٧- وأضرب منا بالسيوف القوانسا

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل ا. هـ.

خاتمة: في تعدية أفعل التفضيل بحروف الجر. قال في شرح الكافية: وجملة القول في ذلك أن أفعل التفضيل إذا كان من متعد بنفسه دال على حب أو بغض عدي باللام

تعليل المجيز وكما في شرح الدماميني على المغني فتدبر. قوله: "لا ينصب المفعول به" أي: بل يصل إليه

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٢/٢٦٥

بواسطة اللام نحو: هو أوعى للعلم فإن كان مما يتعدى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو: أكسي للفقراء الثياب أي: يكسوهم الثياب قاله الدماميني. قال المصرح: وكذا لا ينصب المفعول معه والمفعول المطلق والتمييز إلا إذا كان فاعلا في المعنى نحو: زيد أحسن الناس وجها ويجوز نصبه للباقي، وقال **بعضهم: غلط من** قال إن أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى: ﴿هو أهدى سبيلا﴾ [الإسراء: ٨٤] ، وليس تمييزا؛ لأنه ليس فاعلا في المعنى.

قوله: "فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه" اعترضه أبو حيان بأنه ضرب من التصرف، وحيث لا تتصرف وفي المرادي على التسهيل لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ ا. هـ. وفي التسهيل أن تصرفها نادر، قال الدماميني: ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها. والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما آتى رسله؛ لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك. قال الشمني: بل هو بعيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل. قوله: "القوانسا" جمع قونس وهو أعلى البيضة وعظم ناتئ بين أذني الفرس كما في القاموس. قوله: "لتجرده عن معنى التفضيل" رد بأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديه كتعديه وخصوصيات الألفاظ لا تنكر وأجاب الدماميني بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكما. قوله: "وجملة القول" أي: مجمله أي: مجموعه فهو من الإجمال بمعنى الجمع ضد التفريق لا من الإجمال ضد التفصيل والبيان. قوله:

"دال على حب أو بغض" أي: على معناهما فيشمل

٨٠٧- صدره:

أكر وأحمى للحقيقة منهم

والبيت من الطويل، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ص٦٩، والأصمعيات ص٢٠٥؛ وحماسة البحتري ص٤٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣١٩، ٣٢١؛ وشرح التصريح ١/ ٣٣٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٤٤، ١٧٠٠؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٤ "قنس"؛ ونوادر أبي زيد ص٥٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤، ٤/ ٧٩؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٠؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦١٨.." (١)

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٨١/٣

". . . . .

زيد واختصم عمرو. الرابعة: في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف منعه البيانيون والناظم في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو: ﴿وبشر الذين آمنوا﴾ [البقرة: ٢٥] ، في سورة البقرة: ﴿وبشر المؤمنين﴾ [الأحزاب: ٤٧] ، في سورة الصف. قال أبو حيان: وأجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو والعاقلان على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف، ويؤيده قوله:

البيانيين إنما هو في الجمل التي لا محل لها بخلاف التي لها محل، فإن ذلك جائز فيها وكفاك حجة قاطعة على جوازه قوله تعالى: ﴿وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل﴾ [آل عمران: ١٧٣] ، وليس مختصا بالجمل المحكية بالقول إذ لا يشك من له مسكة في حسن قولك: زيد أبوه صالح وما أفسقه ووجه الجواز أن الجمل التي لها محل واقعة موقع المفردات، فليست النسب بين أجزائها مقصودة بالذات فلا التفات إلى اختلاف تلك النسب بالخبرية والإنشائية بخلاف ما لا محل لها ا. هـ. شمني.

قوله: "وأجازه الصفار إلخ" قال البهاء السبكي: أهل البيان متفقون على منعه وكثير من النحاة جوزه ولا خلاف بين الفريقين؛ لأنه عند مجوزه يجوز لغة ولا يجوز بلاغة ا. هـ. شمني. وفيه عندي نظر وإن أقره شيخنا والبعض؛ لأن

عدم جوازه بلاغة عند المجوزين ينافيه استدلالهم على جوازه بالآيتين فافهم. قوله: "بنحو: وبشر إلخ" أي: لأنه معطوف على أعدت للكافرين وهو خبر. وأجيب بأن الكلام منظور فيه إلى المعنى فكأنه قيل: والذين آمنوا وعملوا

الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك. قوله: " ﴿وبشر المؤمنين﴾ في سورة الصف" أي: لأنه معطوف على نصر من الله وفتح قريب وهو خبر. وأجيب بأن بشر معطوف على تؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك تخالف الفاعلين بالإفراد وعدمه؛ لأنك تقول قوموا واقعد يا زيد.

قوله: "على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف" أي: لا على الاتباع لعدم شرطه من اتحاد المعنى والعمل كما مر، وعن الرضي منع جمع النعتين اتباعا وقطعا في مثل هذا كما في سم، ثم رأيت ما يؤيده في المغني وعبارته. وأما ما نقله أبو حيان عن **سيبويه فغلط عليه**، وإنما قال: واعلم أنه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد

الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت؛ لأنك لا تثني إلا من أثبته وعلمته ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة. وقال الصفار: لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه، ولا حجة فيما ذكر الصفار إذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر أحدهما؛ لأنه الذي اقتضاه المقام ا. هـ. والذي أوقع أبا حيان في الغلط توهمه أن مراد الصفار النعت الصناعي الذي هو تابع فصحح المسألة بجعل الوصف خبر مبتدأ محذوف **وهذا غلط ظاهر**، فإن سيبويه مصرح بامتناع المسألة مع الوصف المقطوع حيث قال: رفعت أو نصبت، وإنما مراد الصفار أن الوصف إذا زال بالكلية بأن قيل من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا لفقد ما بنى سيبويه عليه المنع، فثبت حينئذ جواز عطف الخبر على الإنشاء، وجوابه قول المغني ولا حجة إلخ قاله الدماميني.." (١)

"وذا للإضراب اعز إن قصدا صحب ... ودون **قصد غلط به** سلب

ومثله قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه﴾ [البقرة: ٢١٧] ، ومثل المقدر قوله تعالى: ﴿قتل أصحاب الأخدود، النار﴾ [البروج: ٤] ، أي: النار فيه، وقيل الأصل ناره ثم نابت أل عن الضمير، والرابع البدل المباين وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله: "وذا للإضراب اعز إن قصدا صحب ودون **قصد غلط به** سلب" أي: تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من

إلى ذات المبدل منه ففي قولك: أعجبني زيد علمه الإعجاب لا يناسب نسبته إلى ذات زيد التي هي مجموع لحم وعظم ودم فيفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه. وفي قولك: سرق زيد ثوبه إنما يفهم السامع أن المتكلم قصد نسبته إلى شيء يتعلق به كثوبه أو فرسه، فقد دل العامل المنسوب إلى المبدل منه في الظاهر على ذلك البدل إجمالا هذا هو المراد بالاشتمال كما حققه سعد الدين ويرد عليه أنه لا يطرد؛ لأن بعض صور بدل الاشتمال قد لا يدل العامل فيه على البدل الدلالة المذكورة كما في: ﴿قتل أصحاب الأخدود، النار﴾ [البروج: ٤] ، بناء على أن النار بدل اشتمال من الأخدود كما سيذكره الشارح. وقال ابن غازي معنى اشتمال العامل على البدل أن معنى العامل متعلق بالبدل وإن تعلق في اللفظ بغيره، وأورد عليه أن بدل البعض كذلك فيلزم أن يسمى بدل اشتمال. وقد يقال وجه التسمية لا يوجبها. بقي ههنا بحث وهو أن الدلالة على بدل الاشتمال بما سبقه إجمالية كما مر ولا يجوز

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣/١٨٠

أن تكون على التعيين على ما نقله الدماميني عن المبرد وأقره، وعبارته: لا نقول من بدل الاشتمال قتل الأمير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه؛ لأن شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوفة إلى بيان الإجمال الذي فيه، وهنا الأول غير مجمل إذ يستفاد عرفا من قولك: قتل الأمير أن القاتل سيافه وكذا في أمثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال أصلا ا. هـ.

فعلى هذا يشكل هذا التابع من أي: التوابع فتأمل. وعلم مما مر ما نقله الدماميني عن المبرد من أن نحو: ضربت زيدا عبده ليس بدل اشتمال بل بدل غلط؛ لأن ما قبل البدل لا يدل عليه؛ لأن ضربت زيدا مفيد بغير احتياج إلى شيء آخر لمناسبة العامل المبدل منه. قوله: "قتل أصحاب الأخدود" هو شق في الأرض وأصحابه ثلاثة شق كل واحد منهم شقا عظيما في الأرض وملأه نارا، وقالوا: من لم يكفر ألقي فيه ومن كفر ترك ا. هـ. تصريح. ومنه يؤخذ أن أل في الأخدود للجنس؛ لأن الأخاديد ثلاثة لا واحد. قوله: "وقيل الأصل ناره إلخ" وقيل أراد بالأخدود النار مجازا لاشتماله عليها وقيل النار على حذف مضاف أي: أخدود النار والبدل على هذين بدل كل وقيل: النار بدل إضراب أفاده زكريا.

قوله: "وذا للإضراب إلخ" أي: أنسب هذا البدل الشبيه بالمعطوف ببل للإضراب، كأن تقول بدل إضراب إن صحب البدل قصد المتبوع أي: قصدا صحيحا كما قاله سم. قوله: "ودون قصد" منصوب على الظرفية لمحذوف أي: وإن وقع دون قصد أي: دون قصد صحيح بأن لا يقصد أصلا بل يسبق إليه اللسان أو يقصد، ثم يتبين فساد قصده كما قاله سم، وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أي: فهو **بدل غلط والهاء** عائدة على البدل وسلب في موضع الصفة." (١)

"كزره خالدا وقبله اليدا ... واعرفه حقه وخد نبلا مدى

كون المبدل منه قصد أولا؛ لأن البدل لا بد أن يكون مقصودا كما عرفت في حد البدل، فالمبدل منه إن لم يكن مقصودا ألبتة، وإنما سبق اللسان إليه، فهو بدل الغلط أي: بدل سببه الغلط؛ لأنه بدل عن اللفظ الذي **هو غلط لا** أنه نفسه غلط، وإن كان مقصودا فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي: بدل شيء ذكر نسيانا، وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين **بدل غلط وإن** كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الإضراب ويسمى أيضا بدل البداء. ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله: "كزره خالدا وقبله

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ١٨٦/٣

اليدا واعرفه حقه وخذ نبلا مدى" فخالدا بدل كل من كل، واليدا بدل بعض، وحقه بدل اشتمال، ومدى يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير، فإن النبل اسم جمع للسهم، والمدى جمع مدية وهي السكين، فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه إلى النبل فبدل غلط، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبدل إضراب وبداء، والأحسن أن يؤتى فيهن ببل.

———

لغلط بمعنى بدل الغلط ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السياق أي: سلب ببدل الغلط الحكم عن الأول، وأثبت للثاني وجرى على هذا المرادي. ويصح رجوع الضمير للغلط بمعنى الخطأ أي: رفع بهذا البدل الغلط في نسبة الحكم للأول. والصفة على الاحتمال الأول جارية على غير ما هي له بخلافها على الثاني، والأقرب عليه أن الغلط مبتدأ وسلب خبره فتأمل.

قوله: "لأن البدل إلخ" علة لمحذوف أي: لا من كون البدل مقصودا أولا؛ لأن البدل إلخ. قوله: "أي: بدل سببه الغلط" أي: بذكر الأول فالإضافة في بدل الغلط من إضافة المسبب إلى السبب وإن كانت في بدل الكل وبدل البعض للبيان، وقوله: لا أنه **نفسه غلط أي**: كما يتوهم من قولهم بدل الكل وبدل البعض. قوله: "بدل البداء" بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد أي: الظهور سمي بذلك؛ لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصدا. قوله: "اليدا" بدل بعض من الضمير والضمير الواجب في بدل البعض مقدر أي: اليد منه أو الأصل يده، ثم نابت أل عن الضمير على القولين المتقدمين. قوله: "وذلك" أي: احتمال الأقسام الثلاثة. قوله: "فإن النبل إلخ" محط بيان التقادير المختلفة قوله: فإن كان المتكلم إلخ، وإنما قدم قوله: فإن النبل إلخ، لتوقف اختلاف التقادير على تغاير النبل والمدى. قوله: "جمع مدية" بضم الميم وقد تكسر نقله شيخنا عن الشارح، والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر. قوله: "وهي السكين" قيد غيره بالعظيمة. قوله: "والأحسن أن يؤتى فيهن" أي: في أوجه المثال المتقدمة ببل؛ لئلا يتوهم أن المتكلم أراد الصفة أي: نبلا حادا كما يقال رأيت رجلا حمارا أي: بليدا كما في التصريح ومعلوم أنه إذا أتى فيهن." (١)

". . . . .

———

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ١٨٧/٣

وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الأولين. وذهب في التسهيل إلى الأول. الرابع: رد المبرد وغيره بدل الغلط، وقال: لا يوجد في كلام العرب نظما ولا نثرا. وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة:

٨٩٣- لمياء في شفتيها حوة لعس

فاللعس بدل غلط؛ لأن الحوة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة، وذكر بيتين آخرين. ولا حجة له فيما ذكره لإمكان تأويله. الخامس: قد فهم من كون البدل تابعا أنه يوافق متبوعه في الإعراب، وأما موافقته إياه في الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا، وفيه تفصيل: أما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو: ﴿إلى صراط العزيز الحميد، الله﴾ [إبراهيم: ١] ، في قراءة الجر، والنكرة من النكرة نحو: ﴿إن للمتقين مفازا، حدائق وأعنابا﴾ [النبأ: ٣٢] ، والمعرفة من النكرة نحو: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم، صراط الله﴾ [الشورى: ٥٢] والنكرة من المعرفة نحو: ﴿لنسفعن بالناصية، ناصية كاذبة﴾ [العلق: ١٥ و١٦] ، وأما الإفراد والتذكير

المذكور يوجد في بدل البعض وبدل الكل إلا أن يقال وجه التسمية لا يوجبها فتأمل. وانحط كلامه في التصريح على أن الراجح الثالث واختاره الموضح وتقدم الكلام عليه.

قوله: "يحتمل الأولين" ظاهره أنه لا يحتمل الثالث كاحتماله لهما، ولعل وجهه أن لفظ البدل يشعر بالمبدل منه إشعارا قريبا بخلاف العامل فيكون الضمير المستتر في قوله أو ما يشتمل عليه للبدل والبارز للمبدل منه الذي أشعر به لفظ البدل إشعارا قريبا، أو بالعكس وظاهره أيضا أن الاحتمالين على السواء وليس كذلك كما يفيده ما أسلفناه من البحث في جعل البعض كلام المصنف محتملا للمذاهب الثلاثة. قوله: "لمياء" فعلاء من اللمى كالفتى وهو سمرة في باطن الشفة وهو مستحسن. قوله: "لإمكان تأويله" كأن يقال لعس مصدر وصفت به الحوة أي: حوة لعساء. هذا وقد قيل كل من الحوة، واللعس حمرة تضرب إلى سواد، وعليه فلعس بدل كل من كل فلا شاهد فيه. قوله: "قد فهم من كون البدل تابعا إلخ" أي: لما علمت سابقا من أن التابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد. قوله: "وفيه تفصيل" أي: فيما ذكر من الموافقة. قوله: "بل تبدل المعرفة من المعرفة إلخ" محط الإضراب القسمان الأخيران، وإنما أتى بالقسمين الأولين تتميما للأقسام.

قوله: "مفازا" أي: مكان فوز أو فوزا وعلى هذا مشى الشارح بعد وسيأتي ما فيه وقوله

٨٩٣- عجزه:

وفي اللثات وفي أنيهابها شنب

والبيت من البسيط، وهو لذي الرمة في ديوانه ص٣٢؛ والخصائص ٣/ ٢٩١؛ والدرر ٦/ ٥٦؛ ولسان العرب ١/ ٥٠٧ "شنب"، ٦/ ٢٠٧ "لعس" ١٤/ ٢٠٧ "حواء"؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٦.." [1]

"والشكل حتما أوله مجانسا ... إن يكن الفتح بوهم لابسا

وواقفا زد هاء سكت إن ترد ... وإن تشأ فالمد والها لا تزد

الفراء وجها ثالثا وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول: وا غلام زيديه "والشكل حتما أوله" حرفا "مجانسا" فأول الكسر ياء والضم واوا "إن يكن الفتح بوهم لابسا" دفعا للبس فتقول في ندبة غلام مضافا إلى ضمير المخاطبة وا غلامكيه وفي ندبته مضافا إلى ضمير الغائب وا غلامهوه إذ لو قلت: واغلامكاه لالتبس بالمذكر، ولو قلت: وا غلامهاه، لالتبس بالغائبة. قال في شرح الكافية: وهذا الاتباع يعني والحالة هذه متفق على التزامه فإن كان الفتح لا يلبس عدل بغيره إليه وبقيت ألف الندبة بحالها. فتقول في رقاش وا رقشاه، وفي عبد الملك وا عبد الملكاه، وفيمن اسمه قام الرجل وا قام الرجلاه، هذا مذهب أكثر البصريين، وأجاز الكوفيون الاتباع نحو: وا رقاشيه وا عبد الملكيه وا قام الرجلوه.

تنبيه: أجاز الكوفيون أيضا الاتباع في المثنى نحو: وا زيدانيه واختاره في التسهيل "وواقفا زد" في آخر المندوب "هاء سكت" بعد المد "إن ترد وإن تشأ" عدم الزيادة

الناظم تقصير. قوله: "هذا مذهب سيبويه إلخ" حاصله أن في التنوين أربعة مذاهب. قوله: "وقال ابن عصفور إلخ" رد لقول المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين أنه سمع فالزعم في كلامه بمعنى القول إذ لا يليق نسبتهم إلى الكذب في حكايتهم السماع.

قوله: "والشكل حتما إلخ" معناه أن آخر المندوب إذا كان محركا بالكسر أو الضم فإن ألف الندبة تقلب حرفا مجانسا للحركة، ولا تحذف الحركة ويؤتى بالحركة المناسبة لألف الندبة إن كانت هذه الحركة وهي

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ١٨٩/٣

الفتحة موقعة في اللبس، ومن إيلاء الشكل حرفا مجانسا نحو: وا قوميه وا قوموه وا قاموه في ندبة قومي وقاموا مسمى بها. قال الفارضي لو سميت بقاموا قلت في الندبة: وا قاموه فتحذف واو قاموا لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة واوا؛ لأنها بعد ضمة ولو سميت بقومي قلت: وا قوميه فتحذف ياء قومي لالتقاء الساكنين وتقلب ألف الندبة ياء؛ لأنها بعد كسرة ا. هـ. وما قيل في قاموا يقال في قوموا فعلم أن مسألة ندبة نحو: قومي وقوموا مسمى بهما داخلة تحت قوله: والشكل إلخ لا زائدة عليه كما يقتضيه كلام البعض فافهم. قوله:

"حتما أوله" يعني إذا أريد زيادة ألف الندبة فيما ذكر أبدلت حتما من جنس الحركة قبلها، وإلا فلو قلت: وا غلامك فقط صح كما علم من أول الكلام ومما يأتي سم. قوله: "بوهم لابسا" من لبست الأمر عليه إذا خلطته فلم يعرف وجهه والوهم بسكون الهاء ذهاب ظن الإنسان إلى غير المراد، يقال وهمت في الشيء بالفتح أهم بالكسر وهما بالإسكان إذا ذهب ذهنك إليه وأنت تريد غيره، فالمعنى إن يكن الفتح خالصا المقصود بغيره بسبب وهم، وأما الوهم بالتحريك فهو الغلط، يقال وهم في الحساب يهم وهما بالفتح إذا غلط.

قوله: "وهذا الاتباع" أي: اتباع حرف الندبة للحركة. قوله: "والحالة هذه" أي: كون الفتح ملبسا لا مطلقا. قوله: "عدل بغيره" أي: عن غيره. قوله: "في رقاش" هو اسم امرأة. قوله: "بعد." (١)

". . . . .

علامة للمضمر المرتفع بها يعني بأسماء الأفعال، ثم قال: وبروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل على فعليته يعني كما في هات وتعال فإن بعض **النحويين غلط فعدهما** من أسماء الأفعال وليسا منها بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للأنثى هاتي وتعالي، وللاثنين والاثنتين هاتيا وتعاليا، وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين، وهكذا حكم هلم عند بني تميم فإنهم يقولون: هلم هلمي هلما هلموا هلممن، فهي عندهم فعل لا اسم فعل، ويدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو: هلمن. قال سيبويه: وقد تدخل الخفيفة والثقيلة يعني على هلم، قال: لأنها عندهم بمنزلة رد وردا

بطلان جعل بعضهم نصب نحو: باب كذا بهاك مقدرا؛ لأن من يجوز عمل اسم الفعل محذوفا يشترط

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣/٢٥٢

تأخر دال عليه كما في البيت. قوله: "ولا علامة للمضمر المرتفع بها" أي: لا يبرز معها ضمير بل يستكن معها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد والاثنين والجمع وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد ا. هـ. همع. فأراد بنفي علامة المضمر نفي ظهوره من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم. قوله: "دليل فعليته" أي: فعلية شبهها. قوله: "كما في هات" بكسر التاء مبني على حذف الياء كارم وتعال بفتح اللام مبني على حذف الألف كاخش. قوله: "غلط فعدهما إلخ" قال الدماميني: لا وجه للتغليط فإن الذاهب إلى هذا لا يلتزم ما قاله المصنف من أن لحوق الضمائر البارزة لا يكون إلا في الأفعال بل من عدهما من أسماء الأفعال يجوز لحوقها بما قوي شبهه بالأفعال ويعتذر عن لحوق الضمائر بهما بقوة مشابهتهما للأفعال فعوملا معاملتها في ذلك ا. هـ. ملخصا.

قوله: "هاتي وتعالي" بالبناء على حذف النون وأصل هاتي هاتيي بياءين استثقلت الكسرة على الياء الأولى التي هي لام الفعل فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين، وأصل تعالي تعاليي فقلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. قوله: "هاتوا وتعالوا" أصلهما هاتيوا وتعاليوا فعل بهما ما مر مع ضم هاتوا لمناسبة الواو. قوله: "وهكذا حكم هلم" نقل بعضهم الإجماع على تركيبها وفي كيفيته خلاف قال البصريون: مركبة من هاء التنبيه ولم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أي: جمعه كأنه قيل اجمع نفسك إلينا فحذفت ألفها تخفيفا ونظرا إلى أن أصل اللام السكون وقال الخليل: ركبا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت، وقال الفراء: مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم، قال ابن مالك في شرح الكافية: وقول البصريين أقرب إلى الصواب قال في البسيط: ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا هالم ا. هـ. همع.

قوله: "فهي عندهم فعل" أي: لبروز الضمائر معها. قوله: "بمنزلة رد إلخ" أي: في كون كل." (1)

"...................................

إلى أنه ذو وجهين. واختلف النقل عن يونس، وأشار بقوله: وجهان في العادم تذكيرا إلى آخر البيت، إلى أن الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا

---

(1) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣/٣٠٤

منقولا من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف، ومنعه والمنع أحق، فم صرفه
نظر إلى خفة السكون وأنها قاومت أحد السببين، ومن منع نظر إلى وجود
السببين ولم يعتبر الخفة، وقد جمع بينهما الشاعر في قوله:

١٠٣١- لم تتلفع بفضل مئزرها ... دعد ولم تسق دعد في العلب

تنبيهات: الأول ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور. وقال أبو علي: الصرف أفصح. قال ابن هشام: وهو غلط جلي. وذهب الزجاج قيل والأخفش إلى أنه متحتم المنع. قال الزجاج: لأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين يمنعان الصرف. وذب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو: فيد؛ لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها فلم يكثر في الكلام بخلاف هند. الثاني: لا فرق بين ما سكونه أصلي كهند أو عارض بعد التسمية كفخذ أو الإعلال كدار. الثالث: قال في شرح الكافية: وإذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في هند، ذكر ذلك سيبويه، هذا لفظه. وظاهره جواز الوجهين وأن الأجود المنع وبه صرح في التسهيل، فقول صاحب البسيط في يد: صرفت بلا خلاف ليس بصحيح. الرابع: إذ صغر نحو: هند ويد تحتم منعه لظهور التاء نحو: هنيدة ويدية فإن صغر بغير تاء نحو: حريب وهي ألفاظ مسموعة انصرف.

قوله: "كهند ودعد" مثلهما بنت وأخت علمي مؤنث كما سيأتي. قوله: "والمنع أحق" أي: لوجود السببين. قوله: "لم تتلفع إلخ" يعني أنها ليست من البدو حتى يكون لها ذلك بل هي حضرية قاله شيخنا السيد. قوله: "الصرف أفصح" لمقاومة الخفة أحد السببين مع كون الصرف هو الأصل فيرجع إليه بأدنى سبب فدعوى ابن هشام أنه غلط جلي غير ظاهرة. قوله: "لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها" أي: لا يوقعون فيه الاشتراك اللفظي أي: غالبا بخلاف أسماء الأناسي فإنهم يوقعون فيها كثيرا فاحتاجت إلى التخفيف وإنما قلنا أي: غالبا؛ لأنهم قد يوقعونه في اسم البلدة. قوله: "أو الإعلال كدار" لأن أصله دور فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها. قوله: "وبه صرح في التسهيل" وهو ظاهر كلامه هنا أيضا إذ يد وإن كان ثنائيا لفظا فهو ثلاثي تقديرا ساكن الوسط إذ أصله يدي بالإسكان كما في الصحاح زكريا. قوله: "نحو: حريب" تصغير حرب وحرب مؤنثة وقوله: وهي أي: حريب ونحوها مما سيأتي في التصغير. قوله:

١٠٣١- البيت من المنسرح، وهو لجرير في ملحق ديوانه ص١٠٢١؛ ولسان العرب ٣/ ١٦٦ "دعد"، ٩/

٣٢١ "لفع"؛ ولعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ص١٧٨؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص٨٢٢؛ وأمالي ابن الحاجب ص٣٩٥؛ والخصائص ٣/ ٦١؛ وشرح قطر الندى ص٣١٨؛ وشرح المفصل ١/ ٧٠؛ والكتاب ٣/ ٢٤١؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص٥٠؛ والمنصف ٢/ ٧٧.." [(١)]

"ابن على الكسر فعال علما ... مؤنثا وهو نظير جشما

سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في أمسا فتح إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، **فقد غلط فيما** ذهب إليه واستحق أن لا يعول عليه ا. هـ. ويدل للإعراب قوله:

١٠٣٦- اعتصم بالرجاء إن عن بأس ... وتناس الذي تضمن أمس

وأجاز الخليل في لقيته أمس أن يكون التقدير بالأمس، فحذف الباء وأل، فتكون الكسرة كسرة إعراب. قال في شرح الكافية: ولا خلاف في إعراب أمس إذا أضيف، أو لفظ معه بالألف واللام، أو نكر، أو صغر، أو كسر "وابن على الكسر فعال علما مؤنثا"

لعدم وجدان الفتح في لسانهم في موضع الرفع فقالوا: مضى أمس بالرفع ولم يفتحوه ولو كان مبنيا على الفتح في الأحوال كلها أي: عند بعض العرب لسمع مضى أمس بالفتح ا. هـ. وفيه تصريح بأن منقول الزجاج البناء على الفتح في كل الأحوال وحينئذ يتم التعليل أما إن كان منقوله البناء على الفتح في الجر فقط فلا. قوله: "ولأن سيبويه استشهد بالرجز إلخ" هذا التعليل غير ناهض إذ لا ضرر في تخريج إنسان بيتا على خلاف تخريج من نقل هذا البيت عن العرب فتدبر. قوله: "فتح إعراب" أي: نائب عن الكسر كما هو شأن الممنوع من الصرف وزعم بعضهم أن أسسا فيه فعل فعل ماض فاعله ضمير مستتر أي: أمسى هو أي: المساء. قوله "وأبو القاسم" أي: الزجاج. قوله: "ويدل للإعراب إلخ" إن كان مقصوده الرد بذلك على الزجاج لم يتم لأن الزجاج لم يدع البناء على الفتح عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيجوز أن يكون قائل البيت من غير هذا البعض فافهم. قوله: "اعتصم" أي: تمسك وعن ظهر. قوله: "ولا خلاف إلخ" نظ فيه بعضهم بأن من العرب من يستصحب البناء مع أل كقوله:

وإني وقفت اليوم والأمس قبله ... ببابك حتى كادت الشمس تغرب

بكسر سين الأمس وهو في موضع نصب عطفا على اليوم وخرج على أن أل زائدة لغير تعريف واستصحب

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣/٣٧٣

معنى المعرفة فاستديم البناء أو أنها المعرفة وجر على إضمار الباء فالكسر إعراب لا بناء. قوله: "أو نكر" أي: أريد به يوم من الأيام الماضية مبهم كما في التوضيح بقي ما إذا أريد به معين من الأيام الماضية غير اليوم الذي يليه يومك كأن يراد به اليوم الذي يليبه أول الشهر الماضي ولا يبعد أن يكون حكمه حكم ما لو أريد به اليوم الذي يليه يومك ويكون التقييد باليوم الذي يليه يومك لأن الغالب في إرادة المعنى ا. هـ. سم وربما يشير إلى ذلك قولن التوضيح سهم فما يتبادر من كلام البعض من أن حكم هذا حكم المنكر غير صحيح. قوله: "أو صغر" أي: على مذهب من يجيز تصغيره كالمبرد وابن برهان ونص سيبويه على أنه لا يصغر وكذا غد استغناء بتصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم والليلة قاله أبو حيان. قوله: "أو كسر" أي: جمع جمع

٦٠٣١ البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٣٣؛ والدرر ٣/ ١٠٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٩.." [(١)]

"للمقام [جعلها بمعنى حسب وعلى تقدير] (١٨٩) جعلها اسم فعل فهي بمعنى (يكفي) . قال: فجعلها هنا اسم فعل وأنها بمعنى (**انته) غلط مرتين**.

ومنها قولهم: كائنا ما كان قال بعض المحققين: (جعل الفارسي (ما) في: (لأضربنه كائنا ما كان) مصدرية، و (كان) صلتها، وهما في محل رفع ب (كائن) ، وكلاهما على التمام، أي: كائنا كونه. وقيل: (كائن) من الناقصة أيضا، و (ما) موصولة استعملت لمن يعقل ك (ما) في: (لا سيما زيد) وفي (كائن) ضمير هو اسمها، و (ما) خبرها. وفي (كان) ضمير (ما) اسمها، وخبرها محذوف، أي: كائنا الشخص الذي هو إياه. ويجوز كون (ما) نكرة موصوفة ب (كان) وهي تامة، والتقدير: لأضربنه كائنا شيئا كان، أي: شيئا (١٩٠) وجد، والمعنى: لأضربنه كائنا بصفة الوجود، من غير نظر إلى حال دون حال، مفردا كان أو مركبا، كلا أو جزءا، ولعل هذا أولى من الذي قبله) . انتهى. أقول: ويخطر لي وجه آخر وهو: أن (م١) صلة للتوكيد، و (كائنا) (١٩١) و (كان) تامتان، والمعنى: لأضربنه موجودا وجد، أي: أي شخص وجد صغيرا أو كبيرا، جليلا أو حقيرا.

---

(١٨٩) من (، م. وهي ساقطة من الأصل بسبب انتقال النظر، ويحدث في الجمل المتشابهة النهايات.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان ٣/٣٩٣

(١٩٠) (كان، أي شيئا) : ساقطة من م.

(١٩١) من (، ب، م. وفي الأصل: كائن.." [١]

"وبدل الاشتمال (١) ، وبدل الغلط (٢) . تقول: «جاءزيد أخوك (٣) » ، «أكلت الرغيف ثلثه (٤) » ، «نفعني زيد علمه (٥) » ، «ورأيت زيدا الفرس (٦) » ، أردت أن تقول الفرس (٧) فغلطت فأبدلت زيدا منه (٨) .

---

(١) وهو: أن يشتمل المبدل منه على البدل اشتمالا بطريق الإجمال.

(٢) من اللفظ الذي ذكر غلطا لا أنه الغلط.

(٣) فأخو بدل من زيد بدل شيء من شيء (١) .

(٤) أو نصفه، أو ثلثيه، فثلثه بدل من الرغيف، بدل بعض من كل (٢) .

(٥) فعلمه بدل من زيد بدل اشتمال (٣) .

(٦) فالفرس: بدل من زيد بدل غلط.

(٧) صوابه: فأبدلت الفرس من زيد، فهذه أقسام البدل في الاسم.

وأما في الفعل فقال بعضهم: تجري فيها الأقسام الأربعة، مثال بدل شيء من شيء: ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاما * يضاعف له العذاب﴾ (٤) ، وبدل البعض من الكل إن تصل تسجد لله يرحمك (٥) ،

---

(١) مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، لأنه من الأسماء الخمسة، والكاف ضمير مضاف إليه.

(٢) منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والهاء ضمير مضاف إليه.

(٣) مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره وعلم: مضاف، والهاء مضاف إليه.

(٤) فمن: اسم شرط جازم ويفعل مجزوم على أنه فعل الشرط وذا: اسم إشارة مبني على السكون، محله نصب على المفعولية، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، ويلق: مجزوم على أنه جواب الشرط وجزاؤه، ويضاعف: بدل من يلق.

---

(١) الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة ابن عابدين ص/٤٩

(٥) فإن: حرف شرط جازم، وتصل: مجزوم على أنه فعل الشرط، وتسجد: بدل من تصل، ويرحم: جواب الشرط وجزاؤه، الكاف: ضمير مضاف إليه.." [١]

"والمازني أستاذ المبرد، وقد تأثر المبرد بأستاذه فحاكاه، في الطعن على القراء، قال في المقتضب ١/ ٤٦:

فأما قراءة من قرأ "معائش" فهمز فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم، ولم يكن له علم بالعربية، وله في القرآن حروف قد وقف عليها، كما كان لذلك تأثيره عند ابن جني في كتبه.

في النسخة المطبوعة ٢-٣٥: وسألت الخليل، والمازني لم يدرك الخليل، ويظهر أن في الكلام سقطا، ففي ٢-١٢٨: قال -أبو عثمان: قال -يعني سيبويه: وسألت الخليل.." [٢]

"ومعروف أن الفاء لا ينصب المضارع بعدها إلا إذا كانت -كما قرر هو نفسه- جوابا لأمر أو نهي أو تمن أو استفهام أو نفي أو عرض أو تحضيض أو دعاء، فإن نصب معها في كلام ولم يكن جوابا لأحد هذه الثمانية كان ذلك شذوذا وضعفا إن جاء عن العرب في بعض أشعارهم، يقول: "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ... فمما نصب في الشعر اضطرارا قول الشاعر:

سأترك منزلي لبني تميم ... وألحق بالحجاز فأستريحا

وقال الأعشى، وأنشدناه يونس:

ثمت لا تجزونني عند ذاكم ... ولكن سيجزيني الإله فيعقبا

وهو ضعيف في الكلام"١. ويقول في باب التصغير: "من العرب من يقول في ناب: نويب، فيجئ بالواو لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، **وهو غلط منهم**"٢. وأساس الغلط عنده أن ما ثانيه حرف علة مقلوب عن الياء أو الواو يرد إلى أصله في التصغير، فناب تصغر على نييب وباب على بويب. ولذا كان يرى أن **نويبا غلط وأنه** ينبغي أن تكون نييبا. ويشير إلى العلة في إجراء هؤلاء العرب نابا على مثال باب، إذ الألف الزائدة في التصغير إذا كانت ثانية في اللفظة تقلب واوا، ولما كان ذلك يجري في كثير من الكلمات مثل كاتب وكويتب وشاعر وشويعر، ظنوا أن من حقهم أن يقلبوا ألف ناب في التصغير واوا. وعلى هذا النحو كان سيبويه يعرض سماعه على المقاييس النحوي، أو بعبارة أدق: كان يتخذ هذه المقاييس مما دار على ألسنة العرب كثيرا، وما خالفه ينحى عليه بكلمات تدل على مخالفته للذائع المشهور الذي استنبطت منه

---

(١) حاشية الآجرومية عبد الرحمن بن قاسم ص/٩٢

(٢) المغني في تصريف الأفعال محمد عبد الخالق عضيمة ص/١٧

القواعد، وينعته بالغلط، يريد أن يثبت عليهم التوهم فيه.

وتكثر التعليلات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة، يقول في فواتح كتابه: "وليس شيء يضطرون "العرب" إليه، إلا وهم يحاولون به وجها"، فهو لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد، بل يعلل أيضا لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة. ونحن لا نكاد نمضي في قراءته حتى

---

١ الكتاب ١/ ٤٢٣.

٢ الكتاب ٢/ ١٢٧.." [1]

"من الأسماء والأفعال، فإذا سئلت عن مسألة فانظر هل بنت العرب على مثالها، فإن كانت بنت فابن مثل ما بنت ... وسأصنع لك من كل شيء من هذا الباب رسما تقيس عليه ما كان مثله"١. ودائما يقول: "ما قيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب"٢.

وفي رأينا أنه هو الذي فتح باب التمارين غير العملية في الصرف على مصاريعه، كأن يقال: ابن من ضرب على مثال جعفر، فيقال: ضربب، أو ابن منها على مثال قمطر فيقال: ضرب٣، أو ابن منها على مثال سفرجل فيقال: ضربب، وتقول من علم على نفس الوزن: علمم، ومن ظرف: ظرفف٤.

وكان يتشدد في الأخذ بالقياس ويرد ما لا يطرد معه من لغة العرب، ومن بعض القراءات للذكر الحكيم، ومن خير ما يصور ذلك عنده رده لقراءة نافع معايش بالهمز في قوله تعالى: ﴿ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلا ما تشكرون﴾ فقد كان يقرأ معايش ومعائش بالهمز، والقياس فيها الياء. ونراه يعرض لتر ك القراءة على هدي ما أثاره فيها الفراء، على نحو ما سنصور ذلك في الفصل الخاص به، يقول: "فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة معائش بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية "علم النحو" وله أحرف يقرؤها لحنا نحوا من هذا، وقد قالت العرب: مصائب، فهمزوا **وهو غلط** .. وكأنهم توهموا أن مصيبة على مثال فعيلة، فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع سفينة سفائن، وإنما مصيبة مفعلة من أصاب يصيب وأصلها مصوبة، فألقوا حركة الواو على الصاد، فانكسرت الصاد وبعدها واو ساكنة، فأبدلت ياء للكسرة قبلها، وأكثر العرب يقول: مصاوب، فيجيء بها على القياس"٥. وإنما منع أن تجمع معيشة على معائش بالهمز؛ لأن حرف اللين عين الكلمة

---

(١) المدارس النحوية شوقي ضيف ص/٨٢

إذ هي من عاش، وحرف اللين إنما يقلب همزة إذا كان مزيدا على حروف الكلمة مثل رسالة ورسائل، وعجوز

---

١ المنصف ١/ ٩٥.

٢ الخصائص ١/ ٣٥٧.

٣ المنصف ١/ ١٧٣.

٤ المنصف ١/ ١٧٥.

٥ المنصف ١/ ٣٠٧.." (١)

"في القياس وضبط القواعد النحوية، ذلك أن البصريين اشترطوا في الشواهد المستمد منها القياس أن تكون جارية على ألسنة العرب الفصحاء، وأن تكون كثيرة بحيث تمثل اللهجة الفصحى، وبحيث يمكن أن تستنتج منها القاعدة المطردة. وبذلك أحكموا قواعد النحو وضبطوها ضبطا دقيقا، بحيث أصبحت علما واضح المعالم بين الحدود والفصول. وجعلهم ذلك يرفضون ما شذ على قواعدهم ومقاييسهم لسبب طبيعي، وهو ما ينبغي للقواعد في العلوم من اطرادها وبسط سلطانها على الجزئيات المختلفة المندرجة فيها. ولم يقفوا عند حد الرفض أحيانا، إذ وصفوا بعض ما شذ على قواعدهم مما جرى على ألسنة بعض العرب **بأنه غلط ولحن**، وهم لا يقصدون اتهامهم بذلك حسب المدلول الظاهر للكلمتين، إنما يقصدون أنه شاذ على القياس الموضوع وخارج عليه فلا يلتفت إليه. وتوقف كثير من المعاصرين الذين يخوضون في المباحث النحوية عند هذين اللفظين، وحاولوا الرد على البصريين غير متنبهين لمدلول الكلمتين عندهم ومقصدهم منهما. وكل من يعرف كيف توضع القواعد في العلوم يدرك دقة البصريين في وضعهم لقواعد النحو والتمكين لما ينبغي لها من صحة وسلامة وسداد، بحيث يطرد سلطانها وينبسط على جميع الألسنة، وبحيث تصبح هي المتحكمة إزاء جميع العيون وتجاه جميع الأسماع، وبحيث لا يفسدها شذوذ قد يند على بعض الأفواه.

وقد وقف الكوفيون من هذا البناء العلمي المحكم موقفا يدل على نقص فهمهم لما ينبغي للقواعد العلمية من سلامة واطراد، إذ اعتدوا بأقوال وأشعار المتحضرين من العرب، كما اعتدوا بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها على ألسنة الفصحاء، مما خرج على قواعد البصريين وأقيستهم ومما نعتوه بالخطأ والغلط. ولم

---

(١) المدارس النحوية شوقي ضيف ص/١١٩

يكتفوا بذلك، فقد حاولوا أن يقيسوا عليها وقاسوا كثيرا، مما أحدث اختلاطا وتشويشا في نحوهم، لما أدخلوه على القواعد الكلية العامة من قواعد فرعية قد تنقضها نقضا، مع ما يئول إليه ذلك من خلل في القواعد وخلل في الأذهان، بحيث لا تستطيع فهم ذلك إلا بأن يعكس عليها مرارا وتكرارا؛ لاختلاط القواعد وتضاربها، وأحس ذلك القدماء في وضوح فقالوا: "لو سمع الكوفيون بيتا واحدا." (١)

"هذا ما كانت الياء فيه زائدة مثل: مدينة ومدائن وقبيلة وقبائل". وهو بذلك يعد أول من أنكر قراءة نافع لمعايش مهموزة، وإن قال العرب: ربما همزت هذا وشبهه يتوهمون أنه على وزن فعيلة لشبهها بها في وزن اللفظ وعدة الحروف على نحو ما صنعوا في جمعهم لمصيبة على مصائب١. ووقف بإزاء الآية الكريمة: "ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا إنهم لا يعجزون" وقال: إن القراء قرءوها "تحسبن" بالتاء وقرأها حمزة: ﴿يحسبن﴾ بالياء ولم يلبث أن ضعف قراءته قائلا: "ما أحبها لشذوذها"٢. وعلق على الآية الكريمة: ﴿فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾ بقوله: "وقد قرأها الحسن البصري: "وشركاؤكم" بالرفع، وإنما الشركاء ههنا آلهتهم، كأنه أراد: أجمعوا أنتم وشركاؤكم، ولست أشتهيه لخلافه للكتاب "يريد: كتابة المصحف" ولأن المعنى فيه ضعيف؛ لأن الآلهة لا تعمل ولا تجمع"٣.

وتلا قوله جل وعز: ﴿فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب﴾ ثم قال قوله: ﴿يعقوب﴾ يرفع وينصب أي: يجوز فيه الوجهان، ولم يلبث أن قال: إن حمزة كان يقرأ الكلمة بالخفض، يريد: ومن وراء إسحاق بيعقوب ولا يجوز الخفض إلا بإظهار الباء، وبذلك رد قراءته للكلمة مجرورة على نية إعادة الباء٤. ووقف بإزاء الآية الكريمة: ﴿ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي﴾ وذكر قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب ومن تبعهما مثل حمزة: "بمصرخي" بخفض الياء، وقال: "لعلها من وهم القراء طبقة يحيى، فإنه قل من سلم منهم من الوهم. ولعله ظن أن الباء في كلمة "بمصرخي" خافضة للحرف كله والياء من المتكلم خارجة من ذلك"٥. وتلا آية سورة الشعراء: ﴿وما تنزلت به الشياطين﴾ وقال: "جاء عن الحسن: "الشياطون" وكأنه **من غلط الشيخ** ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون"٦، أي: إنه جمع تكسير لا جمع مذكر سالم؛ ولذلك لا يجوز فيه: "الشياطون" بالواو.

وهذه الحروف التي ردها الفراء إنما هي فيما نشر من كتابه معاني القرآن،

---

١ معاني القرآن ١/ ٣٧٣.

---

(١) المدارس النحوية شوقي ضيف ص/١٦١

٢ معاني القرآن ١/ ٤١٤.
٣ معاني القرآن ١/ ٤٧٣.
٤ معاني القرآن ٢/ ٢٢.
٥ معاني القرآن ٢/ ٧٥، وقد عاد في نفس الموضع يثبت أن بعض العرب قد يخفض ياء المتكلم في الجار والمجرور في مثل كلمة "في".
٦ معاني القرآن ٢/ ٢٨٥.." [1]

"والجواب عن الأول: أن الأخفش قد أجاز: إن قائما أخواك. ومنع سيبويه لها إنما هو لعدم مسوغ الابتداء بالنكرة.

قال بعض الفضلاء من أهل العصر، وقد عرضت ذلك عليه وارتضاه: قد خطر لي أن نحو "ليس قائم أخواك" يتفق الإمامان على إجازته.

وعن الثاني: أن ابن كيسان١ اختار حذف التنوين من نحو ذلك، وجعل منه ﴿لا غالب لكم اليوم من الناس﴾ ٢ و ﴿لا تثريب عليكم﴾ ٣. وإن كان جمهور البصريين يؤولون ذلك.

قال بعض مشايخنا: وأرى أن مذهب ابن كيسان أولى لعدم التكلف.

[وجها النصب] :

وأما النصب في "إلا الله" فمن وجهين:

أولهما: أن يكون على الاستثناء إذا قدر الخبر محذوفا، أي لا إله في الوجود إلا الله عز وجل. ولا يرجح عليه الرفع على البدل، كما هو مقدر في الاستثناء التام غير الموجب، من جهة أن الترجيح هناك لحصول المشاكلة في الإتباع دون الاستثناء. حتى لو حصلت المشاكلة فيهما استويا، نحو: ما ضربت أحدا إلا زيدا.

نص على ذلك جماعة منهم الأبذي رحمه الله تعالى. بل إذا حصلت المشاكلة في النصب على الاستثناء وفاتت في الإتباع ترجح النصب على الاستثناء. وهذا كذلك يترجح النصب في القياس، لكن السماع والأكثر الرفع. ولا يستنكر مثل ذلك، فقد يكون الشيء شاذا في القياس وهو واجب الاستعمال. وليس هذا موضع بسط ذلك٤.

وقاك أبو الحسن الأبذي في شرح الكراسة: إنك إذا قلت: لا رجل في الدار إلا عمرو، كان نصب "إلا

---

(١) المدارس النحوية شوقي ضيف ص/٢٢٢

عمرو" على الاستثناء أحسن من رفعه على البدل، لما في ذلك من المشاكلة.

---

١ محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو، لكنه كان إلى مذهب البصريين أميل. من تصانيفه: المهذب في **النحو، غلط أدب** الكاتب، معاني القرآن، غريب الحديث. (انظر: بغية الوعاة ١/١٨_١٩) .

٢ سورة الأنفال آية:٤٨.

٣ سورة يوسف آية: ٩٢.

٤ الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب: مطرد في القياس والاستعمال جميعا، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم استحوذ، وشاذ في القياس والاستعمال جميعا.

انظر: المسألة بالتفصيل في الخصائص لابن جني ١/٩٦ وما بعدها، الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/١٧٤ وما بعدها.." [1]

"فقال سيبويه: شاذ. وقيل: غلط، وإن الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيين١.

وقيل "مثلهم" مبتدأ، ولكنه بني لإبهامه مع إضافته للمبني. ونظيره٢: ﴿إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون﴾ ، ﴿لقد تقطع بينكم﴾ ، فيمن فتحهما٣.

وقيل: "مثلهم" حال والخبر محذوف٤؛ أي: ما في الوجود بشر مثلهم.

الرابع: ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها٥؛ كقوله:

وما كل من وافى مني أنا عارف٦

---

١ فيه نظر؛ لأن العربي لا يطاوعه لسانه على النطق بغير لغته.

٢ أي: نظير "مثل" في البناء على الفتح، واكتسابها البناء من المضاف إليه.

٣ أي: مع أن "مثل" تستحق الرفع على التبعية لحق، "بين" كذلك؛ لأنه فاعل تقطع.

٤ وإضافته لا تفيده تعريفا، وهو في الأصل نعت لبشر، ونعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا؛ وعلى ذلك تكون "ما" مهملة، و"بشر" مبتدأ، وخبره محذوف مقدم على الحال كما قدر المصنف.

---

(١) إعراب لا إله إلا الله حسن موسى الشاعر ص/٦٣

٥ فإن تقدم بطل عملها.

٦ عجز بيت من الطويل، لمزاحم بن الحارث العقيلي، وهو من شواهد سيبويه. وصدره:

وقالوا تعرفها المنازل من منى

اللغة والإعراب:

تعرفها: تطلب معرفتها، واسأل عنها. "مني" هو المكان المعروف القريب من مكة، وفيه نسك من مناسك الحج، وفيه تنحر الهدايا. "المنازل" مفعول فيه لتعرفها. "من منى" جار ومجرور حال من المنازل. "وما" نافية مهملة. "كل" منصوب على المفعولية لعارف "من" اسم موصول مضاف إليه. "وافى منى" الجملة صلة من "أنا عارف" مبتدأ وخبر.

المعنى: افتقد مزاحم محبوبته في الحج، فسأل عنها، فقالوا له: سل عنها منازل الحج من منى، فقال: ذلك غير مجد؛ لأني لا أعرف جميع من وفد إلى منى حتى أسأله عنها.

الشاهد: إهمال "ما" لتقدم معمول الخبر -وهو: كل- وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا. ويجوز رفع "كل" وتكون "ما" مهملة أيضا، أو عاملة، و"كل" اسمها، وجملة "أنا عارف" في محل نصب خبرها، والعائد محذوف؛ أي: عارفه، ولا شاهد فيه حينئذ.." (١)

"بها قليل، وهم١ منه على أبيه.

حكم "كأن" إذا خففت:

وتخفف "كأن" فيبقى أيضا إعمالها، لكن يجوز ثبوت اسمها٢ وإفراد خبرها

---

١ أي: غلط؛ فإن نص عبارة الناظم: "وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين "أن" المخففة وبين الفعل "بلو". وهذا لا ينافي ورودها كثيرا في الفصيح.

وفي أحكام "أن" المخففة يقول الناظم:

وإن تخفف "أن" فاسمها استكن ... والخبر اجعل جملة من بعد أن

وإن يكن فعلا ولم يكن دعا ... ولم يكن تصريفه ممتنعا

فالأحسن الفصل بقد أو نفي أو ... تنفيس أو لو وقليل ذكر لو*

أي: إذا خففت "أن" فاسمها ضمير مستكن؛ أي: مستتر لا يظهر في الكلام، وخبرها يكون جملة. وإن

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٢٦١/١

كان صدر الجملة فعلا لا يراد به الدعاء، ولم يكن تصريفه ممنوعا؛ بأن كان جامدا، فالأحسن الفصل بينه وبين "أن" المخففة بفاصل من الفواصل التي ذكرت.

وخلاصة ما تقدم: أن الفعل غير الجامد وغير الدعاء، بعد "أن" المفتوحة الهمزة، إما مثبت وإما منفي. وعلى كل إما أن يكون ماضيا أو مضارعا؛ فالماضي المثبت يفصل بقد؛ نحو: ﴿ونعلم أن قد صدقتنا﴾ ، والمضارع المثبت يفصل بالسين أو سوف كما مثل المصنف. والماضي المنفي يفصل بـ"لا" النافية لا غير؛ تقول: علمت أن لا حضر محمد ولا اعتذر. والمضارع المنفي يفصل بلا، أو لن، أو لم؛ كما مثل المصنف. وأما "لو" فتأتي فاصلا مع الماضي ومع المضارع.

٢ أي: ويجوز حذفه، والغالب أن يكون ضمير الشأن، وقد يكون لغيره، وإذا كان اسمها ضمير الشأن، وجب أن يكون خبرها جملة؛ لأن ضمير الشأن لا بد له من جملة بعده تفسره.

---

* "وإن" شرطية. "تخفف" مضارع فعل الشرط. "أن" نائب فاعل تخفف. "فاسمها" الفاء لربط الجواب بالشرط، واسمها مبتدأ مضاف إلى الهاء. "استكن" أي: حذف وجوبا، الجملة خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط. و"الخبر" مفعول أول مقدم لاجعل. "جملة" مفعوله الثاني. "من بعد" متعلق باجعل. "أن" مضاف إليه مقصود لفظه. "وإن" شرطية. "يكن" مضارع كان الناقصة فعل الشرط واسمها يعود إلى الخبر. "فعلا" خبرها. ومثله في الإعراب بقية البيت. "فالأحسن" الفاء واقعة في جواب شرط إن. "الأحسن" مبتدأ. "الفصل" خبر. "بقد" متعلق بالفصل. "أو نفي أو تنفيس أو لو "معطوفات على قد. "وقليل" خبر مقدم. "ذكر لو" مبتدأ مؤخر ومضاف إليه.." (١)

"فيه١، ولعل هذا هو **الذي غلط ولده** حتى حكى الإجماع على الامتناع.

فصل: يضم أول فعل المفعول مطلقا٢، ويشركه ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة٣، كتضارب وتعلم، وثالث المبدوء بهمز الوصل، كانطلق واستخرج واستحلى٤، ويكسر ما قبل الآخر من الماضي، ويفتح من المضارع٥.

---

١ أي: وهو نيابة الثاني.

٢ أي سواء كان ماضيا أو مضارعا.

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٣٣٣/١

٣ سواء أكانت للمطاوعة، أم لغيرها، كمثال المصنف: تقول فيهما: ضورب وتعلم، والمطاوعة في فعل هي: قبول فاعله التأثر بأثر واقع عليه من فاعل ذي علاج محسوس لفعل آخر يلاقيه في الاشتقاق، مثل علمته فتعلم -وحطمت الحجر فتحطم.

٤ تقول فيها: انطلق باللص، واستخرج بالذهب، واستحلي الطعام.

٥ هذا إن لم يكن مكسورا من قبل في الماضي، ومفتوحا في المضارع، وقد يكون الكسر مقدرا، كصيم رمضان، وعد المال، وكذلك الفتح، نحو يصام، وإلى هذا التغيير الذي يطرأ على الفعل -يشير الناظم بقوله:

فأول الفعل اضممن والمتصل ... بالأخر أكسر في مضي كوصل

واجعن مضارع منفتحا ... كينتحي المقول فيه ينتحى

والثاني التالي تاء المطاوعة ... كالأول اجعله بلا منازعة

وثالث الذي يهمز الوصل ... كالأول اجعلنه كاستحلي

---

* "فأول" مفعول أول لا ضممن، "الفعل" مضاف إليه. "اضممن" فعل أمر مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، "والمتصل" مفعول مقدم لا كسر، "بالآخر" متعلق بالمتصل "أكسر" فعل أمر، والفاعل أنت "في مضي" متعلق باكسر" أو حال "كوصل" الكاف جارة لقول محذوف، والجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف، والجملة مقول القول، "وأجعله" فعل أمر والهاء مفعول أول، "من مضارع" متعلق بمحذوف حال من الهاء "منفتحا" مفعول ثان لا جعل، "كينتحي" جار ومجرور خبر لمبتدأ محذوف، "المقول" بالجر صفة لينتحي المقصود لفظه، "فيه" متعلق بالقول، "ينتحي" نائب فاعل للمقول، قصد لفظه، وهو من الانتحاء -بمعنى القصد والميل، "والثاني" مفعول أول لمحذوف يفسره اجعل المذكور، "التالي" صفة للثاني، "تا" مفعول التالي، وقصره الضرورة. "المطاوعة" مضاف إليه، "كالأول" ثان لأجله، والهاء مفعوله الأول.." (١)

"وإلى الظاهر في نحو قوله:

فلبى فلبي يدي مسور١

وفيه رد على يونس في زعمه أنه مفرد، وأصله لبا؛ فقلبت ألفه ياء لأجل الضمير كما في لديك وعليك٢.

وقول ابن الناظم: إن خلاف يونس في لبيك وأخواته وهم٣.

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٢/٥٥

١ عجز بيت من المتقارب، أنشده سيبويه، ولم يعين قائله، وهو لأعرابي من بني أسد، استعان بآخر اسمه مسور في دفع غرامة مالية فأعانه، وصدره:

دعوت لما نابني مسورا

اللغة والإعراب: دعوت: استعنت. نابني: أصابني ونزل بي. مسور: اسم رجل. فلبى: أجاب دعائي بقوله لبيك. "لما" متعلق بدعوت، و"ما" اسم موصول. "نابني" الجملة صلة ما. "مسورا" مفعول دعوت. "فلبى" الفاء عاطفة، وجملة "لبى" معطوف على جملة "دعوت"، وفاعله يعود على مسور، ومفعوله محذوف؛ أي فلباني أو فلبى رجائي. "فلبى" الفاء للسببية، و"لبى" مفعول مطلق لمحذوف منصوب بالياء. "يدي" مضاف إليه مجرورا بالياء. "مسور" مضاف إليه كذلك.

المعنى: دعوت مسورا واستغثت به، لدفع ما نابني وحل بي، فأجابني إلى ما دعوته إليه؛ فتلبية بعد تلبية ليدي مسور، أبادر إليه إذا ناداني وسألني في أمر ينوبه؛ كما بادر إلي، وخص يديه بالذكر؛ لأنهما اللتان قدمتا المال له.

الشاهد: إضافة "لبى" إلى الاسم الظاهر، وهو "يدي"؛ وذلك شاذ.

٢ وجه الرد كما قال سيبويه: أنه لو كان مفردا مقصورا -كما يرى يونس- لما قلبت ألفه ياء مع الظاهر في قوله: "فلبى يدي مسور"، كما لا تقلب ألف "لدي" و"على" عند ذلك؛ إذ يقال: لدي الباب، وعلى الجبل؛ ببقاء الألف، فكان ينبغي أن يقال: لبى زيد، فدل ذلك على أنه مثنى، وليس بمقصور.

٣ بفتح الهاء؛ أي غلط؛ لأن خلاف يونس في لبيك فقط.." (١)

"الرابع: الفصل بالنداء؛ كقوله:

كأن برذون أبا عصام ... زيد حمار دق باللجام١

أي كأن برذون يا أبا عصام.

جمع أبطح، وهو المكان الواسع، ومسيل الماء فيه دقاق الحصى؛ والمراد مكة، وأراد بشيخها: أبا طالب؛ لأنه كان عظيما فيها، "وقد بل" الواو للحال، والجملة حال من التاء في نجوت. "المرادي" فاعل بل. "بسيفه" مفعول ومضاف إليه. "من ابن" متعلق ببل. "أبي" مضاف إليه، وهو مضاف إلى "طالب" شيخ

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٣٣٣/٢

الأباطح" صفة لأبي، ومضاف إليه وقد فصل به بين المضاف؛ وهو "أبي"، والمضاف إليه؛ وهو "طالب"، وهو نعت للمضاف، وفيه الشاهد. والأصل: من ابن أبي طالب، شيخ الأباطح.

المعنى: تخلصت من القتل، وقد لطخ ابن ملجم -لعنه الله- سيفه بدم علي بن أبي طالب، شيخ مكة وعظيمها.

١ بيت من الرجز، لم نقف على قائله.

اللغة والإعراب: برذون؛ البرذون من الخيل: ما ليس بعربي أبا عصام: كنية رجل.

دق: من الدقة، ضد غلظ. "كأن"حرف تشبيه ونصب. "برذون" اسم كأن، "أبا عصام" منادى بحذف الياء ومضاف إليه. "زيد" مضاف إليه لبرذون: "حمار" خبر كأن. "دق" ماض مبني للمفعول أو للفاعل، ومرفوعه يعود على حمار. "باللجام" متعلق بدقة، والجملة صفة لحمار.

المعنى: يقول: أن برذون زيد أبا عصام غير أصل، وهو هزيل؛ مثل حمار ضعف وهزل؛ بسبب اللجام.

الشاهد: الفصل بين المضاف؛ وهو "برذون"، والمضاف إليه؛ وهو "زيد" بالنداء؛ وهو "أبا عصام"، وقيل: إن أبا عصام هو زيد؛ وعلى ذلك يكون "برذون" مضافا إلى أبا عصام"، على لغة القصر، و"زيد" بالجر بدل منه، ولا شاهد فيه حينئذ. وفي الفصل بين المتضايفين يقول الناظم.

فصل مضاف شبه فعل ما نصب ... مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب." (١)

"ومثال المقدر قوله تعالى: ﴿قتل أصحاب الأخدود، النار﴾ ١؛ أي: النار فيه، وقيل: الأصل "ناره" ثم نابت "أل" عن الضمير.

والرابع: البدل المباين٢، وهو ثلاثة أقسام٣؛ لأنه لا بد أن يكون مقصودا كما تقدم في الحد.

ثم الأول٤ إن لم يكن مقصودا البتة؛ ولكن سبق إليه اللسان؛ فهو بدل الغلط؛ أي بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أن البدل نفسه هو الغلط، كما قد يتوهم. وإن كان مقصودا؛ فإن تبين بعد ذكره فساد قصده، فبدل نسيان؛ أي بدل شيء ذكر نسيانا.

وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما، فسموا النوعين بدل غلط٥.

متصلة بما يتعلق بالبدل. من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٣٨١/٢

١ هذا بناء على أن ﴿النار﴾ ، بدل اشتمال من ﴿الأخدود﴾ . والأخدود: الشق في الأرض. وأصحابه هم: أنطيانوس ملك الروم، وبختنصر ملك فارس. ويوسف ذو نواس ملك نجران؛ حفر كل منهم شقا عظيما وملأه نارا، وأمر بأن يلقى فيه كل من لم يكفر. و"أل" في ﴿الأخدود﴾ ، للجنس؛ لأنها أخاديد، لا أخدود واحد. وبدل الاشتمال كبدل البعض، لا بد لصحته من صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه مع صحة المعنى عند حذفه؛ فمثل: أعجبني علي أخوه، بدل إضراب لا بد اشتمال؛ لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول.

٢ أي المغاير للمبدل منه.

٣ لا بد في كل من الأقسام الثلاثة أن يكون البدل هو المقصود بالحكم، وهذا النوع بأقسامه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمتبوع.

٤ أي المبدل منه.

٥ وقد أشار الناظم إلى أنواع البدل الأربعة المتقدمة بقوله:

مطابقا أو بعضا أو ما يشتمل ... عليه يلفى أو كمعطوف ببل*

---

* "مطابقا" مفعول ثان مقدم ليلفى. "أو بعضا أو ما" معطوفان عليه، و"ما" اسم موصول واقعة على بدل.." (١)

"وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحا١؛ فبدل الإضراب، ويسمى أيضا: "بدل البداء"٢. وقول الناظم: "خذ نبلا مدى، يحتمل الثلاثة، وذلك باختلاف التقادير؛

أي: يلفى البدل -أي يوجد- مطابقا، أو بعضا، أو شيئا يشتمل على البدل اشتمالا معنويا – يريد العامل والمتبوع كما ذكرنا؛ أو كمعطوف بالحرف "بل"؛ وذلك هو البدل المباين؛ لأنه بأنواعه الثلاثة لا يخلو من الإضراب.

١ وذلك بأن ذكر المبدل منه قصدا، ثم أضرب عنه وتركه، من غير أن يتعرض له بنفي أو إثبات.

٢ بفتح الباء؛ أي الطور؛ سمي بذلك لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصدا، لسبب ما؛ كأن يكون ظهر له الصواب بعد خفائه عليه. وهذا النوع من البدل لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمتبوع، وكثيرا ما يوقع

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٣/٢٣٣

في لبس؛ فالأحسن عدم استعماله، وإليه أشاره الناظم بقوله:

وذلا للإضراب أعز إن قصدا صحب ... ودون **قصد غلط به** سلب

كزره خالدا وقبله اليدا ... واعرفه حقه وخذ نبلا مدى*

و"ذا" -أي هذا الذي يشبه "بل"- انسبه إلى الإضراب إن صحبه القصد من المتكلم. وإن لم يقصده المتكلم؛ فهو بدل جيء به ليسلب الغلط الذي حدث ويزيله. وقد مثل الناظم في البيت الثاني لأنواع البدل كلها، وذكر مثالا للبدل المباين يحتمل أقسامه الثلاثة؛ وهيك الغلط، والإضراب، والنسيان. وإن كان لم يذكر في البيت الأول سوى نوعين؛ هما: الغلط والإضراب. وقد تكفل المصنف بإيضاح ذلك.

و"خالد" اسم رجل، وهو بدل مطابق من الهاء في "زره" و"اليدا" بدل بعض من الهاء في "قبله"؛ أي يده، أو اليد منه، و"حقه بدل اشتمال من الهاء في "اعرفه". و"مدى" بدل مباين؛ غلط، أو نسيان، أو إضراب، من "نبلا".

---

* "يشتمل" الجملة صلة ما. "عليه" متعلق بما بيشتمل، والضمير في يشتمل يعود إلى البدل، وفي "عليه" إلى المبدل منه، ويجوز العكس؛ على أن المشتمل هو البدل أو المبدل منه. "يلفى" مضارع للمجهول، ونائب الفاعل هو المفعول الأول. "أو" عاطفة. "كمعطوف" الكاف اسم بمعنى مثل، معطوف على "ما يشتمل"، و"معطوف" مضاف إليه. "ببل" جار ومجرور متعلق بمعطوف.

"وذا" اسم إشارة مفعول مقدم لاعز، والإشارة إلى مثل المعطوف ببل. "للاضراب" متعلق باعز. "إن" شرطية.." (١)

"وذلك لأن النبل: اسم جمع للسهم، والمدى: جمع مدية؛ وهي السكين. فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى؛ فسبقه لسانه إلى النبل؛ فبدل غلط. وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل، ثم تبين له فساد تلك الإرادة، وأن الصواب الأمر بأخذ المدى، فبدل نسيان، وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى، وجعل الأول في حكم المتروك، فبدل إضراب وبداء. والأحسن فيهن أن يؤتى ببل١.

---

١ لئلا يتوهم أن "مدى" صفة لنبل. والمعنى: نبلا حادا. وإذا أتي بـ"بل" خرج عن كونه بدلا، وصار عطف نسق.

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٢٣٤/٣

تتمة:

أ- لا يلزم موافقة البدل لمتبوعه في التعريف والتنكير؛ فقد يكونان معرفتين؛ كقوله تعالى: ﴿كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، الله﴾ ، بجر كلمة: ﴿الله﴾ ، على أنها بدل من ﴿العزيز﴾ ، وقد يكونان نكرتين، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿إن للمتقين مفازا، حدائق وأعنابا﴾ . وقد تبدل المعرفة من النكرة؛ نحو: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم، صراط الله﴾ . والعكس كقوله سبحانه: ﴿لنسفعا بالناصية، ناصية كاذبة﴾ ، سورة العلق.

ب- أما الإفراد والتذكير وفروعهما؛ فإن كان بدل "كل" طابق متبوعه فيها، ما لم يمنع مانع من التثنية أو الجمع؛ كأن يكون أحدهما مصدرا لا يثنى ولا يجمع، كالمصدر الميمي في الآية السابقة: ﴿مفازا، حدائق﴾ ، أو قصد التفضيل؛ كقول الشاعر:

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ... ورجل رمى فيها الزمان فشلت

أما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقته فيها.

"قصدا" مفعول مقدم لصاحب الواقع فعلا للشرط، والجواب محذوف يفهم مما قبله. "ودون قصد" دون ظرف متعلق بمحذوف يدل عليه صحب، وقصد مضاف إليه؛ أي وإن وقع دون قصد. "غلط" خبر لمبتدأ محذوف على حذف مضاف؛ أي فهو بدل غلط. "به" متعلق بسلب الواقع صفة، ونائب فاعله يعود إلى الحكم المفهوم من السابق.

"خالدا" بدل مطابق في الهاء في زره. "اليدا" بدل بعض من الهاء في قبله، والعائد محذوف؛ أي منه. "حقه" بدل اشتمال من الهاء في أعرفه. "مدى" بدل إضرب من "نبلا".." (١)

"وهند، ونحوهما١، وهو وهم٢؛ وإنما ذلك بمعنى: فلان، وفلانة٣.

وأما قوله:

في لجة أمسك فلانا عن فل٤

فقال ابن مالك:

---

١ أي من أعلام الأناسي، فهما كنايتان عن علم شخصي لمن يعقل.

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٢٣٥/٣

٢ أي غلط.

٣ أي أن الذي بمعنى زيد، ونحوهما من كناية الأعلام، هو: "فلان" و"فلانة"، لا "فل"، و"فلة". ويمكن دفع وهم ابن مالك؛ بأن أصل "فل" و"فلة" عنده وفلانة، فحذفت الألف والنون تخفيفا، وهو مذهب الكوفيين. ومهما يكن؛ فكل من "فل، فلة"، مبني على الضم دائما في محل نصب سواء اعتبرا من المفرد العلم، أو النكرة المقصودة. واستعمالها في غير النداء، أو منادى منصوبا، لا يكون إلا لضرورة شعرية.

٤ عجز بيت من الرجز، أو بيت من مشطور الرجز، لأبي العجلي، يصف إبلا قد أقبلت متزاحمة واثارت غبارا، وقبله:

تضل منه إبلي بالهوجل

وهذا البيت من أرجوزة طويلة مشهورة، مطلعها:

الحمد لله العلي الأجلل ... الواسع الفضل الوهوب المجزل

اللغة والإعراب: الهوجل: المراد هنا: المفازة الواسعة التي لا أعلام بها، ويطلق على الرجل الأهوج، لجة: هي الجلبة واختلاط الأصوات في الحروب. "منه" جار ومجرور متعلق بتضل. والهاء عائدة على الغبار في البيت قبله. "إبلي" فاعل تضم. "بالهوجل" متعلق به. "في لجة" متعلق بتضل أيضا، أو بتدافع الواقع مفعولا مطلقا لفعل محذوف؛ أي تدافعت الإبل تدافع، وذلك في قوله قبل:

تدافع الشيب ولم تقتل

"أمسك فلانا عن فل" الجملة في محل نصب مقولة لقول محذوف، صفة للجة، أي في لجة مقول فيها: أمسك ... إلخ.

والمعنى: يصف الشاعر إبلا اقبلت متزاحمة متدافعة تثير الغبار، فشبهها في هذه الحالة، وقد ارتفعت أصواتها في الفلاة، يقوم شيوخ في لجة يدافع بعضهم بعضا، فيقال فيهم: أمسك فلانا عن فلان، أي أحجز بينهما. وقيل: إن صدر البيت هو: تدافع الشيب ... إلخ؛ لأن العجز يتلاءم معه بدون هذا التكلف.

والشاهد: استعمال "فل" في غير النداء، وجرها بحرف الجر للضرورة. وهذا رأي ابن مالك؛ إذ يقول: "وجر في الشعر فل".." [١]

"فاعل (نعم) . و (رجلا) تمييز لذلك الضمير. وذهب الكسائي والفراء أنه لا ضمير، والفاعل بنعم هو زيد، والمنصوب عند الكسائي حال، وتبعه دريود ١.

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك محمد عبد العزيز النجار ٢٧٨/٣

ومن ذلك أيضا أنة يشترط فيما يجمع جمع المذكر السالم أن يكون خاليا من تاء التأنيث لا يكون عوضا، نحو طلحة، خلافا للكوفيين وتبعهم دريود، فإنهم يجيزون جمعه بحذف التاء، فيقولون طلحون... ٢.
ويقوم خطاب بتعقب دريود في عدد من المسائل، فيغلطه ويرد عليه، ومن ذلك في أسلوب (لا سيما) قال خطاب ٣: "وقد قال دريود في كتابه: إن في قولك: (لا سيما) لغتين التثقيل والتخفيف، فمن خفف خفض بها، ومن ثقل رفع - **وهو غلط منه**، لأنها اسم مضاف في كلا الحالين، وإنما علة الخفض زيادة (ما) وعلة الرفع كون (ما) بمعنى الذي. وقد صرح الأخفش في كتابه بإجازة الرفع والخفض في التثقيل والتخفيف، دون تفضيل، وهو الذي لا يجوز غير في القياس".
وفي إنابة الظرف عن الفاعل، يقول خطاب ٤: "وأما الأيام المعروفة بأعيانها كيوم السبت والأحد ويوم الأحد، والأزمنة المحدودة كالشتاء والصيف والربيع، وأوقات الليل والنهار مثل بكرة وعشية...فإنك تقيمها مقام الفاعل، وكان دريود لا يرى ذلك ويقول: "كل وقت محدود يحسن فيه (ائتني) فانصبه أبدا، كقولك: سير به يوم الجمعة، **وهذا غلط منه**، لأنك تقول: ائتني شهر رمضان، وأيام التشريق، ثم تقيم ذلك مقام الفاعل، تقول: سير عليه شهر رمضان وأيام التشريق، وهذا ما لا اختلاف فيه، لأنه موقوف محدود محصور العدد، وقد أجاز سيبويه رحمه الله: سير عليه بكرة وغدوة ويوم الجمعة ويوم السبت، بالرفع على أن تقيمها مقام الفاعل..."
وقد يذكر رأي سيبويه ويضعف رأي دريود، كما جاء في الاستثناء حيث قال خطاب ٥: "وأما قوله عز وجل: ﴿ومن يغفر الذنوب إلا الله﴾ ٦ بالرفع فهو على البدل من (من) ، أو من الضمير الفاعل في (يغفر) العائد عليها، وجاز هذا لأن في الكلام معنى نفي

---

١ الارتشاف ٣/٢٠، همع الهوامع ٥/٣٣.
٢ ارتشاف الضرب ١/٢٦٦.
٣ تذكرة النحاة ص ٢٩٨.
٤ تذكرة النحاة ٢٩١، ارتشاف الضرب ٢/١٩٢.
٥ تذكرة النحاة ٢٩٦-٢٩٧.
٦ سورة آل عمران آية ١٣٥.." (١)

---

(١) خطاب الماردي ومنهجه في النحو حسن موسى الشاعر ص/١١٩

"(١٤) من أسماء الأفعال

من أسماء الأفعال "حي " بمعنى أقبل.

قال الرضي ١: "يعدى بعلى نحو: حي على الصلاة، أي أقبل عليها. وعن أبي الخطاب أن بعض العرب يقول: حيهل الصلاة) ومعناه ائتوا الصلاة (، وقد جاء متعديا بمعنى ائت، قال:

أنشأت أسأله ما بال رفقته ... حي الحمول فإن الركب قد ذهبا

قال البغدادي ٢: "وهو شاهد على أن حي جاء متعديا بمعنى ائت الحمول، جمع حمل بالكسر. وهذه رواية الجوهري في الصحاح ٣. وكذا رواه خطاب بن يوسف في كتاب الترشيح، وقال: أخذ يسأل غلامه: ما بال الرفقة؟ وأين أخذت؟ ثم قال له: حي الحمول يا غلام، أي ائتها وحثها". انتهى. نقله عنه أبو حيان في التذكرة.

أقول: ولم أجد هذا النقل في الجزء المطبوع من التذكرة لأبي حيان، فلعله ذكره في الأجزاء المنقودة من التذكرة.

(١٥) تصويبات لغوية

ذكر خطاب أنه لا يجوز حذف (لا) من (ولا سيما) . قال ٤: وقد أولعت به العامة، ولا يوجد ذلك لا شعر فصيح البتة، وإنما يقول به المحدثون من الكتاب والشعراء، وهو لحن.

وقد ذهب أبو حيان مذهب خطاب فقال ٥: "حذف (لا) من (لا سيما) . إنما يوجد في كلام الأدباء المولدين، لا في كلام من يحتج بكلامه.

وفي الترشيح ٦ "تقوله: لا آتيك ما أن في السماء نجما، أي ما دام أن في السماء نجما، أو ما كان أن، لأن هذا من مواضع الفعل، لأن (ما) تكون مع الفعل مصدرا، ولا يكون الاسم صلة لـ"ما". ومن قال من أصحابنا إن (أن) فعل ماض من الأنين فقد غلط، لأن النجم لا يئن. ويجوز عندي أن يكون الأصل: ما عن في السماء نجم، أي ما عرض وأبدل من العين همزة، لأن الهمزة والعين يبدل بعضها من بعض". انتهى.

---

١ شرح الكافية للرضي ٧٢/٢.

٢ خزانة الأدب ٢٥١/٦.

٣ الصحاح (هلل) ١٨٥٤ وقائل البيت ابن أحمر.

٤ تذكرة النحاة ٢٩٨.

٥ ارتشاف الضرب ٣/٣٣٠.

٦ ارتشاف الضرب ١/٥٢١.." [(١)]

"بحث في صيغة أفعل

وبين نحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية

لفضيلة الشيخ مصطفى أحمد النماس

المدرس بكلية اللغة العربية —جامعة الأزهر

الحلقة الثالثة

تعقيب على بعض المواد

هراق

قال ابن درستويه في كتابه تصحيح الفصيح ١: **وقد غلط ثعلب** في وضعه قولهم: هرقت الماء في هذا الباب (باب فعلت بغير ألف) ؛ لأنه ترجمه بباب فعلت بغير ألف، وإنما هرقت من باب أفعلت بالألف عند جميع النحويين٢، وإنما هذه الهاء التي في هرقت بدل من الألف التي تكون في أفعلت، لأن أصل هرقت أرقت٣، فعل معتل العين من الواو، وأصله أروقت؛ لأنه من قولنا راق٤ الماء يروق، وأروقته أنا، ولكنه لما اعتلت الواو في (قولنا) راق يروق وجب أن يعتل في الرباعي أيضا، فصارت ألفا وانتقلت فتحتها إلى الراء فصارت أراق، فلما كانت هذه الكلمة مما يكثر استعماله في الكلام، استثقلت الهمزة في أولها فأبدلت منها الهاء؛ لأنها ألين كما قالوا: هياك في إياك ولهنك في (لأنك) ٥ وهذه الهمزة التي في أراق

---

١ انظر تصحيح الفصيح جـ١ ص ١٦٣، ١٦٤ تحقيق عبد الله الجبوري طبع بغداد.

٢ انظر كتاب ليس في كلام العرب ص ٤٦ ص ١٨٩، واللسان هرق وشرح المفصل جـ١ ص٥

٣ انظر شرح الشافية للجابردي ص١٥٢ وسر الصناعة الورقة ص١٢٢ ب وتفسير غريب القرآن.

٤ وراقني الشيء يروقني اللسان وورق وحكى الكسائي راق الماء يريق إذا نصب ص١٢.

٥ الهاء قوله، هياك على البدل مثل أراق وهراق. وعن الفراء إنما يقولون، هياك في موضع زجر، انظر إبدال أبي الطيب جـ٢ ص٥٦٩. والمقتضب جـ١ ص١٥٤. وليس ص١٨٩ والتصريف الملوكي ص٤٤ وتفسير

---

(١) خطاب المارديي ومنهجه في النحو حسن موسى الشاعر ص/١٣٩

غريب القرآن ص١٢ والكتاب جـ٢ ص٤٧٤ وشرح الرضي على الكافية جـ٢ ص٥٦٩. والأشباه والنظائر جـ١ ص٦٩.." [١]

"غلى وأغلى

أغليت الماء فهو مغلى، فمعناه كمعنى سخنت وطبخت وأحميت وتقول: قد غلى الماء نفسه بغير ألف فهو يغلي غليانا وغليا كما قال الله عز وجل ﴿يغلي في البطون كغلي الحميم﴾ ، وقد أغلاه غيره وهو يغليه إغلاء فهو مغلي، كما تقول: حمي يحمي وأحماه غيره يحميه إحماء فهو محمى فتنقله بالألف، والعامة تقول: غليت الماء بغير ألف وهو مغلي على مفعول، وهو خطأ.... ويقولون: غليت القدر تغلي بكسر الثاني من الماضي والمستقبل، وهو أيضا خطأ وفيه قال الشاعر أبو الأسود:

ولا أقول لقدر القوم قد غليت ... ولا أقول لباب الدار مغلوق

ولم يجيء فعل يفعل (بكسر العين في الماضي والمضارع) في الكلام إلا كلمات قليلة شاذة عن القياس، مثل حسب يحسب وورم يرم كأنهم حملوا أغليت على حميت لما كان في معناه **وهو غلط منهم**.." [٢]

"أولعت بالشيء

قال ابن درستويه في تصحيح الفصيح ٢: قولهم: أولعت بالشيء؛ لأنه من باب أفعلت وليس من باب فعلت، وقد حكي عن بعض العرب ولعت بغير ألف مكسورة العين من الفعل على معنى الانفعال والمطاوعة كأنه قال أو لعني الله فولعت وليس فعل متعد إلا وله فعل مطاوعة، غير متعد إما على انفعل وإما على افتعل أو تفعل أو فعل، وهو القياس وإن قل استعمال بعض ذلك أو لم يسمع، وليس كل مستعمل مسموعا مرويا، وإنما قال أهل العربية لا يقال: ولعت وإنما يقال: أولعت به من جهة الاستعمال، وقد استعمل كثيرا غير قليل مصدر ولعت وهو: الولع، كأنهم قد أولعوا بمخالفة الفصحاء، إما استثقالا لكلامهم وإما عجزا عن النطق به وجهلا بتصريفه. وعامة أهل اللغة يزعمون أن هذا الباب لا يكون إلا مضموم الأول، ولم يقولوا: إنه إذا سمي فاعله جاز بغير ضم، **وهذا غلط منهم**؛ لأن الأفعال كلها مفتوحة الأوائل فإذا لم يسم فاعلها فهي كلها مضمونه الأوائل ولم يخص بذلك بعضها دون بعض، وقد بينا ذلك بعلله وقياسه ليستغنى بمعرفة القياس عن تقليد ثعلب وغيره.." [٣]

---

(١) بحث في صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية مصطفى أحمد النماس ٥٠ – ٢٧٧/٥١

(٢) بحث في صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية مصطفى أحمد النماس ٥٠ – ٢٨١/١٥

(٣) بحث في صيغة أفعل بين النحويين واللغويين واستعمالاتها في العربية مصطفى أحمد النماس ٥٠ – ٢٨٢/٥١

"- وقد مضى في جملة الاستثناء، أن الجملة التامة غير الموجبة يجوز إعراب الاسم الواقع بعد إلا فيها، بدل بعض من كل، مثل:

ما حضر الطلاب إلا زيد.

زيد: بدل بعض من كل مرفوع بالضمة الظاهرة.

٣- بدل اشتمال: وهو ليس جزءا من المبدل منه، وإنما هو كالجزء منه أو يتصل به اتصالا من نوع ما، مثل:

أعجبت بزيد خلقه.

خلقه: بدل اشتمال مجرور بالكسرة الظاهرة، والهاء ضمير متصل مبني على الكسرة في محل جر مضاف إليه "كلمة خلق ليست جزءا حقيقيا من زيد؛ وإنما هي كالجزء منه".

ومثل:

يعجبني الريف استجمام فيه.

استجمام: بدل اشتمال مرفوع بالضمة الظاهرة "من الواضح أن كلمة استجمام ليست جزءا من الريف ولا كالجزء منه؛ وإنما هي متصلة به اتصالا مكانيا؛ لأن الاستجمام يحدث فيه".

٤- بدل المباينة: ويقسمونه إلى بدل غلط، وبدل نسيان، وبدل إضراب، وكلها ترجع إلى معنى متقارب، هو ترك المبدل منه وإرادة البدل وحده، كأن تقول:

الإسكندرية القاهرة عاصمة مصر.

القاهرة: بدل غلط مرفوع بالضمة الظاهرة.

- يجوز أن يكون البدل اسما ظاهرا والمبدل منه ضميرا غائبا مثل:

الطلاب نجحوا متفوقوهم.." (١)

"(فعلال) إلا أن يكون الأصل (م ي د أ) ولم يرد الصغاني ذلك، ومقاييس اللغة تأباه؛ لأن الياء لا تكون أصلا في بنات الأربعة في غير المضاعف.

وذكره - أيضا - في (م ي د) ابن منظور١، والفيروزآبادي٢، والزبيدي٣، وكأنهم مترددون في أصله؛ لأنهم أعادوه في (م د ي) . وذهب بعضهم إلى أنه من (م د ي) على وزن (فيعال) ومن أوائل من رأى ذلك الأزهري؛ فقد قال: "وهو (فيعال) من المدى؛ كأنه مصدر: مادى ميداء؛ على لغة من يقول: فاعلت فيعالا

---

(١) التطبيق النحوي عبده الراجحي ص/٣٨٣

".٤

وهو عند ابن الأعرابي (مفعالا) من: المدى؛ وهو الغاية٥؛ ولعله يكون سهوا منه – رحمه الله – لأن (مفعالا) لا يستقيم إن أراد اشتقاق (الميداء) من (المدى) لأن الميم زائدة في الوزن؛ وهي أصلية في المدى.

وقد تعقبه الأزهري بقوله: (قوله: الميداء (مفعال) في المدى غلط؛ لأن الميم أصلية؛ وهو (فيعال) من المدى".٦

وذهب ابن السكيت٧ مذهب ابن الأعرابي في وزنه، ولو كان

---

١ ينظر: اللسان (ميد) ٤١٢/٣.

٢ ينظر: القاموس (ميد) ٤٠٩.

٣ ينظر: التاج (ميد) ٥٠٧/٢.

٤ التهذيب ٢٢١/١٤.

٥ ينظر: التهذيب ٢٢١/١٤.

٦ التهذيب ٢٢١/١٤.

٧ ينظر: التاج (مدى) ٣٣٨/١٠.." [(١)]

"يلحقونه به؛ لأن (فعلي) بكسر اللام نادر، لا أخت لها؛ فألحق بـ (مفعل) فلهذا جمعوه على مآق، على التوهم".١

وقد غلط الجوهري مذهب ابن السكيت إن لم يحمل على هذا؛ أي: توهم زيادة الحرف الأصلي، وهو الميم في (مأقي) العين؛ فيكون (مفعلا) توهما و (فعلى) حقيقة.

وعلى هذا الرأي ابن بري٢؛ وهو يخالف الجوهري في كون الياء في (مأقى العين) للإلحاق؛ بل يرى أنها زائدة كزيادة الواو في (عرقوة) وهي الأكمة المستطيلة في الأرض، وكما أن الياء في (عرق) وهو اسم جنس جمعي لعرقوة٣ – ليست للإلحاق، كانت الياء في (مأقى العين) كذلك.

---

١ الصحاح (مأق) ١٥٥٣/٤ .

٢ ينظر: اللسان (مأق) ٣٣٧/١٠.

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ٣٣١/١

٣ جمع (عرقوة) عرق، وأصله (عرقو) وليس في الكلام اسم آخره واو قبلها حرف مضموم؛ لأن هذا مختص بالأفعال نحو (سرو) و (بهو) . فإذا أدى قياس إلى مثل هذا في الأسماء عدل به إلى إبدال الواو ياء والضمة كسرة؛ فكأنهم حولوا (عرقوا)) إلى (عرقي) ثم كرهوا الكسرة على الياء فأسكنوها فالتقى ساكنان الياء والنون؛ فحذفوا الياء، وبقيت الكسرة دالة عليها، وثبتت النون إشعارا بالصرف، فإذا لم يلتق ساكنان ردوا الياء فقالوا: رأيت: عرقيها، كقول الشاعر:

حتى تقضي عرقي الدلي

ينظر: اللسان (عرق) ١٠/٢٤٨.." [(١)]

"وفي الحق أن ما ذهب إليه ابن قتيبة تأباه اللغة، ولهذا ردوا عليه، وغلطوه من وجهين:

الأول: ما ذكره الأزهري بقوله: "وقول القتيبي: أصل المحال: **الحيلة: غلط فاحش**، وأحسبه توهم أن ميم المحال ميم (مفعل) وأنها زائدة؛ وليس الأمر كما توهمه؛ لأن (مفعلا) إذا كان من بنات الثلاثة - فإنه يجيء بإظهار الواو والياء؛ مثل: المزود والمرود والمجول والمحور والمزيل والمعير وما شاكلها، وإذا رأيت الحرف على مثال (فعال) أوله ميم مكسورة فهي أصلية؛ مثل ميم: مهاد وملاك ومراس ومحال، وما أشبهها"١.

والوجه الثاني ما ذكره أبو علي٢؛ وهو أن المصادر لا تكون على (مفعل) .

وثمة لغة في المحال؛ وهي فتح الميم، وقد قرئ بها في الشواذ٣؛ وعليها يصح ما ذهب إليه ابن قتيبة؛ فالمحال في هذه القراءة (مفعل) من الحيلة؛ إذ يقال: ما له حيلة ولا محالة؛ فيكون تقديره: شديد الحيلة عليهم٤.

---

١ التهذيب ٥/٩٥، ٩٦.

٢ ينظر: البصريات ١/٦٤٤.

٣ وهي قراءة الأعرج والضحاك، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٦٦، والمحتسب ١/٣٥٦، والكشاف ٢/٥١٩، والدر المصون ٧/٣٣.

٤ ينظر: المحتسب ١/٣٥٦.." [(٢)]

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ١/٤٢٥

(٢) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ١/٤٥٣

"(م) توهم أصالة الحرف:

للتوهم في اللغة معان؛ منها: التخيل، والسهو، والغلط، والظن١.

والتوهم – في الاصطلاح اللغوي – مأخوذ من معانيه اللغوية؛ فهو توهم أصالة الحرف الزائد، أو توهم زيادة الحرف الأصلي، والأول أكثر؛ وهو يكثر في الجمع، واشتقاق الأفعال؛ نحو: مسلان، جمع مسيل، ومياسم جمع ميسم، واشتقاقهم من: المسكين والمدرعة: تمسكن وتمدرع.

والحديث عن ((التوهم)) مفرق في كتب اللغة والصرف، وأكثر وروده فيها عارض؛ وهم يطلقون عليه مسميات مختلفة؛ كـ ((الغلط)) ٢ و ((المشابهة)) و ((المشاكلة)) و ((كأنه كذا)) و ((إلحاق هذا بذاك)) وكل هذا عند التنبيه على الشذوذ أو مخالفة القياس.

ومن أقدم ما ورد من الإشارات الصريحة عن ((التوهم)) ما عزاه سيبويه للخليل في جمع ((مصيبة)) قال: ((فأما قولهم: مصائب **فإنه غلط منهم**، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة، وإنما هي مفعلة)) ٣.

ثم نجد كلمة ((التوهم)) ترد كثيرا بهذا المعنى عند بعض اللغويين فيما

---

١ ينظر: اللسان (وهم) ١٢/٦٤٣، ٦٤٤.

٢ ينظر: الكتاب ٤/٣٥٦، والخصائص ٣/٢٧٩.

٣الكتاب ٤/٣٥٦.." (١)

"وهو – عندنا – غير غلط؛ لأنهم قد قالوا فيه: مسل؛ وهذا يشهد بكون الميم فاء)) ١.

وقد تقدم تفصيل التداخل فيه.

ومن ذلك قولهم: ((مياسم)) في جمع: ميسم؛ وهي آلة الوسم أو أثر الوسم؛ فأصله (وس م) ولكنهم قالوا في جمعه: ((مياسم)) على توهم أصالة الياء؛ وهو الكثير في جمعه، وربما قالوا: ((مواسم)) قليلا؛ وهو القياس٢.

وحمل قولهم: ريح وأرياح – على توهم أصالة الياء؛ لأن أصل ريح (روح) فقياس الجمع منه ((أرواح)) .

وقد حكى أبو الفرج الأصبهاني ما وقع في شعر عمارة بن عقيل الخطفي، واعتراض أبي حاتم السجستاني عليه؛ فقال: ((أنشد عمارة قصيدة له؛ فقال فيها: الأرياح والأمطار؛ فقال له أبو حاتم السجستاني: هذا لا يجوز، وإنما هو الأرواح؛ فقال: لقد جذبني إليها طبعي، فقال له أبو حاتم: قد اعترضه علمي؛ فقال: أما

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ٢/٧٢٧

تسمع قولهم: رياح؟ فقال له أبو حاتم: هذا خلاف ذلك، قال: صدقت ورجع)) ٣.

ومثل هذا قول العرب في جمع ((عيد)) : أعياد؛ فهو – عند بعض العلماء – على توهم أصالة الياء؛ لأن ((عيدا)) في الأصل: ((عود)) قال ابن سيده: ((واشتقاقه من: عاد يعود؛ كأنهم عادوا إليه. وقيل: اشتقاقه من

---

١ الخصائص ٢٧٩/٣.

٢ ينظر: الشواهد على قاعدة توهم أصالة الحرف ٣٦٣.

٣ الأغاني ٤٣٣/٢٣.." [(١)]

"كتابه (الجاسوس) ١.

وظهر – من خلال هذه القطعة – اهتمام ابن معصوم بالأصول، ونقد تداخلها؛ كأخذه على الفيروزابادي ذكره الإسكندر والإسكندرية في (س ك د ر) قال: "ذكر الفيروزابادي الإسكندري والإسكندرية في فصل **السين غلط قبيح**؛ إذ لا يجهل من له أدنى إلمام بعلم الصرف أن الهمزة إذا وقعت أولا وبعدها أربعة أصول فهي أصل إجماعا"٢.

ومنه قوله في مادة (أف ر) : "والأفرة – بضمتين وفتح الراء المشددة – لأول الحر وشدته؛ وسائر معانيها في (ف ر ر) لأن الهمزة فيها زائدة، لا فاء الكلمة؛ فهي (أفعلة) ...بدليل قولهم: فرة؛ بإسقاط الهمزة لغة فيها؛ وغلط الفيروزابادي؛ فذكرها – ههنا – على أنه أعاد ذكرها هناك؛ تبعا للجوهري، وهو الصواب"٣

١٢– إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على إضاءة القاموس:

لأبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي الشرقي (ت: ١١٧٠ أو ١١٧٣؟) .

وهو حاشية مطولة على القاموس، أقامها على تصحيح أخطائه، واستدراك فائته، والانتصار للجوهري. قال في تصديره: "فاستخرت الله، وجددت النظر فيما فيه بحث

---

١ ينظر: ٤٩٨–٦٥٣.

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ٧٢٩/٢

٢ الجاسوس ٤٩٩.

٣ الجاسوس ٤٩٩.." [1]

"ويتضح هذا من الموازنة بين الكتابين؛ فقد ذكروا أن ابن بري ألف (التنبيه) في ستة مجلدات، وقدر حجمه بحجم (التكملة) للصغاني، في حين وصل إلينا من نفوذ السهم مجلد واحد؛ يمثل جل الكتاب؛ لأنه ينتهي بنهاية باب القاف؛ فإن كان الصفدي قد أكمل كتابه فإنه يكون في مجلدين تقديرا.

٣ – ثمة فوارق بين الكتابين في نقد التداخل؛ فقد انفرد الصفدي عن ابن بري بمواضع ليست في كتابه؛ منها انتقاد الصفدي الجوهري في كلمة (مذحج) وهو أبو قبيلة من اليمن؛ إذ جاء في (الصحاح) في مادة (م ذ ح ج) على أن الميم أصلية، وذكر الجوهري أن سيبويه كان يقول: إن الميم في هذه الكلمة ليست زائدة١.

فقال الصفدي: "**هذا غلط منه**؛ لم يفهم عن سيبويه ما قاله. ووهم فيه وحاشى سيبويه – رحمه الله – أن يجعل (فعللا) في الكلام بفتح الفاء وكسر اللام مثال: مسجد؛ فإنه في الكلام (فعلل) بفتح الفاء واللام مثل: جعفر...وإنما الميم – هنا – زائدة غير أصلية؛ ولم يقل سيبويه بأصالة الميم إلا في: مأجج، جعل ميمها أصلا؛ كمهدد؛ ولولا ذلك لكان مأجا ومهدا، كمفر، وزيادة الميم في مذحج كمنبج، يحكم عليها بالكسرة وعدم النظير؛ فحينئذ كان من حق الجوهري أن يذكر مذحجا في فصل (ذ حج) لا في (م ذ ح ج) "٢.

---

١ ينظر: الصحاح (مذحج) ٣٤٠/١.

٢ نفوذ السهم ٣٨أ، ب.." [2]

"تركيب: ح ط أ"١.

وكان المجد يلتزم – في أسلوبه في الاعتراض – بعبارات فيها تصريح باسم الجوهري؛ كقوله: (وهم الجوهري) ٢ وهي أكثر عباراته استعمالا، وقوله: (وذكر الجوهري إياه في (...) غلط) ٣ وقوله: "وذكر الجوهري (...) هنا غير سديد) ٤ ومن أقسى أساليبه قوله في حق الجوهري: (وذكره هنا وهم للجوهري؛ وكل ما ذكره من القياس تخبيط"٥.

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ٨٨٠/٢

(٢) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ٩١٥/٢

ولعل في طريقة المجد هذه ما يفسر ميل أكثر المتأخرين للجوهري، والانتصار له، ولو برأي مرجوح؛ كما فعل ابن الطيب الفاسي، وداود زاده، والتادلي، وقل من انتصر للفيروزآبادي، مع أن الصواب كان حليفه في معظم المواضع النقدية التي أثارها.

ومن طرق العرض عند المجد: نزوعه إلى الاختصار الشديد، وهو ما يوافق منهجه العام في معجمه، وربما أدى الاختصار إلى خفاء مراده؛ لا سيما على القارئ العادي، أو غير المتخصص؛ ألا ترى إلى قوله:

---

١ القاموس٤٦.

٢ القاموس (أتأ) ٤١.

٣ القاموس (ذحج) ٢٤٣.

٤ القاموس (جسد) ٣٤٨.

٥ القاموس (لوك) ١٢٣٠.." (١)

"المثال الثاني: وهم الفيروزآبادي الجوهري في أصل كلمة (فارة المسك) وذكر أن الصواب إيرادها في (ف ور) لفوران رائحتها١ وليس (ف أر) كما فعل الجوهري٢، فقال زاده: "الفأرة هي الحيوان المعروف، وجمعها فئران، وفأرة المسك نافجته، وهي **وعائه...وقد غلط من** قال من الفقهاء وغيرهم: إن الفارة لا تهمز، وفرق بين فارة المسك وغيرها من الحيوان، بل الصواب أن الجميع مهموز، وتخفيفه بترك الهمز، كما في نظائره، كراس وشبهه"٣ وذكر أن ابن مالك جمع بين الفارتين في الهمز٤.

ولم يكن أمر الدفاع عن الجوهري ليحجب عن صاحب (الدر اللقيط) ما في (الصحاح) من خطأ أو خلاف المشهور في الأصول فثمة مواضع وافق فيها صاحب (القاموس) وأيده فيما انتقده؛ كحديثه في كلمة (جبذ) وأنها ليست مقلوبة من (جذب) ٥ بل أصل مستقل برأسه؛ خلافا للجوهري، فأيده زاده، وعضد قوله بقول الحريري٦.

ومنه دفاعه عن الفيروزآبادي؛ الذي انتقد الجوهري في أصل

---

١ ينظر: القاموس (فأر) ٥٨٣.

٢ ينظر: الصحاح (فأر) ٢/٧٧٧.

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ٢/٩٢٧

٣ الدر اللقيط ١٠٠ب، ١٠١أ.

٤ ينظر: إكمال الإعلام٢/٤٧٣.

٥ ينظر: القاموس (جبذ) ٤٢٣.

٦ ينظر: الدر اللقيط ٧٨أ، ب، وينظر: رأي الحريري في درة الغواص ٢٥٤.." [١]

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم عبد الرزاق بن فراج الصاعدي ٢/٩٤٤